الدرس النحويّ
عند علماء الحوزة العلمية
في النجف الأشرف

صالح كاظم

الإهداء

الى من يُنتفع به كما يُنتفع بالشمس وإنْ غيبها السحاب .

الى أمل المستضعفين ومن لا أمل له .

الى من ترقبه عيون مواليه .

الى من تتطلع اليه شغفاً قلوب عاشقيه .

الى مهدي الأُمة وهاديها ومنقذها وشفيعها .

الإمام محمد بن الحسن العسكري

(عليهما السلام)

أهدي جهدي هذا ، أرجو من الله أنْ ينفع به أهل العربية وينفعني

يوم لا ينفع مال ولا بنون .

صالح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

أمّا بعد :

فصداقتي وطيدة بحلقات الدرس العلمي الحوزيّ ولا سيما حلقات اللغة العربية في مساجد النجف الأشرف ، فازدوج عندي درس الشيخ ومحاضرة الدكتور فاحسست بفارق في المصطلح والطريقة والمادة العلمية ولم يغب عن بالي أنَّ عربية الأول من أجل الفقه وعربية الثاني من أجل التخصص ، ولكن علاقة الشيخ تبقى وشيجة مع العربية ولا يمكن أنْ يتجرد أو يتخلى عنها ، فلاحظت مميزات تُحسب لهم ومآخذ تُحسب عليهم إلاّ أنَّ الباحثين لم يستطيعوا أنْ يتناولوا الحوزة النجفيّة في أي جانب معرفي ؛ لأنَّها محظورة في جوانبها كافة وبعد أنْ تنفسنا الصعداء ورُفع الحظر عن الأفكار والأقلام وجدتُ نفسي أمام مهمة زجّ الثقافة الحوزيّة واقحامها الى الأوساط الجامعية الأكاديمية بعد قطيعة طويلة ، فكانت جهودهم النحوية هي الخطوة الأولى التي يمكن أنْ تُطرق جامعياً ؛ فكان الإختيار.

الدراسة الموسومة بـ(الدرس النحويّ عند علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف من عام ١٩٠٠ –٢٠٠٠م الموافق ١٣١٨ –١٤٢٠هـ) توحي بأنَّها ستتناول الدراسات النحوية عند علماء الحوزة العلمية في مختلف معارفهم وتخصصاتهم التي تركوا فيها أثراً سواء أكانت أُصولية أم فقهية أم تفسيرية أم نحوية أم غيرها من الكتب التي تعنى بالدفاع عن القرآن الكريم ؛ لأنَّ رجال هذه الجامعة العلمية الكبرى هم فقهاء وأُصوليون أولاً وأخيراً ومدرستهم هذه مدرسة أُصولية فقهية وليست نحوية ولكن علم النحو عندهم علم مساعد لفهم النصوص الشرعية المقدسة من الكتاب والسنة ؛ ليتسنى لهم استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، فاللغة والنحو أداتان من أدوات الفقيه في عملية الاستنباط .

جاءت جهود علماء الحوزة العلمية النحوية موزعة على النحو الآتي :

١- علم الأصول: وهو أن يضع الأصوليون في مقدمات المباحث الأصولية بحوثاً لغوية تساعدهم على فهم دلالة النصوص واستيعابها ، اصطلحوا عليها "مباحث الألفاظ " أو " المبادئ اللغوية " .

٢- علم التفسير: وهو أنَّ المفسر لا يمكن أنْ يكون مفسراً ما لم يكن ضليعاً في اللغة والنحو ، فيعمد مفسرو القرآن الكريم الى بحوث لغوية ونحوية تعينهم على تفسير كلام الله سبحانه وتعالى ومعرفة مقاصده .

٣- علم الفقه: لا تخلو الكتب الفقهية والرسائل العملية للفقهاء من بحوث لغوية ونحوية وإنْ كانت قليلة جداً إلا أنَّها غير مُعدمة .

٤- الكتب النحوية المتخصصة ، فقد طرقوا هذا الميدان وشاركوا فيه تدريساً وتأليفاً .

أمَّا مباحثُ الألفاظ في علم أُصول الفقه فقد كان للبحث النحوي فيها نصيب كبير قدّم فيها الأُصوليون جهوداً نحوية حقّ علينا أنْ نسجل لهم فضل الريادة والسبق في طائفة منها وقد دُرست هذه الجهود في أكثر من دراستين أو ثلاث ولعل أشهرها الدراسة الرائدة والمتميزة للسيد الدكتور مصطفى جمال الدين الموسومة بـ " البحث النحوي عند الأصوليين " وكان لعلماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف النصيب الأكبر فيها ولا سيما المعاصرين الذين يقعون في ضمن المدة المحددة لهذه الدراسة .

أمّا الجهود النحوية لعلماء الحوزة العلمية في كتب تفسير القرآن الكريم فقد قدّموا لنا جهوداً متميزة جرى استيفاؤها والكشف عنها ولاسيما في أهم تفسيرين يقعان في ضمن المدة المحددة لهذه الدراسة وهما: الميزان في تفسير القرآن للسيد محمد حسين الطباطبائيّ[1] ، ومواهب الرحمن في تفسير القرآن للسيد عبد الأعلى السبزواريّ[2].

---

(1) رسالة ماجستير بعنوان (الدرس النحوي في تفسير الميزان) للباحث رحيم كريم الشريفي في كلية التربية بجامعة بابل .

(2) رسالة ماجستير بعنوان (الدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن) للباحث بلال نجم عبد الخالق في كلية التربية بالجامعة المستنصرية .

أمّا الجهود النحوية في الكتب الفقهية فلقلتها لا أظنها تنهض دراسة مستقلة ولا سيما في الرسائل العملية الفقهية للعلماء المعاصرين .

لم يبق لنا إلا جهودهم النحوية في مؤلفاتهم النحوية المتخصصة ، فقد تركوا لنا آثاراً عديدة في مختلف أنواع التأليف النحوي المأثور عن السلف: (منظومات تعليمية ، ومصنفات نحوية ، وشروح ، وشروح على شروح ، وحواشٍ على شروح ، وتعليقات ، وتيسير العربية).

هذه المصنفات الأخيرة هي موضع عناية الدراسة التي بين يدي القارئ الكريم ، لكن هذا لا يعني أنني سأهمل جهودهم النحوية في العلوم الثلاثة الأُول المتقدمة نهائياً ، بل استأنست الدراسة بطائفة من جهودهم في مباحث الألفاظ ومن كتب التفسير ومن بعض كتبهم التي فرضت نفسها على الدراسة ولا سيما كتاب "منة المنان في الدفاع عن القرآن" للسيد محمد محمد صادق الصدر هذا الأخير ليس من كتب الأُصول ولا التفسير وإنَّما من الكتب التي تعنى بالدفاع عن القرآن الكريم ، إلا أنَّ كثرة المسائل النحوية فيه وطريقة عرضها المتميز وعقلية المؤلّف المتقدة فُرض هذا الكتاب على الدراسة ولعلّ السبب الأكثر قبولاً هو أنَّ الجهود النحوية هي القاسم المشترك في مصنفاتهم المعرفية المختلفة .

خلاصة تحديد الجهود النحوية لعلماء الحوزة العلمية ستكون في الآثار النحوية المتخصصة مع الاستئناس بجهودهم في غير الكتب النحوية لعدم التعارض بين الجهدين .

أمّا الشخصيات الحوزيّة النحويّة التي تعنى بها الدراسة فكيف تحدد ؟ .

أقول: كل من انتمى الى الحوزة العلمية في النجف الأشرف وشاع عنه في الوسط الثقافي أو الديني انتماؤه اليها فهو حوزيّ ، وترك لنا أثراً نحوياً سواء أكان في هذه الحوزة طالباً أم أُستاذاً ، فقيهاً أم متفقهاً

بقيت مشكلة واجهتها الدراسة وهي أنَّ طائفةً من الشخصيات العلمية النحوية جمعت بين الدراستين: الحوزية والجامعية – الأكاديمية – فما موقف الدراسة منهم ، والدراسة متخصصة في جهود الحوزيّين فقط ؟ .

أقول: وضعت الدراسة ضابطين موضوعيين يحدد على وفق أحدهما أو هما معاً من تشمله الدراسة ، والضابطان :

١- الشياع في الوسط الثقافي العام بأنَّه حوزيّ .

٢- الاستمرار في عطائه الحوزيّ تدريساً أو تأليفاً الى موته أو الى يومنا .

بهذين الضابطين خرجت من الدراسة طائفة من الشخصيات العلمية التي جمعت بين الثقافتين ، ولم ينطبق الضابطان إلاَّ على السيد الدكتور مصطفى جمال الدين والشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ اللذين توشحت الدراسة بمختارات من جهودهما .

إقتضت طبيعة الدراسة أنْ تحدد المدة الزمنية لجهود علماء الحوزة العلمية بالقرن العشرين الميلادي ،الرابع عشر الهجري ؛ وذلك لصعوبة الإحاطة بجهود علماء الحوزة العلمية التي بلغ عمرها نحو ألف عام ، لذا اقتصرت الدراسة بين عامي ١٩٠٠ – ٢٠٠٠م الموافق ١٣١٨هـ–١٤٢٠هـ واقتضت منهجية الدراسة أنْ تكون في بابين: **أحدهما** ضم أربعة فصول ، **والآخر** ضم ثلاثة فصول ، سبقتهما المقدمة ولحقتهما الخاتمة والنتائج .

أمّا المقدمة التي بين يدي القارئ فضمت تحديد الدراسة من حيث طبيعة الموضوع والزمان والمكان وتحديد الشخصيات النحوية .

أمّا الباب الأول فأربعة فصول :

الفصل الأول: كان بعنوان **(** الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، تعريفاً ، تأريخاً ، تطوراً **)** تأتي ضرورة هذا الفصل الذي كان من الممكن أنْ يكون تمهيداً نظراً لأهمية الحوزة العلمية بوصفها المرجعية الدينية للمسلمين أولاً وقلة الدراسات الجامعية عنها ثانياً ، وقد صرّح بعض العلماء* بضرورة تعريف ودراسة الحوزة العلمية في النجف الأشرف شعوراً منه بقصور أو تقصير الباحثين تجاه هذه الجامعة الإسلامية الكبرى ، فكان هذا الفصل الذي تناول تعريف الحوزة لغة واصطلاحاً ، والتعريف بالحوزات العلمية على مدى التأريخ الإسلامي ومعتقدات الحوزة ونظامها الداخلي وتطوّر المؤسسات الحوزيّة وتحديث المناهج ، وكان في نيتي أنْ أدرس الظروف المحيطة بالحوزة العلمية سياسياً واجتماعياً ؛ ولكن تركتها مخافة إصابة الفصل بالورم والخروج عن مسار الدراسة ، وأخيراً فقد ضمنته جملة ملاحظات حول النظام التقليدي الداخلي في الحوزة النجفيّة .

---

* وهو الشيخ محمد جواد مغنية ، في أكثر من مؤلف .

الفصل الثاني : النحويّون الحوزيّون ومؤلفاتهم ، تعريفاً ووصفاً ، وفيه مبحثان .

المبحث الأول: تراجم نحويي الحوزة العلمية .

غُيبت أكثر الشخصيات العلمية الحوزيّة عن الأوساط الثقافية العامة بسبب المواقف السياسية السلبية من الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه الحوزة العلمية حال دون شهرة الكثير من الأعلام والمفكرين وقد صرّح بعضهم بالتغييب[1] في مختلف المعارف الإسلامية ، ولا نعرف عنهم إلاَّ القليل فشعرت بضرورة تقديم تراجم نتعرف من طريقها على هذه الشخصيات العلمية ولا سيما النحوية منها ، فكان هذا المبحث الذي سار على وفق التسلسل الهجائي لألقاب الحوزيّين .

المبحث الثاني: دراسة وصفية لمؤلفاتهم النحوية .

اذا غُيب المؤلِّف غاب المؤلَّف ، بدا لي أنْ أصف كتب فضلاء الحوزة النحوية التي كانت موضع الدراسة ؛ لأنَّ الكثير منها غير معروفة وغير معتمدة لدى الباحثين في التخصص ، فوصفتها على وفق منهجية ستتضح في موضعها إن شاء الله .

الفصل الثالث: مذهبهم النحوي، وفيه ثلاثة مباحث .

المبحث الأول: تناولت فيه موقفهم من أُصول النحو : السماع ، القياس ، الإجماع ، استصحاب الحال .

المبحث الثاني: تناولت فيه موقفهم من العلة والعامل .

أمّا العلة فقد تناولت طائفة من العلل النحوية ، وأمّا العامل النحوي فمسألة واحدة فقط وهي عامل الرفع في المبتدأ والخبر .

المبحث الثالث: خصصته للمصطلح النحوي الذي انفردوا به ولرؤاهم النحوية الموافقة للبصريين والكوفيين ، وقد كان لي موقف من المصطلح ومسائل الاختلاف سيأتي في موضعه إن شاء الله

---

[1] هو السيد رؤوف جمال الدين ، ينظر: المعجب في علم النحو: ٨٣ .

الفصل الرابع: خصصته لثلاثة موضوعات وهي **المنهج** ، **والمميزات** ، **والمآخذ** .
أمّا **المنهج** فتناولت فيه منهجيتهم في عرض المادة النحوية.

أمّا **المميزات** فتضمنت أربعة مباحث :
المبحث الأول: خصصته لدراستهم النقدية ، فضم :
١- نقد المسائل النحوية .
٢- نقد محاولات التيسير وموقفهم منها .
المبحث الثاني: كان من نصيب ردودهم على النحاة ، فتضمن :
١- ردودهم على المتقدمين والمتأخرين .
٢- ردودهم على الأساتذة الجامعيين .
٣- ردود بعضهم على بعض .
المبحث الثالث: تناولت فيه جهود علماء الحوزة في السياق النحوي القرآني .
المبحث الرابع: خصصته لنظراتهم الوصفية.
أمّا **المآخذ:** فتضمنت ثلاثة مباحث :
المبحث الأول: تناولت فيه اضطراب منهجيتهم في التأليف النحوي .
المبحث الثاني: تناولت فيه اضطرابهم في قضايا نحوية وتضمن :
١- نسبة الآراء خطأ .
٢- مجانبة الصواب سهواً في ثوابت نحوية .
المبحث الثالث: تناولت فيه الإفراط في المصطلحات والآراء الدخيلة على البحث النحوي .
أمّا الباب الثاني: فتناولت فيه جهودهم النحوية وقد تضمنت ثلاثة فصول .
الفصل الأول: تناولت فيه جهودهم النحوية في الأسماء والظروف وضمنته إحدى عشرة مسألة .
الفصل الثاني: تناولت فيه جهودهم النحوية في الأفعال وضمنته تسع مسائل .

الفصل الثالث: تناولت فيه جهودهم النحوية في الأدوات والحروف وضمنته عشر مسائل .

وأخيراً الخاتمة تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

اِعترافاً بالفضل ورداً للجميل يدفعني أن أُسجل شكري العظيم وامتناني الخالص الى أُستاذي الجليل الدكتور أحمد جواد العتابيّ الذي تعهد هذه الدراسة برعايته الكريمة مذ كانت فكرة في الذهن الى أن استوت أطروحة ، بل تعهدني في مسيرتي البحثية كلّها البكلوريوس والماجستير والدكتوراه ، فالله أسأل أنْ يوفقه لرعاية البحث والباحثين .

ولعل الواجب أيضاً يحتم عليّ أنْ أتوجه الى الله سبحانه وتعالى بالدعاء والاستغفار الى أُستاذي الراحل الدكتور عبد الأمير الورد –رحمه الله– الذي أشرف على الدراسة مدة من الزمن الى أنْ خطفته منّا المنية ، فالله أسأل أنْ يتغمده برحمته وأنْ يسكنه فسيح جناته ويُنزل عليه في هذه اللحظات سكينته وطمأنينته .

ولا أنسى أن أشكر كل مَن وقف معي لإتمام هذا الجهد وأخص منهم بالذكر أساتذ قسم اللغة العربية في كلية التربية بالجامعة المستنصرية وأساتذ الحوزة العلمية في النجف الأشرف ومؤسساتهم وأخص بالذكر مكتبة الحكيم العامة ومؤسسة كاشف الغطاء العامة ومكتبة الإمام الحسن–ع– وأخيراً أشكر كل من طوق عنقي بخدمة لإنجاز هذه الدراسة .

اقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(الدرس النحويّ في الحوزة العلميـة فـي النجف الأشرف من عام ١٩٠٠-٢٠٠٠م ، ١٣١٨-١٤٢٠هـ)
قد جرى بإشرافي في كلية التربية بالجامعة المستنصريّة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية .

المشرف
الاسم: د. أحمد جواد العتابيّ
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
التأريخ / / ٢٠٠٧ م

بنـــاءً علـــى التوصـــيات المتـــوافرة أُرشـــح هـــذه الرســـالة للمناقـــشة .

الاسم: د.محمد عامر معين

الدرجة العلمية : مدرس

رئيس قسم اللغة العربية

التأريخ / /٢٠٠٧م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصريّة

كلية التربية

قسم اللغة العربية

الدراسات العليا

الدرس النحويّ في الحوزة العلمية في النجف الأشرف

من عام

١٩٠٠-٢٠٠٠م

١٣١٨-١٤٢٠هـ

دراسة تقدّم بها

صالح كاظم عجيل الجبوريّ

الى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة

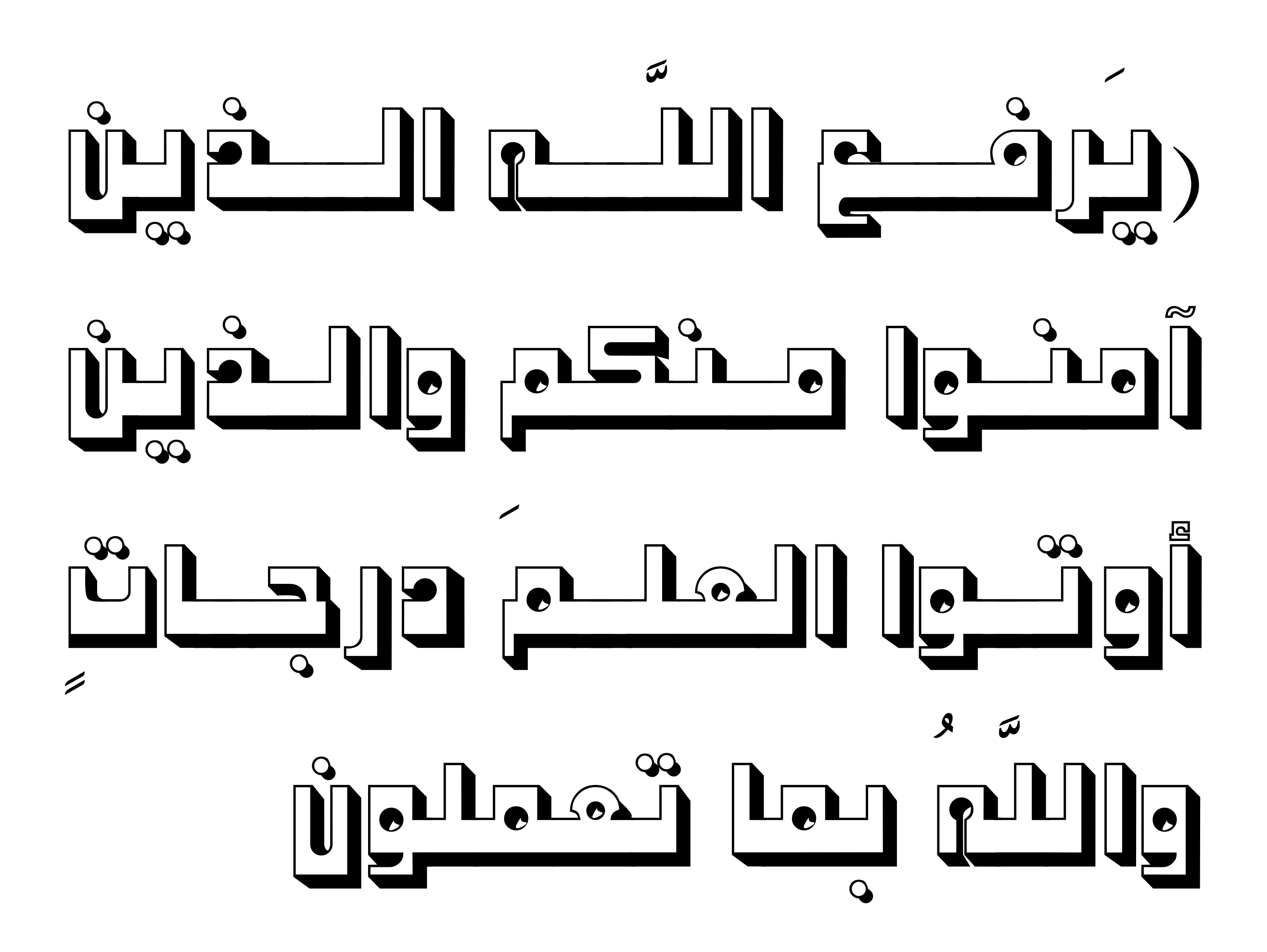
اللغة العربية/علم النحو

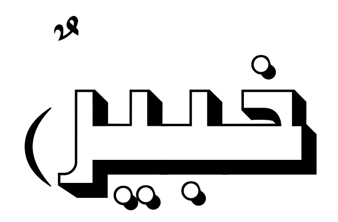
بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

أحمد جواد العتابيّ

بسم الله الرحمن الرحيم





المجادلة:١١/٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على أطروحة الطالب (صالح كاظم عجيل) الموسومة بـ(الدرس النحوي في الحوزة العلمية في النجف الأشرف من عام ١٩٠٠ الى ٢٠٠٠م) وناقشناه فيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية / علم النحو ، وبتقدير (جيد جداً)

الامضاء	الامضاء
أ.د. كريم حسين ناصح (رئيساً)	أ.م.د. مهدي صالح الشمريّ (عضواً)
الامضاء	الامضاء
أ.م.د.علاوي سادر جازع (عضواً)	أ.م.د.صادق حسين كنيج (عضواً)
الامضاء	الامضاء

أ.م.د.عبد الاله ابراهيم (عضواً) أ.م.د.أحمد جواد العتابيّ (مشرفاً)

صُدقت من مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية .

الامضاء

أ.م.د. عبد علي

عميد كلية التربية

ثبت الموضوعات

الصفحة

- ملخص باللغة الانكليزية....................................

الباب الأول

الفصل الأول
النحويّون الحوزيّون ومؤلفاتهم
تعريفاً ، ووصفاً

فيه مبحثان

المبحث الأول
تراجم نحويي الحوزة العلميّة .

المبحث الثاني
دراسة وصفية لمؤلفاتهم النحويّة .

المبحث الأول

تراجم نحويي الحوزة العلمية

- البهبهانيّ علي بن محمد الموسويّ.
- الجزائريّ محمد الجواد.
- الجلاليّ محمد تقي بن محسن الكشميريّ.
- جمال الدين .

أ- رؤوف بن محمد.

ب- الدكتور مصطفى بن جعفر بن عناية الله.

- الحليّ يوسف كركوش.
- الخفاجيّ عبد المهدي بن عبد الحسين بن مطر .
- السويج مهدي السيد محمد .
- الشيرازيّ .

أ- صادق بن مهدي .

ب- محمد بن مهدي .

- الصدر حسن بن هادي .
- الطرفيّ محمد إبراهيم .
- العامليّ أحمد قصير حبيب .
- الفضليّ عبد الهادي بن محسن البصريّ.
- القزوينيّ محمد عبد الحسين .
- القطيفيّ منصور المرهون .
- كاشف الغطاء .

أ- عباس بن حسن بن جعفر .

ب- علي بن محمد رضا .

ت- محمد رضا بن هادي .

ث- هادي بن عباس .

- الكرباسيّ محمد بن جعفر بن محمد إبراهيم .
- الكربلائيّ صباح الدين .
- كمال الدين هادي بن حمد .
- محيي الدين القاسم بن حسن .
- المدرس محمد علي بن مراد الأفغانيّ .
- الملكيّ محمد كاظم بن محمد صادق .
- الموحديّ عبد الله – نظر علي – .
- المياحيّ صالح بن مهدي .

- **شخصيات حوزيّة أفادت الدراسة من جهودهم النحوية :**

- الخوئيّ ابو القاسم .
- السبزواريّ عبد الأعلى بن علي رضا .
- الصدر محمد محمد صادق .
- الطباطبائيّ محمد حسين .

تراجم نحويي الحوزة العلمية

البهبهانيّ :

علي بن محمد بن علي الموسويّ البهبهانيّ ، ولد عام ١٣٠٣هـ – ١٨٨٥م في بهبهان ، نشأ وقرأ مقدماته الأدبية والعلمية على الميرزا محمد حسن ، والشيخ عبد الرسول ، والسيد محمد كاظم الشريف ، هاجر الى النجف عام ١٣٢٣ ، وحضر الأبحاث العالية فقهاً وأصولاً على السيد محمد كاظم اليزديّ ، والشيخ محمد كاظم الخرسانيّ ، له : جامع المسائل ، رسالة عملية ، أساس النحو ، كشف الأستار عن وجه الأسرار.[1]

الجزائريّ :

محمد الجواد بن الشيخ علي بن كاظم ، ولد عام ١٢٩٨هـ– ١٨٨١م في النجف فقيه ، عالم ، كاتب ، شاعر متبحر في الفلسفة الإسلامية ، اشتغل بالسياسة ، وشارك في ثورة العشرين العراقية ، نظم الشعر في معتقله ومنفاه ، له : حل الطلاسم ، نقد الاقتراحات المصرية ، حاشية على شرح بدر الدين على الألفية ، فلسفة الإمام الصادق ، ديوان شعر[2] ، توفي عام ١٣٧٨هـ– ١٩٥٩م .

الجلاليّ :

محمد تقي بن السيد محسن الكشميريّ ، ولد عام ١٣٥٥هـ– ١٩٣٦م في كربلاء ، فاضل جليل من أجلاء المشتغلين في الفقه والأصول ، له: شرح تام على الكفاية في توضيح

---

[1] ينظر: معجم المؤلفين ١٨٠٠ ــ ١٩٦٩م ، الأستاذ كوركيس عواد : ٣٨٥/٤ والذريعة الى تصانيف الشيعة ، الشيخ آغا برزك الطهراني: ١٩٠/١٧ والمنتخب من أعلام الفكر والأدب ، كاظم عبود الفتلاوي : ٣٤٠ .

[2] ينظر: طبقات أعلام الشيعة ، الشيخ آغا برزك الطهراني : ٣٣٣/١ وأعيان الشيعة ، محسن الأمين ٢٤٤/٤٦ ومعجم المؤلفين والكتاب العراقيين من عام ١٨٠٠-١٩٦٩ : ١٦٢/٩ ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام ، هادي الأميني العاملي: ١٠١/١ .

وله من [3]مشكلاته ، توضيح بعض مباحث المكاسب ، تقريرات السيد الخوئيّ فقهاً وأصولاً الكتب اللغوية والنحوية جواهر الأدب في المبني والمعرب ، البداءة في علمي الصرف والنحو ، معجم الاسماء المبنية وعلة بنائها ، نزهة الطرف في علم الصرف ، وكتب كثيرة في الفقه والتأريخ ، أُستشهد عام ١٤٠٢هـ – ١٩٨١م .

جمال الدين :

أ– ابو محمد رؤوف جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن علي بن محمد – المعروف من أسرة التعليم شاعر [1]بالميرزا الإخباري– بن عبد النبي بن عبد الصائغ الحسينيّ العلوي ، له: كتاب الخزانة [2]فاضل جليل متتبع له الشعر الكثير الجيد ، ولد ١٣٤٣هـ–١٩٢٥م اللغوية الموسعة والدليل اللغوي ، مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، المعجب في علم النحو ، المنهل في بيان قواعد علم الحروف ، السفراء الأربعة ، بحث في الإمامة .

ب– الدكتور مصطفى بن جعفر بن عناية الله بن حسين بن علي بن جمال الدين ، ولد ١٣٤٦هـ– ١٩٢٧م في الناصرية ، نشأ بها في كنف جده السيد عناية الله ، دخل المدرسة الإبتدائية ثم التحق بالنجف الأشرف ، أكمل المقدمات والسطوح والأبحاث العالية وتخرج في كلية الفقه وعمل أستاذاً فيها حصل على شهادة الماجستير من جامعة بغداد ، عين مدرساً فيها ومارس التدريس أيضاً في كلية أصول الدين ، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد عام ١٩٧٨م ، توفي عام ١٤١٧هـ١٩٩٦م[3].

الحليّ :

الشيخ يوسف بن حمادي بن حسين بن كركوش ، اشتهر بالشيخ يوسف كركوش ، ولد بمدينة الحلة عام ١٩٠٦م ، دخل الكتّاب لتعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وبعد درس على شيوخ الحلة علوم اللغة العربية ، والبلاغة ، والمنطق ، والفقه والأصول ، ثم انتقل الى

---

[3] ينظر: معجم رجال الفكر والأدب: ١٠٥/١ والمنتخب من أعلام الفكر والأدب: ٤١٦ ومعجم المؤلفين والكتاب العراقيين ١٩٧٠-٢٠٠٠م ، د. صباح نوري المرزوك: ١١٣/٧-١١٤ .

[1] هذا ما ثبته السيد رؤوف نفسه في مقدمة كتابه (المعجب) : ٨ ، ٢٢٤ .

[2] ينظر: معجم رجال الفكر والأدب: ١/ ٥-١ – ١٠٦ ومعجم المؤلفين والكتاب العراقيين ١٨٠٠ – ١٩٦٩م : ٤٨٢/١ والمنتخب من أعلام اللغة والأدب : ١٥٦ .

[3] ينظر: المنتخب من أعلام اللغة والأدب : ٦٥٧ وسيد النخيل المقفى المكتبة الأدبية المختصة ، في الذكرى السنوية الأولى لرحيل السيد مصطفى جمال الدين: ٥٥ ، ٩٣

النجف الأشرف عام ١٩٢٠م ليستكمل تعليمه على الشيخ موسى دعيبل ، والشيخ محمد احمد كاشف الغطاء ثم عاد الى الحلة ليعمل في المدارس الحكومية ، أُحيل على التقاعد عام ١٩٦٣م[4] ، له مختصر تأريخ الحلة ، كشف الغطاء عن كتاب فقهاء الفيحاء ، تأريخ الحلة ، رأي في الإعراب ، توفي عام ١٩٩٠م .

الخفاجيّ :

عبد المهدي بن عبد الحسين بن مطر الخفاجيّ النجفيّ ، ولد عام ١٣١٨هـ – ١٩٠٠م في النجف الأشرف ، ونشأ بها ، درس المقدمات والسطوح على أساتذة أفاضل ثم حضر الأبحاث العالية فقهاً وأصولاً على الشيخ النائينيّ ، والشيخ الاصفهانيّ ، والسيد الحكيم ، والسيد الخوئيّ من رواد جمعية منتدى النشر وكلية الفقه ، ودرّس علوم اللغة العربية في مدارس المنتدى وكلية الفقه ، له: دراسات في قواعد اللغة العربية ، تقريرات الفقه خ ، تقريرات الأصول خ ، توفي عام ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م[1] .

السويج :

مهدي السيد محمد بن احمد بن هاشم الموسويّ السويج الخطيب البصريّ ، ولد عام ١٣٤٣هـ– ١٩٢٥م في البصرة ، قرأ أولياته هناك ، ثم هاجر الى النجف لدراسة العلوم الإسلامية ، حضر الأبحاث العالية على السيد الخوئيّ ، له: جولة فكرية حول طلاسم ايليا ابي ماضي ، من أعلام البصرة ، الأحكام والحقوق النسائية في الإسلام ، أولاد الإمام علي[2] ، الستمائة المهدية في الحذف والتقدير في الدروس النحوية والصرفية وغيرها .

الشيرازيّ :

أ– صادق بن مهدي بن حبيب الحسينيّ الشيرازيّ ، ولد عام ١٣٦٠هـ – ١٩٤١م في كربلاء ، نشأ بها على والد العالم ، وقرأ المقدمات والسطوح فقهاً وأصولاً على اخيه السيد محمد الشيرازيّ ، والشيخ يوسف الخراسانيّ ، والشيخ محمد الشاهروديّ ، له: شرح تبصرة المتعلمين

---

[4] ينظر: ما كتبه الشيخ معرفاً بنفسه في : جريدة الثورة العراقية العدد (٣٠٤٨) في ١٦ كانون الاول ١٩٨٦م . وينظر: نحوي مجهول في القرن العشرين الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: ٧، ١٣٠ .

[1] ينظر: ماضي النجف وحاضرها : ٣٥٧/٣ والمنتخب من أعلام اللغة والأدب : ٢٩١.

[2] ينظر: معجم المؤلفين ١٨٠٠ – ١٩٦٩: ٣٤٣/٣ والمنتخب من أعلام اللغة والأدب : ٦٧١ .

، الصوم ، مالك الأشتر ، الموجز في المنطق ، شرح السيوطيّ وهو شرح على البهجة المرضية ، شرح الصمدية ، شرح العوامل في النحو.[3]

ب- محمد بن مهدي بن حبيب الحسينيّ الشيرازيّ ، ولد عام ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م في النجف ، نشأ على يد والده العالم ، انتقل معه الى كربلاء وأقام بها مجداً في تحصيله قرأ المقدمات في الأدب والعلوم الشرعية على جعفر الرشتيّ ، له: ما يزيد على ألف كتاب وكراس في مختلف القضايا الحياتية والعلمية[1] ، وله من المؤلفات النحوية ، المقدمات في النحو ، قواعد الإعراب ، المنصورية في النحو والصرف ، توفي عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

الصدر:

حسن بن السيد هادي بن محمد علي بن صالح ، ولد عام ١٢٧٢هـ - ١٨٥٥م في الكاظمية المقدسة ، من كبار الفقهاء والمتضلعين في الأصول والتأريخ والحديث والرجال ، له مؤلفات كثيرة منها الشيعة وفنون الإسلام ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، كتاب خلاصة النحو خ ، توفي عام ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.[2]

الطرفيّ :

محمد إبراهيم بن شلواح بن شلال الطرفيّ ، ولد عام ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م في قضاء طويريج التابع لكربلاء المقدسة ، نشأ به وقرأ المقدمات الأدبية على السيد محمد المحنة ثم انتقل الى النجف الأشرف ، وحضر الأبحاث العاليا على السيد محسن الحكيم ، له: التحف الطرفيّة في توضيح وتكميل شرح الآجرومية ، غصن البان في تجويد القرآن ، كتاب العقيقة والاضحية ، مفاتيح الأبواب في الأدعية ، وغيرها.[3]

العامليّ :

أحمد قصير حبيب العامليّ ، له: دروس في النحو وهو شرح لمتن الآجرومية*.

---

[3] معجم المؤلفين ١٨٠٠-١٩٦٩م : ١١٣/٣ والمنتخب من أعلام اللغة والأدب: ١٧٦ .

[1] ينظر: معارف الرجال ، محمد حرز الدين: ١٧٠/٣ ومعجم المؤلفين ١٨٠٠ - ١٩٦٩ : ٢٤٧/٣ والمنتخب من أعلام اللغة والأدب: ٦٠٥ والمنصورية في النحو والصرف ، المقدمة : ٧.

[2] ينظر: أعيان الشيعة : ٣٥٦/٢٣ والذريعة: ٢٩٨/٣ ومعجم رجال الفكر: ١/ ٢٧٤ وأعلام العراق الحديث ، قاموس تراجم ، باقر امين الورد: ٢٧٣/١ .

[3] ينظر: المنتخب من اعلام اللغة والأدب : ٣٩٥ .

* لم أجد له ترجمة .

الفضليّ :

عبد الهادي بن الشيخ محسن البصريّ الاحسائيّ الفضليّ ، ولد عام ١٣٥٤هـ – ١٩٣٤م ، هاجر الى النجف ودرس في كلية الفقه وأصبح مدّرساً فيها ، تابع الدروس الحوزيّة على يد السيد الخوئيّ فقهاً وأصولاً[٤] ، حصل على شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة بغداد وشهادة الدكتوراه من جامعة القاهرة وما زال متواصلاً في عطائه العلمي الحوزيّ له: مختصر في النحو ، مختصر في الصرف ، دراسات في الإعراب ، دراسات في الفعل ، ابن كثير وأثره في الدراسات النحوية ، اسماء الأفعال وغيرها من المؤلفات الأصولية وأصول البحث والتربية الدينية .

القزوينيّ :

محمد بن عبد الحسين القزوينيّ ، له: كتاب شرح العوامل.[1]

القطيفيّ:

الشيخ منصور المرهون القطيفيّ ، توفي ١٣٦٢هـ له: القواعد العربية* .

كاشف الغطاء :

أ– عباس بن الشيخ حسن ، صاحب (أنوار الفقاهة) بن الشيخ جعفر الكبير ، صاحب (كشف الغطاء) ، ولد عام ١٢٥٣هـ– ١٨٣٠م فقيه أصولي مشارك في الفنون ، له : الفوائد الجعفرية ، منهل الغمام في شرح الشرائع ، مباحث الألفاظ ، الفائقة في النحو ، توفي عام ١٣٢٣هـ– ١٩٠٥م ، شيع بتبجيل واحتفال كبير ودفن في مقبرة أسرته المعروفة ورثاه بعض الشعراء[٢] .

ب– علي بن الشيخ محمد رضا بن هادي بن عباس ، ولد عام ١٣٣١هـ – ١٩١٣م من شيوخ الفقه والأدب والتأريخ والتحقيق ، له: النوافح العنبرية في المآثر السرية ، نهج الصواب

---

[٤] : ينظر: معجم المؤلفين ١٨٠٠ – ١٩٦٩م : ٣٥٧/٢ – ٣٥٨ والمنتخب من أعلام اللغة والأدب: ٢٩٩ .

[1] ينظر: معجم المؤلفين ١٩٧٠ – ٢٠٠٠م : ٢١٩/٧ .

* لم أجد له ترجمة.

[٢] ينظر: معجم رجال الفكر والأدب:١/ ٣٦٤ وينظر ما وثقه احفاده في مقدمة الفائقة : ٣.

في حلّ مشكلات الإعراب ، الحصون المنيعة ، سمير الحاضر وأنيس المسافر[٣] ، وله أيضاً الكواكب الدرية في الأحكام النحوية ومؤلفات كثيرة وله مشاركات في ندوات ومؤتمرات خارج العراق ومواقف سياسية ووطنية ، توفي عام ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

ت– محمد رضا بن الشيخ هادي ، ولد عام ١٣١٠هـ –١٨٩٢م ، كان من العلماء النابغين والمبرزين في الفضل والكمال والفقه والأصول ، له: الشريف الرضي ، الغيب والشهادة ، رسالة في الفرق بين الضاد والظاء ، ديوان شعر[٤] ، وله أيضا نقد لمحاولة لجنة المعارف المصرية في تيسير علوم العربية ، توفي عام ١٣٦٦هـ–١٩٤٨م.

ث– هادي بن الشيخ عباس بن الشيخ علي بن الشيخ جعفر الكبير صاحب كشف الغطاء ، ولد عام ١٢٩٠هـ – ١٨٧٢م من العلماء الذين ضربوا بسهم وافر في الفقه والأصول والمعقول والمنقول والأدب والفضل ، له: المقبولة الحسينية ، منظومة في أحوال الزهراء ، وله أيضاً بلغة النحاة في شرح الفائقة* ، ونظم الزهر [1]مستدرك نهج البلاغة ، ديوان شعر من نثر القطر ، توفي عام ١٣٦١هـ – ١٩٤٣م .

الكرباسيّ :

الشيخ محمد جعفر بن الشيخ محمد إبراهيم بن علي بن محمد حسين بن محمد مهدي بن محمد إبراهيم الكرباسيّ ، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٤م.

بدأت دراسته الأولية على الملالي ثم انتقل الى المدارس الحكومية فأكمل الإبتدائية ثم التحق بالدراسة الحوزيّة فدرس النحو والصرف والبلاغة على الشيخ عبد الله الشرقيّ ودرس المنطق والفقه والأصول على الشيخ محمد إبراهيم ، والسيد جواد العامليّ ، حضر الأبحاث العالية عند السيد محسن الحكيم والسيد ابي القاسم الخوئيّ ، والسيد محمود الشاهرودي ، ، عاد الى المدارس الحكومية عام ١٩٥٣–١٩٥٤م فأكمل الثانوية ودخل دورة تربوية لإعداد

---

[٣] ينظر: المنتخب من أعلام اللغة والأدب: ٣٣٨ .

[٤] ينظر: الغدير: محسن الأمين العاملي: ١٨٢/٤ وماضي النجف وحاضرها: ١٩١/٣ وطبقات أعلام الشيعة: ٧٧٥/١ ومعجم رجال الفكر:١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

[1] ينظر:الغدير:١٩٨/٤ والأعلام: ٣٧/٩ وماضي النجف:٢١٠/٣ ومعجم رجال الفكر: ٣٦٧/١ ومقدمة بلغة النحاة: ٨ .

* توهم ناشر كتاب (بلغة النحاة) أنَّ الشيخ هادي هو ابن الشيخ عباس بن حسن بن جعفر كاشف الغطاء والصواب هو ابن عباس بن علي بن جعفر كاشف الغطاء .

المعلمين عُين بعدها معلماً في مدرسة السلام الإبتدائية الى أن أُحيل على التقاعد ، وفي عام ١٩٦٣ التحق بكلية الفقه وتخرج فيها عام ١٩٦٧م .

وهو الآن من وأبرز الحوزيّين المتخصصين بتدريس اللغة والنحو منذ خمسين عاماً[٢] ، له: المنتخب من كلام العرب ، مواقع حالات الإعراب ، إعراب القرآن ، إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح بن عقيل ، نهج التقى بتحقيق وإعراب آيات قطر الندى ، هبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، الرسالة التامة في فروق اللغة العامة ، الإنباء بما في كلمات القران من أضواء ، نظرات في أخطاء المنشئين ، وغيرها .

الكربلائيّ :

الشيخ صباح الدين الشمريّ الكربلائيّ ، قام بتدريس اللغة العربية في الحوزة العلمية ، له : توضيح الآجرومية * .

كمال الدين:

هادي بن السيد حمد بن فاضل ، ولد عام ١٣٢٦هـ – ١٩٠٨م عالم جليل كاتب مكثر مفرط مؤرخ شاعر فذ ، له: الأمثال العامية في الديار العراقية ، الحرب بين الفضيلة والرذيلة ، فقهاء الفيحاء ، لحساب من ، شظايا قنبلة ، مداعبات ، ديوان شعر ، شرح نهج البلاغة، مآخذ الشعراء ، الصواعق أو ما وراء الستار[١] ، وله أيضاً تحفة الحضر والأعراب في علم النحو والإعراب .

محيي الدين :

قاسم بن حسن بن موسى بن شريف ، ولد عام ١٣١٤ هـ –١٨٩٦م من العلماء والشعراء الأفاضل المجيدين ، متضلع في علم العروض له: الشعر المقبول ، العلويات

---

[٢] هذه الترجمة في مقابلة شخصية بين الباحث والشيخ الكرباسيّ بتأريخ ٢٠/ ٩ / ٢٠٠٦ .

* لم أجد له ترجمة .

[١] ينظر: الغدير: ١٩٨/٤ والأعلام : ٣٧/٩ وماضي النجف: ٢١٠/٣ ، ومعجم رجال الفكر:١/ ٣٦٧ .

العشر، معركة الخميس ، المصابيح النحوية في شرح الألفية خ ، دلائل التبيان في غريب القرآن ، توفي عام ١٣٧٦هـ -١٩٥٦م[٢] .

المدرس :

محمد علي بن مراد علي المشتهر بالمدرس الأفغانيّ ، ولد عام ١٢٣٩هـ – ١٩١١م ، له مكررات المدرس ، الكلام المفيد للمدرس والمستفيد في شرح الصمدية، والمدرس الأفضل في شرح المطول ، الشواهد المنتخبة لكتاب السيوطيّ ، توفي عام ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م[٣] .

الملكيّ :

محمد كاظم بن الشيخ محمد صادق بن الملا قنبر القزوينيّ الملكيّ ، ولد عام ١٣١٨هـ– ١٩٠٠م كاتب مؤرخ جليل له: المعجم الزويولوجي ، الأصول الحديثة ، الآراء الراقية ، حلول التمارين الجبرية ، قاموس اللغة الفارسية ، حساب المثلثات ، قاموس اللغة العربية إلى الفارسية الفصيحة[1]. ، توفي عام ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م

الموحديّ :

عبد الله – نظرعلي – بن قاسم بن محمود بن طلب بن كريم الموحديّ القندهاريّ الكيسويّ الأفغانيّ ، ولد عام ١٣٦٠هـ – ١٩٤٠م في كجران ونشأ بها ، قرأ المقدمات هناك ثم تشرف بزيارة الإمام الرضا(ع) عام ١٣٧٨هـ ثم حضر أبحاث أعلام الأساتذة ، كان مدرساً يحضر درسه جمع من الأفاضل في العلوم العربية ، له: كتاب إيضاح العوامل ، شرح البهجة المرضية خ ، شرح شواهد البهجة خ ، الشواهد الكبرى خ ، شعر أهل البيت خ ، أخبار المعمرين خ ، عجائب التأريخ خ[2].

المياحيّ :

---

[٢] ينظر:معجم رجال الفكر : ٤٠٥/١ .

[٣] هذا ما يذكر الشيخ المدرس نفسه في ديباجة مؤلفاته ، ينظر: مكررات المدرس :٣/١ والكلام المفيد:٣.وينظر:المنتخب من أعلام اللغة والأدب: ٥٨٢.

[1] ينظر: الذريعة : ٨٥/١١ ومعجم المؤلفين ١٨٠٠هـ - ١٩٦٩م : ٢٣٠/٣ ومعجم رجال الفكر :١/ ٢٤٦ والمنتخب من أعلام اللغة والأدب : ٥٩١.

[2] ينظر: المنتخب من أعلام الفكر والأدب : ٢٧٨ .

الشيخ صالح الحاج مهدي المياحيّ ، له: الدرة النقية في المبادئ النحوية* .

شخصيات حوزيّة أفادت الدراسة من جهودهم النحوية

الخوئيّ :

السيد ابو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسويّ الخوئيّ ، وُلد في بلدة خوي من بلاد اذربيجان ١٣١٧هـ وبها نشأ مع والده واخوانه ، هاجر الى النجف الأشرف عام ١٣٣٠هـ برفقة اخيه الأكبر السيد عبد الله الخوئيّ ، وصل دروسه العلمية الفقهية والاصولية وحضر الأبحاث العالية على أكابر العلماء ، منهم الشيخ فتح الله ، والشيخ مهدي المازندرانيّ ، والشيخ ضياء الدين العراقيّ ، والشيخ الأصفهانيّ ، والشيخ محمد حسين وقد منحه الأخير اجازة الاجتهاد ، آلت اليه المرجعية الدينية وزعامة الحوزة النجفيّة أكثر من عشرين عاماً وتخرج على يديه كوكبة خيرة من المجتهدين ، له: البيان في تفسير القرآن ، أجود التقريرات

* لم أجد له ترجمة .

، مباني تكملة المنهاج ، نفحات الإعجاز ، معجم رجال الحديث ، المسائل المنتخبة وغيرها[1].

السبزواريّ :

السيد عبد الأعلى بن السيد علي عبد رضا بن عبد العلي بن عبد الغني بن محمد ابن حسين بن محمد ، يعود نسبه الشريف الى الإمام موسى الكاظم –ع– ، ولد في مدينة "سبزوار" عام ١٣٢٨هـ–١٩١٠م ، ونشأ في كنف ابيه وتعلم القراءة والكتابة في سن مبكرة ، ودرس المقدمات وأكمل مرحلة السطوح ، انتقل بعدها الى النجف الأشرف عام ١٣٤٨هـ لينال علمه الوافر على كوكبة من فقهاء النجف ، ومنهم الشيخ النائينيّ ، والسيد الأصفهانيّ ، والشيخ ضياء الدين العراقيّ ، آلت اليه المرجعية الدينية وزعامة الحوزة بعد السيد الخوئيّ ، له: مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام ، تهذيب الأصول ، مواهب الرحمن في تفسير القرآن ، لباب المعارف في الحكمة والكلام ، مناسك الحج وغيرها ، توفي عام ١٩٩٣م .[2]

الصدر :

السيد محمد بن محمد صادق بن محمد مهدي بن إسماعيل بن صدر الدين محمد بن صالح بن محمد بن إبراهيم شرف الدين ، يعود نسبه الشريف الى الإمام موسى الكاظم –ع– ، ولد في الكاظمية المقدسة ١٣٦٢هـ–١٩٤٣م ، عاش في كنف أسرة كريمة ، إذ رعاه جده لأمه الشيخ محمد رضا آل ياسين ، بدأ السيد دراسته الحوزيّة في سن مبكر وأكمل المقدمات على السيد محمد تقي الحكيم ، والشيخ محمد تقي الايرواني ، بعدها دخل كلية الفقه عام ١٩٥٧م وتخرج عام ١٩٦٢م في ضمن الدفعة الأولى ، ودرس السطوح العالية على السيد محمد باقر الصدر ، وحضر الأبحاث العالية عند السيد محمد باقر الصدر ، والسيد الخوئيّ ، والسيد محسن الحكيم ، وقد أجيز بالاجتهاد عام ١٣٩٦هـ–١٩٧٧م ، له مواقف وطنية مشرفة في مقارعة النظام البعثي الحاكم في العراق لُقب بـ(شهيد الجمعة) وبـ(الولي المقدس

---

[1] ينظر: الذريعة : ٤٣٧/٤ ومعجم رجال الفكر: ١٧٠/١ والأنوار الساطعة من سير علماء العصر ، رشيد القسام ، مثنى الشرع : ٦١/١-٦٥ .

[2] ينظر: معجم رجال الفكر: ٢٢٣/١ والأنوار الساطعة : ٩٧/١-١٠٢ .

) وله من المؤلفات موسوعة الإمام المهدي ، ما رواء الفقه ، منهج الصالحين ، أضواء على ثورة الحسين ، فقه الفضاء ، نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان ، فلسفة الحج ، القانون الإسلامي ومنة المنان في الدفاع عن القرآن ، وغيرها[1]. أُستشهد عام ١٩٩٩م .

الطباطبائيّ :

السيد محمد حسين بن السيد محمد بن محمد حسين بن علي أصغر التبريزيّ القاضي ، ولد عام ١٣٢١هـ-١٩٠٣م ، فقيه جليل ومدرس كبير متضلع في التفسير ، والفلسفة ، والحديث ، والكلام ، والأصول ، وكاتب بليغ بالعربية والفارسية ، له الميزان في تفسير القرآن[2]. وله مؤلفات في التأريخ والفقه ، توفي عام ١٩٨٢م .

المبحث الثاني

دراسة وصفية لمؤلفات علماء الحوزة النحويّة .

- **الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها .**
- **إرشاد الإغفال في إصلاح الخط للضوال .**
- **أساس النحو .**
- **إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل .**

---

(1) ينظر: معجم رجال الفكر : ٢٢٣/١ والأنوار الساطعة : ٩٧/١-١٠٢ .
(2) ينظر: معجم رجال الفكر والأدب : ٢٨٥/١ .

- إعراب القرآن ، الموسوم بملحة الإعراب في نخبة من سور الكتاب .
- البداءة في علمي الصرف والنحو .
- بلغة النحاة في شرح الفائقة .
- تحفة الحضر والأعراب في علم النحو والإعراب .
- التحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرومية .
- توضيح الآجرومية .
- جواهر الأدب في المبني والمعرب .
- دراسات في قواعد اللغة العربية .
- الدرة النقية في المبادئ النحوية .
- رأي في الإعراب .
- الستمائة المهدية في الحذف والتقدير في الدروس النحوية والصرفية .
- شرح الصمدية .
- شرح العوامل .
- الشواهد المنتخبة لكتاب السيوطي .
- الفائقة في النحو .
- القواعد العربية .
- كتاب إيضاح العوامل .
- كتاب خلاصة النحو .
- كتاب نظم الزهر من نثر القطر .
- كشف الأستار عن وجه الأسرار .
- الكلام المفيد للمدرس والمستفيد في شرح الصمدية .
- الكواكب الدرية في الأحكام النحوية .
- مختصر في النحو .
- المصابيح النحوية في شرح الألفية .

- **المعجب في شرح ذيل المغرب في علم النحو .**
- **معجم الاسماء المبنية وعلة بنائها .**
- **مكررات المدرس شرح السيوطيّ .**
- **مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد .**
- **المنتخب من كلام العرب .**
- **المنصورية في النحو والصرف .**
- **مواقع حالات الإعراب .**
- **نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية .**
- **نقد الاقتراحات المصرية .**
- **نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى .**
- **نهج الصواب في حلّ مشكلات الإعراب .**
- **هبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم .**
- **مؤلفات حوزيّة أفادت منها الدراسة :**
- **البيان في تفسير القرآن .**
- **منة المنان في الدفاع عن القرآن .**
- **مواهب الرحمن في تفسير القرآن .**
- **الميزان في تفسير القرآن .**

دراسة وصفية لمؤلفاتهم النحوية

بدا لي أنْ أقدم وصفاً موضوعياً لمؤلفات فضلاء الحوزة النحوية المطبوعة منها والمخطوطة ، والتي كانت موضع عناية الدراسة ؛ لكي ترى النور بعد أنْ غُيبت مع ما غُيب

من التراث العلمي الحوزيّ في عتمة أقبية النجف التي غطتها أتربة السنين وأغفلتها عيون الباحثين وعفا عليها سلطان الجائرين ، ولعل السبب الأرجح الذي دفعني لهذا المبحث أنَّ أغلبية هذه المؤلفات غير معروفة في الأوساط الثقافية ولو على نحو العنوان فقط ، فهدف الوصف هو التعريف بها ؛ لتضاف بشكل فعلي الى المكتبة العربية ولا سيما الجامعية منها ، ولتدبّ فيها الحياة من جديد .

أما منهج وصف المؤلفات فسيكون على النحو الآتي :

١- عنوان الكتاب .
٢- اسم المؤلِّف .
٣- نوع المؤلَّف ، وتوثيق الانتهاء منه إن أمكن معرفته .
٤- سبب التأليف .
٥- عدد الأجزاء .
٦- حجم الكتاب وعدد صفحاته .
٧- عدد طبعاته .
٨- سنة الطباعة ومكانها .
٩- أهم ما يتضمنه من مباحث نحوية .
١٠- ما يلاحظ على المؤلَّف على نحو عام ، إنْ وجدت ملاحظة ايجابية أو سلبية .

الآراء الراقية الحديثة

في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها .

الشيخ محمد كاظم صادق الملكيّ .

المؤلَّف: كتاب في تيسير قواعد اللغة العربية.

سبب التأليف: انتقد المؤلِّف الدراسات اللغوية ورأى أنَّها تركزت على فروع اللغة و(لم تنل منبع ثروتها ومعين مادتها ومصدر حياتها وقد لاحظت القواعد لمعظمها شذوذ وانتقاض ، حتى الكتب المؤلّفة اخيراً حين ينظر اليها الناظر وبه مسّ من الحزن على جهد أضاعه مؤلفوها ، فالواجب يقضي على ذوي الحمية والغيرة من لغتهم أنْ تستقصى من مبدئها الى منتهاها وتهذب ما تحتاج الى تهذيب وتحرير)[1].

الكتاب جزء واحد من القطع الكبير ، طُبع طبعته الأولى –وأظنها الوحيدة في حدود ما اطلعت عليه– في النجف الأشرف ، مطبعة الآداب عام ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

أمَّا مباحث الكتاب فقد جاءت في أبواب نحوية متفرقة ولكنها بنزعة فلسفية وأصولية أخرجت المؤلَّف عن غايته التي صرّح بها المؤلِّف في سبب التأليف * .

---

[1] الآراء الراقية : ٣.

* وسيأتي ـ إن شاء الله – تفصيل القول في المآخذ.

إرشاد الإغفال في إصلاح الخط للضوال .

الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

المؤلَّف: كتاب لتعليم الإملاء ، غرضه تعليمي لأهمية الخط وما فيه من خصائص جمالية في تقويم قواعد الكتابة.[1]

الكتاب جزء واحد من القطع الوسط ، يقع في (٢٢١) صفحة ، طُبع طبعته الأولى –وأظنها الوحيدة الى الآن في حدود ما اطلعت عليه– في مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٩٣م .

أمَّا المباحث التي تضمنها الكتاب ، فهي :

١– قواعد إملائية منها :

- الفرق بين الهمزة والألف .
- مواضع همزة الوصل والقطع .
- الهمزة المبدوءة بها .
- رسم الهمزة المتوسطة بأنواعها ، المفتوحة ، والمضمومة ، والمكسورة .

٢– مسائل نحوية متفرقة منها :

- كيمه وأحكامها النحوية .
- ما الاسميّة والحرفيّة.
- همزة التسوية وأحكامها .
- اسماء الكتابة (لم ، كأين ، كذا ، كيت) وأحكامها النحوية .
- اللهم ، نزع الخافض ، حذف الكون العام وغيرها.

٣– مسائل لغوية (صرفية ودلالية) .

يلاحظ على الكتاب هو التناقض بين العنوان والمضمون ، فقد غلبت المسائل النحوية على الكتاب حتى فرض المؤلَّف نفسه على الدراسة النحوية فضلاً عن مسائل لغوية قليلة .

---

[1] تنظر: مقدمته: ٥ .

إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل .

الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

المؤلَّف: كتاب في النحو العربي عُني بإعراب الشواهد القرآنية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .

سبب التأليف ، قال:(فبعد دراسة النحو غاية تأتي مسألة التطبيق وسيلة لذلك اتجهت الى إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل فعزمت على إعرابها إعراباً مفصلاً من أجل أنْ يطمئن محترفو الخوف من دراسة النحو دراسة أكاديمية مقصورة على الدرس النظري وإنَّما يجب أنْ يتركز معظمه على التطبيق)[1].

طُبع الكتاب مرتين ، إحداهما: كتاب مستقل في دار الآداب في النجف الأشرف عام ١٩٩٩م ، يقع في (١٢٨) صفحة وهي الطبعة التي اعتمدتها الدراسة والوصف ، والأخرى: طبعة دار الهلال في بيروت عام ٢٠٠٠م بهامش كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وقد توزع الكتاب على جزئي شرح ابن عقيل .

أمَّا مباحث الكتاب فجاءت بحسب منهجية شرح ابن عقيل في ذكر الشواهد القرآنية

يلاحظ على الكتاب عنايته بالإعراب التطبيقي العملي وهذه القضية من السمات التي برز فيها الشيخ الكرباسيّ ومن الجدير بالذكر أنَّ الشيخ انتقد في مقدمته الدراسة الجامعية التي يرى فيها أنَّها تعنى بالدرس النظري فقط .

---

[1] إعراب الشواهد القرآنية : ٣ .

أساس النحو

السيد علي بن محمد الموسوي البهبهانيّ .

الكتاب : مؤلَّف في النحو العربي.

سبب التأليف: انتقد المؤلِّف النحاة ، قال:(اختلفت الأقوال وتشتت آراء الرجال ولم يأتوا بشيء يشفي العليل ويروي الغليل ، فكم من مطلب اتفقوا عليه وخلافه به أجدر ، وكم من مبحث اختلفوا فيه وهو بالاتفاق أحق ، ركنوا غالباً الى ما لا ينبغي الركون اليه ، وكثيراً ما اعتمدوا على ما لا يحق الاعتماد عليه ، فأحببت أن أُلِّف فيه بحول الله تعالى وقوته مختصراً يتميّز به الشراب من لامع السراب ، ومقتبساً لا يحتجب نوره عن كلِّ ناظر من ذوي الألباب فألفت فيه بحمد الله تعالى مختصراً شافياً وموجزاً كافياً ، حاوياً لأصول العربية ومتضمناً لأساسها فسميته بـ"أساس النحو")[1] .

الكتاب جزء واحد من القطع الكبير ، يقع في (٢٢٠) صفحة ، مكتبة الصدوق، طهران ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م من دون رقم الطبعة.

أهم مباحث الكتاب ، هي:

١- تعريف الكلام .

٢- تعريف الجملة .

٣- تقسيم الكلمة .

٤- الفاعل .

٥- المبتدأ والخبر .

٦- النواسخ .

٧- المعاني المعتورة التابعة للإسناد .

٨- التمييز ، المنصوب على الظرفية ، الإضافة ، الاسماء المتصلة بالأفعال .

---

(1) أساس النحو : ٢ .

يلاحظ على الكتاب النزعة الأصولية والعقلية بطريقة تقربه من مباحث الألفاظ الأصولية أكثر من كونه كتاباً نحوياً متخصصاً .

إعراب القرآن

الموسوم بملحة الإعراب في نخبة من سور الكتاب .

الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

المؤلَّف: إعراب منتخبات من سور وآيات الكتاب الكريم .

غرضه ، تعليمي صرف ، طُبع الكتاب مرتين: الطبعة الأولى تقع في أربعة أجزاء بمجلدين وهو منتخبات من سورة الكتاب الكريم ، عدد صفحات الجزء الأول (٣١٧) والجزء الثاني (٣١١) والجزء الثالث (٢٨٤) والجزء الرابع (٣١٦) صفحة ، في مطبعة الآداب في النجف الأشرف في الأعوام ١٩٨٨ – ١٩٨٩ – ١٩٩٠م من دون رقم الطبعة والطبعة الثانية في دار الهلال ، بيروت عام ٢٠٠١م وفي هذه الطبعة أعرب القرآن كلّه وتقع بثماني مجلدات .

أمَّا مباحث الطبعة الأولى فمنتخبات من سور الكتاب الكريم ، جاءت على النحو الآتي :

	الجزء الثان ي	الجزء الثال ث	الجزء الرابع
	١. نوح	١. الغاشية	١. البقرة
	٢. الطارق	٢. القلم	

	٣. المعارج	٣. القيامة	
	٤. التحريم	٤. المدثر	
	٥. الأعلى	٥. الممتحنة	
	٦. الدهر	٦. الحشر	
	٧. التغابن ٨. الحجرات	٧. المجادلة	

البداءة في علمي الصرف والنحو

السيد محمد تقي الجلاليّ .

المؤلَّف: كتاب في النحو والصرف .

سبب التأليف ، يقول : (هذا موجز للمبتدئين في علمي الصرف والنحو الفته لطلبة العلوم الدينية)[1]. انتهى منه عام ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م في ناحية الإمام القاسم .

المؤلَّف جزء واحد بطبعتين أحداهما: في مطبعة النعمان في النجف الأشرف ١٩٧٢م والأخرى: في مطبعة النعمان أيضاً عام ١٩٧٧م .

إعتمدت الدراسة طبعته الأولى وهي من القطع الكبير ، تقع في (٢٨٧) تتصدرها مقدمة وأربعة مطالب وتنتهي بفهارس الموضوعات .

---

[1] ينظر البداءة: ٣.

أمَّا مباحثه النحوية فوقعت في أربعة مطالب:

المطلب الأول: في (العوامل) محصورة في مئة عامل .

المطلب الثاني: في (الاسم) وما يتعلق به إعراباً وبناء ، عاملاً ومعمولاً .

المطلب الثالث: في (الفعل) ويذكر فيه ما يتعلق بالاشتقاق والتصريف وفيه تذكر اسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان وغيرها .

المطلب الرابع: في (الحرف) ونذكر فيه ما يخصه معنى وعملاً وحكماً .

بلغة النحاة في شرح الفائقة

الشيخ هادي كاشف الغطاء.

المؤلَّف: شرح لمنظومة الفائقة في النحو للشيخ عباس كاشف الغطاء .

سبب التأليف: أنَّ المنظومة بحاجة الى توضيح وتيسير ، لما يتصف به الشعر التعليمي من ايجاز في العبارة .

المؤلَّف جزء واحد من القطع الكبير ، يقع في (٤٣٦) صفحة وهو مطبوع على الحاسبة الألكترونية في مؤسسة كاشف الغطاء[1] في النجف الأشرف عام ٢٠٠٢م ، ولا

---

[1] ينظر: دليل مخطوطات مكتبة كاشف الغطاء : ٩٠ .

يحمل الكتاب رقم الطبعة ولا سنة الطباعة ولا مكانها ، المؤلَّف محقق تحقيقاً غير علمي ينقصه الكثير [*] وضع محققه أو ناشره مقدمة وترجمة للمؤلِّف ووصف المخطوط.

أمَّا المباحث النحوية فسارت على وفق الأبيات المنظومة في الفائقة إلا أنَّ الأبيات لم تشرح كلّها ، فقد اقتصر على مئتي بيت فقط الى نهاية مبحث البدل وترك المئة الثالثة .

تحفة الحضر والأعراب في علم النحو الإعراب .

السيد هادي السيد حمد كمال الدين .

منظومة ، شعر تعليمي ، والشعر التعليمي هدفه تقديم المعلومة ميسرة وبعبارة موجزة :المؤلَّف لسهولة الحفظ .

الطبعة الأولى –والوحيدة الى الآن في حدود ما اطلعت عليه– عام ١٩٧٤م ، حجمه من القطع الكبير ، يقع في (٩٦) صفحة تصدّر الكتاب مقدمة للأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاويّ أثنى بها على المؤلف وبراعته في النظم ، قال:(وجاء في عصرنا هذا سماحة

---

[*] مارس بعض فضلاء الحوزة تحقيق بعض الكتب النحوية ، يُلاحظ على تحقيقهم هذا بأنه تحقيق لا يخضع لأصول وضوابط التحقيق العلمي المعاصر ، وأغلب ما يقومون به هو إعراب الشواهد فقط وترجمة الأعلام قليلاً ، ولعل السبب يعود الى المنهجية الدراسية في الحوزة العلمية التي تفتقد الى تشجيع الطلبة على الاطلاع بما ما يجري في الأوساط الثقافية حولهم أو أنْ تضاف مادة دراسية في منهجية التحقيق .

العلامة السيد هادي كمال الدين ، وهو شاعر ذرب اللسان متقد الخاطر ، سريع البديهية ، فأحبّ أنْ يلج ميدان النحو على طريقة ابن مالك وغيره من النحاة القلائل)[1]

أمّا أهم مباحث الكتاب فقد احتوى على أكثر من ألف بيت تعليمي في النحو العربي ، ابتداء بحد النحو والكلام وانتهاء بالإضافة ، واحتوى المؤلَّف أيضاً أكثر من سبعين بيتاً تعليمياً في علم الهندسة.

يلاحظ على المنظومة النحوية أنَّها صيغت بلغة واضحة سهلة ، تنسجم ومستوى طلبة اللغة العربية .

التحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرومية .

الشيخ محمد إبراهيم الطرفيّ .

المؤلَّف: شرح لكتاب الآجرومية لابن آجروم الصنهاجي ت(٧٤٣هـ) غرض التأليف للناشئة من طلبة العربية .

الكتاب جزء واحد ، طبع مرتين: إحداهما في مطبعة الآداب في النجف الأشرف عام ١٩٧٦ ، تقع في (١٥٣) صفحة ، والأخرى في النجف أيضاً عام ١٩٨٦م تقع في (٣٢٩)

---

[1] تحفة الحضر : المقدمة : ٦ .

صفحة ، الطبعة الأولى هي التي اعتمدتها الدراسة ، قدّم للكتاب الأستاذ عبد الستار الحسني بمقدمة ضافية أثنى بها على المؤلِّف وجهوده الطيبة .

أمَّا المباحث التي تضمنها الكتاب فبحسب منهج ابن آجروم ، بعد أنْ قدّم الشيخ الطرفيّ بمقدمة ضمت الموضوعات الآتية: شرف العلم ، واضع علم النحو ، سبب وضع علم النحو ، وصية ابي الأسود لابنه وأخيراً ترجمة ابن آجروم .

توضيح الآجرومية .

الشيخ صباح الدين الشمريّ الكربلائيّ .

المؤلَّف: شرح الآجرومية في النحو وهو مجموعة محاضرات ألقاها في الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، من إعداد الشيخ محمد كاظم الكربلائيّ .

الكتاب من القطع الوسط ، يقع في (٧٥) صفحة مطبوع على الحاسبة الألكترونية ، لا يحمل سنة طباعة ولا مكان الطبع ، وهو تابع في منهجيته لمتن الآجرومية .

جواهر الأدب في المبني والمعرب .

السيد محمد تقي الجلاليّ .

كتاب في النحو العربي .:المؤلَّف

سبب التأليف:(ففي سنة ١٣٨٠هـ أثناء تدريسي علم النحو في الجامعة الشيعية الكبرى – النجف الأشرف – وضعت كتاباً في المعرب والمبني وسبب بناء الاسماء المبنية عسى أنْ ينتفع به اخواني المؤمنين ويذكروني بدعاء الخير ، واقدمه الى من تشرفت بجواره ولذت به حامي الجار حيدر الكرار)[1] .

الكتاب جزء واحد من القطع المتوسط ، طُبع في مطبعة الأمة في بغداد طبعته الأولى –والأخيرة الى الآن في حدود ما اطلعت عليه– عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، يقع في(١٤٨).

ضمّ الكتاب فصلين أحدهما: للمعرب ، والآخر: للمبني ، تناول فيهما كل ما يتعلق بالمعرب والمبني ، والذي يلاحظ عليه كثرة الأخطاء المطبعية بطريقة أربكته .

الحال في النحو العربي .

الشيخ صالح الجصانيّ .

المؤلَّف: عبارة عن بحث في موضوع الحال بطريقة تعليمية لطيفة.

---

[1] جواهر الأدب في المبني والمعرب : المقدمة .

الكتاب من القطع المتوسط مطبوع على الحاسبة الالكترونية يقع في (٥٨) صفحة قدّم له الشيخ باقر شريف القرشيّ بتأريخ ١٤٢٠هـ ختم الكتاب بأمثلة قرآنية حدد في ضوئها موضوع الحال مع تمرينات إعرابية . لا يحمل الكتيب رقم طبعة ولا سنة طباعة.

دراسات في قواعد اللغة العربية .

الشيخ عبد المهدي مطر الخفاجيّ .

المؤلَّف: كتاب في أبواب النحو العربي ، ذكر المؤلِّف سبب التأليف في تقديمه ، قال: (إنَّ هذه الكتب الجليلة التي ألفها هؤلاء الأعاظم في هذا العلم كثيراً ما يسود فيها الغموض في التعبير وذلك مما يجهد الطالب في فهم المطالب منها فيقتل الوقت الكثير لفهم المقصود من العبارات الغامضة من أجل ذلك رأيت أن أخدم هذه اللغة الكريمة بتأليف كتاب في قواعد العربية على غرار ما ألفوا ودونوا ، أتوخى فيه سهولة التعبير وايضاح المعنى المقصود بما أتمكن عليه من جلاء وتوضيح فشرعت فيه بشكل محاضرات كنت ألقيها في كلية الفقه في النجف الأشرف ... فكان لهذه المحاضرات وقع جميل في نفوس الطلاب يتلقونها بأكبار واعجاب ... فجاء هذا المؤلَّف والحمد لله كتاباً سهلاً جزل العبارة واضح البيان ظاهر المقاصد وقد دعت الحاجة الملحة الى تقديمه للطبع ليسد شاغراً واسعاً وثغرة كبيرة من حاجة الطلاب)[1].

الكتاب في أربعة أجزاء ، طُبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف عام ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م الطبعة الأولى -وأظنها الأخيرة الى الآن في حدود ما اطلعت عليه- ضمّ الكتاب أغلب أبواب النحو العربي بطريقة تعليمية رائعة .

الدرة النقية في المبادئ النحويّة .

الشيخ صالح المياحيّ .

الكتاب: مؤلَّف في النحو العربي .

(1) دراسات في قواعد اللغة العربية : المقدمة .

الكتاب جزء واحد من القطع الكبير ، يقع في (٢٩٨) صفحة وهو صورة من دون تأريخ ولا مكان الطباعة ، قدّم له الشيخ عبد الجبار الساعديّ ، تحمل المقدمة تأريخ ١٩٩٨م.
ضم الكتاب أغلب أبواب النحو العربي بطريقة تعليمية .

دروس في النحو .

السيد أحمد حبيب قصير العامليّ .
المؤلَّف : شرح لمتن الآجرومية في النحو ، غرضه تعليمي .
طُبع هذا المؤلَّف طبعات كثيرة جداً ربما لا أستطيع استقصاءها ، ولعل السبب يعود الى أنْ هذا الكتيب هو المنهج المقرر في الحوزة العلمية في النجف الأشرف في مرحلة المقدمات ، حجمه من القطع الصغير في طبعاته كلها .
مباحثه في أغلب أبواب النحو العربي بحسب منهجية ابن آجروم ابتداء بالكلمة والكلام وانتهاء بمخفوضات الاسماء .

رأي في الإعراب

الشيخ يوسف كركوش الحليّ .
الكتاب، مؤلَّف في تيسير قواعد اللغة العربية .
سبب التأليف: ألحق الشيخ يوسف نفسه برواد الدرس النحوي الحديث ، إيماناً منه بصعوبة المادة النحوية ، داعياً الى تيسيرها وتخليص النحو العربي مما علق به وليس منه ، وغاية الميسرين اللغة وطلابها .
طُبع الكتاب بجزء واحد من القطع المتوسط طبعته الأولى والأخيرة الى الآن في مطبعة الآداب في النجف الأشرف عام ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م ، قدّم للكتاب الدكتور مهدي المخزوميّ

بمقدمة طويلة أثنى بها على جهود المؤلِّف ، قال:(وهذا الرأي الذي يعرضه الأستاذ يوسف في هذا الكتاب دعوة تتسم بالجدة ، تقوم على استيعاب واستقراء وفهم واعٍ للمشكلة)[1].

جاءت مباحث الكتاب في أغلب أبواب النحو العربي التي كانت محط اهتمام الميسرين ، وهي على النحو الآتي :

الباب الاول : في المصطلح النحوي .

- **الفصل الأول :** في الكلمة والكلام والجملة وشبه الجملة .
- **الفصل الثاني :** في أقسام الاسم .
- **الفصل الثالث :** في اقسام الفعل .
- **الفصل الرابع :** في المبني والمعرب .

الباب الثاني : في الإعراب .

- **الفصل الأول :** الضمة علامة الإسناد .
- **الفصل الثاني :** في المضاف اليه .
- **الفصل الثالث :** في إعراب الفعل المضارع .
- **الفصل الرابع :** في علامات الإعراب .

---

[1] رأي في الإعراب : المقدمة للدكتور مهدي المخزومي .

الستمائة المهدية

في الحذف والتقدير في الدروس النحويّة والصرفيّة .

السيد مهدي محمد السويج الخطيب .

المؤلَّف : منظومة نحوية وصرفية ، شعر تعليمي ، غرضه ، مشاركة في خدمة المجتمع في هذا الميدان[1].

الكتاب جزء واحد من القطع المتوسط ، طُبع عام ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م الطبعة الأولى – وأظنها الأخيرة في حدود ما اطلعت عليه– تقع في (٦٥) صفحة في مطبعة القضاء في النجف الأشرف .

أمَّا أهم مباحث الكتاب فقد جاءت في كل ما يتعلق بالحذف والتقدير في علم النحو والحذف في علم الصرف في حدود (٣٠٠) بيت تعليمي ، امتدح الناشر المنظومة ويقول: إنَّها الأولى من نوعها في اللغة العربية .

شرح الصمدية .

السيد صادق مهدي الحسينيّ الشيرازيّ .

المؤلَّف: شرح لكتاب الفوائد الصمدية في علم العربية * للشيخ محمد بن الحسين العامليّ البهائيّ ت(١٠٣١هـ).

---

[1] ينظر : الستمائة المهدية : ٢ .

* الذي يلاحظ على كتاب الفوائد الصمدية أنَّ له شروحاً كثيرة باللغتين: العربية والفارسية ، اعتمدت الدراسة شرحين منها يقعان في ضمن المدة الزمنية المحددة للدراسة ، وإذا ما طالعنا كتاب (الفوائد الصمدية) نجده كتاباً تعليمياً كتبه مؤلفه لرجل يدعى (عبد الصمد) ومنه جاء التسمية ، فلا أجد في الكتاب ما يجعله مميزاً عن كتب النحو لتكثر شروحه بهذه الطريقة والظاهر – والله العالم – أنَّ مؤلِّف الصمدية كان يحظى بمنزلة علمية فقهية رفيعة هي السبب في اهتمام الشراح به ولعل أوضح دليل على ذلك هو أنَّ الشراح كلهم من الوسط الحوزيّ في القرون الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر الهجريات .

سبب التأليف: قال ، تعليمي : كتاب قراءة حال في للمبتدئ عنواناً الشرح هذا ليكون) الصمدية)[٢] .

الكتاب جزء من القطع الكبير ، طبع مرتين: إحداهما في مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٥هـ ، وطبعته الأخرى في قم المقدسة من دون تأريخ ، اعتمدت الدراسة الطبعة الثانية ، تقع في (٣٧٠) صفحة ، ختم الشارح كتابه بتوثيق الانتهاء من الكتاب عام ١٣٨٢هـ في كربلاء المقدسة ووضع له أيضاً ثلاثة فهارس أولهما: لدليل الآيات القرآنية ، وثانيهما: للشواهد الشعرية الناقصة والأخير: للموضوعات مع قائمة التصويبات

أمَّا أهم مباحث الكتاب فجاءت بحسب منهجية مصنف الفوائد الصمدية وقد قسمها على خمس حدائق :

الحديقة الأولى: تبدأ بالكلمة والكلام وتنتهي بأنواع الإعراب .

الحديقة الثانية: تبدأ بالمرفوعات وأولها الفاعل وتنتهي بموانع الصرف .

الحديقة الثالثة: تبدأ بالأفعال وتنتهي بباب التنازع في العمل .

الحديقة الرابعة: خصصها للجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها .

الحديقة الخامسة: خصصها للأدوات والحروف وقد اصطلح عليها (المفردات) .

شرح العوامل .

السيد محمد عبد الحسين القزوينيّ .

المؤلَّف: شرح لكتاب العوامل ، لم يذكر المؤلِّف كتاب العوامل الذي شرحه لمن إلا أنَّ الظاهر أنَّه كتاب العوامل لملا محسن الفيض الكاشانيّ .

سبب التأليف: يرى المؤلِّف أنَّ كتاب العوامل ذو فائدة لطلبة العربية ، قال:(فلما رأيت كتاب العوامل من الكتب التي هي محور الدراسة والتي يجتنى منها فوائد كثيرة أحببت أن أشرح الألفاظ التي وردت فيه مبتعداً عن الاستدلال على مطالبه ليكون عوناً للمبتدئ على فهم المطالب)[1].

---

[٢] شرح الصمدية : المقدمة : ٣ .

[1] شرح العوامل : المقدمة : ٢ .

الكتاب جزء واحد من القطع المتوسط ، يقع في (٢٥٥) صفحة ، طبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف عام ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م وهي الطبعة الوحيدة الى الآن .

أمَّا أهم مباحث الكتاب فبحسب منهجية المصنف صاحب كتاب العوامل بعد ان وضع الشارح مقدمة واهداءً ، بدأ أولاً بشرح خطبة الكتاب وتعريف النحو وتقسيم الكلمة وتقسيم العوامل على :

النوع الأول : حروف الجر .

النوع الثاني : الحروف المشبهة بالفعل .

النوع الثالث : ما و لا .

النوع الرابع : حروف تنصب اسماً واحداً .

النوع الخامس : الحروف الناصبة للمضارع .

النوع السادس : الحروف الجازمة للمضارع .

النوع السابع : الأفعال الناقصة .

النوع الثامن : أفعال القلوب .

النوع التاسع : أفعال المدح والذم .

النوع العاشر : اسماء الأفعال .

النوع الحادي عشر[*] : كلم المجازات

النوع الثالث عشر : الكنايات .

الشواهد المنتخبة لكتاب السيوطيّ .

الشيخ محمد علي المدرس الأفغانـيّ .

المؤلَّف: شرح لشواهد شعرية لأحد كتب السيوطيّ النحوية ، لم يذكر المؤلِّف سبب التأليف كما فعل في مؤلفاته الأخرى .

---

[*] مصطلح يُراد به الاسماء التي تجزم الفعل المضارع (متى ، إذما ، حينما ، بينما ، أنى)

المؤلَّف جزء واحد من القطع الكبير ، يقع في (٣٢٢) صفحة ، طبع في إيران، قم المقدسة ، منشوارات دار الحكمة عام ١٣٧٢هـ وقد ضم الكتاب ما يقارب (٣٦٠) شاهداً شعرياً .

امَّا أهم مباحث الكتاب فقد جاءت بحسب شواهد المباحث النحوية ، فيعامل كل شاهد من خلال اللغة أولاً ومعناه ثانياً ، وإعرابه مفصلاً ثالثاً، وموطن الشاهد في الشاهد رابعاً ، وقد يترك موطن الشاهد أحياناً .

والذي يلاحظ على هذا المؤلِّف:

١- غموض في العنوان فلم يحدد المؤلِّف أياً من كتب السيوطي هو ، وكما هو معلوم فالسيوطي مؤلِّف مكثر في أكثر من اختصاص .
٢- لم يحدد في العنوان نوع الشاهد ، فالشواهد متعددة منها القرآني والحديث النبوي ، والشعري والنثري .
٣- والقضية الأكثر خطورة ، استعمال اللغة الفارسية في شرح الشواهد وتوضيحه .

الفائقة في النحو .

الشيخ عباس كاشف الغطاء .

المؤلَّف: منظومة نحوية لمتن الآجرومية في النحو على غرار ألفية ابن مالك .

سبب التأليف: تعليمي ، قال الناشر:(لما وجدت هذه المنظومة تنفع الطالب وتزيد في حفظ المطالب النحوية ، وقد سمعت من بعض الأجلاء في الثناء على هذه المنظومة وقد نظمت في يوم واحد كما ذكر في ترجمة نفسه الشريفة)[1].

---

[1] ينظر : الفائقة : المقدمة : ١ .

المؤلَّف كُتيب من القطع الصغير ، لم يحمل مكان الطبع ولا سنة الطباعة ، والظاهر أنَّه من مطبوعات مؤسسة كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف[2] ، احتوت المنظومة ما يزيد على (٣٠٠) بيت .

أمَّا المباحث النحوية التي تضمنها الكتيب فهي أبيات تعليمية ضمت أغلب أبواب النحو العربي ابتداء من علامات الاسم والفعل وانتهاء ببابي التعجب والوقف .

يلاحظ على هذه المنظومة النحوية التعليمية أنَّها خلت من نظم بابي(المفعول معه والمفعول لأجله). وما يحسب لها أنَّها نظمت بلغة سهلة وواضحة تتلاءم ومستوى المبتدئين .

القواعد العربية .

الشيخ منصور المرهون القطيفيّ .

المؤلَّف: كتيب تعليمي صغير في النحو العربي ، لم يذكر سبباً لتأليفه قام بنشره نجله علي المرهون .

الكتيب من القطع الأصغر ، طُبع في مطبعة النعمان في النجف الأشرف ، يقع في (٢٦) صفحة .

كتاب إيضاح العوامل .

الشيخ عبد الله الموحديّ القندهاريّ .

الكتاب: شرح لكتاب العوامل في النحو للشيخ ملا محسن الفيض الكاشانيّ .

يقول المؤلَّف في سبب التأليف:(لما رأيت كتاب عوامل ملا محسن في النحو مشتملاً على مطالب مفيدة ولطائف خفية ... حداني ذلك مع التماس بعض الأصدقاء في النجف

[2] ينظر : دليل مخطوطات مكتبة كاشف الغطاء العامة : ٩٣ .

الاشرف في سنة أربع وثمانين وثلاث مئة بعد الألف من الهجرة ... الى أن أشرحه شرحاً مفيداً للمبتدئين مبيناً للقوانين ، كاشفاً للغوامض مفصلاً للعواضل التي هي محط أنظار أهل الفن ... وسميته بـ"ايضاح العوامل")[1].

الكتاب جزء واحد من القطع الكبير ، طُبع في مطبعة النعمان في النجف الأشرف عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م الطبعة الأولى -وأظنها الأخيرة في حدود ما اطلعت عليه- يقع في (١٩٣) صفحة .

جاءت مباحث الكتاب تابعة لمنهجية المصنف ملا محسن في العوامل المعنوية واللفظية .

يلاحظ على الكتاب كثرة الاستطرادات اللغوية .

كتاب خلاصة النحو .

السيد حسن الصدر .

المؤلَّف: مختصر لأبواب النحو العربي ، صرّح المؤلِّف في مقدمته التي وضعها أنَّه انتهج في ترتيبه منهج ابن مالك[1].

سبب التأليف: لتعليم الناشئة ، قال:(لأن يعكف عليه طلاب علم النحو ويطلبه طلابه)[2].

خلاصة النحو كتاب مخطوط* من القطع الكبير ، عدد صفحاته (١٠٧) صفحة ، في الصفحة الواحدة من(١٨-١٩) سطراً ، تتراوح كلمات السطر الواحد بين

---

(1) كتاب إيضاح العوامل : ٣ .

(1) ينظر: مقدمة كتاب خلاصة النحو : ١. مخطوط .

(2) ينظر: المصدر نفسه : ١. مخطوط .

* بحوزة الباحث نسخة منه ، هدية من حفيده السيد علي الصدر .

(١٠-١٤) كلمة ، نُسخ الكتاب عام ١٣٤٨هـ الموافق ١٩٢٨م بقلم السيد احمد بن سلطان علي الحسينيّ المرعشيّ الشوشتريّ ، ولا أعرف إنْ كانت هناك نسخ أُخر .

أمَّا مباحثه النحوية فهي بحسب ترتيب ابن مالك في ألفيته ابتدأها بالكلام وما يتألف منه وانتهاء بالتصغير والنسب على نحو مختصر .

يلاحظ على هذا المؤلَّف كثرة الأخطاء اللغوية والنحوية على نحو لافت للنظر لا ينبغي أن يقع فيها مؤلِّف في النحو وربما من خطأ الناسخ والله العالم .

كتاب نظم الزهر من نثر القطر .

الشيخ هادي كاشف الغطاء .

. منظومة في النحو العربي :المؤلَّف

سبب التأليف ، قال :

يقول راجي عفو ذي الايادي حفيد كاشف الغطاء الهادي

لما رأيت في الملا قطر الندى للطالبين مصدراً وموردا

اردت نظمه لنيل حفظه نظماً خلا عن خلل في لفظه

الكتاب مخطوط بخط مؤلِّفه هادي كاشف الغطاء* ، يقع في (١٠٠) صفحة، تتراوح أبيات الصفحة الواحدة من (٤-٩) أبيات ، وثق المؤلِّف الانتهاء من نظمها فكان يوم التاسع من شهر رمضان المعظم عام ١٣١٠هـ .

أمَّا أهم مباحث الكتاب فقد جاءت في أغلب أبواب النحو العربي نظماً .

كشف الأستار عن وجه الأسرار

* بحوزة الباحث نسخة منه ، هدية من مؤسسة كاشف الغطاء العامة .

المودعة في الرواية الشريفة المسندة الى باب مدينة العلم المنقولة عن ابي الأسود الدؤلي .

السيد علي بن محمد بن علي البهبهانيّ الموسويّ .

سبب التأليف: كشف أسرار الصحيفة المنسوبة الى أمير المؤمنين علي بن ابي طالب – عليه السلام – ولعل سبب التأليف واضح من عنوان الكتاب .

المؤلَّف جزء واحد من القطع المتوسط ، طُبع في مطبعة المصطفوي ، طهران عام ١٣٨١هـ من دون رقم الطبعة ، يقع الكتاب في(١٧١) صفحة ، تصدرته مقدمة المؤلِّف.

أهم مباحث الكتاب ، هي :

- **في تفسير مفردات الرواية المنقولة عن الإمام علي .**
- **البحث في هيئة الإنباء .**
- **البحث في كلمة المسمى في التعريف .**
- **البحث عن المعنى في غيره .**
- **تعريف الاسم والفعل .**
- **فيما يستفاد من حد الاسم**
- **فما يستفاد من حد الفعل .**
- **حقيقة الخبر والإنشاء .**
- **في معنى صيغة الأمر .**
- **فيما يستفاد من حد الحرف .**

يلاحظ على الكتاب انه كتاب في الدراسات النقدية للنحو العربي لكن الذي يؤخذ عليه أسلوبه الفلسفي في عرض المادة العلمية من ناحية الطريقة والأفكار والمصطلح مما يقربه الى مباحث الألفاظ الأصولية أكثر من كونه كتاباً متخصصاً في النحو العربي .

الكلام المفيد للمدرّس والمستفيد في شرح الصمدية .

الشيخ محمد علي المدرس الأفغانيّ .

المؤلَّف: شرح لكتاب الفوائد الصمدية في علم العربية ، قال في سبب تأليفه:(اني طالما كان يجول في نيتي أن أشرح الصمدية ... شرحاً ينتفع به المبتدئ ويستمد به المتوسط بل المنتهي)[1].

الكتاب جزء واحد طبع في إيران ، قم المقدسة عام ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م من دون تأريخ أو رقم طبعة ، حجمه من القطع الكبير ، يقع في (٤٣٩) صفحة ، يتصدر الكتاب مقدمة ضافية في فضل اللغة العربية وعلاقة الفقيه بها ، وأخيراً انتهى بتوثيق سنة الانتهاء منه وقد كان عام ١٣٨٧هـ في النجف الأشرف .

أمَّا أهم مباحث الكتاب فقد ضم أغلب أبواب النحو العربي بحسب منهجية صاحب الفوائد الصمدية ، ابتداء بشرح ديباجة الكتاب وتعريف الكلام والكلم وانتهاء "بالمفردات" أي حروف المعاني .

يُلاحظ على الشرح كثرة الاستطرادات اللغوية والصرفية .

الكواكب الدرية في الأحكام النحوية .

الشيخ علي كاشف الغطاء .

المؤلَّف: مختصر في النحو ، تعليمي صرف .

النسخة التي اعتمدتها الدراسة مطبوعة على قرص ليزري في مؤسسة كاشف الغطاء العامة * ، ولا تحمل سنة التأليف أو الانتهاء منه ، يقع الكتاب في(٢٧) صفحة .

---

(1) الكلام المفيد : ٣ .

المباحث التي تضمنها الكتاب في أغلب أبواب النحو العربي باختصار ، والمؤلَّف عبارة عن حدود نحوية .

مختصر في النحو .

الشيخ عبد الهادي الفضليّ .

المؤلَّف ، مختصر في أبواب النحو العربي .

سبب التأليف: محاولة متواضعة أخرى أضعها بين يدي المبتدئين في دراسة النحو العربي[1] .

المؤلَّف جزء واحد من القطع الكبير ، طُبع في مطبعة النعمان في النجف الأشرف ، الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ- ١٩٧١م يقع في (٢٤٦) ، يقال: إنَّه طُبع أكثر من عشرين طبعة نظراً لإقبال الدارسين عليه ، وأنَّه حصل على جائزة أكثر مطبوع في السعودية .

أمَّا أهم مباحثه فقد جاءت في أغلب أبواب النحو العربي بطريقة تعليمية مختصرة وختمه بقائمة المصادر والمراجع وفهرست الموضوعات .

المصابيح النحويّة في شرح الألفية .

الشيخ القاسم بن الحسن محيي الدين .

---

* بعنوان : (مؤلفات آل كاشف الغطاء) .

[1] ينظر: مختصر في النحو : ٣ .

المؤلَّف: شرح لألفية ابن مالك ، مخطوط بخط المؤلف ، يقع في (٢٠) ورقة (٤٠) صفحة موجود في مكتبة الحكيم العامة في النجف الأشرف برقم (١/٣٢٤٦) الصفحة الواحدة تحتوي على (١٥) سطراً قياس الصفحة الواحدة ٢٠.٦ × ١٧.٠٢ لا توجد مقدمة والشرح ناقص بل في مقدمات النحو فقط .

المعجب في شرح ذيل المغرب في علم النحو .

السيد رؤوف جمال الدين .

المؤلَّف: شرح لذيل كتاب المغرب للمطرزيّ .

سبب التأليف: رغبة الشارح واعجابه بنهج الذيل حفزته على شرحه ، قال:(فقد رايت ما كتبه ناصر بن السيد بن علي المطرزيّ الخوارزميّ في ذيل كتابه المغرب خلاصة جليلة في علم النحو فأعجبني نهجه وقد فضلت شرح ما اخترت شرحه مما كتب)[1].

الكتاب جزء واحد ، طُبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف عام ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م الطبعة الاولى والوحيدة الى الآن .

الكتاب من القطع الكبير ، يقع في (٢٩٩) صفحة تصدره مدخل تضمن: من هو واضع علم النحو ؟ غاية علم النحو ، والشذوذ في علم النحو ولحن كبار النحويين، والنحو أمانة ابنائنا واجدادنا وأخيراً مقدمة المؤلِّف قبل الدخول الى المقدمات .

أمَّا مباحثه النحوية فقامت على شرح طائفة من منتخبات الأبواب النحوية بحسب منهجية المطرزيّ في ذيل المغرب ابتداء بالكلمة والكلام وعلامات الاسم وانتهاء بقضايا صرفية وصوتية كان قد ذكرها المطرزيّ ، ثم توثيق المؤلِّف انتهاءه من التأليف وأخيراً محتويات الكتاب وقائمة بالأغلاط المطبعية .

معجم الاسماء المبنية وعلة بنائها

السيد محمد تقي الحسيني الجلاليّ .

---

(1) المعجب : ٨ .

المؤلَّف: كتاب نحوي ضم أغلب الاسماء المبنية وعلل بنائها ،غرضه تعليمي ، أحصى مؤلفه الاسماء المبنية بحسب الترتيب الهجائي .[*]

الكتاب جزء واحد ، طُبع في مطبعة الغري الحديثة في النجف الأشرف عام ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، حجمه من القطع الكبير يقع في (٢١٠) صفحة .

أهم مباحث الكتاب ، هي:

- مقدمة المؤلف .

الفصل الأول : في تعريف المبني وأقسامه وأنواعه .

الفصل الثاني : في علة بناء الاسم.

الفصل الثالث : في أنواع الشبه .

الفصل الرابع : في عنوانات الاسماء المبنية وشرح علة بنائها .

مكررات المدرس شرح السيوطيّ .

الشيخ محمد علي المدرس الأفغانيّ .

المؤلَّف: شرح على شرح البهجة المرضية على الألفية للسيوطيّ ت(٩١١هـ) ، قال الشيخ المدرس:(إنَّ هذا بعض ما استفدته من كلمات الأوائل والتقطته من تحقيقات الأكابر أو سنح ببالي الفاتر علقتها على الألفية وشرحها البهجة المرضية).[1]

أمَّا سبب التأليف فذكر(لعله يستفيد منها المبتدى ويستعين بها المنتهي في بيان ما فيها من المشكلات والمجملات وفي حل ما فيها من الرموز والنكات والإرشادات).[2]

يقع الكتاب في مجلدين بأربعة أجزاء ، طبع مرتين الثانية منهما في مطبعة النعمان في النجف الأشرف عام ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م ، وهي التي اعتمدتها الدراسة من القطع الكبير ، يقع

---

[*] ملاحظة : ترك السيد المؤلِّف-رحمه الله- صفحة بيضاء فارغة بعد كل مبحث ، وهو يرجو من الباحثين أنْ يستدركوا عليه ما فاته وهي التفاته لطيفة تدل على التواضع وصدق النية في خدمة العربية .

[1] مكررات المدرس : المقدمة : ٣/١ .

[2] المصدر نفسه المقدمة : ٣/١ .

الجزء الأول منه في (٢٨٧) صفحة والثاني في (٢٩٧) والثالث في (٣٠٦) والرابع في (٣٤٩) ، ضم الكتاب أبواب النحو العربي كلّها بحسب منهجية السيوطي في شرحه للألفية .

أمَّا الذي يلاحظ على الكتاب فهو استعمال اللغة الفارسية الى جانب اللغة العربية في الجزء الأول فقط بل طغت الفارسية على العربية على نحو يربك القارئ العربي .

مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد
بحوث علمية في أبواب متنوعة في علوم اللغة العربية
وشرح مفصل لإملاء السيوطيّ .

السيد رؤوف جمال الدين .

المؤلَّف: مناقشات بين الدكتور مصطفى جواد والسيد رؤوف جمال الدين في قضايا لغوية ونحوية .

الكتاب جزء واحد ، ساعدت نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية على نشره ، طُبع في مطبعة النجف الأشرف طبعته الأولى عام ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م ، يقع في(١٦٠) صفحة.
قدّم للكتاب الشيخ محمد أمين زين الدين وخُتم الكتاب بكلمات مدح وثناء للسيد محمد باقر الصدر والشيخ عبد المهدي مطر .

أهم مباحث الكتاب ، يقع في قسمين: أحدهما في أربعة بحوث متفرقة نحوية ولغوية والآخر في شرح إملاء السيوطيّ .

المنتخب من كلام العرب .

الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

المؤلَّف: قام على أساس منتخبات متفرقة لغوية ونحوية لم يذكر المؤلِّف سبباً لتأليف الكتاب غير حب الفصيح من كلام العرب .

الكتاب جزء واحد فقط طبع طبعة واحدة فقط في مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م حجمه من القطع الكبير يقع في (٢٥٤)صفحة .

وطائفة منها لغوية *جاءت مباحث الكتاب بطريقة اختيارات متباينة أكثرها نحوية فضلاً عن الأغراض البلاغية ، ختم الكتاب بفهرست الموضوعات وقائمة مصادر وجدول الخطأ والصواب .

المنصورية في النحو والصرف .

السيد محمد مهدي الحسينيّ الشيرازيّ .

المؤلَّف: مختصر في علمي النحو والصرف ، وهو دروس كتبها المؤلِّف لزوجته(منصورة) في بداية حياتهما الزوجية لذلك أطلق عليه (المنصورية) .

الكتاب جزء واحد ، طبع في مركز الرسول الأعظم في بيروت ، لبنان الطبعة الأولى والأخيرة الى الآن عام ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م حجمه من القطع الكبير ، يقع في (٢١٨) صفحة .

أما أهم مباحثه فهي على النحو الآتي :

١- مقدمة المؤلِّف .

٢- علم الصرف .

٣- علم النحو .

٤- حروف الهجاء .

---

* لي وقفة عند هذا المؤلف في مبحث المآخذ .

٥- الحروف الشمسية والقمرية .

٦- الحروف الصحيحة والمعتلة .

٧- التنوين .

٨- المد .

٩- الجملة الاسمية والجملة الفعلية .

١٠-أقسام الكلمة .

١١- فصل في الاسم .

١٢- فصل في الفعل .

١٣- فصل في الحرف .

١٤- فصل في تركيب الاسم وإعرابه .

١٥- فصل في شبه الفعل .

١٦- خاتمة في التوابع .

مواقع حالات الإعراب .

الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

المؤلَّف : كتاب نحوي تعليمي .

سبب التأليف:(وجدت نفسي بعد سنين فارطة من حياتي أن أكون رجلاً حصيفاً يمكن أن أكتب كتاباً أجتزي فيه أبعاضاً من مواضيع اقتبستها من سعة التحري والاطلاع في بطون الأسفار من حاويات علمية حتى ألج الحقائق بخيوط من التعبير الصادق لكي ينتفع الطامحون للإحاطة علماً بصحة ما يتلفظونه في أثناء قراءتهم للكتب ويستنبطون ما ينداح وينجلي لقلوبهم من مضامينه الخالدة ، وقد آثرت أن اسميه "مواقع حالات الإعراب" ليكون وسيلة لبلوغ تعلم قواعد الإعراب الصحيحة)[1].

[1] مواقع حالات الإعراب: ٤ .

الكتاب جزء واحد من القطع المتوسط ، الطبعة الأولى والأخيرة الى الآن في مطبعة الجاحظ ، بغداد عام ١٩٩٢م ، يقع في (٢٤٥) صفحة .

جاءت مباحث الكتاب على نحو إعرابات تطبيقية لكلمات وجمل كثيرة ومتفرقة .

نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية

الشيخ محمد الجواد الشيخ احمد الجزائريّ .

المؤلَّف : كتاب في النحو العربي .

سبب التأليف: رد على مقترحات لجنة المعارف المصرية في تيسير علوم اللغة العربية.

الكتاب جزء واحد من القطع المتوسط ، يقع في (١٧١) صفحة وهو في الأصل مجموعة مقالات نشرها المؤلِّف في صحف النجف[1] ، طبع مرتين: إحداهما في مطبعة دار النشر والتأليف في النجف عام١٣٧٠هـ-١٩٥١م ، والأخرى: في دار التراث الإسلامي في بيروت عام ١٩٧٥م . الطبعة الأولى اعتمدتها الدراسة .

أما مباحث الكتاب فقد جاءت تابعة لمنهجية مقترحات اللجنة المصرية ، بعد أن قدم المؤلِّف موضوعات منها :

١- الشريعة الإسلامية عربية .

٢- علماء الإسلام أسسوا العلوم العربية .

٣- كيف كانت العلوم العربية علوماً .

٤- علوم اللغة العربية موضع الرعاية والعناية من ساسة العالم الإسلامي وساداتهِ .

٥- وضع أمير المؤمنين علي أساس علم النحو .

٦- صناعة النحو تساير الفطرة العربية في الوصول الى الخصائص .

---

[1] ينظر : الدراسات اللغوية في العراق ، د. عبد الجبار جعفر القزاز : ١٧٤ .

نقد الاقتراحات المصرية .

المؤلَّف: جهود الشيخين محمد رضا وعلي كاشف الغطاء في نقد اقتراحات لجنة المعارف المصرية في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة .

الكتاب مطبوع عام ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م في مؤسسة الذخائر والطبعة الثانية على الحاسبة الالكترونية قرص ليزري في مؤسسة كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف يقع في (٦٨) صفحة وفهرست المحتويات .

أما أهم مباحث الكتاب فقد جاءت بحسب اقتراحات اللجنة الميسرة ، هي :

١- باب الإعراب .

٢- العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية .

٣- ألقاب الإعراب والبناء .

٤- الجملة .

٥- تسمية الجزءين الأساسين .

٦- أحكام إعرابهما .

٧- الترتيب بين الموضوع والمحمول .

٨- المطابقة بين الموضوع والمحمول .

٩- متعلق الظرف .

١٠- تقسيم الكلمة .

١١- الفعل .

١٢- المشتقات .

١٣- المصدر .

١٤- البلاغة معناها ، الأسلوب معناه .

١٥- الجملة .

نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى.

الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

المؤلَّف: كتاب في النحو العربي وعني بإعراب شواهد شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري .

سبب التأليف ، قال:(كلما قرأت في كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى" وجدت أنَّ المؤلف قد جعل حاويات كتابه هذا أقساماً متتابعة ومتماسكة: لتكون معانيها معاً ميسورة الاكتنان وصريحة الإحاطة بها ، ولا سيما عند انتقال شرح الكتاب بين علماء اللغة العربية من عالم الى آخر وتركوا شرح آياته وإعرابها وقد كُلفت أن أتولى ذلك بنفسي فلم أجد بداً من ذلك ، فقمت بالمهمة)[1].

طبع الكتاب مرتين بهامش شرح قطر الندى وبل الصدى ، إحداهما: في دار المستقبل للطباعة والنشر في النجف الأشرف عام ٢٠٠١م ،والأخرى: في دار الاعتصام للطباعة والنشر ، مطبعة البقيع ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، الطبعة الثانية اعتمدتها الدراسة وصفاً، تقع في (٤٥٥)صفحة سبقتها تقديم المؤلِّف وترجمة لابن هشام الأنصاري .

مباحث الكتاب جاءت بحسب منهجية ابن هشام في شرحه والذي يلاحظ على الكتاب أنَّه لم يقتصر على إعراب الشواهد القرآنية كما ذكر في التقديم بل شرح وأعرب الشواهد القرآنية والشعرية واستطرد كثيراً في مسائل خلافية وأوجه إعرابية .

---

[1] كتاب نهج التقى : ٥ .

نـهج الصواب في حل مشكلات الإعراب .

الشيخ علي كاشف الغطاء .

المؤلَّف: منتخبات نحوية لتوجيه قراءات قرآنية وشواهد شعرية وألغاز وأمثال أُشكل في توجيهها نحويا.

، وقد أُعيدت طباعته في مؤسسة كاشف الغطاء العامة [1] طُبع الكتاب قبل سبعين سنة سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م وهي الطبعة التي اعتمدتها الدراسة ، وهناك طبعة ثالثة على قرص ليزري في المؤسسة المذكورة [*] الطبعة الثانية المعتمدة لا تحتوي على مكان الطبع ولا سنة الطباعة ولا اسم الناشر .

الكتاب من القطع المتوسط يقع في (١٥٩) صفحة يتصدره تقديم الناشر وتقاريض مديح للمؤلِّف والمؤلَّف ، وثّق الانتهاء منه في يوم السبت ٢٢ صفر ١٣٤٩هـ .

أما أهم مباحث الكتاب فقد ضم ثلاثة أبواب :

الباب الأول : فيما يصح إعرابه بوجهين وثلاثة أوجه .

الفصل الأول : فيما يصح فيه ثلاثة أوجه .

الفصل الثاني : فيما تصح قراءته بوجهين .

---

[1] ينظر: مقدمة نهج الصواب : ٣ .

[*] بحوزة الباحث نسخة ورقية منها .

الباب الثاني : فيما أشكل إعرابه من أبيات شعرية وكلمات نثرية .

الفصل الأول : في الكلمات النثرية .

الفصل الثاني : فيما أشكل إعرابه من أبيات .

الباب الثالث : مسائل متفرقة .

هبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم .

الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

المؤلَّف: شرح على شرح ابن الناظم على ألفية والده ابن مالك يقول في سبب التأليف: **(**وقد رأيت أن أعرض شرح بدر الدين عرضاً سهلاً متصلاً بالواقع الذي يعيشه الدارس**)**[1].

الكتاب أقسام صدر عنه القسم الأول والثاني فقط ، طبع في مطبعة الصفاء للتنضيد والطباعة في النجف الأشرف، حجمه من القطع الكبير يقع القسم الأول في **(**٣٤٥**)** والثاني في **(**٢٩٨**)** صفحة.

جاءت مباحث الكتاب تابعة لمنهجية ابن الناظم في شرحه على الألفية وقد بدأ القسم الأول بمقدمات النحو العربي وانتهى بمبحث (اعلم وارى) وابتدأ القسم الثاني بالفاعل وانتهى بالمضاف الى ياء المتكلم .

---

[1] هبة الحازم : المقدمة .

الباب الأول

الفصل الثاني

منهجهم النحوي

فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول
موقفهم من أصول النحو

المبحث الثاني
موقفهم من العلة والعامل

المبحث الثالث
المصطلح النحوي ورؤاهم الموافقة للمدرستين

المبحث الأول

موقفهم من أصول النحو

يتضمن:

أولاً: السماع :

١- القرآن الكريم .

٢- القراءات القرآنية

٣- الحديث النبوي الشريف.

٤- كلام العرب من شعر ونثر.

ثانياً: القياس:

١- قياس محل الوصف الداخل عليه (أل) على جملة الصلة.

٢- قياس الجر بالمجارة والتبعية على الجرّ بالحروف والإضافة.

٣- قياس "كم" الخبرية على (ربّ).

٤- قياس (لا) النافية للجنس على (إنَ) .

٥- الفعل لا يسند مرتين .

٦- ألحاق تاء التأنيث.

ثالثاً: الإجماع:

١- منع (مفاعل) من الصرف.

٢- إنكار فعل الأمر.

٣- إضافة (كافة) .

٤- اختصاص (هلا) بالأفعال.

رابعاً: استصحاب الحال:

١- المفعول به أصل الفضلة.

٢- البناء أصلٌ في الأفعال والحروف .

٣- قانون الرتبة .

المنهج ، هو الطريقة أو التوجه الذي يسير عليه مجموعة من الباحثين المتخصصين في علم من العلوم أو معرفة من المعارف.

لعلم النحو أصوله التي قام عليها وأعلامه القومة عليه والقائمون بأعبائه ، فالمذهب أيُّ مذهب لا يُسمى مذهباً إلا إذا كان له موقف من الأصول التي بُني عليها .

السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، أصول النحو العربي، وقف منها البصريون موقفاً فحقّ أنْ نسميه المذهب البصري ووقف منها الكوفيون موقفاً فصحّ أنْ نسميه المذهب الكوفي ولا ثالث لهما وكلٌّ من جاء بعدهم لم يكن لهم موقف من هذه الأصول وإنَّما الميل إلى الأول أو الجنوح إلى الثاني أو الخلط بين هذا وذاك .

إذا أردنا أنْ نعرف تمذهب الباحثين في علم النحو ، وأين يميلون ؟ فقد دأبت المنهجيات الدراسية على معرفة موقفهم من الأصول أولاً والاختلاف النحوي ثانياً والمصطلح ثالثاً ، واعتادت المنهجيات أيضا أنْ تضع الموقف من العلة والعامل مع الموقف من الأصول ، وأظن أنَّ السبب في ذلك ؛ لأنَّ العلة والعامل من الموضوعات التي سارت مع الأصول بعلاقة طردية .

والذي أودّ أن أقرره هنا أنّه لا يوجد نحويّ بصريّ ولا كوفي من المعاصرين ؛ لأنَّ الباحثين المشار إليهم قد تزودوا بثقافة لغوية نحوية عربية تراثية مزدوجة من منهج البلدين فضلاً عن أنّ السمة الموضوعية والمطالب العلمية تقتضي من الباحث الأخذ بالرأي الأصوب والدليل الأبين واللغة الأفصح والمنهج الأقوم ولا عبرة بهذا المذهب أو ذاك إلا على أساس هذه المطالب ، والأدلة على عدم انتماء أحد النحويين المتقدم ذكرهم إلى المذهبين ، وإنَّما انتماؤهم إلى المنهج العربي الأصيل الناتج عن نهج المدرستين معاً ، هي :

أولاً : لا يوجد نحويّ متأخر أو معاصر إلاّ ووافق البصريين في مسائل واختلف معهم في أُخر ووافق الكوفيين في مسائل واختلف معهم في غيرها ، وهذه القضية ليست جديدة فقد

عُرف عن بعض النحويين المتقدمين* مخالفة أصحابه في طائفة من المسائل وموافقة الكوفيين في كثير منها ، وقد عقد الباحثون الجامعيون في أغلب دراساتهم للشخصيات النحوية . مبحثاً بعنوان ما وافق فيه الكوفيين وما وافق فيه البصريين وما لم يرجّح .

ثانياً: لا يوجد نحويّ منهم إلاّ واستعمل المصطلح البصري مرة والكوفي مرة أخرى وقد عقد الباحثون الجامعيون في أغلب دراساتهم مبحثاً بعنوان مصطلحاته البصرية ومصطلحاته الكوفية والمصطلحات المشتركة.

ثالثاً: لا يستطيع أيُّ نحوي بعد عصور الاحتجاج أنْ يسمع أو يُشافه الأعراب ليعرف ماذا انتهج من المنهجين ، فالشواهد النحوية كلّها متداولة في كتب النحاة سواء أبصرية كانت أم كوفية وتكاد أنْ تكون مستهلكة كلّها ، والباحث النحوي يستعملها جميعاً من دون تمييز بأن هذا الشاهد من قيس أو تميم أو من خارج الخارطة اللغوية ، أما شعر المتأخرين والمعاصرين فيسمى تمثيلاً وليس بشاهد ، والقول نفسه مع القياس النحوي .

رابعاً: أما الأسباب غير العلمية التي أججت من الخلاف في بداياته ، فمنها التعصب للبلد أو التملق للسلطان أو الكسب المادي أو العوامل السياسية في الترويج لأحد المذهبين ، هذه الأسباب كلها انتفت مع المتأخرين فضلاً عن المعاصرين .

بعد هذا الخلط بين المنهجين والمذهبين فكيف لنا أنْ نميّز بأنَّ هذا النحوي بصري أو كوفي ، تماشياً مع المنهجيات الجامعية في تقصي مذهب الباحثين النحويين، سأعرض المباحث الآتية لا للكشف عن مذهبهم النحوي وإنَّما للتعرف على طريقة بحثهم في تناول الأصول النحوية والعلة والعامل والمصطلح ومسائل الاختلاف النحوي ؛ لأنّ هذه القضايا أساسيات البحث النحوي .

---

* هو الأخفش البصري .

المبحث الأول

موقفهم من أصول النحو

الأصل لغة ، أسفل الشيء[١].

أما أصول النحو فهو (علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)[٢].

قال صاحب ارتقاء السيادة:(أصول النحو دلائله الإجمالية، وقيل: معرفتها والأصوليّ : العارف بها وبطرق استفادتها ومستفيدها)[٣].

فائدته:(التعويل على إثبات الحكم بالحجة ليرتفع عن حضيض التقليد)[٤]. أما الأدلة فأربعة:(سماعٌ ، وإجماعٌ ، وقياس ، واستصحاب الحال)[٥].

أولاً: السماع:

وهو كلام(من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلِّ منها من الثبوت)[٦] .

---

[١] ينظر : ترتيب كتاب العين :١/٨٨.

[٢] الاقتراح ، جلال الدين السيوطي :٢١.

[٣] ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى الشاوي المغربي:٣٥.

[٤] ارتقاء السيادة:٣٦.

[٥] ارتقاء السيادة :٣٥.

[٦] الاقتراح: ٣٦.

قال صاحب ارتقاء السيادة:(والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ونبيه حيث تحقق أنَّه كلامه صلى الله وعليه وسلم ...وكلام العرب)[٧].

١- القرآن الكريم :

لا يختلف عليه اثنان، فهو كلام الذات المقدسة الذي لا يأتيه الباطل والمصدر الأول في التشريع الإسلامي والاستشهاد اللغوي والنحوي ، اعتمده نحاة الحوزة العلمية بوصفه المصدر الأول والأساس كما هو الحال عند النحويين عامة وبالمنهجيتين المعتادة: أبعاض الآيات وآيات كاملة.

قال الشيخ علي كاشف الغطاء:(ومن ذلك "قيراط" في قولهم : "هذا درهم إلا قيراط" يجوز نصب " قيراط" على أنَّه مستثنى بـ (إلاّ) ... ويجوز جره على أنَّ "إلاّ" بمعنى "غير" ... ويجوز رفعه على أنَّ "إلاّ" عاطفة بمعنى "الواو" مثلها في قوله تعالى:((لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا)) [١] وقوله:((فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً))[٢] بنصب بصيراً ووجهه أنَّ "جعل" بمعنى "خلق" فيكون المعنى سميعاً بصيراً حالين ويجوز أنْ يكون سميعاً مفعولاً ثانياً و "بصيراً "مفعولاً ثالثاً أيضاً ؛ لأنَّه كما يتعدد خبر المبتدأ كذلك يتعدد المفعول الثاني من النواسخ ؛ لأنه خبر في الأصل ونظيره ((وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً))[٣])[٤] .

اِستشهد السيد محمد الصدر لمعاني باء البسملة بآيات متعددة بحسب معنى الباء[٥] ، منها السببية ، ومنه قوله تعالى: ((إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ))[٦] ، والظرفية ، ومنه قوله تعالى: ((وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ))[٧] ، وقوله تعالى:((نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ))[٨] ، والاستعلاء ، ومنه قوله

---

[٧] ارتقاء السيادة:٤٧.
[١] البقرة: ١٥٠/٢
[٢] الانسان :٧٦/ ٢ .
[٣] النساء: ٤/ ١٧ ، ٩٢، ١٠٤ ، ١١١ .
[٤] نهج الصواب: ٧٩.
[٥] ينظر: منة المنان: ٢٨/١ .
[٦] البقرة: ٥٤/٢ .
[٧] آل عمران: ١٢٣/٣ .

اِستشهد السيد محمد عبد الحسين القزويني لمعاني الباء تعالى: ((مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ))[9] . بآيات كريمات ، قال: (ونستعمل الباء بمعنى "عن" نحو قوله تعالى: ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ))[10]...ونستعمل الباء بمعنى "من" نحو قوله تعالى: ((عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)) [1] ... أي يشرب منها)[2].

واستشهد الشيخ محمد إبراهيم الطرفي لتمييز الذات[3] بقوله تعالى:((إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً))[4] .

واستشهد الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ لحذف النعت[5] بقوله تعالى: ((يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً)) [6] .

اِستشهد السيد محمد حسين الطباطبائي لضمير الشأن والقصة[7] بقوله تعالى: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))[8] .

واستشهد أيضاً السيد عبد الأعلى السبزاوريّ لكثير من الموارد النحوية بالقرآن الكريم ، منها (الفاء في قوله تعالى:((وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً))[9] للعطف لا للجواب كقوله تعالى: ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ))[10] فيكون من عطف المصدر المقدر على الملفوظ)[11] .

---

[8] القمر: ٣٤/٥٤ .
[9] آل عمران: ٧٥/٢ .
[10] المعارج: ١/٧٠ .
[1] الإنسان: ١/٧٠.
[2] شرح العوامل: ٢١ – ٢٢ .
[3] ينظر: التحف الطرفية: ١٣٦.
[4] يوسف: ٤/١٢ .
[5] ينظر: المنتخب: ١٣٩ .
[6] الكهف: ١٨ /٧٩ .
[7] ينظر: الميزان: ٢١٩/١ وينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان: ٦٩ – ٧٠ .
[8] الإخلاص: ١/١١٢.
[9] النساء ٨٩/٤ .
[10] القلم: ٩/٦٨.
[11] مواهب الرحمن: ١٤٥/٩ وينظر: الدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن: ٢٢ – ٢٣ .

مواضع استشهاد نحاة الحوزة العلمية بالقرآن الكريم أكثر من أنْ تحصى .

٢- القراءات القرآنية :

القراءات القرآنية أرض خصبة جال النحويون في ربوعها ليستقوا منها مادتهم استشهاداً وتقعيداً ، اختلفت الآراء حول القراءات السبع المشهورة بين الناس ، فذهب جمع من علماء أهل السنة إلى تواترها عن النبي –ص– وربما ينسب
، وعد السيد أبو القاسم الخوئي ما ذهب إليه مفتي البلاد [1]القول الى المشهور بينهم
، ورد عليه بقوله: ([2]الأندلسية إفراطاً ، إذ كفّر الأخير مَن لا يقول بتواتر القراءات السبع وأعجب من جميع ذلك أنْ يحكم مفتي الديار الأندلسية أبو سعيد بكفر من أنكر تواترها ... اللهم إنّ هذه الدعوى جرأة عليك ، وتعد لحدودك وتفريق لكلمة أهل دينك)[3].

نسب السيد الخوئيّ الى الشيعة الإمامية أنَّ القراءات عندهم غير متواترة ، بل هي بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد ونسبه أيضاً إلى جماعة من المحققين من علماء أهل السنة ورأى أنّه غير بعيد أنْ يكون هذا هو المشهور بينهم[4] ، وصحّح القول بعدم التواتر ، قال:(وهذا هو القول الصحيح)[5] .

دليله على عدم تواترها أمران :

أحدهما: أنّ المسلمين قد أطبقوا على اختلاف مذاهبهم(على أنّ ثبوت القرآن ينحصر طريقه بالتواتر ، وأنّ هنالك دواعي لنقله ، منها أنّه الأساس للدين الإسلامي والمعجز الإلهي وكل شيء تتوفر الدواعي لنقله لا بدَّ وانْ يكون متواتراً وما ثبت نقله بطريق الآحاد لا يكون من القرآن قطعاً)[6].

---

[1] يُنظر: البيان في تفسير القرآن: ١٣٥/١.
[2] المصدر نفسه: ١٣٥/١ .
[3] المصدر نفسه: ١٧٠/١ .
[4] المصدر نفسه: ١٣٥/١ .
[5] المصدر نفسه: ١٣٥/١ .
[6] المصدر نفسه: ١٣٦/١ .

وأكد السيد الخوئيّ (أنّ القرآن ينحصر طريق ثبوته والحكم بأنَّه كلام إلهي بالخبر المتواتر وبهذا يتضح أنَّه ليست بين تواتر القرآن وبين عدم تواتر القراءات أية ملازمة ؛ لأنّ أدلة تواتر القرآن وضرورته لا تثبت بحال من الأحوال تواتر قراءاته ، كما أنّ أدلة نفي تواتر القراءات لا تتسرب إلى تواتر القرآن بأيِّ وجه)[7].

وأكد عدم تواترها في موضع آخر بقوله:(إنّ تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات ؛ لأنَّ الاختلاف في كيفية الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها ولهذا نجد أنَّ اختلاف الرواة في بعض ألفاظ قصائد المتنبي . مثلاً . لا يصادم تواتر القصيدة عنه وثبوتها له ، وإنّ اختلاف الرواة في خصوصيات هجرة النبي لا ينافي تواتر الهجرة نفسها)[1].

والآخر:(إنّ الطريق الأفضل إلى إثبات عدم تواتر القراءات هو معرفة القراء أنفسهم، وطرق رواتهم)[2].

بعد أن استقصى السيد الخوئيّ أحوال القراء في بحث موسع لا يسع المقام لذكره [3] وليس من موارد الدراسة ، ثبت له أنَّ القراءات نُقلت الينا بإخبار الآحاد ؛ لأن الكثير منهم لم تثبت وثاقته[4] ، فضلاً عن اتصال أسانيد القراءات بالقراء أنفسهم يقطع تواتر الأسانيد فإنَّ كلّ قارئ ينقل قراءته بنفسه[5] ، فضلاً عن أنّ احتجاج القراء بصحة قراءته واحتجاج تابعيه على ذلك أيضاً وإعراضه عن قراءة غيره دليل قطعي على أنَّ القراءات إنّما هي اجتهادات القراء ؛ لأنَّها لو كانت متواترة عن النبي . صلى الله عليه وآله . لم يحتج في إثبات صحتها إلى الاستدلال والاحتجاج[6].

وأضاف راداً على من قال بالتواتر: (إنَّ الواصل الينا بتوسط القراء إنّما هو خصوصيات قراءاتهم ، وأما أصل القرآن فهو واصل الينا بالتواتر بين المسلمين، وبنقل

---

(7) المصدر نفسه: ١٣٦/١-١٣٧ .

(1) البيان :١٧١/١ ـ ١٧٢.

(2) المصدر نفسه :١٣٧/١.

(3) بعنوان: (أضواء على القراء) ينظر: المصدر نفسه:١٣٣/١- ١٥٩.

(4) ينظر:المصدر نفسه:١٣٥/١- ١٦٣.

(5) ينظر:المصدر نفسه:١٦٣/١.

(6) ينظر:المصدر نفسه :١٦٣/١ .

الخلف عن السلف ... ولا دخل للقراء في ذلك أصلاً ولذلك فإنّ القرآن ثابت بالتواتر حتى لو فرضنا أنّ هولاء القراء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً، وعظمة القرآن أرقى من أنْ تتوقف على نقل اولئك النفر المحصورين)[7].

الحق أنّ الزركشي قد سبق إلى هذا الرأي [8] بأنها متواترة عن الأئمة السبعة ، أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وآله ففيه نظر ، فإنّ إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد[1].

اتفق السيد محمد الصدر مع السيد الخوئيّ على عدم الوثوق من انتساب القراءات إلى النبي محمد . صلى الله عليه وآله . ، قال:(إلاّ أنّ نقطة الضعف في هذا الصدد هو أننا لا نستطيع أنْ نقيم دليلاً معتبراً على انتساب القراءات إلى أصحابها في الأغلب فضلاً عن انتسابها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله)[2].

زاد مؤكداً عدم وثاقة النسبة إلى النبي الأكرم ، قال:(إنّ من استقرأ القراءات وطالع وجوهها واختلافاتها، سيجد بوضوح أنَّ الأعم والأغلب من القراء كانوا يقرؤون القرآن بآرائهم ما يخطر لهم من التطبيقات اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية ونحوها [3]، حسب [كذا] إلى حدٍّ يمكن التعرف على مستوى القارئ من قراءته وفيها ما يدلُّ على جهل القارئ وتدني ثقافته ، كما إنَّ فيها ما يدل على علمه وتبحره)[4].

إلاّ أنّه لم يغفل ما للقراءات من فائدة رفدت الدرس النحوي بالحيوية ، قال السيد الصدر: (غير أنّ تعدد القراءات قد تشكل نقطة قوة... من حيث انّ جملة منها تستلزم تغير

---

(7) المصدر نفسه:١٧١/١.
(8) أشار اليه السيد الخوئي ، ينظر : المصدر نفسه:١٧٣.
(1) ينظر: البيان: ١٧٣ .
(2) منة المنان :١٨/١.
(3) الصواب : بحسب أو على حسب.
(4) منة المنان:١٨/١.

المعنى ، الأمر الذي ينتج اختلاف السياق القرآني أو حل مشكلة فعلية ناتجة عن قراءة أخرى أو عن القراءة المشهورة)[5].

أثنى السيد الصدر على قراءة حفص عن عاصم وعدّها أفضل القراءات وأفصحها ، قال:(إنّ ذلك الشخص الذي اختار قراءة حفص عن عاصم وجعلها مشهورة وهو شخص مجهول على أيّ حال ، لم يقصّر في أمره بل كان دقيق النظر ، باعتبار أنَّ هذه القراءة بالرغم ممّا فيها من بعض النقاط ، تعدّ فعلاً أفضل القراءات وأفصحها لو نظرناها بمنظار عام[6] .)

بعد هذه المقدمة الطويلة نوعاً ما لبيان موقف الحوزيّن النجفيّين من القراءات القرآنية ولا سيما موقف السيد الخوئي الذي وجدتُ من الضرورة عرضه بهذه الطريقة

، فهل يجوز أنْ نجعل القراءة القرآنية دليلاً شرعياً للاستنباط أولاً وشاهداً نحوياً للغة ثانياً ؟ .

حدد السيد الخوئيّ موقفه من الاحتجاج بالقراءات بوصفها دليلاً شرعياً لاستنباط الحكم الشرعي ، قال: (ولكن الحق عدم حجية هذه القراءات ؛ فلا يستدل بها على الحكم الشرعي ، والدليل على ذلك أنّ كلّ واحدٍ من القراء يحتمل فيه الغلط والاشتباه ولم يرد دليل من العقل ولا من الشرع على وجوب اتباع قارئ منهم بالخصوص ، وقد استقل العقل وحكم الشرع بالمنع عن اتباع غير العلم)[1].

بقيت قضية مهمة وهي أنَّ الصلاة لا بدَّ فيها من قراءة القرآن ولا سيما سورة الفاتحة ، فما حكم القراءة في الصلاة في الموارد المختلف فيها ؟

ذهب جمهور العلماء الى جواز القراءة بأيِّ قراءة من القراءات السبع في الصلاة ، وجوّز بعضهم القراءة بأيِّ قراءة من العشر ، وقال بعضهم: بجواز القراءة بكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحَّ سندها[2].

---

(5) منة المنان:١٨/١.
(6) منة المنان:١٨/١-١٩.
(1) البيان :١٧٨/١.
(2) ينظر : المصدر نفسه: ١٨٠/١.

أمَّا موقف علماء الشيعة الإمامية عموماً والسيدين: الخوئيّ والصدر خصوصاً فيرون أنّه لا يجوز القراءة في الصلاة بأيّ قراءة لم تثبت عن النبي الأكرم أو أحد أوصيائه المعصومين ؛ لأنّ القراءة في زمنهم إقرارٌ لها إنْ لم يرد عنهم ردعاً ، ولم يردْ مثل هذا الرّدع ، والإقرار بمثابة الإمضاء عليها[3] .

اِختار السيد الصدر قراءة حفص عن عاصم من بين القراءات المتعددة وقال بوجوب القراءة بها في الصلاة لفصاحتها أولاً ولوجود دليل موثق لانتسابها الى صاحبها جيلاً بعد جيل ولإمضاء المعصومين . عليهم السلام . عليها[4].

ومما تجدر الإشارة اليه أنّ الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ أشكل على السيد ابي القاسم الخوئيّ فيما يتعلق بمواقفه من القراءات التي يمكن أنْ نلخصها بالمحاور الأربعة الآتية:

١- مخالفة الشيعة الإمامية في أنّ القراءات المشهورة قرآن .

٢- عدم وثاقة رواة القراء.

٣- إحتمال الغلط والاشتباه في القراء.

٤- القراءات من اجتهاد القراء.

هذه المحاور الأربعة تمثل رأي السيد الخوئيّ في القراءات القرآنية تناولها الشيخ عبد الهادي الفضليّ عرضاً ورداً.

المحور الأول: وهو مخالفة السيد الخوئي لعلماء الإمامية بعدم حجية القراءات وعدم عدّها قراناً أورد الشيخ عبد الهادي أقوال كبار علماء الشيعة الإمامية الذين صرحوا بتواتر القراءات وجواز القراءة بما يتداوله القراء واعترض متسائلا كيف يجمع السيد الخوئيّ بين أقوال أهل البيت –ع– "**إقروا كما يقرا الناس، واقروا كما علمتم**"[1] ، وبين إسقاط القراءات من الحجية[2] ؟

---

[3] ينظر: المصدر نفسه:١٨٠/١ ومنة المنان:١٩/١.

[4] ينظر: منة المنان:١٩/١.

[1] يُنظر:القراءات القرآنية تأريخ وتعريف ، د. عبد الهادي الفضليّ :٧٠ -٧٢.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ٦٥ .

المحور الثاني: وهو عدم وثاقة رواة القرّاء ، فقد ردّ الشيخ عبد الهادي الفضليّ على السيد الخوئي من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ عدم توثيق رواة القراء كان لبعض العلماء وفي بعض الرواة وعدم توثيقهم هذا كان في الحديث النبوي لا في القراءات القرآنية[3] ، والذي يلاحظ على مبحث السيد الخوئيّ(أضواء على القراء) يجد أنّ النقول التي ذكرها في أحوال رواة القرّاء كان في تضعيفهم وتجريحهم من ناحية الحديث النبوي ولم يذكر ممّن جرحهم في رواية القراءة إلاّ أنّ الظاهر أنّ السيد الخوئيّ حمل عدم ثقة الراوي في الحديث على عدم ثقته في رواية القراءة وأظن أنَّه على حق .

الثاني: أنَّ السيد الخوئي اقتصر على استقصاء حال راويين لكلِّ قارئ والاقتصار على راويين هو اختيار ابن مجاهد واجتهاده ، والحق أنَّ لكلِّ قارئ رواة بلغوا حدَّ التواتر ومن هؤلاء الرواة – الذين أُهملوا – من لم يمس بأيِّ طعن أو جرح[4] . ولو أنَّ السيد الخوئيّ استقصى حال الرواة الثقاة غير الراويين اللذين اقتصر عليهما ابن مجاهد لثبت له نقل القراءات عن طريق الثقاة ، ولربَّما اختلف الحكم الذي أصدره على عدم حجية القراءات والله العالم .

الثالث: فيما يتعلق بجروح بعض القراء(في مجال القراءة بالخصوص فإنَّها كانت تطبيقاً لأصول علم أسانيد القراءة لتمييز صحيحها من غيره كما يفعل تماماً في رواية الحديث الشريف، ولا قائل إنَّ علم الجرح والتعديل في رجال الحديث موجب لعدم الأخذ بالحديث ولاعتباره اجتهاد من الرواة ، بل يأتي مثل هذا العمل مطمئناً للأخذ بالحديث ؛ ولأنَّ القراءة هي الأخرى سنة كان لها علم أسانيد وجرح وتعديل لرجالها)[1].

المحور الثالث: هو احتمال الغلط والاشتباه في القرّاء ، هذه القضية حملت السيد الخوئيّ على عدم الأخذ بالقراءات في استنباط الأحكام الشرعية .

---

[3] ينظر: المصدر نفسه:٦٥.
[4] ينظر: المصدر نفسه:: ٦٦ .
[1] القراءات القرآنية: ٦٦ .

ردّ عليه الدكتور عبد الهادي الفضليّ بأنَّ القراءة السبعية ليست رواية آحاد من القراء السبعة ، وإنَّما هي متواترة أو مستفيضة والعلم من لوازم الاستفاضة، ورأى أيضاً أنَّ منشأ رأي السيد الخوئيّ هو من أسانيد القرّاء التي ذكرها ابن مجاهد التي اجتهد في اختيار راويين لكلِّ قارئ من دون غيرهم[2].

واستطرد الدكتور الفضليّ راداً على السيد الخوئيّ بأنَّ احتمال الغلط والاشتباه في الاجتهاد إذا عددنا القارئ مجتهداً فإنه لا يمنع من الأخذ برأي المجتهد إلاّ اذا كان الغلط والاشتباه متيقناً وإلا لبطل التقليد ؛ لأنَّه كل من خرج عن دائرة العصمة يحتمل فيه الغلط والاشتباه ، فضلاً عن أنَّ عن الرجوع الى القراء رجوع الى ذوي التخصص وأهل الخبرة في حقل تخصصهم[3].

أمَّا المحور الرابع فالقراءات من اجتهاد القراء هذا ما رآه السيد الخوئيّ[4] ، وتبعه السيد محمد الصدر[5] . اِعتمد السيد الخوئيّ في رأيه هذا على آراء بعض العلماء الذين رأوا أنَّ السبب في اختلاف القراءات هو أنَّ الجهات التي وجهت اليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل ، فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً عن الصحابة بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط[6].

ردّ الدكتور الفضليّ بأنَّ النص المتقدم يثبت أنَّ القراءات رواية لا اجتهاد ويدلّ على ذلك عبارة "**تلقوه سماعاً عن الصحابة**" فإنَّها تعني الرواية عن الصحابة، والصحابة تلقوا القراءة عن النبي –صلى الله عليه وآله–[1].

ويرى أيضاً أنَّ الاجتهاد كان في تصنيف القراءات لا في القراءة وأكد أنَّ القراءة لو كانت اجتهاداً فلماذا اقتصر ابن مسعود على إبدال الحاء عيناً في

---

[2] ينظر:المصدر نفسه: ٦٢ .
[3] ينظر: المصدر نفسه:٦٦ .
[4] ينظر: البيان: ١/ ١٧٨ .
[5] ينظر: منة المنان: ١/ ١٨ .
[6] ينظر: البيان : ١/ ١٧٨.
[1] ينظر: القراءات القرآنية: ٦٤ .

(عتى حين) ولم يطرد هذا الإبدال في لفظة (حتى) الواردة في القرآن الكريم في غير هذا الموضع ؟[2].

يبدو أنَّ ردود الدكتور عبد الهادي الفضليّ ردودٌ علمية نابعة من تتبع وإحاطة في علم القراءات .

أمَّا موقف السيد الخوئيَّ من الاستشهاد النحوي بالقراءات وهو موطن البحث فلم يصرح به إلا أنَّه واضح من رفضه الاستدلال بالقراءات في الحكم الشرعي فالظاهر أنَّه يرفض الاستشهاد النحوي بالقراءات ؛ لأنَّ القراء يحتمل فيهم الغلط والاشتباه ، والكثير من الأحكام الشرعية تبنى على أحكام نحوية منشؤها القراءات.

أمّا بقية الحوزيين فقد ثبت أنَّهم يعتمدون القراءات بوصفها شواهد لتثبيت القواعد النحوية ويمكن أنْ نسند ذلك بطائفة من الأدلة والأمثلة:

أولاً: يصطلحون على القراءة التي رُويت عن حفص عن عاصم بن ابي النجود عن ابي عبد الرحمن السلمي عن أمير المؤمنين–عليه السلام– بالقراءة الأشهر[3] ، أو المشهورة[4] ، أو الشهيرة[٥] ، أو قراءة المصحف[٦] ، أو المعروفة[٧] ، أو الدائرة[٨] ، أو المتواترة[9] ، أو المتداولة[10] ، أو الشائعة[11] ، أو المعروف قراءة[12] .

تناول السيد الطباطبائيّ قوله تعالى: ((كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً))[1] ، قال: (وفي غير القراءة المعروفة " سيئَةَ بفتح الهمزة والتاء في آخرها وهي على هذه القراءة[2] خبر كان والمعنى واضح)[3].

---

[2] ينظر:المصدر نفسه: ٦٤ .

[3] ينظر: مواهب الرحمن: ٢٠١/٩ ومنة المنان: ٨٧/١ ، ٢٠١ .

[4] ينظر: نهج الصواب : ١٩ والميزان: ٢٧٣/١٨ والبيان: ٤٤٧/١ ومنة المنان: ١٨/١ ، ٢٩٤.

[٥] ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية: ٨١/١ ، ٨٢ .

[٦] ينظر: نهج الصواب: ٨ ، ٤٧ ، ٤٨ .

[٧] ينظر: الميزان : ٩٧/١٣ ومواهب الرحمن: ٢٣٠/٣ ، ٣٩/٨ ، ٢٣٣ .

[٨] ينظر: الميزان: ١٥/ ٢٧٤، ٣٥٦ .

[9] ينظر: مواهب الرحمن: ١٥/١١ ، ٢٤٠/١٣ .

[10] ينظر: الميزان: ٤٠٢/١٥ .

[11] ينظر: خلاصة في النحو: ٢٠ . مخطوط .

[12] ينظر: البيان: ٥١٥ .

[1] الإسراء: ٣٨/١٧ .

[2] وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وابي عمرو ، وابي جعفر ، والاعرج ، ينظر:معجم القراءات: ٢٢/٣.

اِصطلح أيضاً على قراءة حفص عن عاصم في قوله تعالى: ((وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))[4] . قال: (القراءة الدائرة: "ألاّ" بتشديد اللام مؤلف من أنْ ولا)[5].

تناول أيضاً السيد ابو القاسم الخوئيّ قوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ))[6] ، قال: (المشهور على ضم الدال من كلمة "الحمد" وكسر اللام من كلمة "الله")[7] . وقال السيد محمد الصدر :(لا شك أننا في المصحف نقرأ القراءة المشهورة للقرآن الكريم وهي قراءة حفص عن عاصم ، ومن الواضح عند المسلمين أنَّها ليست القراءة الوحيدة أو التي يمكننا أنْ نعدّها هي الوحي المنزل نفسه ، بل القراءات أكثر من ذلك بكثير ، وقد أجاز مشهور علمائنا القراءة على طبق القراءات السبع ، بل العشر ، بل كل قراءة مشهورة في زمن الائمة المعصومين سلام الله عليهم)[8] . وأكد الأخذ بقراءة عاصم السيد عبد الأعلى السبزواريّ حين تناول قوله تعالى:((ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ))[9] ، قال:(قُرِى "يرجعون" على البناء للفاعل من رجع رجوعاً ، والقراءة على البناء للمفعول ... والقراءة المتواترة على البناء للمفعول)[10].

ثانياً: ينسبون القراءة الى أصحابها :

قال السيد عبد الأعلى السبزواريّ في آية الوضوء:(**وَأَرْجُلَكُم** لكونها قراءة متواترة قرأها نافع وابن عامر ، وحفص ، والكسائي ويعقوب وغيرهم)[1] .

---

[3] الميزان:٩٧/١٣ و ينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان: ٧٣ .

[4] النمل: ٢٣/٢٧ ــ ٢٤ .

[5] الميزان : ١٥/ ٣٥٦. القراء السبعة كلهم شددوا اللام في "ألاّ" غير الكسائي فقد خففها ، ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٨٠ .

[6] الفاتحة: ٢/١.

[7] البيان: ٤٤٧/١ .

[8] منة المنان: ١٨/١ .

[9] الانعام: ٣٦/٦.

[10] مواهب الرحمن:١٥/١١ . قرأ يعقوب (يَرجِعون) بفتح الياء وكسر الجيم والباقون بضم الياء وفتح الجيم ، ينظر: المهذب في القراءات ، محمد محمد محمد سالم :٢٠٦والدرس النحوي في مواهب الرحمن: ٢٦

[1] مواهب الرحمن: ١٥/١١ وينظر: الدرس النحوي في مواهب الرحمن: ٢٧ .

وقال السيد ابو القاسم الخوئيّ في قوله تعالى: ((مَالكِ يَوْمِ الدِّينِ))[٢] (قرأ ابو حنيفة بصيغة الماضي)[٣] . وعدّها شاذة[٤] .

تناول الشيخ هادي كاشف الغطاء قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ))[٥] قال: (بالجر قراءة ابن عباس وقتادة والنخعي وحمزة وغيرهم)[٦].

ثالثاً: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية :

عقد الشيخ علي كاشف الغطاء فصلين[٧] لتوجيه القراءات نحوياً أحدهما: ما يصح قراءته بثلاثة أوجه ، والآخر : ما يصح قراءته بوجهين[٨] ، ومنها :

قال الشيخ في قوله تعالى: ((لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ))[٩] (قرى برفع[١٠] "غير" على أنَّها صفة لـ "القاعدون" وبالنصب[١١] على الاستثناء من "القاعدون" وبالجرُّ* على أنَّه صفة المؤمنين)[١٢].

وتناول أيضاً قوله تعالى:((وإذا قيل إنَّ وَعْدَ اللَّه حَقٌّ والسَّاعَةَ لا رَيْبَ فيها))[١٣] ، قال:(قُرى برفع[١٤] الساعة عطفاً على محل إنّ مع اسمها ومحلها الرفع ، وقُرى بنصبها[١٥] عطفاً على اسم إنّ)[1]. وتناول أيضاً قوله تعالى: ((وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ))[2]، قال:

---

[٢] الفاتحة : ٤/١.
[٣] البيان: ٤٧٧/١.
[٤] البيان: ٤٧٧/١.
[٥] النساء: ١/٤.
[٦] بلغة النحاة: ٤٠٣.
[٧] في كتابه : نهج الصواب في حلّ مشكلات الإعراب.
[٨] ينظر: نهج الصواب :١٣- ٥٤.
[٩] النساء :٩٥/٤.
[١٠] وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب ، ينظر: اتحاف فضلاء البشر، الشيخ احمد البنا :٥١٩.
[١١] وهي قراءة المدنيين وابن عامر والكسائي وخلف ، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابو الخير ابن محمد بن الجزري:٢٥١/٢.
* لم أهتد لمن القراءة .
[١٢] نهج الصواب :١٥.
[١٣] الجاثية:٣٢/٤٥.
[١٤] وهي قراءة المصحف والقراء عامة غير حمزة ، ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٧٢/٢.
[١٥] وهي قراءة حمزة ، ينظر :النشر في القراءات العشر : ٣٧٢/٢ .
[1] نهج الصواب:٤٧.

"قوم نوح" عطفاً على "موسى" في قوله تعالى: ((وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى[3](قُرى بخفض فِرْعَوْنَ))[٤] وقُرى بنصبه[٥] على جعله مفعولاً بفعل محذوف دلَّ عليه سياق الكلام تقديره: وأغرقنا قوم نوح)[٦].

وقال الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ في زيادة "الى" :(إستدل بذلك القرَّاء بقراءة بعضهم "فاجعل أفئدة من الناس تهوي اليهم"[٧] أي تهواهم ، وعلى ذلك فمجرورها مفعول به لفظاً منصوبٌ محلاً)[٨] . وقد خرجت على تضمين "تهوى" معنى تميل[٩].

رابعاً: ترجيح قراءة على أخرى :

من الأدلة الواضحة على قبول القراءة وجعلها شاهداً نحوياً هو ترجيح واختيار طائفة من القراءات على أخرى إلاَّ انَّ السيد ابا القاسم الخوئيّ يرى(أنَّ الترجيح في القراءات المعروفة لا محصلة له ، فإنَّ القراءات إنْ ثبت تواترها عن النبي –ص– فلا معنى للترجيح ما بينها ، وإنْ لم يثبت كما هو الحق ، فإن أوجب الترجيح الجزم ببطلان القراءة المرجوحة فهو ودون إثباته خرط القتاد ، وإنْ لم يوجب ذلك – كما هو الغالب – فلا فائدة في الترجيح بعد أنْ ثبت جواز القراءة بكل واحدة منها)[١٠] .

الظاهر أنّ الترجيح والاختيار والتصحيح والتصويب في القراءات لا يأتي اعتباطاً وإنَّما لمعنى يراه المرجح بما يقتضيه السياق أو المقام أو الظروف المحيطة التي تدفع المرجح أنْ يرجح قراءة على أخرى إلاَّ أنّ أقران السيد الخوئيّ من الحوزيّين رجحوا واختاروا بما يرونه أبلغ أو أفصح أو أقيس أو أدل ، ومن ترجيحاتهم :–

---

(2) الذاريات: ٤٦/٥١ .

(3) وهي قراءة ابي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، ينظر: النشر: ٣٧٧/٢ .

(٤) الذاريات: ٣٨/٥١ .

(٥) وهي قراءة باقي القراء ، ينظر النشر: ٣٧٧/٢ .

(٦) نهج الصواب : ٤٨ .

(٧) ابراهيم: ٣٧/١٤ .

(٨) المنتخب: ١٦٥ .

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٨/١ .

(١٠) البيان: ٤٧٨/١ .

تناول السيد محمد حسين الطباطبائيّ قوله تعالى: ((أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ))[1] ، قال:(قرى "يذكرون" بالياء للغيبة وهو أرجح لموافقته ما في ذيل سائر الآيات الخمس كقوله:((بَلْ هُم قَوْم يَعْدِلُونَ))[2] وغيرها)[3].

طرح السيد محمد الصدر سؤالاً[4] ، ما أرجح القراءات في "كفوا" ؟. أجاب بأن الأرجح هو(سكون الفاء مع الهمزة "كفْؤا" ؛ لأنَّه يعني في اللغة المساوي والنظير ، فيكون هو الأحوط ، باعتبار دوران الأمر بين الأفصح وغيره ، فيتعين الأفصح)[5].

خامساً: اختلاف المعنى لاختلاف القراءة :

تناول الشيخ عبد المهدي مطر قراءة سعيد بن جبير ((إن الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم)) [6] ، قال:(أي ليس الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في العقل والتدبير ، بل هم أحجار لا تعقل شيئاً فهي جدران لا تعبد ، وأمَّا القراءة الشهيرة من تشديد إنَّ فالمعنى فيها أنَّهم مثلكم ، ولا ينبغي للإنسان أنْ يعبد مثله والظاهر أنّ قراءة سعيد أبلغ في النكير على من يعبد من هو دونه)[7] .

تناول السيد عبد الأعلى السبزواريّ لفظة "**يَطْهُرن**" في قوله تعالى: ((فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ))[8] ، قال:(بالتخفيف وهي القراءة المعروفة عند المسلمين وهو المرسوم بالمصاحف المتداولة وهو ظاهر في انقطاع الدم حتى يخرجن من الحيض ، لانقطاع الدم عنهن ، ويكون الأمر بالاعتزال مقيداً بحصول نقاء المحل ، والغاية في عدم القرب هي انقطاع الدم والطهر بعد الحيض ولو لم تغتسل المرأة ... قُرِئ بالتشديد ،

---

[1] النمل: ٦٢/٢٧ .
[2] النمل: ٦٠/٢٧ .
[3] الميزان: ٣٨٤/١٥ وينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان:٧٤ . أما قراءة (يذكرون) بالياء فهي قراءة ابي عمرو ، وهاشم ، وروح ينظر: النشر: ٣٣٨/٢ – ٣٣٩ .
[4] منة المنان : ٧٥/١ .
[6] الاعرف:١٩٤/٧.
[5] منة المنان : ٧٥/١ .
[7] دراسات في قواعد اللغة العربية: ٨١/١ – ٨٢ .
[8] البقرة: ٢٢٢/٢ .

أي: يطَّهَّرن بالغسل بعد نقاء المحل من الدم ، وهو ظاهر في الاغتسال عن حدث الحيض وتكون الغاية حينئذ في وجوب الاعتزال والغسل ولا يكفي نقاء المحل فقط)[١].

٣- الحديث النبوي الشريف :

هو كلام النبي الأكرم محمد -ص- وكل ما ينضم اليه من أقوال تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه[٢] ، ومن المسلَّم به أنَّ النبي كان أفصح ناطق عربي ، تأتى له من أحكام المنطق وامتلائه ، وروعة الفصاحة وصفاء الأداء ما جعله منزهاً عن النقص الذي يعتور الفصحاء أحياناً من ضعف في الإحكام الصوتي والسلاسة المنطقية[٣].

أُثيرت ضجة كبيرة بين النحاة بشأن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ولا أظن أنَّ المقام يستدعيها الآن ، ولعلَّ أفضل دراسة أثبتت جواز الاستشهاد بالحديث النبوي بوصفه رافداً من روافد اللغة هي دراسة الأُستاذ الدكتور محمد ضاري حمادي[٤] .

وما قضية تجفيف هذا المنبع اللغوي الزاخر إلاّ دعوى نحوي أو اثنين لسبب أو لآخر تناقلها العلماء حتى أصبحت وكأن منع الاستشهاد به قضية مسلَّم بها ، والدراسة المذكورة آنفاً وغيرها أثبتت العكس .

في حقيقة الأمر هنالك عدم اهتمام بالحديث النبوي بوصفه شاهداً نحوياً قياسياً بالشواهد الأخرى ، من النحاة على نحو عام وفضلاء الحوزة العلمية على نحو خاص ، والظاهر – والله العالم – أنَّ السبب في ذلك هو أنَّ إهمال الحديث النبوي حصل في وقت متقدم ولم يطّرد في المؤلفات النحوية وديدن المؤلفين الاعتماد على الشواهد المطروقة في المصنفات المتقدمة فقلَّ نصيب الشاهد النحوي من الحديث النبوي ، ولعلَّ خير دليل على ذلك هو تكرار الشواهد في المؤلفات النحوية ، الخلف عن السلف .

---

[١] ينظر: مواهب الرحمن: ٣٣٠/٣ – ٣٣١ . قرأ ابو بكر ، وحمزة ، والكسائي (حتى يطَّهَّرن) بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما ، والباقون بإسكان الطاء وضم الهاء ، ينظر: الحجة في القراءات السبع ، ابو عبد الله بن خالويه:٩٦ .

[٢] ينظر: في أصول النحو: ٤٦ .

[٣] ينظر: تأريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي :٢/ ٣٢٢ والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د. محمد ضاري حمادي: ٦٢ .

[٤] الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية .

يمكن أنْ نعرض طائفة من المواضع التي ورد فيها الحديث النبوي شاهداً نحوياً:-

١- استشهد الشيخ عبد المهدي مطر لجملة الخبر التي هي المبتدأ نفسه بحديث رسول الله -ص- :(**أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي : لا اله الا الله**)[١] .

واستشهد ايضاً لاقتران أنْ المصدرية بفعل المقاربة (كاد) بحديث رسول الله -ص- :(**ما كدت أنْ أصلي العصر حتى كادت الشمس أنْ تغرب**)[٢]

واستشهد أيضاً لـ (سوى) المجرورة بحديث رسول الله -ص- :(**ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود**)[٣].

واسشهد أيضاً لـ (حاشا) المصحوبة بـ (ما) المصدرية بما رواه ابن عمر عن النبي -ص- : (**أسامة أحبّ الناس اليّ ما حاشا فاطمة**)[٤].

٢- اِستشهد الشيخ هادي كاشف الغطاء ، والشيخ عبد المهدي مطر ، والشيخ محمد جعفر الكرباسي للغة (أكلوني البراغيث) بحديث رسول الله -ص- :(**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**)[٥] . وقد أورد الشيخ هادي ما قيل في انتقاد الحديث بأنَّ فيه اقتطاعاً ؛ لأنَّ أصل الحديث :(**إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**) . وعلى هذا فلا شاهد فيه ولا حجة إذ ما ثبت تحريفه[٦].

٣- اِستشهد الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ بقول ابي جحيفة وهو يروي فعل رسول الله -ص- في إجراء ما لا يعقل مجرى العاقل ، قال:(**ومنها قول ابي جحيفة خرج رسول الله**

---

[١] دراسات في قواعد اللغة العربية:٥٢/١.
[٢] المصدر نفسه :٨٤/١.
[٣] المصدر نفسه:٦٤/٢.
[٤] المصدر نفسه:٦٥/٢- ٦٦.
[٥] بلغة النحاة :١٦٧ ودراسات في قواعد اللغة العربية:٤/٢ والمنتخب:٢٦.
[٦] ينظر : بلغة النحاة :١٦٧.

-ص- بالهاجرة فأتي بوضوء فتوضأ ، فصلى بنا الظهر والعصر ، وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمرون من ورائها)[٧].

وقد وصف الشيخ إعادة ضمير العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل بالغرابة[٨].

واستشهد أيضا لاتصال نون الوقاية بنون الأفعال الخمسة بحديثٍ لرسول الله -ص-على لغة من لغات العرب ، قال:(إنّ نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية " الحذف " نحو: الأصدقاء يحترموني أو "الادغام" نحو: الأصدقاء يكرموني أو " الفك" نحو: الأصدقاء يكرمونني ، وهناك لغة تحذف فيها نون الأفعال في غير ما سبق وبها جاء الحديث الشريف :"لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولاتؤمنوا حتى تحابوا ، أي لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتى تحابوا")[١].

ويمكن أنْ نكتفي بهذه الأمثلة ونشير الى المتبقية منها[٢].

في خلاصة الاستشهاد بالحديث النبوي أودُّ أنْ ألفت النظر الي أنَّ نحاة الحوزة العلمية لم يعتنوا بالحديث النبوي بوصفه من أهم الشواهد النحوية بعد القرآن الكريم وقراءاته، فالذي ذكرته وأشرت اليه من مواضع الاستشهاد به هو كلُّ ما استشهدوا به وهذا العدد قليلٌ جداً قياساً بالشواهد الاخرى ، وبذلك فقد أُهمل رافد من روافد اغناء اللغة وحفظها من الضياع بما يحمله من ظواهر لغوية ونحوية تحمل في طياتها سمات لهجية وألفاظاً وأساليب رفيعة ولعل أوضح من دلل على ذلك ما روي عن أمير المؤمنين علي بن ابي طالب -ع- أنَّه قال:(ما سمعت كلمة عربية من العرب إلا وقد سمعتها من النبي (ص) وسمعته يقول : مات حتف انفه وما سمعتها من عربي قبله)[٣].

---

(٧) المنتخب :١٦.

(٨) ينظر: المنتخب:١٦.

(١) المنتخب:١٣٠- ١٣١ .

(٢) ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية :٤٥/٣ ، ١٠٣ ،١٣٠ ومكررات المدرس :٢٦١/١، ٢٧١، ١١٠/٢، ١٥٠، ١٥٣، ٢٢١، ١٦٤/٣ ، ٢٣٢ والمعجب : ١٦ .

(٣) المزهر ، جلال الدين السيوطي: ١٧٧/١ .

وقد أخذ أحد الباحثين على السيد الطباطبائيّ بأنّه لم يستشهد بالحديث النبوي نحوياً[٤]، ولم يأخذ من درس تفسير مواهب الرحمن على السيد عبد الأعلى السبزواريّ تركه الحديث النبوي الشريف بوصفه شاهداً مهماً[٥] .

بقيت مسألة مهمة جداً وهي أنَّ علماء هذه الجامعة العلمية العريقة ينتمون الى مدرسة آل البيت ، بل أنَّ الحوزة العلمية أُسست على فكر آل البيت–ع– وهم يعتقدون أنَّ حديث آل البيت وهم علي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة التسعة من ذرية الحسين –ع– جزء مكمل ولا يتجزء عن الحديث النبوي الشريف فهم يستنبطون الأحكام الشرعية من حديث النبي الأكرم وآله الأطهار على حد سواء ؛ لأنَّهم يعتقدون عصمة آل البيت جميعاً ، فإذا اعتمد حديث آل البيت في الاستنباط الشرعي فالأولى أنْ يعتمد في الاستشهاد اللغوي والنحوي .

كان الأحرى بفضلاء الحوزة العلمية أنْ يدققوا النظر جيداً في حديث آل البيت الأطهار ويعتمدوه شاهداً لغوياً ونحوياً ، ولا أظن أنَّ اعتماد حديثهم لغوياً ونحوياً أخطر من اعتماده عقائدياً وفقهياً ولعله من نافلة القول أنْ أذكر بأنَّ رضي الدين الاسترباذيّ قد دعا الى اعتماد حديث آل البيت في اللغة والنحو[١].

والحق أنَّ حديث النبي وآله الأطهار منبع من منابع اللغة ومصدر من مصادرها التي لا تنضب(ولكن النحاة لم يحسنوا الاستفادة من هذا الرافد اللغوي المهم في استقرائهم لظواهر لغة العرب أيضاً بل زادوا على هذا التقصير أسباب شك متهافت في فصاحة قسم منه ومن ثم في صحة الاحتجاج به)[١]. ولا يسعني في هذا المقام إلاّ أنْ أُجدد دعوة رضي الدين الاسترباذيّ بالأخذ والاعتماد على حديث آل البيت عليهم السلام – في اللغة والنحو وأذكر الباحثين بما ورد عن الإمام الصادق – ع– أنّه ، قال:(إعربوا حديثنا فإنّا قوم فصحاء) .

٥- كلام العرب من شعر ونثر .

---

[٤] ينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان : ٨٠.
[٥] ينظر: الدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن : ٣٤ .
[١] ينظر: خزانة الأدب ، البغدادي :٤/١.
[١] الضرورة الشعرية ، دراسة لغوية نقدية ، د. عبد الوهاب العدواني: ٩٠ .

هو من أهم مصادر السماع ويقصد به (ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم)[٢].
لقد كانت هنالك مؤسسة لغوية متشددة في سماع الكلام العربي الفصيح المحتج به في الاستشهاد فوضعت ضابطي الزمان والمكان بوصفهما شرطين أساسيين لمن يحتج بقوله . أمَّا الزمان فبوفاة الشاعر العباسي إبراهيم بن هرمه ت(١٧٦هـ) ، فيدخل في هذا التحديد الجاهليون والإسلاميون والعباسيون حتى عام١٧٦هـ ولا يُقبل من أحد سواهم.

أمَّا المكان فقد وُضعت خارطة لغوية حددت في ضوئها القبائل العربية التي لم تصب بداء اللسان وهم (الذين عنهم نُقلت العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)[١] . فكلام هؤلاء هو المادة الأولية في صناعة النحو العربي .

أمَّا موقف نحاتنا الحوزيّين فلم يحيدوا عن خارطة الطريق المكانية والقيود الزمانية للاستشهاد فقد استشهدوا بشعراء ما قبل الإسلام ومنهم امرؤ القيس[٢] ، ولبيد[٣] والنابغة الذبياني[٤] ، وزهير بن ابي سلمى[٥] ، والأفوه الاودي[٦] ، وعنترة العبسي[٧] ، وعمرو بن كلثوم[٨] ، والمخضرمين منهم: كعب بن مالك[٩] ، وحسان بن ثابت[١٠] والاعشى[١١] ، والإسلامين الأمويين ومنهم: الحطيأة[١٢] ، وجرير[١٣] ، والفرزدق[١٤] ، وذو الرمة[١٥] ، وجميل

---

[٢] الاقتراح: ٤٤ وينظر: ارتقاء السيادة: ٤٧ .
[١] المزهر: ١٥٣/١ .
[٢] ينظر: بلغة النحاة: ٣١، ٣٣، ٣٦، ٢٧٨، ٢٨١، والمنتخب : ٢٣٣،٢٣٤وخلاصة في النحو: ٧٩ .
[٣] ينظر: بلغة النحاة:٢٠، ٢٧٧، والمنتخب: ٢١٣، ٢٣٥، ٢٣٦.
[٤] ينظر: نهج الصواب : ٣٢ والمنتخب: ٢٣٣ ومواهب الرحمن: ١١٤/٢.
[٥] ينظر: بلغة النحاة: ٣٨٧ ونهج الصواب: ٤٥ .
[٦] ينظر: بلغة النحاة: ٣١٠ .
[٧] ينظر:الميزان : ٢٧٠/١ ومواهب الرحمن: ٢١٠/٥ .
[٨] ينظر: الميزان: ١٥٤/٥ .
[٩] ينظر: الميزان: ٨٦/٩ .
[١٠] ينظر: الميزان: ٢٣/٦ ودراسات في قواعد اللغة العربية: ١٢/٢ ومواهب الرحمن: ١٨٧/٤.
[١١] ينظر:بلغة النحاة: ٣١٦ والمنتخب: ٢٣٣ .
[١٢] ينظر:المنتخب: ٢٢٦ ، ٢٣٥ ومواهب الرحمن: ٢٩٧/٢ .
[١٣] ينظر: الميزان: ٩/١٣ ، ١٩٤ وخلاصة في النحو: ٧٤ ودراسات في قواعد اللغة العربية: ٢٦/٢.
[١٤] ينظر: نهج الصواب : ٣٧ ،٤٩ وبلغة النحاة: ٢٩٤، ٣٢٤، ٣٣٧والمنتخب :٢٣٥ والمعجب:١٦٧.
[١٥] ينظر: الميزان: ٣٦٤/٤ .

بثينة[١٦] ، وكثير عزة[١٧] ، والطرماح بن حكيم[١٨] ، ورؤبة[١٩] وقيس بن الملوح[٢٠] ، وابو ذؤيب الهذلي[٢١] وغيرهم[٢٢] .

ومما تجدر الإشارة اليه أنَّهم مثلوا قليلاً للمحدثين من الشعراء فقد مثّل الشيخ هادي كاشف الغطاء لأبي فراس في موضع[٢٣] ، وللمتنبي في موضعين[٢٤] ، ومثّل الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ للمتنبي ، والمعريّ[٢٥].

ويمكن أنْ نقسم منهجية الحوزيّين في تناول الشاهد الشعري بحسب طريقة الاستشهاد وهي على قسمين : أحدهما: يذكرون جزءاً من الشاهد الشعري إمَّا الصدر أو العجز ، وهو موطن الشاهد فقط ، والآخر: يذكرون الشاهد الشعري بتمامه وهم في ذلك تبعاً لأسلافهم من النحاة ، وهذه طائفة من استعمالاتهم :

أولاً: ذكر مواطن الشاهد فقط (أحد الجزءين).

١- حذف ربَّ بعد الواو ، والفاء ، وبل ، ومن دونهن.

قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(والواو لرُبَّ كقوله[١]:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ .

وحذفها بعد الواو أكثر من حذفها بعد الفاء ، وبل كقوله[٢]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ .

وقوله:[٣]

بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ واكامِ.

---

[١٦] ينظر: بلغة النحاة: ٦٣ .
[١٧] ينظر: بلغة النحاة: ٣٥، ٤٢٨، ٤٤٩.
[١٨] ينظر: بلغة النحاة: ٣١٣.
[١٩] ينظر: بلغة النحاة: ٣٤، ٣٢٠، ٣٦١، والميزان: ٨٦/١٧ .
[٢٠] ينظر: ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية: ٣٩/٢.
[٢١] ينظر: بلغة النحاة: ٣٨، ٣٨٣ ومواهب الرحمن: ٣٧/١١ والمعجب: ١٦٦.
[٢٢] ينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان: ٨٠ – ٨٧ والدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن: ٣٦ – ٤٣ .
[٢٣] ينظر: بلغة النحاة: ١٦٦ .
[٢٤] ينظر: بلغة النحاة: ٢١٨ ، ٣٦٣ .
[٢٥] ينظر: المنتخب :٢٣٦، ٢٤٩ .

[١] هذا صدر بيت من قصيدة لأبي طالب يمدح بها النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ وعجزه (ثِمالُ اليتامى عصمةٌ للارامل) ،ينظر: بلغة النحاة:٣٣.
[٢] صدر بيت من معلقة امرىء القيس وعجزه (فَأَلْهَيتُهَا عَن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ) .
[٣] صدر بيت لرؤبة وعجزه (قَطَعْتُ أَخْشاهُ بعسفٍ جَوّابْ) .

وبدونهما [كذا][٤] قليل كقوله[٥]:

رَسْمُ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ)[٦] .

والظاهر أنّ الاستشهاد بأحد جزئي الشاهد الشعري مطّرد في منهجيتهم فقد استشهد بصدر ثلاثة أبيات في مورد نحوي واحد.

٢- حذف الجار سماعاً.

قال الشيخ عبد المهدي مطر: (وحذف الجار نوعان: سماعي وقياسي أمّا السماعي فمنه ما هو وارد في السعة ، ومنه ما هو مخصوص بضرورة الشعر ، أمّا الوارد في السعة ... وأمّا المخصوص بضرورة الشعر فكقول المتلمس:

آليتُ حبَّ العراقِ الدهرَ أطْعَمُه.

أي آليت على حبِّ العراق)[٧]

٣- الأوجه الإعرابية الثلاثة بعد "كم" .

قال الشيخ علي كاشف الغطاء: (قد جاء بعد " كم" المرفوع والمنصوب والمجرور قال الفرزدق[١]:

كم عمةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ .

رُوي برفع عمة ونصبها وجرها)[٢].

ويمكن أنْ نشير الى الأمثلة المتبقية [٣].

ثانياً: ذكر الشاهد بتمامه.

١- صلة الموصول الاسمي والحرفي .

قال الشيخ محمد جعفر الكرباسي:(الجملة الواقعة صلة لاسم الموصول أو للموصول الحرفي ، فالأول نحو قوله تعالى:((قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى))[٤] فجملة "تزكى" صلة الموصول

---

[٤] الصواب : من دونهما.

[٥] صدر بيت لجميل بن معمر ، وعجزه(كِدْتُ أقْضِي الحَياةَ مِن جَلَلِه) .

[٦] ينظر :بلغة النحاة:٣٣- ٣٥.

[٧] دراسات في قواعد اللغة العربية :٢٧/٢. والمنتخب :١١٥ .

[١] عجز البيت (فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَليّ عشاري). يُنظر: شرح ابن عقيل:٢٢٦/١.

[٢] نهج الصواب :٣٩- ٤٠ .

[٣] ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية :٤٩/٣، ٥٦. ومكررات المدرس : ١/ ١٦٥، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٠ ، وبلغة النحاة :٢١٨ والمعجب: ١٧٤ .

لا محل لها من الإعراب ... أمَّا الموصول الاسمي فيغلب على هذه الجملة أنْ تكون كقول الحطيأة :

أنتَ الإمَامُ الذي مِن بَعْدِ صاحِبه ألقى اليك مقَاليدَ النهّى و العشر

... أمّا (ذو) فقد كانت خاصة بلهجة طيئ كقول سنان بن الفحل:

فإنّ الماءَ ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

ولا تكون (ذا)موصولة إلا إذا سبقت بـ (ما) أو(من) الاستفهاميتين كقول لبيد بن ربيعة:

ألا تَسْألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطِلٌ

والتقدير ما الذي يحاوله)[٥] .

٢- معنى التمام في الأفعال الناقصة.

كان وأخواتها تكون أفعالاً تامة وناقصة ماعدا (ليس) و(فتىء) و(زال) فما معنى تمامها ؟ . قال الشيخ هادي كاشف الغطاء: (إنّ المراد بالتمام هو الاستغناء بالمرفوع عن المنصوب وهو الأصح كما هو مذهب ابن مالك ، وابن هشام فالمراد بالتمام حينئذٍ اكتفائها بالمرفوع نحو قوله :

وباتَ وباتَتْ له ليلةٌ كليلة ذي العائرِ الأرمد [1]

٣- إنْ الوصلية.

المقصود بها بيان أنَّ الحكم المصاحب لها ثابت لصاحبه دائماً [2].

قال الشيخ محمد جعفر الكرباسي:(تأتي "إن" الوصلية بعد واو الحال متوسطة بين المبتدأ والخبر في الحال أو في الأصل كقولك: محمدٌ وإنْ كثر ماله بخيلٌ ، وكقول ابي العلاء المعريّ:

وإني وإنْ كنت الأخيرَ زمانُه لآت بما لم تستطعه الأوائلُ

---

[٤] الأعلى :١٤/٨٧.
[٥] المنتخب :٢٣٥- ٢٣٦.
[1] بلغة النحاة :٢١٨.
[2] ينظر: المنتخب: ٢٤٩.

وتعرب الجملة بعدها حالاً)[3].

أمّا شواهدهم النثرية من كلام العرب فهي قليلة جداً قياساً بالشواهد القرآنية والشعرية بل هي قليلة عند النحاة قاطبة ، ومن أمثلتها:

١- اسم المفعول بلفظ الفاعل وعكسهما.

قال الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ:(من كلام العرب قد يأتي اسم المفعول مراداً به "فاعل" وهو قليلٌ... وفي حديث العباس: **ما بالُ قريش يلقوننا بوجوه قاطبة، أي مُقطّبَة ، وفاعل بمعنى مفعول)**[4].

٢- إجراء الأثنين مجرى الجمع.

قال الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ:(من كلام العرب إجراء الاثنين مجرى الجمع قال الشعبي في مجلس عبد الملك : رجلان جاؤوني فقال لحنت يا شعبي فقال: لم ألحن مع قوله تعالى: ((هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا))[5].)[٦]

٣- حذف الموصول.

قال الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ:(لا يجوز حذف الموصول الاسمي غير "ال" اذا كان معطوفاً على مثله بشرط ألاّ يوقع حذفه في لبس كقول زعيم عربي*:

" أيّها العرب نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا ، من حقد وبغض لنا وأنَّ فريقاً يملأ الحواضر أرجافاً وفريقاً يعد العدة للهجوم علينا وإشعال الحرب في بلادنا إلاّ فليعلموا أنَّ من

---

[3] المنتخب : ٢٤٩.

* الشواهد الشعرية بالطريقتين :أنصاف الأبيات وتمامها أكثر من أنْ تُحصى والمنهجية قامت على الاختيار منها .

[4] المنتخب:٣٤.

[5] الحج: ٢٢/ ١٩ .

[٦] المنتخب:٣٥.

* لم نعرف من هو الزعيم العربي .

يدبر المؤامرات ويطلق الاشاعات" ، فالمعنى يقتضي اسماء موصولة محذوفة وإلا فسد ، فهو يريد أنْ يقول : من يدبر المؤامرات ، ومن يطلق الاشاعات[كذا][١] ومن يحشد الجيوش ذلك لأنَّهم طوائف متعددة ، ولن يظهر التعدد إلاّ بتقدير "من" ولولاها لأُوهم الكلام أنَّ تلك الأُمور كلها منسوبة لفريق واحد وهي نسبة فاسدة ولهذا يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف)[٢] .

٤.الفعل المؤول بالمصدر.

أما المثل الشهير(تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه) [٣] . فقد تناوله نحاة الحوزة العلمية استشهاداً لموارد متقاربة في الاختلاف فاستشهد به السيد الطباطبائيّ[٤] ، والسيد السبزواريّ والشيخ عبد المهدي مطر[٥] للفعل المؤول بالمصدر ولم يسبق بأنْ المصدرية ، واستشهد به الشيخ الكرباسيّ لحذف أن الناصبة[٦].

ثانياً: القياس .

القياس من أُصول النحو العربي المعوَّل عليها ، بل هو المصنع الذي أنتج لنا ثروة ضخمة من قواعدنا النحوية ، لولاه لضقنا ذرعاً بالألفاظ والتراكيب المسموعة المعدودة عن تغطية المعاني الكثيرة التي لا يمكن أنْ تعد أو تحصى ، فهو وسيلة من وسائل إغناء اللغة ، بل هو المولِّد الحقيقي لحيوية اللغة وديمومتها ولكن ليست كل القياسيات على إطلاقها بل(القياسات المبنية على التحفظ والدقة والأمانة هي في واقعها أقوى على الصمود في تحرير نحو حديث سليم من ذلك القياس المضطرب المبني على التساهل وعدم التدبر)[١] .

فالقياس (هو حمل غير المنقول على منقول في معناه وهو معظم مسائل النحو ولذا قيل:- في حده -: علم مستخرج بالمقاييس وقيل في مدحه : إنَّما النحو قياس يتبع)[٢].

---

[١] الصواب: الشائعات

[٢] المنتخب: ١٣٤ .

[٣] جمهرة الأمثال: ٢٦٦/١ .

[٤] ينظر: الميزان: ١٦٨/١٦ والدرس النحوي في تفسير الميزان: ٨٥ .

[٥] ينظر: مواهب الرحمن: ٩٠/٨ والدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن: ٤٢ ، ودراسات في قواعد العربية: ٤٩/١.

[٦] ينظر: المنتخب : ١٢٥ .

[١] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، د.محمد سعيد نجيب: ٤٨ .

[٢] إرتقاء السيادة: ٦١ .

يرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أنّ (نشأة القياس في النحو العربي نشأة فطرية وقد ظهر على يد نحاة البصرة الأوائل قبل أنْ يترجم منطق اليونان)[٣].

أمَّا الدكتور علي ابو المكارم فقد قسّم المدة الزمنية التي صحبت التحول الفكري في النحو العربي من المنهج الإسلامي الى المنهج المنطقي الى مراحل ثلاث ، إذ برَّأ ساحة المرحلة الأولى التي تمتد قرناً كاملاً ، تبدأ منذ نشأة التفكير النحوي وتنتهي بالخليل بن أحمد من التأثر بمؤثرات منطقية وفلسفية على نحو خاص إلا أنَّه أثبت هذا التأثر بشكل واضح – كما يرى – في المرحلة الثانية التي تضم تلامذة الخليل وتنتهي بالزجاج ت(٣١١هـ) والمرحلة الثالثة التي تبدأ بابن السراج ت(٣١٦هـ) وتمتد الى العصر الحديث[٤].

فالقياس أصل لا غبارَ عليه(ولولا القياس لإنسد باب النحو)[٥] . عمل عليه النحاة الأوائل ، ويعود الفضل الأول فيه الى الخليل بن أحمد[٦] ، قال ابن جني ت(٣٩٢هـ) في فضل الخليل:(سيد قومه وكاشف قناع القياس في عمله)[٧] . أفرط النحاة بعد سيبويه في أقيستهم ، إذ أصبحت الأقيسة والعلل هواية يغوصون عليها ويلتمسونها ، وقد رُوي عن ابي علي الفارسي أنَّه يرى نفسه أنْ يخطئ في خمسين مسألة في اللغة أحبّ اليه من أنْ يخطأ في مسألة قياسية واحدة[٨].

إلاّ أنَّ الدقة والموضوعية تحتم على الدراسة أنْ تميّز بين أقيسة الخليل وسيبويه وأقيسة من جاء بعدهم تحديداً هواة القياس بوصفه صنعة وشتان بين القياسين.

للقياس أربعة أركان: أصل ، وفرع ، وحكم ، وعلة جامعة[١] ، وأربعة أنواع: حمل الفرع على الأصل وحمل الأصل على الفرع وحمل النظير على النظير وحمل الضد على الضد[٢] .

---

(٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د. عبد العالم سالم مكرم: ٩٣ .
(٤) ينظر: تقويم الفكر النحوي ، د.علي ابو المكارم : ٦٨ – ١١٤ .
(٥) إرتقاء السيادة: ٦٢ .
(٦) ينظر: في أصول النحو: ٨٥ .
(٧) الخصائص ، ابن جني: ١/ ٣٦١ .
(٨) ينظر: الخصائص : ٨٨/٢ .
(١) ينظر: ارتقاء السيادة: ٦٢ .
(٢) ينظر: الاقتراح: ١٠١ وارتقاء السيادة: ٦٢ .

أمَّا موقف نحاتنا الحوزيّين منه فهو الموقف العام عند المتأخرين وليس لهم فيه إلا التقليد والمتابعة ، ويمكن أنْ ننتخب طائفة من أقيستهم :-

١- قياس محل الوصف الداخل عليه (ال) على جملة الصلة .

ذكر الشيخ علي كاشف الغطاء أنَّ بعض الأفاضل سأله (ما هو الوصف الصريح الداخلة "ال" عليه ، على القول بأنَّها اسم موصول ؟)[٣].

فأجاب الشيخ (إنَّه ليس له محل من الإعراب لوقوعه صلة كما أنَّ الجملة لم يكن لها محل من الإعراب اذا وقعت صلة ولكن لما كانت "ال" على صورة الحرف نقل إعرابها اليه ولأنَّه مع "ال" كالكلمة الواحدة لفظاً وصورة ...فالإعراب في الوصف بطريقة العارية ، فاستحسن الجواب مني)[٤] .

٢- قياس الجرّ بالمجاورة والتبعية على الجر بالحروف والإضافة .

قال السيد رؤوف جمال الدين: (الجر له عدة أنواع [كذا][٥] ، والأصل منها نوعان: الجر بالحروف والجر بالإضافة ، أمَّا الجر بالمجاورة والجر بالتبعية فحملاً وتشبيهاً)[٦].

٣- قياس "كم" الخبرية على "رب" .

قال السيد محمد عبد الحسين القزوينيّ:(... تجر "كم" تمييزها حملاً على "رب" أي نلحق "كم" الخبرية بـ"ربّ" في الحكم فكما أنَّ حكم "ربّ" جر ما بعدها كذلك يكون حكم "كم" الخبرية جر ما بعدها وحمل "كم" الخبرية على "ربّ" ، إمَّا أنَّه من باب حمل النقيض على النقيض أي إلحاق النقيض على النقيض في الحكم بنقيضه ... وذلك لأنَّ "ربّ" للتقليل و"كم" الخبرية للتكثير)[٧] .

٤- قياس "لا" النافية للجنس على "إنَّ" .

قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(وأمَّا "لا" للجنس المحمولة على "إنَّ" في النفي لصفة الجنس وحملت عليها ؛ لأنَّها ضدها والشيء قد يحمل على ضده ولدخول كل منها على

---

[٣] نهج الصواب: ٦٢.
[٤] نهج الصواب: ٦٢ – ٦٣ .
[٥] الصواب: أنواع عدة .
[٦] المعجب: ٨١ .
[٧] شرح العوامل: ١٧٣ .

الجملة الاسمية ولزوم الصدر)[1] . ولعلَّ الأوضح في قياس هذه على تلك أنَّ "لا" لتأكيد النفي و"إنَّ" لتأكيد الإثبات .

يرى الأُستاذ محمد الخضر حسين أنَّ(القياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ويذكره النحوي تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح)[2].

٥- الفعل لا يسند مرتين .

قال الشيخ عبد المهدي مطر في قول مصعب بن الزبير :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنفَسِهِ   وقَد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

(والقياس أنْ يقول وقد أسلمه ... وكقول الآخر :

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضي .

والقياس فيه أنْ يقول: رأت الغواني)[3] .

٦- الحاق تاء التأنيث .

قال الشيخ عبد المهدي مطر :(اذا اسند الفعل الماضي الى فاعل مؤنث حقيقي أو مؤنث مجازي لحقته تاء التأنيث لتدل على تأنيث الفاعل وهذا هو القياس فيه)[4] .

وللاطلاع على أقيستهم أكثر يُمكن أنْ تُراجع في مواضع أُخر[5].

ثالثاً: الإجماع.

(وهو إجماع أهل البلدين مالم يخالف نصاً أو قياساً ، إذ لم يرد أنَّهم معصومون ككل الأُمة وإنَّما منتزع من استقراء اللغة ، فكل من حكم عن علةٍ صحيحةٍ وطريق نَهْجَةٍ كان خليل نفسه وسيبويه جنسه إلا أنّا لا نسمح له –مع ذلك– بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتقدَّم نظرها إلا بعد إمعان واتقان)[1] .

---

[1] بلغة النحاة: ٣٣٧ .

[2] القياس في اللغة العربية ، الأُستاذ محمد الخضر حسين: ٢٦.

[3] دراسات في قواعد اللغة العربية : ٢/ ٤ – ٥ .

[4] دراسات في قواعد اللغة العربية: ٦/٢ .البيت لأبي عبد الرحمن العتبي (فَأعرضن عني بالخدود النواضر) ينظر:شرح ابن عقيل:٤٧١/١.

[5] ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية : ١١/٢، ١٢ ،٢٧، ٧٢، ٧٦، ١٣٣، ونهج الصواب: ٧١، ٤٠٧ والمنتخب: ٢٨ ومنة المنان: ١٤٤/١ والمعجب: ٤١، ٤٣، ٧٢، ٧٣ .

[1] ارتقاء السيادة : ٥٥.

قال ابن جني:(إعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأمَّا إنْ لم يعط يده فلا يكون إجماعهم حجة عليه)[٢].

وقد عرّفه السيد الطباطبائيّ على طريقة الأُصوليين ، قال:(فالإجماع حجة ظنية شرعية)[٣] .

يمكن أنْ نتبين موقف نحاة الحوزة العلمية من الإجماع بالأمثلة المنتخبة الآتية:

١- منع (مفاعل) من الصرف .

ذكر الشيخ هادي كاشف الغطاء اختلاف العلماء في منع (مفاعل) من الصرف من حيث وضعها أصلاً أو عارضاً ، قال:(المعتبر في هذ الجمع كون الاسم موضوعاً عليه فلا يعتد بالعارض كـ"حضاجر" جمعاً لـ"حضجر" وهو الضبع ثم نقل منه الى العلمية فإنَّه باق على ما هو عليه من منع الصرف ولا يزيل العارض ذلك)[٤].

وذكر رأي المخالف ، قال:(وبعضهم كالأخفش يعتد بالعارض فنحو "حضاجر" علماً مصروفاً ،إذ الأصل فيه كونه جمعاً لكنْ عارض ذلك كونه علماً وعن الهمع نقل الإجماع على عدم الاعتداد بالعارض وهو منقوض بما ذكرناه)[٥] .

ردّ الشيخ هادي قول المخالف بحجة الإجماع ، قال:(ويمكن أنْ يجاب عنه بعدم الاعتداد بهذا الخلاف على أنّه من باب الأغلبية أي أغلب النحاة على ذلك والله العالم)[٦].

٢- انكار فعل (الأمر).

ذكر السيد رؤوف جمال الدين رأي الكوفيين في اقتطاع "الأمر" من المضارع قال:(فهذا مما لم تقم الحجة على صحته ، وإنْ سلمنا به ، فلن يدلَّ على نفيهم فعلية فعل الأمر

---

[٢] الخصائص: ١٨٩/١- ١٩٠.
[٣] الميزان: ١٢/١ والدرس النحوي في تفسير الميزان: ٨٦.
[٤] بلغة النحاة: ١١٢ .
[٥] بلغة النحاة: ١١٣ .
[٦] بلغة النحاة: ١١٣.

وعدّ الأفعال اثنين وإنما يدل على عدم أصالته بل هو فرع من المضارع)[١].

وذكر رأي الدكتور مهدي المخزومي في إنكار فعلية فعل الأمر وردها بحجة الاجماع ، قال:(فما معنى زعم بعض الجهلاء أو المتجاهلين المشككين* نفي وجود فاعل لهذا الفعل وعليه نفي وجود هذا الفعل مطلقاً وعدّها ماضياً ومضارعاً فقط ، فأين الإجماع)[٢] .

٣- إضافة (كافة)

قال السيد رؤوف جمال الدين:(ولا تضاف "كافة" مطلقاً اتفاقاً)[٣] .

٤- اختصاص (هلا) بالأفعال .

ذكر الشيخ عبد المهدي مطر اختصاص (اذا) و (هلا) بالأفعال وأورد دخولها على الجمل الاسمية ، قال في (اذا) :(وإنَّ دخولها على الجمل الاسمية كدخول هلا عليها وهي حرف تحضيض مختص بالأفعال بالاتفاق فكما تؤول هلاّ ، تؤول اذا)[٤]. والاتفاق يعني الاجماع .

---

(١) المعجب: ٨١ – ٨٢ .

* ستأتي هذه المسألة في موضعها – إن شاء الله – وهناك وقفة تتعلق بطبيعة الرد

(٢) المعجب: ٨٢ .

(٣) المعجب: ١٠١.

(٤) دراسات في قواعد اللغة العربية: ١٣٢/٢ .

المبحث الثاني

موقفهم من العلة والعامل

أولاً: العلة .

١- الحذف للدلالة عليه .

٢- التخفيف .

٣- الاختصار .

٤- أمن اللبس .

٥- حفظ التوازن أو مراعاة الفواصل .

٦- التغليب .

٧- المجاورة .

٨- التوسع .

ثانياً: العامل النحوي .

١- عامل الرفع في المبتدأ والخبر .

أولاً : العلة .

عرّفها الجرجاني ت(٨١٦هـ) بقوله:(هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه)[١]. أو هي(الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم)[٢] . ولعلَّ أوثق وأقدم ما يمكن أنْ نؤصّله للعلة في تراثنا اللغوي والنحوي ما قاله الخليل بن أحمد حين (سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإنْ لم ينقل ذلك عنها ،واعتللت أنا بما عندي أنّه لما عللته منه ، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإنْ تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال: إنَّما فعل هذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ...)[٣].

أمَّا الكتاب فقد وثق لنا طائفة من العلل النحوية منها: الاستغناء بالشيء عن الشيء والخفة والحمل على المعنى وحمل الشيء على الشيء وأمن اللبس [٤].

لقد شُغف النحاة بعد الخليل بهذه العلل وأخذوا يتسابقون الى التماسها والغوص عليها وكأنها هي الوسيلة والغاية التي يطلبونها حتى أثقلوا النحو العربي بتركةٍ ثقيلة لا نقوى على حملها . اليوم . أو نتجرد عنها وما صيحات الدرس النحوي الحديث الذي صدح بإلغائها

---

[١] التعريفات ، الشريف الجرجاني: ٨٨.
[٢] النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، الدكتور محمود جاسم درويش :٩٠.
[٣] الإيضاح في علل النحو، ابو القاسم الزجاجي :٦٥- ٦٦.
[٤] ينظر : الكتاب :٢٨/١، ٨٣، ٨٧، ٩٣، ١٢٣، ٣٢٢.

وتجريد الطبيعة اللغوية عنها إلا شعور بأعبائها التي ولدّت نفوراً من دراسة اللغة العربية فها هو ابن جني يدعو من يأتي من بعده أنْ يخترع لنا العلل بما يفرضه عليه عقله ، قال:(فكلُّ من فُرق له عن علةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجةٍ كان خليل نفسه وابا عمرو فكره...)[٥].

يرى الدكتور محمد سمير نجيب اللّبدي(أنّ انصراف العلماء الى تعليل الظواهر النحوية لم يكن مواكباً لنشأة النحو وبدايته ... بل إنَّ هذه الظاهرة لم تشع في هذا العلم إلا بعد أنْ استقرت أصوله ووضعت أركانه، ولم يعد أمام النحاة متسع لأكثر مما قيل: فلجأوا الى تعليل الأحكام التي يرونها أمامهم حيث وجدوا في ذلك رياضة عقلية ومسلاة ذهنية... أي أنَّ لجوء النحاة الى هذه التعليلات كان ترفاً علمياً دفعهم اليه ما رأوه في النحو من كمال ليس لمضيف عليه أنْ يضيف شيئاً)[١].

وقد اعترض أحد الباحثين على رؤية أصحاب التيسير الذين يرون في التعليل صعوبة على طلبة اللغة العربية قال:(إنّ هذه النظرة قاصرة للعلة النحوية)[٢]. واحتج بما يراه سيبويه من أنّ العلل يحاولون بها وجهاً[٣] ، وما أثبته الشيخ يحيى الشاوي المغربي ت(١٠٩٦هـ) من فائدة العلة بأنها توثّق الحكم[٤].

أقول للباحث الكريم: إنَّ الدرس الحديث يعي جيداً ما قاله سيبويه المتقدم ويحيى الشاويّ المغربيّ المتأخر إلا أنّهم قصدوا إبعاد العلل الجدلية العقلية العقيمة التي لا تسمن ولا تغني عن جوع التي أفرط فيها المتأخرون ولم يدع أحدٌ منهم الى إنكار العلل التعليمية مثلاً .

---

[٥] الخصائص: ١٩٠/١.
[١] أثر القرآن الكريم والقراءات في النحو العربي :٢٤٨.
[٢] الدرس النحوي في تفسير الميزان: ٩٣.
[٣] ينظر: الكتاب :٣٢/١ .
[٤] ينظر: إرتقاء السيادة:٦٩.

أمَّا نحاة الحوزة العلمية بما عُرفوا به من تقليد للقديم فلم يخرجوا عن هذا المسار في تناول العلل النحوية واستثني منهم الشيخ الحوزيّ يوسف كركوش الذي استنشق نسيم الدرس الحديث وتناغم مع أهل التيسير وشاركهم دعوةً وتأليفاً*.

يمكن أنْ نعرض طائفة من عللهم التي تساير النهج التقليدي في البحث النحوي:

١ - الحذف للدلالة عليه .

الظاهر أنّ الدلالة على الحذف هي العلة التي سوغت ذلك الحذف ، يظهر لنا ذلك جلياً لكثرة الحذف بمسوغ الدلالة عليه .

أ- قال الشيخ علي كاشف الغطاء في نصب "ملعونين" في قوله تعالى : ((مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا))[1] ، ووجهه أنَّه مفعول لفعل محذوف دل عليه سياق الكلام أي يوجدون ملعونين[2] . أي علة حذف (يوجدون) لدلالة السياق اللفظي للآية الكريمة في معنى (ثقفوا) المرادف له .

ب- وقال أيضاً في إعراب قول المتنبي[3] :

الطيبُ انت اذا اصابك طيبهُ   والماء انت اذا اغتسلت الغاسل .

(إعرابه : "الطيب" مبتدأ و"انت" مبتدأ ثانٍ و"طيبه" خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني مع خبره ، خبر المبتدأ الأول ، وفاعل "أصابك" ضمير عائد لـ"الطيب" و "الماء" مفعول لفعل محذوف دل عليه سياق الكلام تقديره: وتغتسل الماء و"انت" مبتدأ و"الغاسل" الخبر)[4].

ج- قال الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ في حذف همزة الاستفهام:(يجوز حذف همزة الاستفهام وذلك اذا دلّ على حذفها دليل كما في قوله تعالى: ((مَالِيَ لَا أرى الهُدهُدَ أم كَانَ مِنَ الغَائِبِينَ))[5] أي أهو حاضر أم كان من الغائبين)[6] . ويمكن أنْ نكتفي بالإشارة الى الأمثلة الأخرى[7].

* سيأتي تفصيل القول في محاولة الشيخ كركوش في موضعها المناسب.

[1] الأحزاب: ٦١/٣٣ .

[2] ينظر: نهج الصواب : ٧٣ .

[3] ينظر: نهج الصواب ١٠٢ وديوانه: ١٨٤ .

[4] نهج الصواب: ١٠٢ .

[5] النمل: ٢٧/ ٢٠ .

٢- التخفيف .

أ- قال الشيخ علي كاشف الغطاء في إعراب "عم صباحاً":(إعرابه: "عم" فعل أمر أصله: أنعم ، ثم حذف الألف والنون تخفيفاً ... و"صباحاً" تمييز محول عن فاعل ، والأصل: نعم صباحك ، كقوله تعالى: ((وَقَرِّي عَيْناً))[8] فإنَّ "عيناً" تمييز محول عن فاعل ؛ لأنَّ الأصل : قرت عينك ، وقيل: "صباحاً" مفعول فيه)[9].

وقال أيضاً في إعراب "ليت شعري" :(أصله ليتني شعرت أو أشعر أي أفطن ، فخففت بحذف الفعل وبقي الفاعل فأنيب المصدر أعني "شعر" عن الفعل وأضيف الى الفاعل فصار "ليتني شعري" ثم حذف اسم "ليت" لدلالة المضاف اليه أعني الياء من شعري عليه فصار "ليت شعري")[1].

ب- ذكر الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ حذف الياء جوازاً اذا كانت للمتكلم وهي التي في محل نصب أو جر ، قال:(إنَّ تحذف قصداً للتخفيف وهذه قد ورد حذفها في مواضع كثيرة من القرآن ، منها التي كانت متصلة بالاسم ، قال تعالى : ((رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ))[2] ... ومنها التي كانت متصلة بالفعل ، قال تعالى : ((فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ))[3])[4].

وذكر أيضاً علة الحذف في المنادى المرخم للتخفيف ، قال:(والترخيم: هو حذف آخر المنادى تخفيفاً)[5] . والذي ذكره يحيى الشاويّ المغربيّ – من قبلُ – أنّ حذف الترخيم اختصار[6].

---

(6) المنتخب: ١٠٤ .
(7) ينظر: نهج الصواب: ٣٤، ٥٣، ٥٨، ٧٣، ١٠٥، ١٢٥، ١٤٠ والمنتخب: ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩ .
(8) مريم : ١٩ / ٢٦ .
(9) نهج الصواب: ١٤٤ .
(1) نهج الصواب: ١٤٦ .
(2) ابراهيم: ١٤/ ٤٠ .
(3) الكهف: ١٨/ ٤٠ .
(4) المنتخب: ١٣ – ١٤ .
(5) المنتخب: ٩٠ .
(6) ينظر: إرتقاء السيادة: ٧١ .

واذا جمعنا بين القولين يظهر أنَّ بينهما ما يدل على توافقهما في المعنى بل الظاهر – والله العالم – أنَّ التخفيف علة للاختصار ؛ لانّ أغلب المحذوفات اختصار للكلام طلباً لخفته .

٣- الاختصار.

علة نحوية أكثر ما تقع حذفاً سواء أكانت بحذف حرف أم كلمة ، ومنها :

أ- ذكر السيد رؤوف جمال الدين في مبحث الإضافة المعنوية سبب جر الاسم الثاني وهو المضاف اليه، قال:(أمَّا المعنوية فهي التي يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف ، وفي سبب جر الاسم الثاني أقوال منها: إنَّ الثاني وهو المضاف اليه مجرور بالأول وهو الاسم المضاف وينسب هذا القول الى سيبويه ، ومنها : إنَّ الثاني مجرور بحرف جرّ مقدر ، ومنها: إنَّ الثاني مجرور بالإضافة المعنوية ، ولما كان الاسم لا يختص بعمل الجرّ ، وقد اعترف سيبويه بأن العرب قد أنابت الاسم الأول مناب الحرف المحذوف اختصاراً ، فإن جرّ الثاني بتقدير حرف جر محذوف يكون قولاً وسطاً ، فالأولى قبوله)[1].

يبدو أنَّ ترجيح السيد رؤوف بتقدير حرف محذوف بأنه قول وسط ، رأي فيه نظر ، ما الذي يعنيه بـ(قولاً وسطاً) ؟.

الوسط في اللغة يعني العدل والوسط من كل شيء أعدله وكذلك الوسط بين الجيد والرديء[2].

فإن كان يقصد المعنى الأول فقوله مردود بأنَّ القول الأول في الاختلاف هو المشهور وعليه سيبويه وصححه ابن عقيل[3] ، وإنْ كان يقصد المعنى الثاني فهو مردود أيضاً بأن القواعد لا تأخذ بالتوافق والتوسط بين شيئين ؛ لأنَّها ثوابت والمتكلم بها يقصد معنى ما ، ومن جانب آخر فقوله مردود باستصحاب الحال ؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير .

---

(1) المعجب: ٩٧ .
(2) ينظر: ترتيب كتاب العين: ١٩٥٠/٣ – ١٩٥١ .
(3) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٣/٢ .

وقال الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ في حذف المفعول به:(ومن سنن العرب حذف المفعول به...اذا دلت عليه قرينة...ويحذف طلباً للاختصار نحو: رعت الماشية ، أي عشباً)[4].

٤- أمن اللبس .

ذكر الشيخ هادي كاشف الغطاء الأفعال الناقصة التي تعمل بشرط تقدم النفي عليها قال:(ما برح وما فتى وما انفك نحو: ((لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ))[5] ونحو ((قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ))[6].

أيْ لا تفتؤ ، وجاز حذفها لعدم اللبس لا التنبيه ... ونحو هذا قول امرئ القيس:

فقلتُ: يَمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً ولو قَطَّعُوا رأسي لَدَيكَ وأوصالي

وذكر الشيخ الكرباسيّ جواز حذف الجار اذا أمن اللبس ، قال:(ولا يجوز حذف الجار قبل "أنْ وأنّ" إلا إذا أمن اللبس ، وذلك بألا يكون للفعل حذف غير الحرف المحذوف ، فإن كان الفعل يتعدى بحرفين وله مع كلِّ حرف معنى خاص فلا يصحُّ الحذف ، حتى لا يغمض المراد إذ لا يعلم حينئذ أي الحرفين حذف وذلك مثل الفعل (رَغِبَ) فهذا الفعل يتعدى بـ (في) وبـ (عن) وله مع كل منهما معنى يختلف عن معناه مع الآخر فإذا قلت : رغبت أنْ أُسافر ، لم يفهم السامع مرادك، أرغبت في أنْ تسافر أم رغبت من أنْ تسافر ؟ ففي مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار)[١] . لعدم أمن اللبس في المعنيين.

وذكر الشيخ عبد المهدي مطر علة أمن اللبس في مورد اشتراط التعريف في صاحب الحال، قال:(لما كانت الحال وصاحبها بمنزلة المخبّر به والمخبّر عنه في المعنى كما عرفت ، فصاحبها بمنزلة المبتدأ والأصل فيه أنْ يكون معرفةً ؛ لأننا لما اشترطنا التنكير في الحال حذراً من التباسها بالصفة لزم تعريف صاحبها ، إذ لو كانت هي نكرة وكان صاحبها أيضاً نكرة لالتبس في بعض الموارد بالصفة نحو: رأيت رجلاً راكباً، وبتعريفه يرتفع الالتباس فنقول: رأيت الرجل راكباً ، نعم إذا وضح المعنى وأمن اللبس جاز التنكير في صاحبها)[٢].

---

(4) المنتخب: ٩٨ .
(5) طه: ٩١/٢٠.
(6) يوسف:٨٥/١٢.
[١] المنتخب:١٢٣-١٢٤.
[٢] دراسات في قواعد اللغة العربية: ٧٣/٢ .

٥- حفظ التوازن أو مراعاة الفواصل .

ذكر الشيخ الكرباسيّ حذف الياء جوازاً إذا كانت للمتكلم ، قال:(أنْ تحذف للازدواج ومراعاة الفواصل ، قال تعالى[٣]: ((قَالَ إِنَّ هَؤُلاء ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلا تُخْزُونِ)))[٤].

وقال أيضاً:(من عادة العرب حذف حرف من الفعل والاسم لحفظ التوازن كقوله تعالى: ((وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)) [٥] ، وقوله: ((الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ))[٦] ، قال الزجاج: قرئ اذا يسري بإثبات الياء[٧] ، ثم قال: وحذفها أحبّ اليّ لأنَّها فاصلة ، والفواصل تحذف منها الياءات ويدل عليها الكسرات)[٨].

وقال في موضع آخر:(وأمَّا الواو فتحذف أيضاً للازدواج ، قال تعالى: ((فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ)) [٩])[١٠].

٦-التغليب .

(وهو إطلاق لفظ أحد الصاحبين على الآخر ترجيحاً له عليه والتغليب كثير في كلام العرب)[١].

قال السيد رؤوف جمال الدين في تغليب أحد الاسمين على الآخر في المثنى:

(وذلك أنَّهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته ، جاء ذلك مسموعاً في اسماء صالحة كقولهم: للأب والأُم ، الابوان ، وللشمس والقمر ، القمران)[٢] . وقد اصطلح عليها:(تثنية التغليب)[٣] .

والظاهر أنَّ تغليب احدهما على الآخر هو الذي يسوغ إلحقهما بالمثنى .

---

[٣] الحِجر: ١٥/ ٦٨ .

[٤] المنتخب: ٣١ .

[٥] الفجر: ٨٩/٤.

[٦] الرعد: ١٣/٩.

[٧] وهي قراءة نافع ، وابي عمرو ، وابي جعفر ، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٤٣٨.

[٨] المنتخب: ٩١.

[٩] القمر: ٦.

[١٠] المنتخب: ٣١ .

[١] المنتخب: ١٧.

[٢] المعجب: ٧٢.

[٣] المعجب: ٧٢.

وذكر الشيخ الكرباسيّ التغليب في مورد آخر وهو تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، قال:(اذا اختلط صنف من يعقل مع صنف ما لا يعقل جاز أنْ يستعمل الجميع بـ(من) تغليباً للأفضل وأنْ يستعمل بـ(ما) لأنَّها عامة في الأفضل نحو قوله تعالى: ((يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))[٤] فاختلط مع العاقل فغلب عليه)[٥]. ويمكن أنْ نشير الى المواضع الأُخر[٦].

٧- المجاورة .

قال الشيخ الكرباسيّ:(من كلام العرب الحمل على اللفظ للمجاورة تقول: "هذا حجر ضب خرب" فأكثر العرب ترفع خرباً ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض ... ومرادهم أنْ يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي " خرب " ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخِر بحركة المجاورة وهو نعت للحجر لا نعت للضب ولكن الجوار عمل عمله)[٧].

أشار الكثير من النحاة الى أنَّ الجرّ بالمجاورة ضعيف أو ضعيف جداً ، قال ابن جني:(إنَّ الخفض بالجوار ، أي بالمجاورة في غاية الشذوذ)[٨].

وقال الطبرسي:(إنّ المحققين من النحويين نفوا أنْ يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلامهم ...)[١] .

أما الأُستاذ عباس حسن فيرى أنَّ الواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً[٢] .

ولا أعرف لماذا نتمسك بشيء خلاف القواعد أولاً والذوق العربي ثانياً وإجماع العلماء ثالثاً والتصريح بشذوذه وقبحه رابعاً ؟. فلماذا لا نعدّ هذا القول لهجة قبيحة أو أنّ عربياً أخطأ وقال: هذا حجر ضب خرب ، وكفى الله النحويين شرّ التأويل والتقدير.

---

[٤] النور: ٢٤/ ٤١.
[٥] المنتخب: ١٧.
[٦] ينظر: المنتخب: ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ .
[٧] المنتخب: ١٢ – ١٣.
[٨] المحتسب ، ابن جني : ٢٩٧/٢.
[١] مجمع البيان ، الطبرسي : ٣٣٥/٣.
[٢] ينظر: النحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن: ٨/٣.

٨- **التوسع .**

التوسع في الاستعمال علة يصحبها توسع في المعنى ، قال الشيخ عبد المهدي مطر في إضافة "كلا وكلتا" الملحقتين بالمثنى الى المفرد:(فلا يضافان الى المفرد وأما قوله :

وكِلاَ ذلكَ وجْهٌ ، وقَبَلُ   أنَّ لِلخيْرِ وللشرَّ مدًى

حيث أضيفت "كلا" الى ذلك ، وهو اسم إشارة للمفرد المذكر ، فإنها في الحقيقة مضافة الى متعدد في المعنى ، لأنهم يتوسعون في ذلك فيستعملونه في المتعدد ومنه قوله تعالى: ((وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا))[٣] ونظيره كلمة "بين" التي لا تضاف إلا الى متعدد ، كقوله تعالى: ((لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ))[٤] أي بين الفارض والبكر)[٥].

وجاء في تفسير قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً))[٦] ، قال السيد محمد حسين الطباطبائيّ:(فالليل مفعول به توسعاً كما في قولهم: دخلت الدار)[٧] .

وجاء أيضاً في تفسير قوله تعالى: ((كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً))[١] .

قال السيد عبد الأعلى السبزواريّ:(نصب المحراب على التوسع)[٢].

ثانياً: العامل.

لا أظنّ أنّ هناك نظرية في علم ما جرت على تخصصها التعقيدات كنظرية العامل في النحو العربي، عرّفوه وقسّموه ووضعوا له ضوابط ، أما حدوده فمتباينة الألفاظ متفقة

---

(٣) الزخرف: ٤٣/ ٣٥ .

(٤) البقرة: ٢/ ٦٨ .

(٥) دراسات في قواعد اللغة العربية: ١٣٤/٢.

(٦) المزمل: ١/٧٣ – ٢.

(٧) الميزان: ٢٠/ ٣٠٧ ، ٣٧٤ وينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان: ٩٦.

(١) آل عمران: ٣٧/٣.

(٢) مواهب الرحمن: ٢٥٦/٥ وينظر: الدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن: ٥٧.

المضمون، عرفه الرماني ت(٣٨٤هـ) بأنَّه (موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعاني)[٣].

وعرّفه الجرجاني بقوله:(ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص)[٤].

أمَّا قسماه ، فهما : لفظي ومعنوي ، أولهما: يعمل بلفظ مذكور وان لم يكن موجوداً قدر ، وهذه الالفاظ العاملة – عندهم – تقع في أقسام الفعل والاسم والحرف ، وثانيهما: يعمل معنى وليس بلفظ في الكلام وهو على قسمين: أحدهما عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء ، والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم عند البصريين ولتجرده عن الناصب والجازم عند الكوفيين[٥].

واذا حاولنا أنْ نؤصّل له ومن أين بدأ ؟ نجده قديماً وتحديداً مع بدء القرن الثاني الهجري عندما بعج عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي ت(١١٩هـ) النحو ومدّ القياس وشرح العلل[٦]. ويمكن أنْ نثق بهذا التوثيق القديم اذا ما طالعنا ما كان بين الحضرمي والفرزدق من خلاف بسبب تخطئة الأول للثاني في بعض شعره من ناحية الإعراب ، ويمضي القرن الثاني الهجري ليأتي بالخليل وسيبويه اللذين صرحا به وجعلاه فيصلاً في أغلب أبواب النحو ، ولكنه الى الآن – كما يرى طائفة من الباحثين – ما زال سهلاً بعيداً عن التعقيد قريباً من المنهج الوصفي يختلف عن العامل وما آل اليه عند المتأخرين وما أنتجه من تعسف[٧].

---

[٣] الحدود في النحو ، الرماني: ٣٩.
[٤] التعريفات: ١٥٠.
[٥] ينظر: الإنصاف ، ابو البركات الأنباري: ٢/٥٥٠ـ٥٥٤ وأسرار العربية ، له أيضاً: ٤٨.
[٦] ينظر: طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي: ١٤.
[٧] ينظر: منهج الكتاب سيبويه في التقويم النحوي ، د.محمد كاظم البكاء: ٢٢٦ .

يرى الدكتور محمد ابراهيم البنا(أنّ من يتتبع كتاب سيبويه يجد أنَّ العمل مصطلح قصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب وانه في حقيقته نظرية تمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية)[1] .

ويرى الدكتور علي النجدي أنّ سيبويه في حديثه عن العامل(كان يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كلَّ ما يمكن أنْ نستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدها بعد فيكون لها في النحو أثر وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور)[2].

وبمرور الزمن وتقادم العهد على البحث النحوي وضع النحاة للعاملين اللفظي والمعنوي أُسساً وقواعد وجعلوا العوامل متباينة قوة وضعفاً وللعامل مزايا تفرض على المتكلم ضوابط يجب أنْ يأخذ بها ولا يخرج عليها[3] ولشغفهم بالعوامل ألّف ابو علي الفارسي ت(٣٧٧هـ) كتاب (العوامل) وألّف عبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١هـ) (العوامل المائة) ومن هذا العنوان الأخير يظهر جلياً أنَّ العوامل وصلت عندهم الى مئة عامل ، ثم أخذت هذه النظرية توجهه أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنه علة حقيقة تؤثر وتوجد وتمنع[4].

ظهرت أول انتفاضة نحوية في القرن السادس الهجري تدعو الى ترك العامل النحوي وسلطته على الألسن العربية على يد فتى الأندلس ابن مضاء القرطبي ت(٥٩٢هـ) بكتابه المشهور (الرد على النحاة) .

لا بدّ من الإشارة الى أنّ ابن جني قد اختلف – من قبلُ – مع النحاة في العامل ورأى انّه من فعل المتكلم ، قال: (فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)[5] . والظاهر أنَّ ابن مضاء جعل من قول ابن جني منطلقاً لرفض العامل إلا أنّه اختلف معه في صدوره عن

---

[1] ابو الحسين ابن الطراوة واثره في النحو، د. محمد إبراهيم البنا: ٧٢ وينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: ، د. غالب المطلبي ، د. حسن الاسدي ، مجلة المورد، العدد الثالث عام ١٩٩٩ ص٨.
[2] سيبويه إمام النحاة ، د. علي النجدي: ١٦٣ وينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، د. احمد سليمان ياقوت: ٦٨
[3] ينظر: الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم ، السيد عبد الله شبر: ٥٩.
[4] ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمشخري ، د. فاضل السامرائي: ٦٣.
[5] الخصائص: ١٠٩/١- ١١٠ .

مَن ، فرأى أنّ العامل هو الله سبحانه وتعالى ، قال:(وأما مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات من فعل الله تعالى وإنَّما تنسب الى الإنسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية)[١].

أما أهم دعوة دعا اليها ابن مضاء فهي إلغاء نظرية العامل النحوي فكانت دعوته ثورة جريئة إلا أنَّها لم تزلزل صرح العامل ؛ لأنَّ القرون الكثيرة جعلت منه أساساً قوياً راسخاً في عقول النحويين وطلابهم إلا أنَّه لا ينكر أنَّ ابن مضاء ترك شرخاً في هذا الجسد العتيق ، عسى أنْ تأتي الأيام بابن مضاء آخر يضع معوله في الشرخ ليهدم الصرح المزعوم الذي قام على منهج غريب عن واقع اللغة ، تمضي السنون صامتة حتى النصف الأول من القرن العشرين الميلادي ، الرابع عشر الهجري ، فأطلّ علينا بأبناء مضاء ولكنهم ليسوا قراطبة وإنَّما مصريون وعراقيون* فقد تحاشوا نقاط الضعف في محاولة ابن مضاء التي حالت من دون فلاح نظريته ، أو حتى أنْ تجد الصدى في الأوساط العلمية في يومه وبعده ، أمَّا أبرز نقاط الخلل في محاولته فإنَّه لم يكن صادق النية في دعوته فقد ارتبطت بمذهبه الفقهي الذي كان يدعو له[٢] .

لم تكن القضية نحوية من أجل النحو ، وكذلك توقف ابن مضاء عن تقديم البديل، أي شخص الداء ولم يصف العلاج ، فقد جاء المعاصرون وعلى رأسهم رائد التيسير الأستاذ إبراهيم مصطفى وتلامذته متسلحين بصدق العمل وجدة الدعوة لتخليص النحو العربي مما علق به وليس منه فامسكوا بيدهم اليمنى معول الهدم وبالأخرى فأس البناء، فحق أنْ نشير اليهم بنحاة الدرس الحديث ، فوضعوا لنا نظرية نحوية جديدة من دون أنْ تكون هناك دوافع غير علمية ، فلم يكن لهم مذهب فقهي يدافعون عنه أو سلطان يتملقون له ، وإنَّما وجدوا العامل النحوي قضية تمتع بها السلف وضاقت بها صدور الخلف ، واستساغها الأجداد

---

(١) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي: ٦٩– ٧٠ .

* رائدهم الأستاذ إبراهيم مصطفى.

(٢) فعل ابن مضاء ذلك نفاقاً لسيده يعقوب بن يوسف الذي كان متعصباً للمذهب الظاهري في الفقه ، ينظر: ظاهرة الاعراب في النحو العربي: ٧٦.

وتعثر بها الأحفاد ، فانتفضوا ميسرين بإلغائهم العوامل اللفظية والمعنوية والعلل الثواني والثوالث وجمع الأبواب النحوية المتشابهة .

أمَّا جديدهم فللنحو العربي حركتان تدلان على معنى (الحركة الأولى: الضمة ، وهي علم الإسناد ودليل أنَّ الكلمة المرفوعة يراد أنْ يسند اليها ويتحدث عنها والثانية: الكسرة، وهي علم الإضافة وأشارة الى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما في "كتاب محمد" "كتاب لمحمد" ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا اليه ... أمَّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أنْ تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة فللإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع ، ولا أثر لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدلّ بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام)[١].

هكذا خرّج المحدثون الأبواب النحوية على هذا المنوال بعد أنْ طرحوا العامل ولا اظنه لغواً حين اذكر ابرز الرافضين للعامل وهم : الأستاذ إبراهيم مصطفى[٢] والدكتور مهدي المخزوميّ[٣] ، والدكتور احمد عبد الستار الجواريّ[٤] ، والدكتور ابراهيم السامرائيّ[٥] ، والأُستاذ شاكر الجودي[٦] ، والدكتور نعمة رحيم العزاويّ[٧] وآخرون ومن الحوزيّين الشيخ يوسف كركوش[٨].

ولا أظنه فضولاً حين أذكر أبرز المدافعين عن العامل وهم: الأُستاذ علي النجدي ناصف[٩] ، والأُستاذ أحمد محمد عرفة[١٠] ، والدكتور أحمد سليمان ياقوت[١١]، والأُستاذان:

---

[١] إحياء النحو، الأستاذ إبراهيم مصطفى: ٥٠.
[٢] في كتابه (إحياء النحو).
[٣] في كتابيه (في النحو العربي،نقد وتوجيه ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق).
[٤] في كتابه (نحو التيسير).
[٥] في كتابه (النحو العربي نقد وبناء).
[٦] في كتابه (تشذيب منهج النحو).
[٧] في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) وبحوث متفرقة .
[٨] في كتابه (رأي في الإعراب).
[٩] في كتابه (سيبويه إمام النحاة) .
[١٠] في كتابه (النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر) .
[١١] في كتابه (ظاهرة الإعراب في النحو العربي) .

الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيديّ ، والدكتور هاشم طه شلاش[١٢] ، ومن الحوزيّين النجفيّين السيد رؤوف جمال الدين[١٣] ، وكان متحاملا على الميسيرين، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ[14].

أمَّا فضلاء الحوزة العلمية فلهم موقفان من العامل النحوي: أحدهما الموقف العام وهو الأخذ بالعامل والتسليم لسلطانه وعليه نحاة الحوزة قاطبة وليس غريباً أنْ يعتمدوه ويتمسكوا به ، بل هو الأساس الذي يحدد في ضوئه من هو تقليدي المنهج أو محدث ، والآخر موقف خاص للشيخ يوسف كركوش الحلي ، صاحب محاولة تيسير معاصرة فقد أبدى الشيخ يوسف كركوش استياءه من فكرة العامل ، قال: (إنّ النحاة قد أزهقوا روح اللغة العربية بفكرة العامل التي ابتدعوها ...)[١].

أمَّا موقف أغلبهم المؤيد الذاعن لفكرة العامل فسأكتفي بعرض مسألة واحدة * بوصفها مثالاً لموقفهم العام وهي (العامل في المبتدأ والخبر) .

---

[١٢] نقلاً عن دراسة (الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة) :١٧٤ .

[١٣] في كتابه(المعجب)

[14] في مقابلة شخصية مع الباحث بتأريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٦م .

[١] رأي في الإعراب:٢٤، وسيأتي تفصيل القول في المحاولة في موضعها المناسب

* لسببين : أحدهما ؛ لانّها أوسع مسألة خلافية تقوم على العامل تشعبت فيها الآراء، والآخر، فقد عرضت في فصول الباب الثاني أكثر من ثلاث مسائل تقوم على فكرة العامل النحوي.

عامل الرفع في المبتدأ والخبر *

اِختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر على أقوالٍ ، كثيرة قال الشيخ هادي كاشف الغطاء: (اِعلم أنَّهم اختلفوا على أقوال: أحدها أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرّد ،والخبر مرفـوع بالمبتـدأ ... الثـاني...أنّ رافـع الجـزءين هـو الابتـداء ... الثالـث...أنّهمـا ترافعا...والرابع...أنّ الابتداء عامل في المبتدأ وهو معه عاملان في الخبر ...والخامس...أنّ الرافع لهما معاً هو التعري عن العوامل اللفظية)[١].

اِختلف نحاة الكوفة والبصرة في رفع المبتدأ والخبر واختلف البصريون فيما بينهم في رافع الخبر على أقوال كثيرة ، تباينت آراؤهم في أوصاف الابتداء ، إذ وصلت عند ابن فلاح اليمني ت(٦٨٠ هـ) الى سبعة أقوال في رافع المبتدأ[٢] ، وستة أقوال في رافع الخبر[٣] ، هذا الخلاف الطويل دفع ابن عقيل بأنْ يصفه (ممّا لا طائل فيه)[٤].

ذكر الشيخ هادي كاشف الغطاء خمسة أقوال ، أربعة منها للبصريين وقول للكوفيين.

---

* تنظر المسألة في :الكتاب :٨١/١، ٤٠٦، ١٢٦/٢-١٢٧، والمقتضب ، المبرّد :١٤٩/٢، ١٢/٤ والأصول في النحو ، ابن السراج :٥٨/١ والخصائص :١٩/١ وشرح جمل الزجاجي :٣٥٧/١ والإنصاف :٤٤/١-٥١ وأسرار العربية:٨٧ والمرتجل ، ابن الخشاب :١١٤ والمغني في النحو ، ابن فلاح اليمني :٢٥٢/٢-٢٦١ وارتشاف الضرب ، ابو حيان :٢٨/٢-٢٩ وشرح ابن عقيل :٢٠٠٠/١-٢٠٠١ وائتلاف النصرة ، عبد اللطيف الشرجي: ٣٠ وشرح التصريح ، خالد الأزهري :١٥٨/١-١٥٩ والهمع ، جلال الدين السيوطي :٧/٢-٨. والنحو الوافي ، عباس حسن :٤٤٧/١ وبلغة النحاة:٢٦٢-٢٦٤ .

[١] بلغة النحاة :٢٦٢-٢٦٤.

[٢] ينظر :المغني في النحو:٢٥٢/٢.

[٣] ينظر :المغني في النحو:٢٥٨/٢-٢٥٩.

[٤] شرح ابن عقيل :٢٠١/١.

القول الأول: نسبه الى سيبويه وطائفة من البصريين[٥] ، وهي نسبة صحيحة ، قال سيبويه: (فأمَّا الذي بنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء)[٦].

رجّح مذهب البصريين ابن جني[٧] ، وابن الوارق[٨] ت(٦١٦هـ) ، والعكبري[٩] ت(٦١٦هـ) واختاره ابن عقيل[١٠] ت(٧٦٩هـ) ، وصحّحه عبد اللطيف الشرجي[١١] ت(٨٠٢هـ) وتابعهم الشيخ هادي كاشف الغطاء ، قال:(وهذا هو المذهب المختار)[١].

ذكر ابو البركات الأنباري ت(٥٧٧هـ) حجة البصريين ، قال:(وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنّ العامل هو الابتداء وإنْ كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛ لانّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنَّما هي أمارات ودلالات)[٢].

ويرد على البصريين بأمور[٣] :

أحدهما: أنّ المبتدأ إذا وقع جامداً لا يصح رفعه به.

الثاني: ما نُقل عن ابن عصفور ت(٦٦٩هـ) وحاصله أنّ العامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه مع أنّ المبتدأ يقع جامداً والخبر متقدم عليه فلو كان عاملاً فيه لما صحّ تقدمه عليه.

الثالث: أنّ المبتدأ قد رفع الفاعل فيلزم إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً ولا نظير له.

أجاب الشيخ هادي كاشف الغطاء عن الأُمور الثلاثة التي أوردها في ردِّ مذهب البصريين فالجواب (عن الأول أنّه إنّما صحَّ ذلك لأنّ أصل العمل الطلب وإن كان المبتدأ يقع جامداً ، والمبتدأ طالباً للخبر من حيث كونه محكوماً به طلباً لازماً)[٤].

---

[٥] ينظر : بلغة النحاة :٢٦٢.
[٦] الكتاب:١٢٧/٢.
[٧] ينظر:اللمع في العربية ، ابن جني :٧٩.
[٨] ينظر : علل النحو ، ابن الوراق :٢٠٧.
[٩] ينظر : التبيين ، ابو البقاء العكبري: ٢٢٦.
[١٠] ينظر:شرح ابن عقيل :٢٠١/١.
[١١] ينظر:ائتلاف النصرة:٣١.
[١] بلغة النحاة :٢٦٢.
[٢] الإنصاف:٤٦/١.
[٣] ينظر: بلغة النحاة:٢٦٢.
[٤] بلغة النحاة:٢٦٢.

والجواب (عن الثاني بأنّ المبتدأ إنّما عمل ذلك العمل فبطريق الأصالة وما قيل : مطّرد فيما يعمل بطريق شبهه للفعل)[٥].

والجواب (عن الثالث بأنّ المنع معتبر فيما إذا اتحدت الجهة وليس كذلك هنا لاختلاف الجهتين أعني جهة طلبه للفاعل عن جهة طلبه للخبر فلا إشكال)[٦].

القول الثاني: نسبه الى الزمخشري ت(٥٣٨هـ) وصدر الأفاضل ت(٦١٠هـ) وابن الحاجب (ت(٦٤٦هـ) من أنّ رافع الجزءين هو الابتداء[٧] ، قال الزمخشري وكونهما مجردين للاسناد : هو رافعهما)[1] ، وهو اختيار عبد اللطيف [2] . هذا المذهب نسبه ابن فلاح الى سيبويه خطأً الشرجي[3] ، قال: (والأصح أنّه يرتفع بالابتداء) . حجة أصحاب هذا المذهب أنّ الابتداء اقتضاهما فعمل فيهما[4].

ردَّ الحجة الشيخ هادي(إنّ أقوى العوامل لا يعمل رفعين من دون اتباع فكيف بأضعفها)[5] . والسبب في عدم عمله (لانّه لم يجد له إلاّ مقتضى واحد ولو اقتضى شيئين عمل فيهما لأنَّ الأصل في كلّ مقتضى أنْ يعمل فيما اقتضاه)[6].

القول الثالث: نسبه الشيخ هادي الى الكسائي والفراء من أنّهما ترافعا ، قال ابو البركات الانباري:(ذهب الكوفيون الى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان)[7].

حجة أصحاب هذا المذهب :

إنّ المبتدأ لا يستغني عن الخبر ، والخبر لا ينفك عن المبتدأ فكلّ واحد منهما يقتضي الآخر لذلك ترافعا[8] ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ((أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) (فنصب أيًا ما بـ"تدعوا" ، وجزم تدعوا بـ"أيًا ما" فكان كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً)[9].

---

[٥] بلغة النحاة: ٢٦٢.

[٦] بلغة النحاة: ٢٦٢.

[٧] ينظر: بلغة النحاة :٢٦٣.

(1) المفصل ، جار الله الزمخشري:٨٣/١.

(2) ينظر: المغني في النحو:٢٥٨/٢.

(3) ائتلاف النصرة :٣١.

(4) ينظر :شرح المفصل ، ابن يعيش :٨٥/١ والتبيين:٢٣٠ بلغة النحاة :٢٦٣.

(5) بلغة النحاة :٢٦٣.

(6) بلغة النحاة:٢٦٣.

(7) الإنصاف :٤٤/١.

(8) الإسراء:١١٠/١٧.

القول الرابع: نسبه الى المبرد وجماعة من أنّ الابتداء عامل في المبتدأ وهو معه عاملان في الخبر[10]، وهي نسبة صحيحة ، قال المبرّد:(والخبر رُفع بالابتداء والمبتدأ)[11]. وهو مذهب ابن السراج أيضاً ، قال: (وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رُفع بالابتداء والخبر رُفع بهما)[12]. وعدّه ابن عصفور فاسداً[13].

حجة أصحاب هذا المذهب:

١-(لأنّا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أنْ يكونا هما العاملين فيه)[1] .

٢-(إنّ الابتداء ضعيف وكذلك المبتدأ فإذا اجتمعا صار العامل قوياً)[2] . وهذه الحجة قياس (على حرف الشرط وفعل الشرط العاملين في الجزاء)[3].

اِعترض ابو البركات الأنباري على هذا المذهب وتبعه ابن فلاح (بأنّه لا يخلو من ضعف وذلك ؛ لأنّ المبتدأ اسم والأصل في الاسماء ألّا تعمل إذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تاثير له)[4]. هذا الكلام من حجج واعتراضات لا علاقة له باللغة إطلاقاً .

القول الخامس: نسبه الشيخ هادي الى الجرميّ وكثير من البصريين وهو أنَّ الرافع لهما معاً هو التعرّي عن العوامل اللفظية[5].

رفض الشيخ هذا المذهب بأنَّ أقوى العوامل لا يؤثر أثرين من دون اتباع فإنّ قيل: إنّه اقتضاهما فلا نسلَّم بذلك[6].

---

(9) الإنصاف :٤٥/١.

(10) ينظر :بلغة النحاة :٢٦٤.

(11) المقتضب:٤٩/٢.

(12) الأُصول في النحو:٥٨/١.

(13) ينظر:شرح جمل الزجاجي :٣٥٧/١.

(1) الإنصاف :٤٦/١.

(2) التبيين:٢٣١.

(3) المغني في النحو:٢٥٨/٢.

(4) الإنصاف :٤٦/١ وينظر: المغني في النحو :٢٦١/٢.

(5) ينظر:بلغة النحاة:٢٦٤.

(6) ينظر: بلغة النحاة:٢٦٤.

أمَّا الشيخ محمد كاظم الملكيّ فقد رفض ما قيل في رفع المبتدأ والخبر ورأى أنهما (مرفوعان بالإسناد الاتحادي القائم بهما...لأنَّ استواءهما في اقتضاء الرفع يدلّ على أنّ المقتضي له إنَّما هو الجامع بينهما وهو الاسناد)[7] . وتابعه السيد علي البهبهانيّ في رفض الأقوال الخمسة في عاملها ، قال : (فما اشتهر من رفع المبتدأ بالابتداء في غير محله، ومن الغريب توهمه بعضهم من رفع الخبر بالابتداء أيضاً... والابتداء والخبرية إنَّما يتقوَّمان ويتحصلان بالهيئة[كذا][8] التركيبية وليس أحدهما متقوّما بالآخر كما هو الظاهر...فجعل العامل فيهما الابتداء لا وجه له على كلّ حال ، وقد تبيّن بهذا البيان أنّه لا وجه للقول برفع الخبر بالمبتدأ أو بالابتداء والمبتدأ معا كما أنّه لا وجه للقول برفع كل من المبتدأ والخبر بالآخر ...وما اشتهر من أنّه التجرد عن العوامل اللفظية فوهم)[1].

هذا الرأي الحوزيّ هو أقرب ما يكون الى رأي الدرس النحوي الحديث إلاّ أننا لا يمكن أنْ نعده رفضاً قطعياً لنظرية العامل لسببين: **أحدهما** ؛ لأنَّهم أخذوا بالعامل النحوي في مواضع أُخر ، **والآخر** أنّ قضية النسبة الرابطة بين طرفي الإسناد – والتي هي في الأصل من مؤثرات أصول الفقه في البحث النحوي– هي التي أفضت الى رفض العامل في المبتدأ والخبر.

ومن الجدير بالذكر أنَّي قصدت ذكر هذه المسألة الشائكة الطويلة ؛ لأوضح كيفية التحكم الصرف وإعمال العقل وإدخال قوانين صناعة في اخرى بما تأباه اللغة ولا يتصل بها من قريب أو من بعيد ، وكيف شغل السلف الصالح أنفسهم بقضايا لو استغلوها في غيرها لخدموها أكثر وقدموا المفيد، ولا أظنّ أنّ الضمتين في قولنا : (زيدٌ قائمٌ) تتحمل كلّ هذا الكلام المتقدم والأولى الأخذ برأي الدرس الجديد من أنّ المسند والمسند اليه من حقهما الرفع بالضمة لكونهما ركني الجملة وكفى الله النحويين شرّ العوامل .

---

[7] الآراء الراقية:١٩٣.

[8] الصواب بالهيأة. ويرى بعض أهل التصويب اللغوي أنَّ الهمزة المتوسطة إذا سُبقت بـ(الألف أو الواو أو الياء) لا تُطبق عليها قاعدة الهمزة المتوسطة فتُكتب (هيئة) يُنظر: مقال الشائع والصحيح ، د.محمد ضاري حمادي ، مجلة حراس الوطن ، العدد /٥٤ في ١/نيسان ١٩٩٠م.

[1] أساس النحو:١٣٠.

المبحث الثالث

المصطلح النحوي ورؤاهم الموافقة للمدرستين

أولا: المصطلح النحوي

١-باب الإهمال

٢-رأى الروحية.

٣- الضمير الخنثي.

٤- تنوين الوحدة .

٥- المنصوب بدل المجرور.

٦- أو الترديدية.

٧- من النشوئية.

٨- حروف الاستخبار.

٩-هاء التوجيه.

١٠-المنتصب على التوسع.

١١-المنتصب على المصاحبة و"واو" المصاحبة.

١٢-الجملة الحرفية.

ثانياً: رؤاهم الموافقة للبصريين والكوفيين وما لم يرجّحوا

١-الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.

المصطلح النحوي

لفظة المصطلح شأنها شأن الألفاظ اللغوية التي تجردتْ من دلالتها المعجمية الى الدلالة الاصطلاحية التخصصية .

فالمصطلح لغةً ماخوذ من مادة (صلح) قال الأزهري الصلح: تصالح القوم بينهم ، والصلاح نقيض الفساد والإصلاح نقيض الإفساد وتصالح القوم واصالحوا بمعنى واحد[١].

أمّا الدلالة العلمية فتعني اتفاق جماعة على أمر مخصوص [٢] ، هذا الاتفاق والتصالح إنْ كان بين الفقهاء أنتجوا لنا مصطلحاً فقهيا وإنْ كان بين النحاة أنتجوا لنا مصطلحا نحوياً وعلى هذا المنوال سائر العلوم[٣] .

ظهرت بدايات إبداع المصطلح النحوي مع بدايات نشاة النحو العربي عند الأوائل الذين أسسوه في القرن الأول الهجري على يد ابي الأسود الدؤلي ت(٦٩هـ) وتلامذته ، وقصة الصحيفة المنسوبة الى أمير المؤمنين علي بن ابي طالب . عليه السلام . وما وضع فيها من

---

[١] ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري :٢٤٣/٤ ولسان العرب ، ابن منظور: مادة (ص ل ح) ٤٦٢/٢.

[٢] ينظر :معجم متن اللغة:٤٧٨/٣.

[٣] ينظر:المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، د. عوض حمد القوزي:٢٢.

أبواب ومصطلحات نحوية أشهر من أنْ تذكر فكان مصطلح نقط الإعراب أولَّ مصطلح نحوي يذكر ، وتعدُّ الآلية التي أعرب بها ابو الأسود الدؤليّ القرآنَ لكريم أول إشارة فعلية لمصطلحات الفتح والضم والكسر والتنوين[٤] ، وتعدّ هذه الآلية أيضاً أوّل عمل وصفي عند العرب[٥] ، وأوّل عملي دلالي أيضاً[٦].

جاء القرن الثاني الهجري وما أنتجه لنا من اصطلاحات نحوية تجلت في كتاب سيبويه فكان نتاج زمانه وخلاصة أفكار القرنين : الأول والثاني الهجريين ، ولكن الذي يلاحظ على المصطلح عند سيبويه (طول عنوانات الأبواب فذلك يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من حياة المصطلح يمتزج فيها المصطلح للفكرة [كذا][٧] النحوية مع حدودها أو تعريفها)[٨].

عندما عاد الكسائي من البادية في رحلته العلمية الميدانية حاول أنْ يختط لنفسه منهجاً خاصاً يُعرف به بعد أنْ حصد الكثير من مشافهة الأعراب ، فالمصطلح النحوي كان نصيبه كبيراً في الاختلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين(ولقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة ، إذ نظر كلّ فريق الى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد ، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها حتى وصلوا بها جميعاً الى الاستقرار الذي لم يمكن من اليسير على سيبويه أنْ يصل بالمصطلحات النحوية اليه)[١].

كان للبصريين مصطلحاتهم التي عرفوا بها وأرسى ثوابتها الخليل ووثقها سيبويه واحتذها المبرّد والبصريون من بعده ، وللكوفيين مصطلحاتهم أيضاً التي عرفوا بها ، والفضل الأكبر يعود للفراء ومعانيه ، والظاهر أنَّ حقيقة اختلافهم (هو ميل الكوفيين وخاصة الفراء الى تبديل وتغيير مصطلحات البصريين)[٢].

---

[٤] ينظر: المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره:٣٢.
[٥] ينظر:النحو العربي والدرس الحديث ، د. عبده الراجحي:٥٥.
[٦] ينظر : علم الدلالة ، د. احمد مختار عمر:٢٠.
[٧] الصواب، بالفكرة.
[٨] المصطلح النحوي نشأته وتطوره:٢٤.
[١] المصطلح النحوي نشأته وتطوره:١٥٦.
[٢] المصدر نفسه:١٦٢.

وبتقادم العهد على البحث النحوي سار المصطلح نحو الاستقرار و(الاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارسات وخصومات شديدة ومناظرت في العلم لم تهدأ حتى استقر النحو ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل الينا)[٣].

يلاحظ على المصطلحات النحوية هو شيوع المصطلح النحوي البصري واندثار الكثير من المصطلحات الكوفية ولعلّ السبب في ذلك هو السبب نفسه الذي أشاع وروّج للنحو البصري على مر القرون قياساً بالنحو الكوفي .

مرجع الحديث وما فيه مدار البحث هو مصطلحات نحاة الحوزة العلمية المعاصرين على نحو خاص والباحثين المعاصرين على نحو عام فقد انتهجت الدراسات الجامعية في دراسة المصطلح النحوي عند دراسة شخصية أو شخصيات نحوية لمعرفة توجههم المذهبي عن طريق ما يستعمل من مصطلح ، ولي عند هذه القضية وقفة.

ما علاقة الباحثين النحويين . اليوم . بمصطلحات البصرة أو الكوفة فهل الأسباب غير العلمية . قديماً . من تكسب وتعصب وتملق موجودة لباحثينا لكي يميلوا الى هذا المذهب أو ذاك ؟ لا أظن ذلك إطلاقاً، وهل يقصد الباحث النحوي المعاصر أنْ ينطق بمصطلح بصري ليُقال هذا بصري التوجه أو ينطق بمصطلح كوفي ليقال هذا كوفي التوجه ؟ لا أعتقد ذلك.

يبدو لي أنّ النحويين المعاصرين سواء أكانوا جامعيين أم حوزيّين تزودوا بثقافة عربية أصلية مزدوجة من منهج البلدين ولا علاقة لنا اليوم جميعاً بمصطلحات هذا أو ذاك قصداً اليه وإنَّما الموروث الثقافي النحوي هو الذي يفرض نفسه في نطق مصطلح الجرّ أو الخفض ، والفصل أو العماد مثلاً وعندما أقول: الموروث الثقافي النحوي أعني به طبيعة الدراسة منهجاً وأسلوباً ومصطلحاً التي تزودنا بها من مؤلفات النحاة الأعلام وهي في الحقيقة بصرية التوجه لذلك طغى الموروث الثقافي البصري على الموروث الكوفي من ناحية المصطلح وليس الذنبُ ذنبَ أحد منا وإنَّما الأحوال والأسباب التي روّجت للمؤلَّف البصري كانت وراء شيوع مصطلحات: نائب الفاعل والحال ، والتمييز ، والممنوع من الصرف ، والجر ، وضمير الشأن والقصة ، وضمير الفصل وغيرها ، والدليل على صحة ذلك أنَّ طائفة من

---

[٣] المصدر نفسه :١٥٦.

المصطلحات الكوفية التي كُتب لها الشيوع والاستعمال هي المصطلحات التي تم تداولها في المؤلفات البصرية .

فلا أعتقد أنَّ المصطلح النحوي طريق واضح لمعرفة مذهب النحويين المعاصرين ، من هذا المنطلق أدعو دعوة جادة وصادقة الى ترك التمييز بين المصطلحات البصرية والكوفية في المنهجيات الدراسية التي تعقد مبحثاً خاصاً للمصطلح بحجة تحديد مذهب النحاة الذين تعنى بهم الدراسات ؛ لأنَّ نطق المصطلح النحوي اليوم لا يحدد توجه الباحث النحوي بأيٍّ حال من الأحوال، والترويج للمصطلح العربي الأصيل بغض النظر أبصرياً كان أم كوفياً إلا اذا كانت الشخصيات النحوية التي تعنى بها الدراسة قد انفردت بمصطلحات من إبداعها يحسب لها بشرط أنْ يكون الاصطلاح الجديد يعبر عن رؤية جديدة أو دلالة جديدة أو منهج جديد يضفي مفهوماً جديداً لا زيادة اصطلاح فحسب وتضامناً مع هذه الدعوة سأترك المصطلحات المستعملة عند الحوزيّين بصريّها وكوفيّها والمشتركة بينهما ونتحدث عن المصطلحات النحوية التي انفردوا بها:

١- باب الإهمال.

مصطلح استعمله الشيخ هادي كاشف الغطاء لباب التنازع أو باب الإعمال[1] وأشار الى أنّ سبب تسميته بالتنازع أنَّ كلاً من العاملين أو العوامل تنازعا على معمولٍ أو أكثر وسبب تسميته بباب الإعمال أنَّهما تنازعا أولاً ثم أُعمل الثاني منها أو الأول على اختلاف بينهم فلما حصل فيه الإعمال أولاً سمي به[2] ، وبعد هذا التوضيح أدلى بدلوه أنَّه(يمكن أنْ يسمى بباب الإهمال أيضاً ، إذ قد أُهمل أحد المتنازعين فهو مقابلة للتسمية بالإعمال ولم ارَ أحداً نص عليها)[3] . لا أنكر أنَّه اصطلاحه الذي انفرد به ولكن الذي أرآه أنَّه زيادة اصطلاح من دون ثمر يُجنى ومن جانب آخر فأشد على عضد أهل التيسير الذين دعوا

---

[1] ينظر:بلغة النحاة :٢١٧.
[2] ينظر :المصدر نفسه :٢١٧.
[3] المصدر نفسه:٢١٧.

مراراً وتكراراً الى حذف هذا الباب وبمناسبة تسميته بباب الإهمال أُجدد الدعوة على إهماله أصلاً ؛ لأنّه باب دخيل فرضه التمرين العقلي وتأثير النزعة التعليمية.

٢-رأى الروحية.

رأى على أقسام ثلاثة أولهما: البَصَرية أو المادية وثانيهما: القلبية أو المعنوية وثالثهما: الحلمية أو المنامية ، للقسم الأول أحكام وللقسمين الآخرينِ أحكام خاصة بهما أيضاً ، اصطلح السيد محمد الصدر للقسم الثاني رأى الروحية في مواضع متعددة يُراد بها رأى القلبية أي التي تُدرك ولا تُبصر بالحاسة ، قال:(إنّ الرؤية إمَّا أنْ تكون مادية وإمَّا أنْ تكون روحية كرؤية الجن والملائكة وتُسمى بالبصيرة عند أهل المعرفة)[4] . وقال في موضع آخر:(أنْ يكون المرئي شخصاً برؤية روحية كرؤية جبرئيل)[5] . وقال أيضاً:(أنْ تكون الصفة المرئية روحية كرؤية علمِ زيد في قولك: رأيت زيداً عالماً)[6] . وقال أيضاً في قوله تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْداً إِذَا صَلَّى))[1] (وليس المراد منه رؤية شكله ووجهه ، بل رؤية مستواه من حيث أنّه متدنٍ الى هذه الدرجة التي ينهى فيها عن الصلاة ورؤية المستوى هي رؤية قلبية أو روحية)[2].

فيما تقدم ذكره يريد بمصطلح الروحية ، رأى القلبية والحقيقة أنَّ الروحية والقلبية مصطلحان مترادفان لفعل الرؤية المعنوية وهو زيادة اصطلاح لا غير لأننا إنْ رأينا روحاً أو قلباً أو عقلاً فهي رؤية البصيرة.

٤- الضمير الخنثي.

تناول السيد محمد الصدر التأنيث المجازي ويرى في أطروحة أنَّ التذكير والتأنيث إنْ عادا على المؤنث المجازي ينبغي أنْ يكون بالاختيار ؛ لأنَّه ليس ثمة شيء حقيقي في اللغة[3] ، ويرى أنَّ التأنيث المجازي قسم ثالث للمذكر الحقيقي والمؤنث الحقيقي، اصطلح

---

[4] منة المنان: ٣٤٧/١.
[5] منة المنان: ٣٤٧/١.
[6] منة المنان: ٣٤٧/١.
[1] العلق: ٩٦/ ٩-١٠.
[2] منة المنان: ٣٤٨/١.
[3] ينظر: منة المنان: ٣٦١/١.

. وأشار الى أنَّ هذا القسم الثالث [4]عليه الخنثى ، قال:(ولو ثنيت لنا الوسادة لجعلناه خنثى) موجود في بعض اللغات*، قال :(وهي الألمانية على ما قيل: بأن لديهم ثلاثة أنواع من الضمائر مذكر للمذكر الحقيقي ومؤنث للمؤنث الحقيقي وقسم ثالث لما لا يكون مذكراً ولا مؤنثاً وسميناه هنا بالضمير الخنثي ولا نعلم ما يقابل اصطلاحهم باللغة العربية)[٥].

الظاهر أنّ الاصول الثقافية الفقهية هي التي فرضتْ هذا الاصطلاح عليه ؛ لأنّ الخنثى في الفقه الإسلامي ما لم يكن ذكراً متكاملاً ولا أنثى متكاملة لوجود خلل عضوي في تكوينه وله أحكام شرعية خاصة ممّا جعل السيد الصدر يصطلح على التأنيث المجازي بالخنثى للمشابهة التي رآها بينهما ولا أظن أنَّ هذا المصطلح يتفق وطبيعة اللغة أو من الممكن أنْ يتحقق له الشيوع والاستعمال، فالأولى الإعراض عنه.

٤- تنوين الوحدة .

طرح [1] تناول السيد محمد الصدر لفظة "خسر" في قوله تعالى:((إِنَّ الْأِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)) . أجاب بوجوه عدة ، أحدها: أنْ يُراد به الجنس [2]سؤالاً في استعمال "خسر" نكرة لا معرفة .[3]فكأنه قال في الخسر فإنَّ اسم الجنس كالجمع في المعنى

وردَّ هذا الوجه الذي افترضه(أنَّه لا يتم ؛ لأنَّه خلاف الظاهر لاحتواء الكلمة على تنوين التنكير أو تنوين الوحدة وكلاهما ضدّ معنى الجنس)[٤].

يمكن أنْ نقف على ما رآه السيد الصدر في قضيتين:

إحداهما: أنَّ التنوين في لفظة "خسر" هو تنوين التمكين لا التنكير ؛ لأنّ اللفظة معربة وتنوين التنكير مختص بالأسماء المبنية .

---

[4] منة المنان :٣٦١/١.

* كما هو معلوم أنَّ السيد الصدر لا يعرف اللغة الألمانية ولكن قوله يوحي بأنّه سأل أهل الاختصاص.

[٥] منة المنان :٣٦١/١.

[1] العصر:٢/١٠٣.

[2] ينظر: منة المنان:١٨٧/١.

[3] ينظر: منة المنان:١٨٧/١.

[٤] منة المنان:١٨٧/١.

والأخرى: أنّ تنوين الوحدة يبدو غامضاً لا أعرف أيقصد به أنّ اللفظة تجرد معناها لأنْ تكون مفردة بسبب التنوين وهذا المعنى ضد معنى الجمع والجنس أم شيئاً آخر؟ . والظاهر أنَّ المصطلح يكتنفه الغموض ، لغموض المقصد منه.

٥- المنصوب بدل المجرور.

مصطلح استعمله السيد محمد الصدر[٥] لما يُعرف عند النحويين بـ(المنصوب بنزع الخافض) وهو زيادة اصطلاح لا أظنه جاء بفائدة.

٦- أو الترديدية .

مصطلح انفرد بهما السيد محمد حسين الطباطبائي[٦] ، وتابعه السيد عبد الأعلى السبزواريّ[٧] حين تناولاهما في قوله تعالى:((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا))[٨]. قال السيد الطباطبائي: (ارجاع ضمير التثنية الى الغني والفقير مع وجود "أو" الترديدية لكون المراد بالغني والفقير هو المفروض المجهول الذي يتكرر بحسب وقوع الوقائع وتكرارها ويكون غنياً في واقعة أو فقيراً في أخرى فالترديد بحسب البيان)[1] .

وقال أيضاً السيد السبزواريّ:(أو للترديد لاحتواء جميع الفروض [كذا][2] التي يمكن أنْ تتحقق في المقام)[3].

وذهب عبد القاهر الجرجاني الى أنّ "أو" في الآية الكريمة للاباحة[4] ، وقيل: إنَّها بمعنى الواو[5] ، وهو مذهب الكوفيين[6] ، وقد رفضه السيد السبزواريّ ، قال: (ولكنه ليس بشيء)[7] . وذهب ابو البقاء العكبري ، وابن هشام ت(٧٦١هـ) الى أنّ معناها التفصيل[8].

---

[٥] ينظر: منة المنان: ١٤٧/١.

[٦] ينظر: الميزان: ١٠٩/٥ والدرس النحوي في تفسير الميزان: ٤٠

[٧] ينظر: مواهب الرحمن: ١٨/١٠-١٩ والدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن: ٦٤.

[٨] النساء: ١٣٥/٤.

[1] الميزان: ١٠٩/٥.

[2] الصواب: الفروض جميعها.

[3] مواهب الرحمن: ١٨/١٠-١٩.

[4] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني: ٩٤٣/٢.

[5] ينظر: الإنصاف: ٤٧٨/٢ واملاء ما منَّ به الرحمن ، ابو البقاء العكبري: ١٩٧/١.

إشتق السيدان الحوزيّان الطباطبائيّ والسبزواريّ مصطلح الترديدية من المعنى الذي وجد في "أو" الواقعة في سياقها القرآني والظاهر أنَّ المصطلح من إبداعهما إلا أنّ معنى الترديد هو التفصيل نفسه يظهر من قولهما المتقدم– والله العالم – .

٧– من النشوئية .

مصطلح للسيد محمد حسين الطباطبائيّ ذكره في موضعين:

أحدهما: في قوله تعالى:((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ))[9]، قال:(من الأولى تبعيضية والثانية نشوئية)[10].

والآخر: في قوله تعالى: ((وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ))[11]، قال:(وفي قوله: "ممّا" للنشوء)[12].

والحقيقة أنّ هذا المعنى لم يرد بهذا المصطلح عند النحويين والظاهر أنَّ مصطلح النشوء عند السيد الطباطبائيّ غير مصطلح الابتداء أو ابتداء الغاية ؛ لأنَّه أوردهما في موضع آخر وهو يتحدث عن قوله تعالى: ((وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا))[1]، قال:(ظاهر آية الإسراء أنَّ "من" فيها للابتداء أو النشوء)[2].

---

[6] ينظر: الإنصاف: ٤٧٨/٢ وشرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي : ٤١٠/٢ وائتلاف النصرة: ١٤٨-١٤٩.

[7] مواهب الرحمن: ١٩/١٠.

[8] ينظر: املاء ما منَّ به الرحمن: ١٩٧/١-١٩٨ ومغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري: ١٣٩/١-١٤٠.

[9] النحل: ١٦/ ١٠.

[10] الميزان : ١٢/ ٢١٤ .

[11] المائدة: ٨٣/٥.

[12] الميزان: ٨٢/٦.

[1] الإسراء: ٨٥/١٧.

[2] الميزان: ٢٠٨/١٢.

يرى أحد الباحثين أنّ مصطلح النشوئية عند الطباطبائيّ (يعني أنّ هناك تولداً في الفكرة ونشوئها قبل الابتداء أو أنَّ في النشوئية معنى السببية فالشجر شيء بسبب الماء والروح ناشئة بسبب أمر الله سبحانه)[3].

الظاهر أنَّ معنى النشوء عنده يقصد به التكوين أو الانشاء ففي قوله تعالى: ((وَمِنْهُ شَجَرٌ)) أي لنشوء الشجر وتكوينه بنزول الماء من السماء وفي قوله تعالى: ((مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ)) أي النشوء المعرفة أو لتكوين المعرفة لديهم من الحق وفي قوله تعالى: ((مِنْ أَمْرِ رَبِّي)) أي تنشأ وتتكوّن بأمر ربي – والله العالم بكلامه– .

والحق أنّ هذا المعنى الذي قصده السيد الطباطبائيّ لا أظنه يختلف عن معنى السببية ، قال العكبري في قوله تعالى:((ومنه شجر)) (أي بسببه إنبات شجر)[4]. أما قوله تعالى: ((مِمَّا عَرَفُوا)) فيرى العكبري أنَّها لابتداء الغاية ، قال:(من أجل الذي عرفوه)[5].

أما قوله تعالى: ((مِنْ أَمْرِ رَبِّي)) فيبدو أنَّ معنى النشوء أنسب لها.

٨– هاء التوجيه .

مصطلح ظهر للشيخ محمد كاظم صادق الملكيّ لما يعرف عند النحاة بـ(هاء التنبيه) .

قال:(ويدخل اسماء الاشارة هاء التوجيه فيقال: هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء وهكذا ، وإنَّما سميناها بحرف التوجيه لا التنبيه لاستعمالها في المخاطبة مع الله جل جلاله والتنبيه هنا غير متصوَّر ، فهي حرف جيء به لتوجيه المخاطب نحو المشار اليه سواء ترتب عليه التنبيه ام لا وتدخل هاء التوجيه على الجمل الإسنادية أيضاً كقولك: ها زيد قائم وها إن زيداً قائم)[١].

الظاهر أنَّه توجيه جيد يمكن استحسانه وقبوله.

---

[3] الدرس النحوي في تفسير الميزان: ٤٢.
[4] إملاء ما منَّ به الرحمن: ٧٩/٢.
[5] إملاء ما من به الرحمن: ٢٢٤/١.
[١] الآراء الرائية: ١٧١ .

٩- المنتصب على التوسع .

وردت طائفة من الشواهد العربية حُذف منها حرف الجر ونصب الاسم بعد موضع الحرف المتصوَّر حذفه ، اصطلح عليه النحاة بـ(المنصوب بنزع الخافض) واصطلح عليه أيضاً بـ(الحذف والايصال)[٢] . واصطلح عليه السيد محمد الصدر بـ(المنصوب بدل المجرور)[٣] .

أمّا الشيخ محمد كاظم الملكيّ فقد اصطلح على هذا المبحث بـ(المنتصب على التوسع) وعدّ من يرى انَّه منصوب بنزع الخافض متوهماً، قال: (قد ينتصب الاسم توسعاً بإيصال الفعل أو شبهه اليه بلا واسطة حرف الجر فتواهم أنَّه منصوب بنزع الخافض)[٤] .وقد تابعه السيد علي البهبهاني[٥] .

ذكر الشيخ الملكيّ أقسام هذا المنصوب بأنَّها ثلاثة[٦]:

الأول: قياسي في "أنّ وأنْ" المصدريتين ، نحو قوله تعالى: ((أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ))[٧] وعجبت أنَّك قائم .

الثاني: سماعي خاص بالشعر، قال جرير

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُم عَلَيّ إذاً حَرَامُ

(٢) ينظر: شرح الشافية ، رضي الدين الاسترباذي: ١/ ٧٥ والنحو الوافي: ٢/ ١٦١- ١٦٢ .
(٣) ينظر: منة المنان: ١/ ١٤٧.
(٤) الآراء الراقية : ٢٣٨ .
(٥) ينظر: أساس النحو : ٢٠٠ .
(٦) ينظر: الآراء الراقية: ٢٣٨- ٢٣٩.
(٧) الاعراف: ٧/ ٦٣ .

الثالث: سماعي جائز في النثر نحو: شكرته ونصحته وكلته ووزنته أي له ، ونحو قوله تعالى: ((وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً))[1] أي من قومه .

يرى الشيخ الملكيّ أنَّ أفعال القسم الثالث يصح تعديتها الى المفعول بنفسها وبواسطة حرف الجر ، فالمنصوبات فيها مفاعيل تحقيقية لا توسعية[2].

أمَّا التوسع ففي القسمين الآخرينِ أي في الحذف القياسي مع "أنّ وأنْ" وفي الحذف السماعي الخاص في الشعر .

أمَّا الأستاذ عباس حسن فيرى أنّ الاصطلاح على هذه الاسماء المنصوبة بنزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأنَّ الفعل قبلها نصبها شذوذاً[3] ، وقد علل سبب اختيار هذا الاصطلاح بقوله:(لأنَّ نصبها على المفعولية مباشر ولو على وجه الشذوذ قد يُوحي –خطأ– أنَّ الفعل قبلها متعدٍ بنفسه وأنَّ المعنى لا يحتاج الى المحذوف فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها لكن اذا قلنا: منصوبة على نزع الخافض سماعاً كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جرّ محذوف نُصب بعده المجرور فيكون النصب دليلاً على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظة وتقدير وجوده ومن هذا النوع المنصوب سماعاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة)[4]

أمّا الشيخ الملكيّ فالظاهر أنَّ اختياره لمصطلح "المنتصب على التوسع" من ملاحظته أنَّ نصبه توسعاً في المعنى وهي دلالة أوحاها هذا النصب الخارج عن دائرة الاستعمال المطّرد في كلام العرب ، فإن العربي الفصيح قصد أنْ يتوسع في كلامه من غير أنْ يحذف حرف جرّ ، إذ لا يوجد حرف جرّ أصلاً ، قال:(ولا خافض في البين أصلاً فلا وجه للقول

---

[1] الأعراف: ٧/ ١٥٥ .
[2] ينظر: الآراء الراقية: ٢٣٩ .
[3] ينظر: النحو الوافي: ٢/ ١٦٢ .
[4] النحو الوافي: ١٦٢/٢ .

بأنه مجرور المحل)[٥]. وقد ذكر معنى التوسع السيد محمد حسين الطباطبائيّ[٦] ، والسيد عبد الأعلى السبزواريّ[٧].

ويرى الأستاذ عباس حسن أنَّ تضمين الفعل اللازم معنى المتعدي يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً[1] إلا أنَّ الاتساع يكون في الحذف القياسي ، أمَّا السماعي فالاتساع فيه يقتصر على ما سُمع فقط .

١٠- الجملة الحرفية.

اِعترض بعض النحويين الحوزيّين على تقسيم النحاة للجملة بحسب صدرها وعدّه وهماً[2] . ورأى أنَّ الجملة تقسم بحسب الإسناد ، على ثلاثة أقسام: الإسناد الحملي الاتحادي ؛ لأنَّه يتحد أحد طرفيه مع الآخر وينطبق عليه وهو الجملة الاسمية عند النحويين ، والإسناد الحدوثي الفعلي ؛ لأنَّه يحدث أحد طرفيه من الآخر وهو الجملة الفعلية عند النحويين والإسناد الإضافي الحرفي ؛ لأنَّه يضاف أحدهما الى الآخر بنحو من انحاء الإضافة وهو الجملة الظرفية عند طائفة من النحويين[3] ، وتقسيم الجملتين: الاسمية والفعلية بحسب الإسناد هو ما ذهبت اليه الدراسات النحوية المعاصرة[4] ، ولكن ليست بالمصطلحات المذكورة آنفاً .

اِصطلح الشيخ محمد كاظم الملكيّ على الجملة الظرفية بالجملة الحرفية ، قال: (إنْ كان الإسناد إضافياً حرفياً فالجملة حرفية لعدم تحققه إلا من الحرف أو ما بمنزلته وهذه تسمى عند النحويين بالجملة الظرفية ولقد عدلتُ عنها لاطراد الحرفية دونها ضرورة عدم انحصارها فيها فإنَّ "زيد على السطح" و"المال لزيد" و "عمرو كالأسد " وامثالها تكون

---

[٥] الآراء الراقية: ٢٣٩.
[٦] ينظر: الميزان: ٢٠/ ٣٠٧/ ٢٥٦ .
[٧] ينظر : مواهب الرحمن: ٥/ ٢٥٦.
[1] ينظر: النحو الوافي: ٢/ ١٧١.
[2] ينظر: الآراء الراقية: ٢٣ .
[3] ينظر:الآراء الراقية : ٢٢ .
[4] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٩-٤٣ .

ظرفية)[5] . وقد أكد صحة استعمال مصطلح (الجملة الحرفية) من خلال مقابلته بمصطلح الجملتين: الاسمية والفعلية ، قال: (مع أنَّه لو لم يكن إلا حُسن المقابلة الحرفية والاسمية والفعلية دون الظرفية لكفانا في العدول عنها اليها)[6] .

الذي أودّ أنْ أقف عنده جملة أمور:

١- الجملة الظرفية أو الحرفية لم تثبت أنَّها جملة قائمة بنفسها .

٢- إنَّ قولنا: "زيد على السطح ، والمال لزيد" هاتان الجملتان ليستا جملاً ظرفية أو حرفية ، وإنَّما هما جملتان اسميتان والجار والمجرور "شبه جملة" وليست جملة .

٣- إنَّ الشيخ الملكيّ نفسه رفض القول بالجملة الظرفية وعدَّ القول بها في غير محله[3].

٤- ولو تنزلنا مع الشيخ الملكيّ بأنَّها جملة حرفية فالإسناد الإضافي وقع في قولنا: "زيد عندك و "زيدٌ أمامك" فالأخبار هنا ظروف وليست حروفاً .

٥- الجملة الظرفية التي قال بها طائفة من النحويين إنَّما هي جملة –عندهم– على وفق نظم معين ، قال ابن هشام:(هي المُصدرَّة بظرف أو مجرور نحو: "أعندك زيد" و أفي الدار زيدٌ")[4] . وما مثّل له الشيخ الملكيّ ليست جملاً ظرفية .

٦- بعض الدراسات النحوية الحديثة رفضت ما يُسمى بالجملة الظرفية[5] .

أمَّا ما يتعلق بحسن المقابلة مع الاسمية والفعلية فلا أظنها مقابلة مقبولة ؛ لأنَّ الجملة الظرفية أو الحرفية لم تثبت أصلاً لتكون هناك حسن مقابلة ، فضلاً عن كون القواعد اللغوية

---

(٥) الآراء الراقية: ٢٢-٢٣ .

(٦) المصدر نفسه: ٢٣ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢٤ .

(٤) مغني اللبيب : ٢/ ٧.

(٥) ينظر: في النحو العربي ، نقد وتوجيه: ٥١-٥٢ .

تأُخذ بالاستقراء وتتبع كلام العرب وليس بحسن المقابلات أو التوافقات وهي زيادة اصطلاح لا غير .

رؤاهم الموافقة للبصريين والكوفيين وما لم يرجحوا.

لا أظنه لغواً حين أكرر أنَّ المسائل التي يتفق عليها الباحثون ولا سيما المعاصرين مع القدماء لا تحدد توجههم المذهبي ، وإنَّما هي رؤى تلتقي مع البصريين مرة ومع الكوفيين أخرى والعرض من دون ترجيح لسبب أو لآخر ولا أظن أيضاً أنَّ هناك باحثاً متأخراً أو معاصراً اتفق مع أحد المذهبين ولم يخالفهم مطلقاً والقضية قديمة وربّ معترض يقول: فلماذا يصرّحون اذاً بالأرجح ما ذهب اليه البصريون أو المختار مذهب الكوفيين ؟. أقول: لا بدَّ للباحث حين يرى رأياً أنْ ينسبه الى من سبقه أولاً ، ويكون له موقف منه إنْ كان متخصصاً ثانياً .

يبدو أنَّ موافقة البصرة أو الكوفة في مسألة ما لا يعني أنَّ الموافق لهما ينتمي الى أحدهما ، وسأقتصر في هذا المبحث على عرض مسألة واحدة توضح صحة ما ذهبت اليه ، إذ نجد في هذه المسألة تباين رؤى ووجهات نظر الباحثين الحوزيّين فيها مع أنَّهم ينتمون الى حوزة علمية واحدة هذا الاختلاف بين فضلاء الحوزة العلمية يدل دلالة واضحة على موافقة

رؤاهم النحوية لمن سبقهم لا التمذهب الى جانب معين وسأكتفي بالإشارة الى المسائل الأخرى[1].

الاختلاف في اصل اشتقاق الاسم

(ذهب الكوفيون الى أنَّ الاسم مشتق من الوسم – وهو العلامة – وذهب البصريون الى أنَّه مشتق من السمو – وهو العلو–)[١] .

تباينت آراء النحويين في قضية أصل اشتقاق الاسم ، فالبصريون والكوفيون لهم حججهم التي يستندون اليها ويدافعون عنها .

عرض المسألة طائفة من علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف وهم السيد محمد حسين الطباطبائيّ[٢] ، والسيد رؤوف جمال الدين[٣] ، والسيد ابو القاسم الخوئيّ[٤] ، والسيد

---

[1] ينظر :بلغة النحاة: ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٤٦، ٢٥٥، ٣٠٠، ٣١٤، ٣٤١، ٣٥٥،والمعجب:٣٥، ٣٦، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٩٧، ١٠٤، ١٠٩ والمنتخب:١٢١ والآراء الراقية:٢٠٣، ٢٠٥، ٢٤٥ وكتاب نهج التقى:٣١، ٣٢.

[١] الإنصاف: ٦/١.

[٢] ينظر: الميزان: ١٧/١.

[٣] ينظر: المعجب: ١٣.

[٤] ينظر: البيان: في تفسير القرآن: ٤٤٩.

عبد الأعلى السبزواريّ[٥] ، والسيد محمد الصدر[٦] ، والشيخ محمد علي المدرس[٧] ، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ[٨] ، والشيخ عبد المهدي مطر[٩].

هذه الكوكبة الخيرة من الحوزيّين اختلفوا في اختيار أحد الرأيين بحسب رؤاهم اللغوية وقوة الحجة عند الفريقين والانسياق وراء الدليل الأثبت ، فقد رجّح قول الاشتقاق من السمو السيد رؤوف جمال الدين ، وابو القاسم الخوئيّ ، والشيخ عبد المهدي مطر ، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، ورجّح قول الاشتقاق من السمة السيد محمد الصدر ، أمَّا السيدان: الطباطبائيّ ، والسبزواريّ فلم يرجحا ، ولعلَّ أوضح من ذلك كله ما ذهب اليه الشيخ محمد علي المدرس ، قال:(قول البصريين أرجح إنْ كان المراد من الاسم معناه الاصطلاحي المقابل للفعل والحرف وقول بعض الكوفيين أرجح إنْ كان المراد معناه اللغوي...)[١٠] . وساق جميعهم أدلة الفريقين المعروفة في كتب النحاة بطرائقهم الخاصة ، وهذا الاختلاف دليل على عدم تمذهبهم النحوي وإنَّما الانسياق وراء الدليل والحجة الواضحة.

---

[٥] ينظر: مواهب الرحمن : ١٠/١.

[٦] ينظر: منة المنان: ٣٨/١.

[٧] ينظر: الكلام المفيد للمدرس والمستفيد: ٩.

[٨] ينظر: هبة الحازم: ١٦/١وكتاب نهج التقى:١٦.

[٩] ينظر:دراسات في قواعد اللغة العربية:٣٨/٢.

[١٠] الكلام المفيد: ٩.

الباب الأول

الفصل الثالث

المنهج والمميزات والمآخذ

المنهج : يعرض هذا المبحث منهجهم في عرض المادة النحوية .

المميزات : وفيه أربعة مباحث .

المبحث الأول : دراساتهم النقدية ، ويتضمن :

أولاً : نقد المسائل النحوية .

ثانياً: نقد محاولات التيسير وموقفهم من النظرية .

١- نقد محاولتي تيسير.

٢- موقفهم من نظرية التيسير .

المبحث الثاني : ردودهم على النحاة ، ويتضمن :

أولاً: ردودهم على المتقدمين والمتأخرين .

ثانياُ: ردودهم على الأساتذة الجامعيين .

ثالثاً: ردود بعضهم على بعضٍ .

المبحث الثالث: علماء الحوزة ونظرية السياق .

المبحث الرابع : نظراتهم الوصفية .

المآخذ: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاضطراب في منهجية التأليف النحوي .

المبحث الثاني: الاضطراب في قضايا نحوية .

المبحث الثالث: الإفراط في المصطلحات والآراء الدخيلة .

المنهج :

اِعتمدت الدراسة جهود طائفة من فضلاء الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، فلكلِّ حوزيّ منهجه واسلوبه الخاص الذي يعرض به آراه فقد تباين منهجهم في طائفة من القضايا في المعالجات النحوية ، واتفق في قضايا أُخر ، وإنْ كان لكلِّ واحد منهم شخصيته التي تميزه من غيره إلا أنَّ القاسم المشترك بينهم هو المادة النحوية التي قد تفرض عليهم منهجاً وأسلوباً معيناً في العرض والمناقشة والاستشهاد ، ويمكن أنْ نفصل القول في منهجهم وفقاً للنقاط الآتية:

الأولى: يعتمدون الشواهد المختلفة ، القرآن الكريم ، الحديث النبوي ، أقوال العرب شعراً ونثراً في عرض المادة العلمية[1].

الثانية: يستطردون في توضيح مسائل لغوية (صوتية أو صرفية أو معجمية) في أثناء عرض المادة النحوية[2]. وقد يصوّبون بعض التعبيرات أو التراكيب لبعض المتاخرين[3] .

الثالثة: يتفقون كثيراً على طرح الأوجه الإعرابية المتعددة[4] .

الرابعة: يعرضون المسائل الاختلافية وحجج الفريقين[5] .

الخامسة: اعتماد المنهج التعليمي في عرض المادة العلمية فكثيراً ما صرّحوا بأنَّ مؤلفاتهم للمبتدئين ، قال السيد محمد عبد الحسين القزويني:(أحببت أن أشرح الألفاظ التي وردت فيه مبتعداً عن الاستدلال على مطالبه ليكون عوناً للمبتدئ على فهم المطالب)[6] . وقد يلجؤون الى طرح أوجه إعرابية لتنمية الذهن وإعمال الفكر على الرغم من عدم صحتها[7] .

السادسة: وضع الحدود النحوية[8] ، واعتقد أنَّ النزعة التعليمية من الأسباب المهمة التي دعتهم لوضع الحدود النحوية لما فيها من إيجاز للمادة العلمية .

---

(1) فُصّل القول في مبحث موقفهم من السماع

(2) ينظر: هبة الحازم: ٢٠/١ ، ٢١٣ ، والمعجب : ٦٨ والتحف الطرفية : ١٧ ، ١٨ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٨ .

(3) ينظر: هبة الحازم : ١٤٩/١ .

(4) ينظر: شرح العوامل: ٨٦ ، ١٢٠ ، ١٣٧ ومنة المنان: ٧٠/١ ، ١٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ وهبة الحازم: ١٦/١ .

(5) ينظر: بلغة النحاة: ٧٣ ، ٧٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٦٢ ، ٣٥٥ وهبة الحازم: ١٢٤/١ والمعجب: ٣٥ ، ٥٢ ، ١١٠ .

(6) شرح العوامل : ٢ .

(7) ينظر: منة المنان: ٢٧١/١ .

(8) ينظر: الكواكب الدرية: ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ والمنتخب : ٢٠١ .

السابعة: عدم الالتزام بمذهب نحوي معين وإنْ جنحوا الى البصريين كثيراً فقد كانوا يوافقون الكوفيين حيناً آخر، وطائفة منهم مالوا الى الآراء الكوفية أكثر من موافقتهم للبصريين.

الثامنة: يعتمدون طائفة من آراء الأُصوليين وقد يصرّحون قليلاً بمصادرهم الأُصولية وقد ، وسيأتي تفصيل المسألة في موضعها [1]يأتون بقواعد اصولية يسندون بها قواعد نحوية المناسب[2].

التاسعة: كثيراً ما يعرضون أسئلة ويجيبون عنها أو يذكرون بعض المجالس أو المناسبات بأنهم سُئلوا فاجابوا[3].

العاشرة: يذكر طائفة منهم مصادره ولا يذكر بعضهم الآخر ، وقد يأخذون نصوصاً وتعريفات ، وقد يذكرون آراء المعاصرين من دون التصريح [4]من دون الإشارة الى اصحابها باسمائهم[5].

، وبطريقة سألني [6]**الحادية عشرة:** يعرضون المسائل النحوية بطريقة فإنْ قلتَ ... قلتُ [9]. ، وسألني جدي ووالدي[8] ، وسألني بعض الطلبة[7]بعض الأفاضل فأجبته

الثانية عشرة: يدلون بدلوهم بطرائق متعددة والفاظ مختلفة منها :-

١- تنبيه ... الجواب[10] .

٢- تنبيهات[11] ...

٣- فائدة[12] ...

٤- فوائد[13] ...

---

(1) ينظر: التحف الطرفية : ١٢٨ والمنتخب: ٦٣ ، ٨٢ وبلغة النحاة: ٨٢ .

(2) ينظر: مبحث المآخذ من الدراسة .

(3) ينظر: نهج الصواب: ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ .

(4) ينظر:نهج الصواب:٢٢ وبلغة النحاة:٥٣ .

(5) ينظر: بلغة النحاة: ٢٩٤ ، ٣١٠ .

(6) ينظر: نهج الصواب: ٢٢ ، وبلغة النحاة: ٢٨٣ .

(7) ينظر: نهج الصواب: ٦٢.

(8) ينظر: نهج الصواب: ٦٦ ، ١٤٣ .

(9) ينظر: نهج الصواب : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ١٥٦ .

(10) ينظر: الكواكب الدرية: ٢٢ والمعجب: ٥٣ ، ٦١ ، ١٢٥ وهبة الحازم: ١/١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ والتحف الطرفية: ٧٧ وبلغة النحاة: ٧٥ ، ٩٥ ، ١١٢ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧، ١٤٩ ، ٣٨٣، ١٦٠ ، ٤١٦ .

(11) ينظر: نهج الصواب: ٦٤ ، ٦٩ وبلغة النحاة: ١٦ ، ٣٧ ، ٧٨ ، ١٤٤ ، ٣٤١ ، ٣٦٥ .

(12) ينظر: بلغة النحاة : ٧١ ، ٧٤ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٣ والتحف الطرفية: ٢٧ ، ١٢٤ .

5- بيان[1] ...

٦- تكميل[2] ...

7- تحف نافعة[3] ...

٨- فيه نظر[4] ...

٩- توضيح[5] ...

الثالثة عشرة: يتبعون في منهجهم النحوي ذكر الفروق بين الأشياء المتشابهة من جهة معينة وفي مواطن كثيرة جداً منها :

١- الفرق بين لم ... ولما[6] .

٢- الفرق بين ظنّ ... واعلم[7] .

٣- الفرق بين الفعل الماضي الناقص وسائر الأفعال[8] .

٤- الفرق بين كان التامة والناقصة[9] .

٥- الفرق بين أم المتصلة والمفصلة[10] .

٦- الفرق بين المصدر واسم المصدر[11] .

٧- الفرق بين المبتدأ المسند اليه خبر والمبتدأ المسند الية فاعل[12]

---

(13) ينظر: بلغة النحاة: ٢٥٧ وهبة الحازم: ٢٤٠/١ ، ٣٢٣ .

(1) ينظر: بلغة النحاة : ٤١٧ .

(2) ينظر: التحف الطرفية : ٤٠ .

(3) ينظر: التحف الطرفية : ١٦ .

(4) ينظر: المنتخب: ٦٤ .

(5) ينظر: التحف الطرفية : ٤٤ .

(6) ينظر: المعجب : ١٨٤ .

(7) ينظر : المعجب : ١٦٥ ودراسات في قواعد العربية : ١٦/١ .

(8) ينظر : المعجب: ١٦٠ .

(9) ينظر : المعجب : ١٦١ .

(10) ينظر: المعجب : ١٨٧ .

(11) ينظر: التحف الطرفية : ١٢٧ .

(12) ينظر: هبة الحازم : ١٥٤/١ .

* لم أفرد لهذه القضية مبحثاً خاصاً ولم أضعها في مبحث المميزات ؛ لأنّ اغلب هذه التصريحات كان ظناً منهم والحقيقة أنَّهم قد سبقوا اليها إلا بعض هذه المسائل وسنأتي تفصيل القول بها في فصول الباب الثاني

الرابعة عشرة: من القضايا البارزة في منهجهم التصريح بما انفردوا به بطرائق مختلفة وقد شكلت هذه القضية ظاهرة في منهجهم النحوي* ، ومن تصريحاتهم في مواضع ومباحث متفرقة :

١- قال الشيخ علي كاشف الغطاء بعد أنْ وجه بيتاً توجيهاً نحوياً:(ولم أرَ من أحسن إعراب هذا البيت)[1] .

وقال أيضاً في لفظة "البته":(ولم أرَ من تعرض للهاء التي فيها)[2].

وقال أيضاً :(ولم يذكر أحد هذا المعنى)[3].

٢- قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(ولا نرى أحداً من النحويين نص على ذلك)[4] .

وقال أيضاً:(ولم أرَ أحداً من النحويين نص عليه أو تعرض له)[5].

وقال أيضاً :(لم أرَ أحداًً نص عليها)[6].

٢- قال السيد محمد الصدر:(ولا بدَّ من الإشارة الى أمر لم يلتفت اليه النحويون والمنطقيون)[7].

٤- قال السيد رؤوف جمال الدين:(ولم يقل واحد منهم هذا القول)[8].

وقال أيضاً:(ولم أجد من ذكر هذا التعليل)[9].

وقال أيضاً: (فإني لم أجده في كتاب ... ولعلَّ هذا ممّا وفقنا الله تعالى اليه)[10].

وقال أيضاً: (إلا أنَّ النحاة لم يتعرضوا اليها)[11].

٥- قال الشيخ محمد جعفر الكرباسي:(لا أظن أنّ أحداً من النحاة قاله)[12].

---

(1) نهج الصواب: ٩٢ .
(2) المصدر نفسه: ١٣٨.
(3) المصدر نفسه: ١٤٩.
(4) بلغة النحاة: ١٢٣.
(5) بلغة النحاة: ١١٠ .
(6) بلغة النحاة: ٢١٧ .
(7) منة المنان: ٢٤٨/١ .
(8) المعجب: ٤٨ .
(9) المعجب: ٨١ .
(10) المعجب: ٣٢ .
(11) المعجب: ٣١ .
(12) المنتخب: ٢٠٢ .

المميزات

المبحث الأول

دراساتهم النقدية

ويتضمن:

أولاً: **نقد المسائل النحوية**.

١- **المفعول به** .

٢- **إعراب الجمل** .

٣- **أفعل التفضيل** .

٤- **رأى وتعديه** .

ثانياً: **نقد بعض محاولات التيسير وموقفهم من النظرية** :

١- **نقد محاولتي تيسير** .

٢- **موقفهم من نظرية التيسير** .

المميزات

المبحث الأول

دراستهم النقدية

أولاً: نقد المسائل النحوية

المفعول فيه

المفاعيل من الفضلات التي تأتي قيوداً أو متعلقات دأبت المنهجيات على دراستها في سلسلة التكملات وهي : المفعول به وفيه ولأجله والمطلق معه .

اِنتقد الشيخ محمد كاظم صادق الملكيّ منهجية النحاة في وضع المفعول فيه مع المفاعيل ، وحجته في ذلك أنَّه قد يأتي عمدة وركناً فيخرج عن كونه فضلة ، قال: (ولقد أدرج أكثر النحويين المنتصب على الظرفية في سلسلة المفاعيل التي هي من القيود وسموه مفعولاً فيه، وهو غير صحيح ؛ لأنَّ الظرف قد يكون ركناً وعمدة في الكلام كقولك: صلاتي خلف العادل وضربي عند الأمير وقد يكون فضلة كقولك: صليت يوم الجمعة ، وصمت شهر رمضان ، وجعل الركن من الظروف فضلة باعتبار تعلقه بمحذوف عام من أفعال العموم في غير محله لما عرفت من عدم الدليل على التقدير بل دليل الدليل على العدم)[1] .

---

[1] الآراء الراقية : ٢٣٧ ــ ٢٣٨ .

اِختار الشيخ محمد كاظم الملكيّ أنَّ الظرف هو الخبر بنفسه من دون تعلقه بشيء في هذا الموضع ، وفي موضع آخر[٢] ، وهو رأي الكوفيين من قبلُ .

يمكن أنْ يرد على الشيخ بأنَّ تصنيف النحاة للمفعول فيه ، في سلسلة المفاعيل هو باستصحاب الأصل ، فهو فضلة في أصله ، وقد يأتي ركناً في الكلام عند من لا يقدر محذوفاً عاماً ولكن هذا لا يخرجه عن كونه في الأصل فضلة ، كما أنَّ الحال من الفضلات بالأصل وقد يخرج الى كونه عمدة في المعنى في طائفة من الشواهد وكان الأولى به أنْ يخرج الحال من الفضلات أيضاً .

إعراب الجمل

قسّم النحاة الجمل على نوعين: نوع يقع موقع المفرد ونوع لا يقع موقعه ، فاصطلحوا على النوع الأول بالجمل التي لها محل من الإعراب واصطلحوا على النوع الثاني بالجمل التي لا محل لها من الإعراب ، عدد الجمل التي لها محل وما لا محل لها أربع عشرة جملة ، سبع منها لها محل والسبع الأُخر لا محل لها .

الضابط الأساس في الجمل الأربع عشرة هو حلولها محل المفرد وعدم حلولها محله .

اِنتقد الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ هذا الحكم النحوي وقد تابع فيه الأُستاذ محمد الانطاكيّ[١] ، قال:(ولكن هذا الأصل لا يستقيم في كل جملة [2]. لأنَّ هذا الحكم لا يطّرد على الجمل التي لها محل جميعها ، فبعضها لها محل ولكن لا يقع موقعها المفرد وهي ثلاث جمل :

أولاً:(جملة جواب الشرط في قولنا : إنْ تجتهد فإنك رابح ، جملة إنك رابح في محل جزم بإن الشرطية ؛ لأنَّها جواب الشرط إلا أنَّها لم يحل المفرد محلها)[3].

---

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٥ .

[١] ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي : ٣٢٢/٣-٣٤٤. إلا أنَّ الشيخ الكرباسيّ لم يشر الى الأستاذ الأنطاكي .

[2] المنتخب: ٢٠٥ .

[3] المنتخب: ٢٠٥ .

يؤكد الشيخ الكرباسيّ أنَّ(هذه الجملة نفسها من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب: اذا تجردت من "الفاء" أو "اذا" نحو : إنْ تجتهد تنجح)[4] .

وأكد انتقاده لهذا الحكم النحوي ، قال:(وقد تكلم النحاة في ذلك وتكلفوا – على عادتهم في الجواب – ولم يقدموا شيئاً مقنعاً في كلامهم)[5].

ثانياً: (جملة المفعول به بعد فعل القول نحو: قلت لك سأذهب مبكراً ، فجملة أذهب مبكراً لا يمكن أنْ يحل محلها مفرداً ... ؛ لأنَّ فعل القول ، كما سترى ، لا ينصب إلا الجمل أو المفردات التي فيها معنى الجملة)[6].

ثالثاً: جملة الحال الواقعة بعد "واو الحال" نحو: جئت والشمس طالعة(وقد تكلف النحاة في اخضاعها لاصلهم فقاسها ابن جني على الحال السببية وجعل التقدير كما يلي: جئتُ طالعةَ الشمس)[1] . وأكد أنَّ هذا التقدير (يقودك الى تكلف قبيح جداً)[2].

كرر الشيخ الكرباسي انتقاده بـ(أنَّ الأصل الذي قرره النحاة في إعراب الجمل غير مستقيم على الرغم من دفاعهم عنه وتكلفهم في التقدير) .

مما تجدر الإشارة اليه أنَّ هنالك جملاً أُخر لها محل من الإعراب ولا يحل المفرد محلها لم يذكرها الشيخ الكرباسيّ يمكن أنْ تستدرك عليه ، منها :

١-جملة خبر ضمير الشأن نحو : (هو الله أحد).

٢- أخبار أفعال المقاربة والرجاء والشروع ، نحو: "كاد زيد يموت" و "جعل يكتب" ذلك ؛ لأنّ هذه مواطن جمل لا مواطن مفردات فإنَّه لا يقال: كاد زيد ميتاً ولاجعل كاتباً[3].

اِقترح الشيخ الكرباسيّ حلاً يستقيم به أصل إعراب الجمل التي لها محل من الإعراب بعد أنْ رفض فكرة وقوعها موقع المفرد .

---

(4) المنتخب: ٢٠٥ .

(5) المنتخب : ٢٠٥ .

(6) المنتخب: ٢٠٥ .

(1) المنتخب: ٢٠٥ . .

(2) المصدر نفسه: ٢٠٦.

(3) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل السامرائي: ١٨٥ والمحيط: ٣٤١/٣،

ومن الجدير بالذكر أنَّ الشيخ الكرباسيّ وضع هذا المقترح بناءً على فكرة العامل النحوي والمقترح هو(مجيء عامل ما قبلها أو خلو الكلام منه فإذا سبقت الجملة بعامل فلها محل من الإعراب يقتضيه واذا لم تسبق كانت لا محل لها كما ترى في الجملة الآتية: ظننتك تحضر ، فالفعل "ظن" ينصب مفعولين والضمير بعده مفعوله الأول وجملة "تحضر" مفعوله الثاني ، وبهذا يكون العامل قبل جملة "تحضر" لم يستنفد عمله كاملاً فإنصب تأثيره على موضعها)[4].

اِسترسل الشيخ الكرباسيّ يوضح لنا في تمثيل آخر(أمّا قولك جاء الذي ذهب ، فجملة "ذهب" لا محل لها من الإعراب ؛ لأنَّها غير مسبوقة بعامل يؤثر في محلها ، فليس قبلها من العوامل إلا الفعل "جاء" وقد أُستنفد في الاسم الموصول عمله)[5].

يبدو أنَّ الشيخ في انتقاده هذا لم يستطع –وهو معاصر– أنْ يتحرر من فكرة العامل النحوي التي يرى الكثيرون أنَّها أزمة النحو العربي ليوجه انتقاده لموضوع الجمل على أساس أنَّها الوظيفة اللغوية والهدف في تكوين الجمل أو الغرض من تكوينها ، وإنَّما عاد وتناول مبحث الجمل في ضوء فكرة العامل من جديد في وقت سبقه المعاصرون الجامعيون الى موضوع الجمل من حيث الوظيفة اللغوية التي ترمي الى تقريب اللغة من هدفها الحقيقي[1].

---

[4] المنتخب: ٢٠٦، وينظر: المحيط: ٣/ ٣٢٢.
[5] المنتخب: ٢٠٦.
[1] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦١ – ٦٢ .

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل صيغة تُستعمل في إيراد الأفضل على الفاضل ، أي أكثر فضلاً من غيره .

اِنتقد السيد محمد الصدر رأي اللغويين والنحويين في فهمهم لأفعل التفضيل في قوله تعالى: ((أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ))[١].

يرى السيد الصدر(أنَّ فهم المشهور بانّ فيه إشعاراً بأفعل التفضيل ولعلهم أخذوه مسلماً مع أنَّه مخالف للقواعد العربية والظاهر أيضاً فإنه لم يقل: أشر وأخير لكي نحمله على ذلك ، بل أورد مجرد الصفة)[٢].

---

[١] البينة: ٧/٩٨ .
[٢] منة المنان: ٢٩٩/١.

فالسيد الصدر يرى أنَّ خير البرية وشر البرية صفة لمجموعة من الناس ولا يلمح فيها أفعل التفضيل ، قاس ذلك على قوله تعالى:((وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً))[٣] فأعمى هنا صفة ولا يمكن أنْ نفهم منها أنَّه أكثر عمى[٤] .

حجته في ذلك السياق القرآني ؛ لأنَّ "أشر" ، أي اسم التفضيل يجب أنْ يكون واحداً لا جماعة[٥] ، والسياق القرآني ضم الاشارة الى الجماعة باستعماله الضمير "هم".

ويرى أيضاً أنَّ دعوى المشهور – أي التفضيل – مفتقرة الى دليل[٦] ، إذ يبدو أنَّ قول السيد الصدر: إنَّ افعل التفضيل "أشر وأخير" يجب أنْ يكون واحداً لا جماعة قول فيه نظر .

أقول: ما المانع النحوي من أنْ نقول:(المسلمون هم أخير الناس والمنافقون هم أشر الناس).

الظاهر أنَّه لا يوجد مانع من ذلك ؛ لأنَّه لو قلت: هم أخير الناس وشر الناس اكون قد ذكرت الصفة ولو قلت: هم أخير الناس وأشر الناس اكون قد فضلتهم في الخير أو الشر .

أما قول السيد الصدر: إنَّ دعوى المشهور مفتقرة الى دليل ، ففيه نظر أيضاً ؛ لانَّ الدليل موجود يتمثل في الشواهد الفصيحة من عصور الاحتجاج التي ورد فيها أفعل التفضيل على اصله بعد انْ حذفت همزته لكثرة الاستعمال ، ومنها :

أولاً: قراءة قوله تعالى:((سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُ))[1] بفتح الشين وتشديد الراء[2].

ثانياً: قول الراجز[3]:

بلال خير الناس وابن الأخير .

---

[٣] الاسراء: ٧٢/١٧.

[٤] ينظر: منة المنان: ٢٩٩/١ .

[٥] ينظر: منة المنان: ٢٩٩/١ .

[٦] ينظر: منة المنان: ٢٩٩/١ .

[1] القمر: ٢٦/٥٤ وهي قراءة ابي قلابة ، ينظر: مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ابن خالويه: ١٤٧. .

[2] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤/١ هامش المحقق .

[3] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤/١ هامش المحقق .

رأى وتعديه

الفعل رأى يأتي على ثلاثة أضرب: أولهما برؤية الحاسة فيتعدى الى مفعول واحد ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يبصر ، والثاني بإدراك القلب فيتعدى الى مفعولين والثالث ، برؤية المنام ويتعدى أيضاً الى مفعولين[١].

---

[١] ينظر: شرح المفصل : ٧ / ٨١.

حاول السيد محمد الصدر انتقاد قاعدة النحويين أنَّ رأى القلبية تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ورأى الحسية تنصب مفعولاً واحداً ، يرى –رحمه الله– أنَّ هذه القاعدة قابلة للمناقشة في ضمن أُمور:

الأمر الأول: طرحه على هيأة سؤال ، قال:(ما المانع من القول: بأنَّ رأى القلبية تنصب مفعولاً واحداً)[٢].

أجاب السيد الصدر أنَّ المانع في نظرهم المادي –أي النحويين– أنَّ الرؤية القلبية متعذرة لشيء معين أو قل لمفعول واحد فلا يمكن القول: رأيت زيداً ، ونريد به الرؤية القلبية[٣].

اِعترض السيد الصدر على تعليل النحاة بما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ((وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ))[٤] ، فينظرون بالحس المادي ولا يبصرون بالحس المعنوي ، يعني أنَّهم لا يفقهون مستوى النبي –صلى الله عليه وآله– وعقله وحكمته وكونه مدينة العلم فهم يرونه ولكنهم لا يعرفونه ، وعليه فإنَّ رأى القلبية يمكن أنْ تنصب مفعولاً واحداً كالحسية تماماً[٥].

الظاهر أنَّ السيد الصدر يرى أنَّ الفعل (رأى) في الآية الكريمة فعل قلبي نصب مفعولاً واحداً ، والذي حمله على ذلك جملة "يبصرون" ؛ لأنَّه يرى أنَّها من البصيرة وليس من البصر .

يبدو –والله العالم– أنَّه لا علاقة بين فعل الرؤية في الآية الكريمة وجملة "يبصرون" وإنْ كانا مرتبطين بعلاقة سياقية فالفعل حسي مادي نصب مفعولاً واحداً ، قال ابن يعيش:(فترى ههنا بمعنى بصر العين والهاء والميم مفعول به وينظرون اليك في موضع الحال)[1].

---

[٢] منة المنان: ١٠٠/١ .
[٣] ينظر: منة المنان ١٠٠/١ .
[٤] الاعراف: ١٩٨/٧.
[٥] ينظر: منة المنان ١٠٠/١ .
[1] شرح المفصل: ٨١/٧ .

لماذا فعل الرؤية في الآية الكريمة يبقى فعلاً مادياً ينصب مفعولاً واحداً ؟ لأنَّ مدار الحديث عن رؤية الحاسة في رؤيتها المادية لجسم مادي بغض النظر عمّا يحتويه هذا الجسم من عقل أو حكمة أو افكار أو عظمة ، فعدم إدراك حقيقة الشيء الكامنة فيه لا ينفي عدم رؤيته المادية ، فعلى سبيل المثال: أنا اقرأ في كتاب ما ولكن لا أفهم أفكار الكتاب وما مكتوب فيه ، هذا لا يعني أني لا أرى الحروف والكلمات والسطور والورق المكتوب ، فعدم فهمي لمحتوى الكتاب لا علاقة له برؤية الكتاب ، قال الزمخشري:(وهم لا يبصرون وهم لا يدركون المرئي)[2] . فعدم إدراك المرئي لا ينفي رؤيته وموضوع الحديث هو الرؤية المادية وعدمها وليس إدراك القلب وعدمه ولم يرد عن العرب مثلاً رأيت زيداً أي فقهته ، وبهذا يترجح انْ يكون فعل الرؤية في الآية الكريمة المتقدمة حسياً لا معنوياً وقد نصب مفعولاً واحداً .

الأمر الثاني: في انتقاده طرحه على هيأة سؤال أيضاً ، قال:(ما المانع من التخيير بين المفعول الواحد والمفعولين)[3].

أجاب السيد الصدر أنَّ كليهما ممكن فإذا قصد المتكلم منصوباً واحداً ، أمكنه الاقتصار عليه سواء كانت الرؤية مادية أم معنوية واذا قصد المتكلم وجود مفعولين يعني إدراك الصفة جاء بمفعولين سواء كان ذلك الإدراك مادياً أم معنوياً فيكون المنصوب الثاني في قولنا: رأيت زيداً طويلاً مفعولاً ثانياً كما في قولنا: رأيت زيداً عالماً[4].

والحقيقة أنَّ الأُستاذ عباس حسن قد سبق الى مثل هذا الرأي الذي أراده السيد الصدر ، قال في معنى رأى:(فإنَّ كان معناه الفهم وإبداء الرأي في أمر عقلي فقد ينصب مفعولاً واحداً أو مفعولين بحسب مقتضيات المعنى مثل: يختلف الأطباء في أمر القهوة فواحد يراها ضارة ، وآخر يراها مفيدة إذا خلت من الإفراط أو واحد يرى ضررها ، وآخر يرى افادتها)[1].

ثانياً: نقد بعض محاولات التيسير ، وموقفهم من النظرية:

١-نقد محاولتي تيسير:

---

[2] الكشاف ، الزمخشري : ٤٠٠ .
[3] منة المنان:١/١٠٠ .
[4] ينظر: منة المنان: ١٠٠ – ١٠١ .
[1] النحو الوافي: ١٥/٢ .

التيسير مفهوم اختلف فيه أصحابه ، فكل منهم يراه ويفهمه بحسب اعتقاده بنوع العسر أو الصعوبة الموجودة في المنهج أو المادة النحوية أو طرائق تدريسها .

المحاولات المعاصرة كثيرة جداً ربما يصعب على الباحثين أنْ يحصوها ؛ لأنَّها مبعثرة في الصحف والمجلات ومباحث الرسائل الجامعية فضلاً عن المحاولات غير المعروفة أو ما زالت مخطوطة –والله العالم– يرى أحد الباحثين أنَّه أحصى هذه المحاولات وأنّه لم يسبق الى استقصائها في كتاب[2].

والحقيقة أنَّ أول محاولة تيسيرية ناضجة في العصر الحديث محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابة "إحياء النحو" وهو أول المحدثين الذين فتحوا باب التيسير ونقد القديم فصارت محاولته رائدة وباتت ومازالت بين مؤيد ومعارض .

لفضلاء الحوزة العلمية موقف نقدي لمحاولتين تيسيريتين هما: محاولة لجنة المعارف المصرية ومحاولة الأستاذ محمد الكسار ، المحاولة الأولى تناولها نقداً كل من الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء والشيخ علي كاشف الغطاء والشيخ محمد الجواد الجزائريّ والمحاولة الثانية تناولها نقداً الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ ، سنأتي عليهما بالتفصيل .

من المحاولات الجماعية المهمة محاولة لجنة المعارف المصرية عام ١٩٣٨م ، شكلت وزارة المعارف المصرية لجنة لتيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة فقد أصدر بهي الدين بركات باشا وزير المعارف القرار الآتي[3]:

بما أنَّ الوزارة سبق لها انْ عملت على تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة فيما أخرجت من الكتب وكان لهذا العمل نتيجة مرضية لذلك قررت:

المادة الأولى : تؤلف لجنة على الوجه الآتي :

١- الدكتور طه حسين بك ، عميد كلية الآداب .

٢- الأستاذ أحمد أمين ، الاستاذ بكلية الآداب .

---

[2] ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: ٨٥.

[3] ملاحظة: ينظر: قرار تشكيل اللجنة ومقترحاتها كافة في نقد الاقتراحات المصرية، محمد رضا وعلي كاشف الغطاء : ١ – ٢٣ وبين النجف والأزهر السيد كاظم الكفائي : ٣ – ٩ من دون أنْ أُهمش لها في غير هذا الموضع .

٣- الأستاذ على الجارم بك ، مفتش أول اللغة العربية في الوزارة .

٤- الأستاذ محمد ابو بكر إبراهيم ، مفتش في الوزارة .

٥- الأستاذ إبراهيم مصطفى ، الأستاذ المساعد بكلية الآداب .

٦- الأستاذ عبد المجيد الشافعي ، الأستاذ بدار العلوم .

المادة الثانية: تعرض اللجنة عملها في مدة لا تتجاوز الشهرين ويمنح أعضاؤها مكافأة عن هذا العمل.

المادة الثالثة:

تنشر نتيجة أعمال اللجنة على الجمهور لتتبين الوزارة الآراء التي يبديها المثقفون في مصر وغيرها من البلاد العربية .

خرجت اللجنة بطائفة من المقترحات هي على النحو الآتي[*] :

أولاً: باب الإعراب.

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعرابين:التقديري والمحلي.

ثانياً: العلامات الاصلية للإعراب والعلامات الفرعية .

رفضت اللجنة تقسيم العلامات الإعرابية على أصلية وفرعية وجعلتها أصلية في مواضعها .

ثالثاً: ألقاب الإعراب والبناء.

ترى اللجنة أنْ يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء وأنْ يكتفى بألقاب البناء.

رابعاً: الجملة.

تتألف الجملة من جزءين اساسين ومن تكملة تذكر حين يحتاج اليها وقد يستغنى تبعاً لغرض المتكلم ولما يريد أنْ يعرب عنه، وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو.

أمّا تسمية الجزءين الأساسيين فقد كان أمام اللجنة أنْ تسميها بالاسماء آلاتية:

١- مسنداً اليه ومسنداً ،كما في اصطلاح علماء البلاغة وعلماء النحو قديماً منذ سيبويه.

---

[*] سأضطر الى تفصيل مقترحات اللجنة ؛ لأنَّ فضلاء الحوزة لهم جهود نقدية لاغلب المقترحات .

٢- الموضوع والمحمول ، كما في اصطلاح علماء المنطق .

٣- الأساس والبناء .

٤- المحدث عنه والحديث ، والأخيران مصطلحان جديدان قد يكونان أوضح في معناهما .

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو الموضوع والمحمول ؛ لأنَّه أوجز ولا يكلّف اصطلاحاً جديداً .

أمّا الترتيب بين الموضوع والمحمول فترى اللجنة أنَّ الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة فلا تلزم أحد الركنين موضعاً واحداً وقد ساعدتها تلك المرونة على أداء معانٍ خاصة دقيقة وإنَّما يغلب أنْ يتأخر الموضوع فيما يأتي :

أ- اذا كان المحمول فعلاً .

ب-اذا كان الموضوع نكرة .

أمَّا المطابقة بين الموضوع والمحمول فترى اللجنة أنَّه في مسألتين :

إحداهما: في النوع ، اذا كان الموضوع مؤنثاً كان في المحمول علامة التأنيث.

والأخرى: في العدد ، اذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع واذا كان متقدماً لم تلحقه ، فيقال:(الرجال قاموا) و(قام الرجال) ، وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو للذكور والنون للإناث وفي المثنى الألف لهما وفي المفرد التاء للواحدة وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الإمام المازني القائل: بأنَّها علامات لا ضمائر وبهذا النحو من تقسيم الجملة الى موضوع ومحمول وقد يسرت اللجنة الإعراب وقللت الاصطلاحات وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم إنَّ واسم كان في باب الموضوع وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر أنَّ في باب واحد وهو المحمول وخففت عن المعلمين والمتعلمين برد(باب ظن) الى الفعل المتعدي .

خامساً: متعلق الظرف وحروف الإضافة .

قررت اللجنة أنَّ المتعلق العام لا يقدر وأنَّ المحمول في مثل "زيد عندك أو في الدار" هو الظرف ، وأمّا المتعلق الخاص فهو المحمول والظرف تكملة .

سادساً: الضمير .

من أصول اللجنة أنْ تلغي الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً فمثل"زيد قام" الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه وليس بجملة كما يعده النحاة وهو كمثل "قام زيد" ومثل " أقوم " و " نقوم " مما يقدر فيه الضمير المستتر وجوباً ، الفعل محمول ، والهمزة أو النون أشارة الى الموضوع اغنت عنه ، وكفى ذلك في إعرابه .

سابعاً: التكملة .

ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم التكملة أنَّها مفتوحة أبداً الا اذا كانت مضافاً اليها أو مسبوقة بحرف إضافة . تاتي التكملة لبيان الزمان أو المكان ولبيان العلة ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه ولبيان المفعول أو لبيان الحالة أو النوع وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة من دون أنْ نضيع غرضاً .

تناول هذه المحاولة أساتذة جامعيون ومشايخ حوزيّون نجفيّون بالنقد والرفض ، فمن الجامعيين علي النجديّ[1] ، وساطع الحصريّ[2] ، وعبد المتعال الصعيديّ[3] والدكتور فتحي الدجنيّ[4] ، ومن الحوزيّين المشايخ الثلاثة محمد رضا كاشف الغطاء[5] وعلي كاشف الغطاء[6] ، ومحمد الجواد الجزائريّ[7] ، وسآتي بالتفصيل لنقد الحوزيّين لاقتراحات لجنة وزارة المعارف المصرية .

ومن الجدير بالذكر أنَّ فضلاء الحوزة العلمية لم يكن لهم أي موقف نقدي من محاولات التيسير الكثيرة* سوى هذه المحاولة ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ وزارة

---

(1) يُنظر: من قضايا اللغة والنحو ، الأستاذ علي النجدي: ١١٩ .
(2) ينظر: آراء وأحاديث في اللغة والنحو، الأستاذ ساطع الحصري : ٨٤ .
(3) ينظر: النحو الجديد ، الأستاذ عبد المتعال الصعيدي : ٤٦ .
(4) ينظر: الجملة النحوية ، نشأة وتطوراً واعراباً ، د.فتحي الدجني: ٨٥ .
(5) ينظر:نقد الاقتراحات المصرية ، كاشف الغطاء: ٢٤ – ٥٥ .
(6) ينظر:نقد المقترحات المصرية ، كاشف الغطاء: ٥٧ – ٦٨ وبين النجف والأزهر: ٣ – ٩ .
(7) ينظر: نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية ، الشيخ محمد الجواد الجزائريّ ، الكتاب كله لنقد المحاولة

* اذا استثنينا الدكتور عبد الهادي الفضليّ .

بعد أنْ استطلعت الوزارة المصرية رأي [1]المعارف العراقية كلفتهم رسمياً باستطلاع آرائهم الوزارة العراقية .

في البدء تناول فضلاء الحوزة العلمية الاقتراحات التيسيرية نقداً عاماً وبعد ذلك فصّلوا القول في الأبواب والمواد النحوية الميسرة ، وسنتناول جهودهم النقدية لمقترحات اللجنة بحسب ترتيب اللجنة للأبواب :

أولاً: باب الإعراب.

اِقترحت اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعرابين: التقديري والمحلي.

رأى الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء أنَّه لا بأس بالاستغناء عنهما وانْ لم يكن فيه [2]ذلك العناء والجهد الذي بالغت فيه اللجنة ، ويرى أيضاً أنَّ الإعرابين لا يخلوان من الفائدة .

أمّا الشيخ علي كاشف الغطاء فيرى أنَّ الغاءهما يوجب المشقة على التلميذ من غير فائدة يجتنيها وأنَّ المتأمل في أبواب النحو يرى أنَّه لا بدَّ من أنْ يطّلع التلميذ على [3]الإعرابين.

أمّا الشيخ محمد الجواد الجزائريّ فعدّ رأي اللجنة بعيداً عن الصواب وأنَّ الاستغناء عنهما [4]يجلب على التلميذ عناءً مضاعفاً.

حجة المشايخ الثلاثة في رفض الاستغناء عن الاعرابين ، هي:

١- (إنّ ائمة اللغة والصناعة تتبعوا أنواع الكلام العربي ... واستقصوا الفصيح منه والبليغ وتحققوا في تراكيبه ... فلم يروا مندوحة عن بنائهم الكثير من أصول النحو على رعاية الموضع والمعنى)[5].

٢- (إنَّ في هذا الفرض تمكيناً للاعتقاد في تأثير العوامل فيما تقتضيه من الحركات الإعرابية الظاهرة)[6] .

---

[1] وجهت وزارة المعارف العراقية كتاباً الى سماحة الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء تطلب رأيه في المحاولة بتأريخ ٢٨جمادى الأولى١٣٥٧هـ الموافق ٢٨تموز ١٩٣٨م ، ينظر: نقد الاقتراحات، كاشف الغطاء: ٢٤ .

[2] ينظر: المصدر نفسه: ٣٥ .

[3] ينظر: المصدر نفسه: ٦٥ وبين النجف والأزهر: ٥ .

[4] ينظر: نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ١٩.

[5] نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ١٩ .

٣- (إنَّ العطف والنعت وغير ذلك من التوابع لا تظهر عليها إلا حركة الإعراب التقديري فيما اذا كانت تابعة لما قُدر فيه الإعراب كالمقصور والمنقوص ولا تظهر عليها إلا حركة الإعراب المحلي فيما كانت تابعة للمبني)[1] .

ثانياًَ: العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية .

اِقترحت اللجنة عدم نيابة بعض العلامات عن بعض وجعلتها كلها أصلية في مواضعها.

يرى الشيخان محمد رضا وعلي كاشف الغطاء أنّه(ليس بخفي أنَّ غرض النحاة بالنيابة هو تفهيم الطالب أنَّ مثل الواو في جمع المذكر السالم تغني عن الضمة...وليس مرادهم بالنيابة المعنى الحقيقي لها...ومن المعلوم أنَّ هذا الأمر يحتاج الطالب الى معرفته والاطلاع عليه سوى أنْ عَبَر عنه بلفظ النيابة أو غيرها)[2].

أمّا الشيخ محمد الجواد الجزائريّ فقد انتقد المقترح أيضاً وعدّه بعيداً عن الصواب[3] ، واستطرد في رفض المقترح بأمور عدة لعلّ من أوضحها :

١- (إنَّ في هذا التقسيم إهمالاً واجمالاً لا يؤمن معها الوقوع في الالتباس بين موارد العمدة وموارد الفضلة ؛ لانَّه لا يعلم فيه أي نوع من أنواع العمدة أو الفضلة يثبت لما يظهر فيه الحركات أو الحروف من الأقسام السبعة)[4] . ولا أعرف كيف تلتبس العمد والفضلات ؟ .

٢- (جعلت اللجنة كلاً من علائم الإعراب أصلاً في موضعه وألغت النيابة بينها واكتفت في الدلالة على إعراب الممنوع من الصرف في القسم الثالث بقولها: "اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح" وهذا يُشكل الأمر على المتعلم فلا يهتدي الى مجاراة كلام العرب من حركة التابع للممنوع من الصرف حالة الجر ولا يؤمن أنْ يفتح التابع تبعاً لظاهر الحال هو خطأ كبير وشذوذ عن لغة العرب)[5] .

---

[6] نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء: ٣٥ .

[1] نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء : ٦٠ و ينظر: نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ١٩ .

[2] نقد الاقتراحات،كاشف الغطاء : ٣٧ ، ٦٠ .

[3] يُنظر: نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ٣٧ .

[4] نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ٣٧ .

[5] نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ٤٢ ــ ٤٣ .

ثالثاً: ألقاب البناء والإعراب .

اِقترحت اللجنة أنْ يكون لكلِّ حركة لقب واحد واكتفت بألقاب البناء من دون حركات الإعراب .

للمنتقدين الحوزيّين موقفان متباينان في هذه الجزيئة ، فيرى الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء أنّ اللجنة قد أحسنت في مقترحها هذا ، قال:(ونحن نوافق اللجنة على هذا المقترح)[1].

أمّا الشيخ محمد الجواد الجزائريّ فقد رفض المقترح واستطرد في انتقاده ورفضه بأمور عدة لعلّ من أبرزها أنَّ اللجنة قد توهمت (فلا يفوت النحوي فائدة التفرقة بين حركات الإعراب وحركات البناء بما خصص لهما من الألقاب فإن في التفرقة تحصيل الإشارة الى ما يعرض الاسم الواقع في الكلام من كونه عمدة أو فضلة أو مضافاً اليه ؛ لأنَّ الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، كالفاعل والمبتدأ والخبر وأمثال ذلك ولا يكون في غير العمدة ، والنصب علم الفضلة في الأصل واذا دخل في العمدة فلشبهها بالفضلات كالمفاعيل الخمسة ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والجر علم الاضافة أي كون الاسم مضافاً اليه معنى أو لفظاً ...)[2].

أمّا الشيخ علي كاشف الغطاء فقد أمسك عن هذا المقترح ولم يعط رأيه.

رابعاً: الجملة.

اِقترحت اللجنة تقسيم الجملة الى جزءين أساسيين وتكملة ، واصطلحت على الجزءين الموضوع والمحمول .

وافق الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء اللجنة على تقسيم الجملة ولكنه استدرك عليها بأنْ يضاف الى أجزاء الجملة جزءاً آخر وهو النسبة وكيفياتها[3].

---

(1) نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء:٣٨.

(2) نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ٤٨ .

(3) ينظر: نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء: ٣٨ .

أمّا الشيخ علي كاشف الغطاء فقد عدّ تعريف الموضوع فاسداً لعدم صدقه على جزئي الجملة الإنشائية ، إذ ليس هناك حديث أو محدث عنه وكذلك يرى أنَّه لا يصدق على جزئي جملتي الشرط ، فالتعريف في نظره مخرجاً لأغلب أجزاء الجملة.[4]

وممّا يؤخذ على الشيخين محمد رضا وعلي كاشف الغطاء انَّهما لم يعترضا على مصطلحي الموضوع والمحمول المنطقيين في حين انتفض ثالثهما محمد الجواد الجزائريّ ، قال:(إنَّ اللجنة ارتأت أنْ تأتي بشيء جديد تجاه اصطلاح النحاة كان الأولى لها اتباع اصطلاح البلغاء لا المناطقة للقرب الفني بين النحو والبلاغة... فتفضيل اللجنة لاصطلاح المنطقيين جار على ميول خيالية بعيدة عن حساب التفضيل في صناعة لغة العرب).[1]

وأكد الشيخ الجزائريّ رفضه لأقتراح اللجنة وعدّه بعيداً عن الصواب لأمورٍ عدة لعلّ أوضحها:(إنّ اصطلاح المنطقيين لا يشمل جزئي الجملة الفعلية إلا برعاية تأويلات يتوصل اليها بتفكير وتأمل من العقل ؛ لأنّ الحمل المقابل للوضع بين اثنين "حمل هو هو" و "حمل ذو هو" وكلاهما بعيد عن دلالة الجملة الفعلية ؛ لأنّ مفادها إسناد الفعل الى الفاعل وربطه به على نحو خاصٍ من طريق وضع هيئات الأفعال لمعانيها الخاصة).[2]

أمّا أحكام إعرابهما فيرى الشيخ محمد رضا أَنّه يمكن أنْ نعدل عمّا قررته اللجنة الى ما هو أيسر ، والتيسير هو غاية اللجنة ، قال:(هكذا كلّ جزء أساسي للجملة فهو مضموم إلا إذا كان موضوعاً بعد "إنَّ واخواتها" أو محمولاً مع " كان واخواتها" فيفتح وإنْ كنا لا نرى أنّ هذا التيسير من العسر)[3] أقرب . الظاهر أنَّها مشاركة منه في التيسير ، ولعلّ قوله هذا أقرب الى قول الميسرين ، الضمة علم الإسناد .

أمَّا موقف الشيخ علي كاشف الغطاء فيرى أنّ جمع هذه المباحث النحوية في مصطلح واحد وهو الموضوع كالفاعل والمبتدأ واسم إنّ واسم كان لا يغني عن البحث في أبواب الموضوعات المذكورة لأختصاص كلّ منها بأحكام لا توجد في غيرها.[4]

---

[4] ينظر : نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء : ٦٠ .
[1] نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ٥٥، ٥٩ وينظر: الدراسات اللغوية في العراق ، د. عبد الجبار جعفر القزاز : ١٧٥ .
[2] نقد الاقتراحات ، الجزائريّ :٥٩ .
[3] نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء: ٣٩ .
[4] ينظر: نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء :٦٢ .

وأكد انتقاده لمقترح اللجنة بأنّ المحمول إذا كان اسماً يُضم إلا اذا وقع مع "كان واخواتها" ، قال:(ولا يخفى أنَّ هذا الحكم بهذه الصورة يوجب تردد الطالب فيما إذا وقع المحمول حالاً "كراكب" في قولنا : جاء زيدٌ راكباً ابوه فرساً أو وصفاً لمنصوب "كضارب" مثل "رأيتُ رجلاً ضارباً ابوه عمراً " أو صفة لمجرور "كقاتل" في قولنا: نظرت الى رجل قاتل ابوه عمراً...فأنّه لا يدري الطالب في هذه الموارد أيضم المحمول أو يجري فيه ما سيجيء من حكم التكملة وكان عليهم رفع الاشتباه)[1].

عدّ الشيخ الجزائريّ اندماج الحقائق المختلفة الحكم وإدراجها فيما له حكم واحد ، ويرى أنّ اللجنة قد تجاوزت على اللغة باسم التيسير ، لا يتفق[2] وأُصول اللغة العربية من دون نظر أو قياس قال[3]:(ومن المؤسف أنْ يهاجم لغة الضاد ابنائها [كذا] ويستعرضوا بهذه التلبيس والانتقاض بين الأحكام والخلط بين المصطلحات ضوابط فن النحو وقواعده الراهنة ويسموا ذلك تيسيراً لقواعد النحو)[4]: أمّا انتقاد محوري الجملة فهما .

أ- الترتيب بين الموضوع والمحمول.

رأت لجنة التيسير أنَّ الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة فلا تلزم أحد الركنين موضعاً ، وقد ساعدتها المرونة على أداء معانٍ خاصة دقيقة ، وإنَّما يغلب أنْ يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً وإذا كان الموضوع نكرة .

رفض الشيخ الجزائريّ هذا المقترح وعدّه بعيداً عن الصواب[5] (لأن المؤسسين من أئمة النحو تتبعوا كلام العرب منظومه ومنثوره ووقفوا على سير الجملة فيه من ناحية وضعها ، وترتيب ركنيها ورأوه محدداً بحدود لا تتعداها الجملة فأثبتوها في مؤلفاتهم أصولاً نحوية فاصلة بين صحة الكلام وغلطه)[6].

إستطرد الشيخ بانتقاده ورفض مقترح اللجنة وعدَّ ما جاء في التقرير كله مرفوضاً[7].

---

[1] نقد الاقتراحات ، الجزائريّ :٦٢ .
[2] ينظر: المصدر نفسه :٦٢ .
[3] الصواب : ابناؤها .
[4] المصدر نفسه:٦٢-٦٣ .
[5] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢ .
[6] المصدر نفسه: ٧٢ – ٧٣ .
[7] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢ – ٨٩ .

ب- المطابقة بين الموضوع والمحمول.

رأت اللجنة أنَّ المطابقة بينهما في مسألتين: النوع والعدد .

إنتقد الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء قولهم: اذا كان الموضوع مؤنثاً كانت في المحمول علامة التأنيث ويرى – رحمه الله – أنَّ القول بحاجة الى تقييد وذلك اذا لم يكن المحمول خبراً وكان جامداً فإنه يحتاج الى علامة التأنيث[1].

وانتقد أيضاً قولهم: ويسرت نائب الفاعل ، ولم تجعله من الموضوع ، قال: (فهذا نائب الفاعل إنْ كان من أقسام الموضوع وداخلاً في عنوانه وهو الصواب ولهذا لا بدَّ فيه من المطابقة وهو أيضاً لا ريبَ أنَّه محدث عنه في الجملة فلماذا لم تعدّه اللجنة مما جمعته من أبواب الفاعل والمبتدا واسم كان اسماً في باب الموضوع وإنْ كان من التكملة فكيف يصح للجنة أنْ تقول: وحكم التكملة أنَّها مفتوحة أبداً)[2].

وانتقد أيضاً رأي اللجنة حين ردت باب ظن الى الفعل المتعدي ، قال: (فهذا غير صحيح قطعاً ؛ لأن ثاني مفعولي ظن واخواتها مما قصد بالحديث وهو أساس وركن في هذه الجملة ... ولا فرق بينه وبين خبري كان وإنَّ وأخواتهما في اللّب والمعنى)[3].

أمَّا الشيخ الجزائريّ فقد تناول هذا الاقتراح بالنقد والرفض ، قال:(إنَّ هذا الأصل لكثير خطأه)[4]. وعدّ ما جاء فيه بعيداً عن الصواب[5] . واستطرد في تفصيل القول في المقترح رافضاً اياه[6].

---

(1) ينظر: نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء: ٤٠ .
(2) المصدر نفسه: ٤٠ – ٤١ .
(3) المصدر نفسه: ٤١ . .
(4) نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ٩٠ .
(5) ينظر: المصدر نفسه ، الجزائريّ : ٩١ .
(6) ينظر :المصدر نفسه ، الجزائريّ : ٩٠ – ١١٣ .

خامساً: متعلق الظرف وحروف الإضافة .

لم يختلف نحويو الحوزة العلمية مع اللجنة الميسرة في هذا المطلب النحوي ، فقد وافقها الشيخان محمد رضا وعلي كاشف الغطاء بأنَّ هذا الغرض لا بأس به اطراداً للقاعدة وأنَّه اختيار الكوفيين والرضي من قبل[٧] .

أمّا الشيخ الجزائريّ فلم يعترض ايضاً على الرأي المقترح لكنه اعترض من جانب آخر على مسألتين:

إحداهما: اعترض على اللجنة ؛ لأنَّها نسبت الى النحاة القول بالمتعلق العام (استقر ومستقر) وإعرابه خبراً ، وهو يرى أنَّ نسبته الى بعض النحويين ، والجمهور خلافه[1] .

والأخرى : أنَّ اقتراح اللجنة ليس اقتراحها حقيقة وإنَّما سُبقوا اليه[2].

يبدو أنَّ الشيخ الجزائري جانب الصواب في اعتراضه الأول وبخس حق اللجنة في اختيار الرأي الايسر في اعتراضه الثاني .

أمّا اعتراضه الأول فلم يوفق الشيخ في نسبة القول الى بعض النحويين ؛ لأنَّ بعض في اللغة تعني شخصاً واحداً ، أمّا اذا اراد ببعض المعنى المتداول في الاستعمال بأنَّهم جماعة قليلة من الأشخاص ، فكلا التوجهين جانبا الصواب ؛ لأنَّ المتعلق العام هو رأي جمهور البصريين وأكثر المحققين المتأخرين .

أمّا اعتراضه الثاني فلم ينصف اللجنة فقد رأى أنَّ رأيها هو رأي من سبقهم من النحويين والمقترح ليس مقترحها ليحسب لها والحق أنَّ الكثير من اقتراحات الميسرين هو انتقاء الأيسر من بين الآراء القديمة وجمع المتفرقات والمتشابهات ورفع ما يعتقد أنَّه دخيل وتهذيب المنهج ، فضلاً عن أنَّ اختيار اللجنة لهذا المقترح هو رأي طائفة من الكوفيين وليس رأي الجمهور كما يظن الشيخ الجزائريّ .

---

[٧] ينظر: المصدر نفسه ، الجزائريّ : ١١٤ .
[1] ينظر: نقد الاقتراحات ، الجزائري : ١١٦ .
[2] ينظر: المصدر نفسه: ١١٦ .

سادساً: الضمير.

من مقترحات اللجنة إلغاء الضمير المستتر جوازاً ووجوباً وجعل الفعل المستتر فيه الضمير محمولاً مفرداً لا جملة .

اِنتقد الشيخان محمد رضا وعلي كاشف الغطاء رأي اللجنة بأنَّ(هذا الاقتراح لا يمكنهم الالتزام به في صيغة الأمر "كبع وقم" وإلا لزم تركب الجملة من جزء واحدٍ وهو خلاف ما ذكروه سابقاً من أنَّ الجملة مركبة من جزءين أساسيين: الموضوع والمحمول)[3].

ويرى أيضاً الشيخ محمد رضا أنَّه(ليس المراد بالاستتار دخول لفظ "هو وأنا وأنت ونحن" بإعيانها في ألفاظ ضرب ، تضرب ، أضرب ، إضربي ، نضرب ، وهو واضح فليس المقصود إلا أنَّ هذه الهيئات المخصوصة بحسب وضعها تدلّ على ما تدلّ عليه الضمائر البارزة ، فإنَّ هيئة [كذا][1] فَعَلَ تختص بموارد الإخبار عن الغائب ... وهكذا الباقيات فالغرض من الاستتار تكفل نفس [كذا][2] هيئات الافعال لمفادها)[3].

وانتقد الشيخ علي كاشف الغطاء اقتراح اللجنة حين عدّت الهمزة في "أقوم" والنون في "نقوم" إشارة الى الموضوع بدلاً من جعل الضمير فيها مستتراً ، قال متسائلاً:(وما أدري أي تسهيل في هذا الاقتراح على الطالب ، ولو رجعتَ الى وجدانك أيّها القارئ الكريم لرأيت أنَّ تفهيم المتعلم أنَّ الضمير مستتر فيها أسهل من تفهيمه أنَّ الهمزة والنون إشارة الى الموضوع)[4].

أمّا الشيخ الجزائريّ فكعادته رفض اقتراحات اللجنة في قضية الضمير وعدّ ما جاءت به بعيداً عن الصواب وأنَّها اخطأت في مقترحاتها[5].

سابعاً: التكملة .

اِقترحت اللجنة أنَّ ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة وحكمها أبداً الفتح إلا اذا كانت مضافاً اليها أو مسبوقة بحرف إضافة .

---

(3) نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء: ٤٤

(1) الصواب : هيأة .

(2) الصواب : هيئات الأفعال نفسها .

(3) نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء: ٤٢ .

(4) المصدر نفسه: ٤٤ .

(5) ينظر: نقد الاقتراحات ، الجزائريّ : ١١٦ – ١٣٤ .

يرى الشيخ علي كاشف الغطاء أنَّ بعض النحاة قد سبق الى مثل هذا الاختصار بأنَّ كل فضلة منصوبة ، ويرى أيضاً أنَّهم لم يعتمدوا مثل هذا الاختصار لعدم استفادة الطالب منه استفادة تغني عن البحث عن حكم النصب في كلِّ باب من المنصوبات.[6]

ويرى أيضاً أنَّ التكملة اذا كانت غير الموضوع والمحمول قد يدخل فيها تابع الاسم المرفوع ومفعولا ظن واخواتها حال تعليقها والمفعول المطلق في بعض الصور كما في قولنا : "له ذكاء ذكاء الحكماء" ، وهذه الموارد غير منصوبة.[7]

أمّا الشيخ الجزائريّ فقد رفض مقترح اللجنة في التكملة وعدّ رأيها بعيداً عن الصواب ؛ لانتقاض التكملة مع المبني والمحكي والتوابع والمقصور لتعذر ظهور الحركة.[1]

لعلّ من نافلة القول أنْ أثبت ما نقله أحد الباحثين بأنَّ الدكتور مهدي المخزومي يرى أنَّ رد الشيخ محمد الجواد الجزائريّ على مقترحات اللجنة غير مقنع وأنَّ ما قاله في مؤلفه معروف للجنة الوزارية ولم يأتِ بشيء جديد .[2]

ويمكن أنْ نلخص أبرز نتائج نقد المحاولة بما يأتي :

١- سلّم الشيخان الحوزيان محمد رضا وعلي كاشف الغطاء بالمصطلحين المنطقيين (الموضوع والمحمول) واعترض عليهما الشيخ الجزائريّ .
٢- نزعتهم الأصولية والمنطقية تجلت بوضوح من خلال حججهم الفلسفية في رفض طائفة من المقترحات .
٣- الكثير من الحجج التي اعترضوا بها قامت على ترسيخ فكرة العامل النحوي.
٤- إقترح أحدهم دخول النسبة بوصفها جزءاً رابعاً يضاف الى الأجزاء المقترحة للجملة العربية ، ودخول هذه النسبة من شأنها أنْ تعقد فهم الجملة في وقت تسعى فيه اللجنة الى التيسير .

---

[6] ينظر:نقد الاقتراحات ، كاشف الغطاء : ٦٤ .
[7] ينظر:المصدر نفسه ، كاشف الغطاء: ٦٤ .
[1] ينظر: نقد الاقتراحات ، الجزائري: ١٣٥ ــ ١٣٩ .
[2] هذا الرأي في مقابلة شخصية بين الباحث محمد جاسم علي والدكتور مهدي المخزومي بتأريخ ١٠ / ٧ / ١٩٩١م ينظر: الدراسات النحوية في العراق من ١٩٠١ ــ ١٩٦٨م الصفحة: ١٤٩ اطروحة دكتوراه للباحث المشار إليه ، آداب بغداد.

٥- وافق المنتقدون بعض مقترحات اللجنة العلمية وتحديداً فيمل يتعلق بمتعلق الظرف وحروف الإضافة.

٦- لم يسلّم الشيخ الجزائريّ بأي مقترح للجنة ، إذ يمكن أنْ نعده من الرافضين لنظرية التيسير ، يظهر لنا ذلك جلياً من خلال رفضه لتقرير اللجنة كلّه .

٧- رد الشيخ الجزائريّ على لجنة التيسير بطائفة من العبارات المرفوضة التي لا تتفق وأصول المناظرات العلمية* ولا سيما أنَّه رجل دين ، والتهم والاهانات ترفضها الشريعة الغراء .

أمّا جهود الشيخ الحوزيّ الدكتور عبد الهادي الفضليّ النقدية في محاولات التيسير فتلخصت في قراءته لكتاب المفتاح لتعريب النحو .

اِنضم الأستاذ محمد الكسار الى ركب الميسرين في كتابه "المفتاح لتعريب النحو" إلا أنَّ هذه المحاولة تختلف عن المحاولات التيسيرية المشهورة على يد الأستاذ ابراهيم مصطفى ، والدكتور مهدي المخزوميّ ، والدكتور ابراهيم السامرائيّ ، والدكتور احمد عبد الستار الجواريّ ، والدكتور تمام حسان[1]، ولعلّ وجه الاختلاف يتضح من عنوان المحاولة "المفتاح لتعريب النحو" ، سعت محاولات التيسير المذكورة الى تيسير النحو بما ينسجم ومتطلبات المناهج الحديثة ، أمَّا الأستاذ الكسار فيرى أنَّ النحو القائم غير عربي ومحاولته جاءت لتهذيبه وتنقيته مما شابه وعلق به من مدخولات غير عربية أعجمية أو شعوبية ليكون بعد هذه المحاولة نحواً عربياً أصيلاً[2].

حجة الأستاذ الكسار أنَّ النحو العربي القائم في وضعه الفكري وصياغته الفنية لا يتمشى وطبيعة الذهن العربي الذي لم يعرف التفلسف والتعمق في طرح الأفكار أو صياغة التراكيب وأساليب استعمال اللغة[3].

---

* وسآتي على بعض أقواله في موقفهم من التيسير النحوي .

(1) ينظر: موقع الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ على شبكة المعلومات الدولية ، علوم اللغة العربية ، قراءة في كتاب المفتاح لتعريب النحو ، للأستاذ محمد الكسار، نقد الدكتور عبد الهادي الفضلي inof@alfadliy.arq.

(2) ينظر: المفتاح لتعريب النحو نقلا عن قراءة في كتاب المفتاح

(3) المصدر نفسه.

أمّا نظريته فيرى أنَّ الحركات الإعرابية التي ربطها علماء النحو بالعوامل لم تكن في ذهن العربي هكذا وإنَّما كانت(رموزاً صوتية مختصرة استعان بها الذهن العربي للتعبير عن أطوار الفعالية المختلفة في الأفعال وعن درجة المشاركة في أداء هذه الفعالية في الاسماء المعربة)[4].

نظرية الفعالية عنده أنَّ الحركات الإعرابية لها ثلاث درجات متفاوتة وهي القوة والتوسط والركود ، وسمّى الدرجة الأولى بالعمدة والثانية بالوسيط والثالثة بالفضلة، ووزع الحركات الإعرابية وفقاً لما توصل اليه وتتبعه لأساليب العرب على النحو الآتي[5]:

١- الضمة للقوة (العمدة).

٢- الكسرة للتوسط (الوسيط).

٣- الفتحة للركود (الفضلة).

- وصنّف أبواب النحو على النحو الآتي:

١- العمدة للمرفوعات .

٢- الوسيط للمجرورات .

٣- الفضلة للمنصوبات .

تكمن فكرة الأستاذ الكسار في أنْ يستبعد ربط الحركات الإعرابية بالعوامل لأنَّه تعليل غير عربي مستورد من المنطق اليوناني ، قال:(يبدو من كلام خاتمة المحققين ابن هشام أنَّه متأثر جداً بنظرية العوامل والمنطق الصوري اليوناني المستمدة منه في الاصل)[1] . وبهذا يرى أنَّ نظرية الفعالية التي طرحها تنسجم وطبيعة الذهن العربي[2].

بعد أنْ عرض الشيخ الفضليّ أهم ما جاءت به نظرية الأستاذ الكسار في تيسير النحو العربي تناولها من جانبين:

أحدهما : انتقد طائفة من آرائه رفضاً.

والآخر: استحسن طائفة أخرى قبولاً.

---

[4] المصدر نفسه.
[5] المصدر نفسه .
[1] المفتاح لتعريب النحو: ٢٠٩ وقراءة في كتاب المفتاح .
[2] ينظر: قراءة في كتاب المفتاح .

وقد رأى فيها رأياً عاماً أجمل فيه الجانبين ، وقبلهما ، قال:(إنَّ النظرية المذكورة لو وضعت لتيسير النحو أو هدف المؤلِّف منها الى ذلك لكان أمر كتابه من الأهمية بمكان مهم ؛ لأنَّه سيسهم في شيء مرغوب فيه ومطلوب للجميع وخاصة أنَّ نظريته أرى فيها جوانب كثيرة تساعد مساعدة كبيرة في تذليل كثير من الصعوبات التي تعترض الدارسين ولا سيما في كتب القواعد المدرسية والمقررات التعليمية ، أمَّا كون النحو غير عربي ولا بدَّ من تعريبه فأمر عليه أكثر من ملاحظ' ومأخذ)[3].

أمّا انتقاده للأستاذ الكسار فيكمن في رأيه الذي أنكر فيه عربية النحو العربي لأسباب رآها غير مقبولة منها أنَّ (كون أكثر النحاة من الأعاجم لا يعني عجمة النحو ؛ لأنَّ هؤلاء الكثرة كانوا مسلمين قبل أنْ يكونوا عجماً أو عرباً ... لأنَّه لا قومية ولا شعوبية في الإسلام واذا كان منهم من قد جرته رواسبه الأعجمية الى شيء من الشعوبية فإنَّ هذا لا يستدعينا اعتداد الجميع أو الاكثرية شعوبيين)[1].

وأضاف مؤكداً أنَّ(شأن النحو في دخول الأعاجم الى عالمه شأن العلوم الإسلامية والعربية الأخرى فكما لا نقوى أنْ نقول: إنَّ الفقه وأُصوله والبلاغة والتفسير وعلم الحديث والأسانيد أو علم الرجال هي أعجمية لدخول علماء من غير العرب فيها خدموها وبرزوا فيها ، كذلك لا نقوى أنْ نقول هذا في النحو ؛ لأنَّه مثلها)[2].

أمَّا تأثر علم النحو بالعلوم العقلية ، قال:(كما أنَّ تاثر النحو بالمنطق والفلسفة هو الآخر – في رأيي– لا يجعله غير عربي ؛ وذلك لأنَّ المنطق كان آنذاك كمناهج البحث آنئذٍ ، فكما لا غنى اليوم لباحث في علم أو مدون لعلم أو مخترع لعلم عن دراسة مناهج البحث والاعتماد عليها أساساً وطريقاً في البحث والتدوين والتأسيس كذلك لم يكن هناك من استغناء عن علم المنطق قديماً لمن يريد أنْ يبحث أو يدون أو لمن يريد أنْ يضع علماً ... والمنطق الصوري وإنْ كان يوناني الأصل والمنشأ إلا أنَّه علم إنساني مشاع ولا يمكن أنْ يقال عنه إنَّه نتاج البيئة الإغريقية ... وكذلك التزام النحاة في تدوين النحو منهجياً منطقياً ، كل هذا لا

---

[3] قراءة في كتاب المفتاح .
[1] قراءة في كتاب المفتاح .
[2] المصدر نفسه .

يجعل من النحو يونانياً ؛ لأنَّ العبرة في تسمية العلم الى العرب أو غيرهم هي بأفكار العلم ومعانيه لا بأصول منهجيته)[3].

ويرى الدكتور الفضلي أيضاً أنَّ مبدأ التعليل وهو مبدأ فلسفي عقلي لا يمكن أنْ يستغني عنه في وضع القواعد ورأى أنَّ الأستاذ الكسار الذي ذهب الى أنَّ النحو غير عربي بسبب اعتماد المنطق والفلسفة اليونانية هو نفسه أخذ بمبدأ التعليل في نظرية الفعالية التي فسّر بها وجود الحركات في أواخر الكلم ، فهل يرضى أنْ نقول: إنَّ نظرية الفعالية أعجمية ؛ لأنَّها تأثرت في الفلسفة ، لا يمكن أنْ يقال ذلك لأنَّه أخذ بمبدأ عقلي خالص أي إنساني[4].

وأخيراً انتقده الدكتور الفضليّ في عدم التمييز بين ما أفاده النحو من المنطق وما أفاده من الفلسفة حين رأى أنَّ خاتمة المحققين ابن هشام كان متأثراً بنظرية العوامل والمنطق الصوري اليوناني المستمدة منه الأصل ، قال: إنَّ(نظرية العوامل في النحو تعليل لوجود الحركات في آواخر الكلم ، والتعليل مبدأ فلسفي وليس قضية كما جاء في قول الكسار)[1].

أمّا النقد الذي ينبغي أنْ يوجه –في رأي الشيخ الفضليّ – الى ما تأثر به النحو من أفكار فلسفية فينصب في العلل الثواني والثوالث والاستدلال بالدور في موضوع الإسناد هذه القضايا الفلسفية لا بدَّ أنْ تستبعد من الدرس النحوي ؛ لأنَّها مصاديق غير متحققة[2] .

والظاهر أنَّها مشاركة واضحة منه في التيسير أو يتفق مع الميسرين في هذه الجزئية .

أمَّا الجانب الآخر – أي ما استحسنه الدكتور الفضليّ من محاولة الأستاذ الكسار– فقد رأى أنَّ له آراء جديرة بالاحترام والاهتمام يمكن الإفادة منها في المقررات التعليمية منها:

١–عدّ المنادى من الاسماء التي تعرب من وجهين:

أ–رفعا مع المفرد العلم والنكرة المقصودة والمحلى بـ"ال" بالضمة أو ما ينوب عنها.

---

[3] المصدر نفسه.

[4] ينظر: المصدر نفسه .

[1] قراءة في كتاب المفتاح.

[2] المصدر نفسه.

ب–نصباً مع سائر حالات المنادى الأخرى بالفتحة أو ما ينوب عنها ، قال الدكتور الفضليّ:(لأنَّ قضية الإعراب والبناء –هنا– لفظية لا تمس جوهر المعنى بشيء والقول بإعراب المنادى في جميع حالاته مما ييسر تناوله من ناحية لفظية)[3].

٢– رأيه في إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي والاكتفاء عنهما بالإشارة الى أنَّ الاسم عمدة ليفهم أنَّ حكمه الرفع وتابعه مرفوع أو أنَّه وسيط ليفهم أنَّ حكمه الجر وتابعه مجرور أو أنَّه فضلة ليفهم أنَّ حكمه النصب وتابعه منصوب ؛ لأنَّ في هذا تيسيراً على الدارسين والمعربين. وهذه مشاركة أخرى من الدكتور الفضليّ في التيسير.

٣– إختياره رأي الزمخشري في "السين" و "سوف" والذي فحواه أنَّهما تستخدمان للتوكيد والتحقيق وتقوية الفعالية اذا دخلتا على فعل محبوب أو مكروه كما في الآيات الآتية:

قال تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ))[1] ، وقوله تعالى: ((سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ))[2].

٤– ذهابه الى عدم دلالة فعل الأمر على الزمن ؛ لأنَّ صيغة الأمر انشائية تدل على طلب إيقاع الفعل.

هذه المسائل المتقدمة وغيرها استحسنها الدكتور الفضليّ في محاولة الأستاذ الكسار بعد أنْ رفض تعريب النحو بدعوى أنَّه غير عربي.

٢– موقفهم من نظرية التيسير .

محاولات التيسير دعوات قديمة بدأت منذ وقت مبكر ولكنها دعوات متفاوتة من حيث جدة الدعوة وطبيعة الموضوعات الميسرة .

تعالت أصوات الميسرين كلما تقادم العهد على البحث النحوي ولعلّ القرن العشرين الميلادي هو من أثراها دعوة للتيسير واستطيع أنْ اصطلح عليه قرن التيسير النحوي ؛ لكثرة

---

[3] المصدر نفسه.
[1] الاعراف:١٥٢/٧.
[2] الاعراف:٧/ ١٤٦.

المحاولات الجادة كماً ونوعاً ، فهناك قاسم مشترك بين أصحاب التيسير ، وهو الشعور بصعوبة المادة النحوية والحاجة الملحة الى التيسير والتجديد ، هذا القاسم هو الذي جعلهم يتفقون على مواطن الصعوبة والتعقيد وتشخيص الخلل في منهجية القدماء –كما يرون– علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف ركن من أركان البيت اللغوي ، القائم على خدمة التنزيل الكريم ، ومنبع من منابع ثروتها منذ القدم ، فلفضلاء الحوزة موقفان مختلفان من نظرية التيسير النحوي :

أحدهما: موقف المعارض الرافض للتيسير .

والآخر: موقف المشارك المؤيد دعوة وتأليفاً .

أمّا الرافضون للتيسير فهم: الشيخ محمّد الجواد الجزائريّ ، والسيد رؤوف جمال الدين ، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، فقد تقدمت معارضة الشيخ الجزائريّ للتيسير من رفضه لكلِّ ما ورد في تقرير لجنة المعارف المصرية .

أمّا السيد رؤوف جمال الدين فقد رفض النظرية جملة وتفصيلاً وكان متحاملاً على أصحاب التيسير ولعلّ أوضح ما يمكن أنْ يؤكد موقفه قوله:(لكلِّ أمة لغتها وقواعدها ولم نسمع تيسير القواعد في الإنكليزية والألمانية والفرنسية ... بالأسلوب الذي يدعو به واليه ميسرو قواعدنا الأمناء المخلصون جداً جداً)[1] .

وقوله أيضاً:(ولو دققنا النظر تدقيقاً علمياً واضعين أمانة البحث نصب أعيننا وتراث هذه الأمة ذمة في أعناقنا لرأينا الشعوبية قد برزت بثوب جديد وأن " كتاب مثالب العرب لابي عبيدة " قد نشُر على شكل نحو مُيَسّر أو أدب حرٍ)[2].

أمّا الشيخ محمد جعفر الكرباسي فقد صرّح برفضه لنظرية التيسير في مقابلة شخصية مع الباحث[3].

أمّا الموقف الآخر الإيجابي المشارك في النظرية فلفضلاء الحوزة العلمية محاولاتان تيسيريتان رائدتان قياساً بالمحاولات العراقية ، فالمحاولتان طُبعتا عام ١٩٥٨م .

---

[1] المعجب : ٥٤ .

[2] المصدر نفسه :٥ . أكتفي بهذين النصين اللذين يوضحان صراحة موقفه الرافض والمتحامل على نظرية التيسير وأصحابها .

[3] بتأريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٦م في منزله في النجف الأشرف.

إحداهما: للشيخ يوسف كركوش في كتابه (رأي في الإعراب) .
والأخرى: للشيخ محمد كاظم صادق الملكيّ في كتابه "الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها ".

وُفق الشيخ يوسف كركوش في محاولته الى حدٍّ كبير فقد جاءتْ آراؤه متفقة مع المحاولات الأخرى أولاً واستطاع أنْ يشارك في طرح البديل ثانياً ، في حين أخفق الشيخ محمد كاظم الملكيّ فكانت محاولته تعسيراً بدل التيسير وسيأتي تفصيل القول فيهما .

أولاً: محاولة الشيخ يوسف كركوش في كتابه (رأي في الإعراب).

ألحق الشيخ يوسف نفسه بقافلة الميسرين ورواد الدرس الجديد في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين وهو تأريخ مبكر في مسيرة المحاولات المعاصرة .

بدأ الشيخ محاولته بمقدمة ضافية منتقداً منهج النحاة الأوائل في دراستهم النحوية وأبدى استياءه من نظرية العامل وما آل اليه النحو العربي بسببها ، قال:(وقد آن لنا أنْ نعرف الدواء الشافي ، وذلك بأن ننقي لغتنا من نحو سيبويه والكسائي ونضع نحواً جارياً مع الفطرة ، يحبب الى الناشئة اللغة العربية)[1].

وقد أشاد الشيخ يوسف بمحاولة وجهود الأستاذ إبراهيم مصطفى بأنَّه(قد وفق بتنفيذ نظريته لحد بعيد ، ولكن لم يرسم لنا فكرة تعلل لنا إعراب الفعل المضارع ومع هذا كان عمله عملاً جباراً ، وخطوة مباركة ، وبعد ظهور هذا الكتاب ... كنت أنتظر من مفكرينا أنْ يهبوا ويأخذوا بروح هذا الكتاب ويصنفوا كتاباً في النحو في ضوء هذه النظرية ، ينتشل الناشئة من كابوس النحو القديم)[2] .

يرى الشيخ أنَّه قد اهتدى الى إعراب الفعل المضارع بما ينسجم وواقع اللغة بعد أنْ طرح العامل النحوي ، وسيأتي في موضعه إنْ شاء الله .

يمكننا أنْ نفصّل مباحث الدراسة بحسب منهجيته في التيسير :

---

[1] رأي في الإعراب : ٢٦ .
[2] المصدر نفسه :٢٧ .

تناول في الباب الأول المصطلحات النحوية التي لها علاقة بالظاهرة الإعرابية وقد رأى أنَّه يخالف النحاة في بعض المصطلحات لأمر جدير بالعناية وأرقى بالغرض فوضع له تعريفاً اشتراطياً – كما يرى[٣] – ضم هذا الباب أربعة فصول :

الفصل الأول :

في الكلمة والكلام والجملة وشبه الجملة .

تناول فيه المصطلحات المذكورة وتعريفها بطريقة ميسرة معروفة وأكد المصطلح الأخير "شبه الجملة" مثل صيغة النداء "يا خالد" وصيغة التحذير والإغراء "إياك والشر".

أمَّا الفصل الثاني: فتناول فيه أقسام الاسم ، وضمّ :

١- الاسم المذكر والمؤنث .

٢- الاسم المقصور والمنقوص والصحيح الآخر.

أمَّا الفصل الثالث : فتناول فيه أقسام الفعل ، وتضمن :[2]

١– أقسام الفعل باعتبار الزمن.

٢– الفعل المعتل الآخر وصحيحه .

٣– الأفعال الخمسة .

أمَّا الفصل الرابع : فخصصه للمعرب والمبني[3].

---

[٣] المصدر نفسه : ٣١ .

[4] المصدر نفسه :٣٣-٣٥ .

[1] ينظر: رأي في الإعراب : ٣٦-٣٧ .

[2] ينظر: المصدر نفسه :٤٣ .

الباب الثاني : في الإعراب[4].

تحدث فيه عن الظاهرة الإعرابية على أنّها من عمل المتكلم تبعاً لما تواضع عليه العرب الأوائل من أنّ الضمة علم الإسناد بمعنى أنّ المسند والمسند اليه من حقهما الرفع بالضمة لكونهما ركني الجملة وأنَّ الكسرة علم الإضافة وأنّ القطع في آخر المضارع للدلالة على أنّ المضارع أريد به البت والتشدد[5]. ضمَّ هذا الباب تسعة فصول .

الفصل الأول : خصصه لـ "الضمة علامة الإسناد" ، تناول فيه المسند اليه والمسند بوصفهما ركنيين أساسين في الجملة رفعا بالضمة تمييزاً من الفضلة[6].

أمَّا إسناد الأفعال الناقصة فيرى أنّها لما أُسندت الى اسم افتقرت الى اسم آخر يتمم معناها فيكون هذا الاسم فضلةً في الجملة ، أتى به قيداً في الجملة لذا

يكون منصوباً بالفتحة[1]. وهو رأي كوفي تبناه الميسرون من قبلُ ومن بعدُ .

أمّا المسند اليه بعد الأدوات المشبهة بالفعل فقد جاء منصوباً باستقراء مطّرد ومرفوعاً في أكثر من شاهد فيرى الشيخ أنَّ المسند اليه المرفوع بعد هذه الأدوات جاء على الأصل ، ونصبه بعد هذه الأدوات توجيهه بأنَّ العرب توصل بها الضمائر الفضلة مثل: أنّه قديرٌ فحين يأتون بعدها بالاسم الظاهر يأتون به منصوباً على التوهم كما في قولنا: ليس خالدٌ بحاضر ونائماً على توهم ليس خالدٌ حاضراً ونائماًً والإعراب على التوهم اعترف به النحاة ،

---

[3] ينظر: المصدر نفسه : ٤٤-٤٦ .
[4] ينظر: المصدر نفسه : ٤٨-٨٥.
[5] ينظر: المصدر نفسه : ٤٨.
[6] ينظر: المصدر نفسه : ٥٠ .
[1] ينظر: رأي في الإعراب : ٥٢ .

فالمسند اليه . بنظره . بعد هذه الأدوات يمكن أنْ يكون مرفوعاً بالضمة ، ومنصوباً بالفتحة على التوهم.[2] هذا التوجيه تابع فيه مَن سبقه من اصحاب الدرس الجديد .

الفصل الثاني : خصصه لـ "المضاف اليه " والكسرة علم الاضافة.[3]

الفصل الثالث: تناول فيه الفعل المضارع وتوجيه رفعه بعد أنْ رفض فكرة العامل النحوي ، يرى الشيخ يوسف كركوش أنّه صاحب فكرة توجيه إعراب الفعل المضارع بعد أنْ ضرب العامل عرض الحائط ، قال:(يرفع المضارع لكونه مسنداً ، أحد ركني الجملة مثل: يطالع التلميذ درسه فيطالع مرفوع بالضمة لأنّه مسندٌ ، والتلميذ مرفوع بالضمة لأنّه مسندٌ اليه ودرسه فضلة ، ومن حقه النصب بالفتحة وهو مضاف الى الضمير ويجزم المضارع إذا قصد به البت والتشدد ، وإنْ لم يكن هناك أداة جزم: ((أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ))[4] بحذف النون ، إذ الأصل تأمرونني تلميحاً بالجزم الى أنّ المشركين كانوا يتشددون بالأمر و ((لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصالحين))[5] و((أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ))[6] ... ورد في اللغة العربية عدة كلمات تدلُّ على أنَّ المراد بالمضارع البت والتشدد ، فهي أمارات على البت والتشدد ... وينصب المضارع إذا صرف النظر عن معناه التطابقي وقصده به معناه التضمني وهو المصدر مثل: **تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه** ، إذ المقصود: سماعك بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه وقرئت الآية ((أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أعبدَ)) بنصب أعبد على قصد إرادة المصدر وهو العبادة ... المضارع بعد الأدوات يراد به المصدر وذلك لأنَّ "أنْ" صرّح النحاة أنّها مصدرية تسبك مع المضارع فيكون مصدراً).[1]

أمّا الفصل الرابع : فكان لـ "علامات الإعراب" ، وتضمن :[2]

---

[2] ينظر: المصدر نفسه :٥٢-٥٣.
[3] ينظر: المصدر نفسه : ٥٥ .
[4] الزمر: ٣٩ / ٦٤.
[5] المنافقون:٦٣/ ١٠.
[6] هود : ١١/ ٢٨.
[1] رأي في الإعراب : ٥٨-٦٣.
[2] ينظر : المصدر نفسه: ٦٥ – ٦٦ .

١- الاسماء الخمسة .

٢- جمع المذكر السالم .

٣- جمع المؤنث السالم .

٤- المثنى .

أمَّا الفصل الخامس: فحدده لـ "الأدوات المشاركة"[3]، قصد بذلك حروف العطف

أمَّا الفصل السادس: فخصصه لـ "التوابع"[4].

أمَّا الفصل السابع: فكان لـ "الصرف ومنعه"[5].

الفصل الثامن : لـ "الفضلة وانواعها"[6].

الفصل التاسع: لـ "النفي بـ" لا "[7].

والخاتمة لدراسة طائفة من الأساليب [8]، منها التعجب والمدح والذم والإغراء والتحذير

تتلخص محاولة الشيخ يوسف كركوش بجملة ملاحظات نقدية نحوية سددها للمنهج القديم تضاف الى جهود علماء الحوزة العلمية وجملة اصلاحات استناداً الى مواضع الخلل والصعوبة التي يراها تمثلت بالغاء نظرية العامل وترك التعليلات وضم النظير الى النظير وجمع ما تشتت في نظره .

أثنى على هذه المحاولة الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي في تقديمه لها ، قال: (هذا رأي في الإعراب يعرضه الأستاذ الشيخ كركوش وهو رأي جدير بالملاحظة ، جدير بالدرس ، رأي عرض المشكلة الرئيسة في نحو العربية التي أغفلها أكثر الداعين الى إصلاح النحو ... وهذا الرأي الذي يعرضه الأستاذ يوسف في هذا الكتاب دعوة تتسم بالجدة تقوم على استيعاب واستقراء وفهم واعٍ للمشكلة)[١] .

---

[3] ينظر :المصدر نفسه : ٦٧ ــ ٦٨ .

[4] ينظر: المصدر نفسه : ٦٩ ــ ٧٠ .

[5] ينظر: المصدر نفسه : ٧٢ ــ ٧٦ .

[6] ينظر: المصدر نفسه : ٧٧ ــ ٨٠ .

[7] ينظر: المصدر نفسه : ٨١ ــ ٨٢ .

[8] ينظر: المصدر نفسه :٨٣ ــ ٨٥ .

[١] مقدمة كتاب (رأي في الإعراب)للدكتور مهدي المخزومي .

وفي الوقت نفسه أخذ المخزوميّ على الشيخ يوسف وأغلب الباحثين أنَّه واياهم أغفلوا منهج الكوفيين ودرسهم الذي يرى أنَّه منبع يعين الدارس على إخراج نحو للعربية يضم كل هذه الأشتات الحية التي أماتها تقعر البصريين [٢] .

أمّا الدكتور نعمة رحيم العزاويّ فله موقفان متباينان من محاولة الشيخ كركوش:

أحدهما: موقف قديم انتقد فيه محاولة الشيخ كركوش .

والآخر: موقف جديد أشاد بمحاولة الشيخ كركوش ودعا الباحثين ألّا يغفلوها.

اِنتقده الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاويّ وعدّ محاولته تكراراً لمحاولة أو فكرة إبراهيم مصطفى[٣] ، واتفق أحد الباحثين المعاصرين أيضاً[٤].

يبدو لي أنَّ التتبع والسير على خطى المبدعين المنظرين قضية تتفق وطبيعة الاشياء ، فالنظرية الجديدة لا بدَّ لها من أنصار واتباع ومؤيدين كما أنّ لها معارضين ، أنصار النظرية الجديدة ينضوون تحتها ويروجون لها لتصبح فيما بعد مدرسة ينطوي تحتها كل من يؤمن بأفكارها فلا أظنه مأخذاً بأنْ يتتبع الشيخ يوسف كركوش فكرة إبراهيم مصطفى ولا سيما اذا اتفقنا أنَّ إبراهيم مصطفى رائد الميسرين المعاصرين وصاحب النظرية التي تُعرف اليوم بالدرس النحوي الحديث أو الجديد ، فاتهام أن فلاناً اتبع فلاناً أمرٌ أصبح مملا ، فقد أُتهم إبراهيم مصطفى نفسه بأنَّه سرق ابن مضاء القرطبيّ وشُنت ضده حملة شعواء ، وابن مضاء قيل فيه : إنَّه تبنى فكرة ابن جني في إبطال فكرة العامل وهكذا .

صرّح فالشيخ يوسف في كتابه بأنَّه كان يأمل من مفكرينا أنْ يهبوا ويأخذوا بروح كتاب إبراهيم مصطفى هذا يعني أنَّه تصريح باتّباعه لنظرية إبراهيم مصطفى .

وأخيراً أرى أنّ محاولة الشيخ الحوزيّ يوسف كركوش تعدُّ قفزة نوعية في تأريخ الدرس النحوي الحوزيّ والجامعيّ العراقيينِ .

أمّا الدرس النحوي الحوزيّ فَلِما في هذا الدرس من تمسك بالقديم وتقييد مفرط بدراسة القدماء ، فقد ناصر وشارك في الدرس الحديث في جوٍ تقليدي عام ، ربّما يعادي التجديد ،

---

[٢] ينظر: المصدر نفسه : المقدمة.

[٣] ينظر : محاولات التيسير وكتاب (رأي في الإعراب)مجلة المعلم الجديد ج ٦ مج ٢١،١٩٥٨ .

[٤] ينظر : الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة :١١٩.

وبهذه المحاولة الجادة واليتيمة أستطيع أنْ أقول: إنّ الحوزيّين قدّموا وشاركوا في الدرس الجديد .

أمّا الدرس النحوي الجامعي فلقدم المحاولة قياساً بالمحاولات التيسيرية للباحثين العراقيين [2]، وقد وضع الأستاذان الدكتور نعمة رحيم العزاوي[1] ، والدكتور سعيد جاسم الزبيدي المحاولة في إطارها الزمني الصحيح .

ثانياً: محاولة الشيخ محمد كاظم صادق الملكيّ في كتابه "الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها".

الذي يقرأ العنوان المشار اليه يظهر له أنَّها محاولة تيسير والذي يتصفح مقدمة الكتاب يتيقن أنَّها محاولة تيسير ، إذ انتقد الدراسات اللغوية التي ركزت على فروع اللغة(ولم تنل منبع ثروتها ، ومعين مادتها ومصدر حياتها ، وقد لاحظت القواعد في اللغة العربية لمعظمها شذوذ وانتقاض ، حتى الكتب المؤلفة أخيراً حين ينظر الناظر اليها وبه مسّ من الحزن على جهدٍ أضاعه مؤلفوها ، فالواجب يقضي على ذوي الحمية والغيرة من لغتهم أنْ تستقصى من مبدئها الى منتهاها وتهذب ما تحتاج الى تهذيب وتحرير)[3] .

والحقيقة أنَّ العنوان والمقدمة يختلفان تماماً عن المضمون والظاهر أنَّ محاولة الشيخ محمد كاظم كانت جادة في نفسها إلا أنَّه لم يُوفق فيها والسبب يعود الى سيطرة النزعة الأصولية والفلسفية عليه والتي ظهرت بوضوح في محاولته أولاً وعدم السير على نهج الميسرين ثانياً فمثلاً لم يدعُ الى الغاء نظرية العامل التي يكاد أصحاب التيسير أنْ يتفقوا على أنَّها محور التعقيد في النحو العربي ولم يضم المتشابه بعضه الى بعض ولم يجمع الشتات المتناثر من أبواب النحو الى غير ذلك ممّا ظهر تشخيصه واتفق عليه أهل الدرس الجديد .

ظهر كتابه على نمط مباحث الألفاظ أو المبادى اللغوية التي يبحثها الأصوليون في مقدمات مؤلفاتهم الأصولية وكما لا يخفى على من اطلع على هذه المقدمات حجم الصعوبة

---

[1] ينظر: نحوي عراقي مجهول ، مقال ، جريدة الجمهورية العراقية ، د. نعمة رحيم العزاوي ، العدد (٩٠١١) في١٣ حزيران .

[2] ينظر: نحوي مجهول في القرن العشرين الشيخ يوسف كركوش ، د. سعيد جاسم الزبيدي: ١٨ .

[3] الآراء الراقية :٣ .

والتعقيد اللذين يجابه بهما دارس اللغة العربية لهذه المباحث من حيث المصطلح والأساليب وطريقة البحث والأفكار الفلسفية التي تأباها الطبيعة اللغوية والذي يقرأ كتاب الدكتور مصطفى جمال الدين الموسوم بـ "البحث النحوي عند الاصوليين"[1] ، يتفق معي على غرابة بحث الأصوليين النحوي قياساً بما يعرفه الباحثون المتخصصون في علم النحو العربي ، فالشيخ محمد كاظم كتب محاولته بطريقة الأصوليين في البحث النحوي ولكنها أيسر وأوضح ممّا كتبه الأصوليون في مقدماتهم اللغوية أو مباحث الألفاظ وعليه نستطيع أنْ نقول: إنّها محاولة تيسير لطلاب الأصول لا لطلاب اللغة العربية ، فإن كانت لطلبة الأصول فهي محاولة تيسير فعلاً وإن كانت لطلاب العربية فهي تعسير لا شك في ذلك ، وقد صنّف أحد الباحثين هذه المحاولة في ضمن المحاولات التي لم ترقَ الى المستوى المطلوب[2]. إنْ كانت لطلاب العربية فهو على حقٍّ ،

ولكي لا يكون انتقادي له اعتباطاً سأورد طائفة من نصوصه تؤكد ما أخذناه عليه: **أولاً:** يتحدث الشيخ عن الفعل ، قال:(فالفعل في مرحلة التحليل مركب من المعنى الاسمي والحرفي وينحل اليهما فلا يكون مقابلاً لهما في حدِّ ذاته ، وإنَّما يتقابل معهما باعتبار تحصل العنوان الوجداني من اجتماع الأمرين وهو حركة المسمى وهي تحققه وحدوثه ففعلية الفعل إنَّما هي باعتبار الهيئة [كذا][3] لا المادة ، إذ المادة هي المسمى جزء مشترك بينه وبين الاسم فالتقابل بينهما بالنسبة الى الجهة المميزة لا المشتركة والمراد من تحققه وحدوثه خروجه من القوة الى الفعل وانتقاله من العدم الى الوجود ، والمراد من هذا الوجود والعدم الرابطيان اللذان هما طرفا للنسبة المعبر عنهما بالسّلب

والثبوت لا الوجود والعدم العارضان للماهية)[1].

ثانياً: يتحدث الشيخ عن الفعل الناقص ، قال:(والناقص ما ينبيء عن حركة المادة تستفاد من الأحوال الإعرابية المتكفلة للنسبة فمفادة عين مفاد الإعراب لكن باللحاظ الاستقلالي بيان

---

(1) طبعة وزارة الثقافة العراقية :١٩٨٠م

(2) ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة :١٦٠.

(3) الصواب :الهيأة .

(1) الآراء الراقية : ٣١-٣٢ .

ذلك أنّ القضية اللفظية عبارة عن لفظي الموضوع والمحمول مع الكيفية الطارية عليهما وهذه القضية اللفظية وإنْ اختلفت بحسب التعابير لكنها كواشف ومرايا بالنسبة الى القضية الواقعية لاتختلف ابداً وإنَّما أمرٌ واحدٌ تكشف عنه تعبيرات [2]التي هي جهة ثابتة في نفس الامر [كذا] شتى)[3].

ثالثاً: المعلوم عند الجميع أنَّ التعريف لا بدَّ فيه من الوضوح والإيجاز بما لا يخفى على أحدٍ فانظر كيف عرّف الشيخ محمد كاظم الملكيّ الخبر في كتاب تيسير ، قال: (والخبر ما أُسند به إسناداً اتحادياً مجرداً عن العوامل اللفظية واللام في العوامل للماهية لا للاستغراق فلا يرد ما قيل من أنَّه يقتضي سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم [كذا] بعض العوامل ووجود البعض[4])[5].

أكتفي بهذا القدر من الأمثلة والكتاب كلّه على هذا المنوال فقس إلا أنَّ العدل والموضوعية تقتضي أنْ أشير الى أنَّه قد اتفق واختار طائفة من آراء وأفكار الكوفيين التي [6]يعدها الدرس الحديث من آراء التيسير القريبة من واقع اللغة ، فضلاً عن نظراته الثاقبة التي تتفق والمنهج الحديث في دراسة اللغة ، وملاحظاته النقدية لمنهج القدماء وطائفة من المباحث النحوية* .

المبحث الثاني

---

(2) الصواب: الامر نفسه .
(3) الآراء الراقية: ٧٤ – ٧٥ .
(4) لا يدخل الالف واللام على (بعض وكل)
(5) المصدر نفسه: ١٩٣ .
(6) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣ ، ٧٥ ، ٢٠٣ ، ٢٤٥ .
* ستأتي في موضعها .

ردودهم على النحاة

يتضمن :

أولاً: ردودهم على المتقدمين والمتأخرين .

١- ردَّ الشيخ هادي كاشف الغطاء على سيبويه في(خبر لا النافية للجنس) .

٢- ردَّ السيد رؤوف جمال الدين على المطرزيّ وابن الحاجب في(التمييز) .

٣- ردَّ السيد محمد الصدر على ابي البقاء العكبريّ في(الحال من الضمير) .

٤- ردَّ الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ على ابن الناظم في(نون الوقاية) .

ثانياً: ردودهم على الاساتذة الجامعيين.

١- ردّ السيد محمد باقر الصدر والسيد رؤوف جمال الدين على الدكتور مهدي المخزوميّ في(إلغاء فعل الأمر).

٢- ردّ السيد مصطفى جمال الدين على الدكتور تمام حسان في(المعنى عند الأصوليين).

٣- ردّ الشيخ يوسف كركوش على الدكتور نعمة رحيم العزاويّ في(محاولة تيسير).

٤- ردّ السيد رؤوف جمال الدين على الدكتور مصطفى جواد في(المنصوب بنزع الخافض).

ثالثاً: ردود بعضهم على بعض:

١ – ردّ الشيخ علي كاشف الغطاء على والده في(زمن اسم الفاعل).

٢ – ردّ السيد محمد الصدر على السيد الخوئيّ في(متعلق باء البسملة)

٣ – ردّ السيد محمد الصدر على السيد محمد حسين الطباطبائيّ في (من) أتبعيض هي أم تبيين ؟ .

٤ – ردّ السيد الصدر على السيد محمد حسين الطباطبائيّ في(إضافة المصدر).

ردودهم على النحاة

أولاً: ردودهم على المتقدمين والمتأخرين .

خبر لا النافية للجنس .

تباينت آراء النحاة في عامل خبر "لا" النافية للجنس (فذهب سيبويه الى أنَّه يرتفع به قبل دخولها وذهب الأخفش وجماعة الى أنَّه يرتفع بها قياساً على إنَّ)[١].

في البدء لا بدّ أنْ ننوه بمسألة مهمة وهي أنَّ الاختلاف المشار اليه متوقف على اسم "لا" فإنْ كان مبنياً وقع الاختلاف في رافع الخبر ، وأمَّا اذا كان اسمُها معرباً فلا اختلاف بينهم وأنَّ الخبر مرفوع بها .

ذهب سيبويه الى أنَّ اسم " لا " النافية للجنس اذا كان مفرداً فخبرها مرفوع به – أي مرفوع بالمبتدأ – وخالفه الأخفش والأكثرون[٢] .

ردَّ الشيخ هادي كاشف الغطاء على سيبويه ، قال:(ولا يخفى أنَّ هذا من سيبويه تحكم صرف وإلا فلا أرى لهذه الخصوصية وجهاً)[٣] .

احتج ابو البقاء العكبريّ لمذهب سيبويه بأن " لا " عامل ضعيف ؛ لأنَّه فرع على إنّ ، وإنّ فرع على الفعل الذي يقتضي مرفوعاً ومنصوباً[٤] ، والأصل النحوي يقول: بانحطاط الفروع أبداً عن رتبة الأصول[٥] .

يرى الدكتور إبراهيم السامرائيّ وقد سَبقه ولَحقه كثير من الباحثين –واتفق معهم– أنَّ (هذه الطريقة في التفكير النحوي لا تمت الى العلم اللغوي بسبب من قريب أو من بعيد وذلك لأنَّها مستعارة من علوم أخرى فجربت في النحو فكان ما كان من نتائج مفتعلة لا تتصل بالعربية مطلقاً)[٦].

---

[١] المغني في النحو: ٢٧٨/٣ وينظر: شرح المفصل: ١٠٦/١ .
[٢] ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٣/١ وبلغة النحاة: ٣٤١ .
[٣] بلغة النحاة: ٣٤٢ .
[٤] ينظر: التبيين : ٣٦٩.
[٥] الإنصاف: ٥٩/١ ، ٢٢٩ .
[٦] النحو العربي نقد وبناء: ١٩٥ .

التمييز .

نقل السيد رؤوف تعريف المطرزي للتمييز بأنه(... رفع الإبهام عن الجملة نحو: طاب زيد نفساً واشتعل الرأس شيباً)[1].

ردّ السيد رؤوف على هذا الحدّ بأنَّه غير صحيح ، قال:(وحده بـ" رفع الإبهام عن الجملة" غير صحيح)[2]. وأثنى على حد ابن الحاجب للتمييز ، قال: (والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته أقرب)[3]. إلا أنَّه استدرك ورد على ابن الحاجب ايضاً، قال:(وانْ كان فيه نقص ايضاً)[4].

أمّا ردّ السيد رؤوف على المطرزيّ فيرى أنَّ تقييده برفع الإبهام عن الجملة قد يخرج تمييز المفرد ويقوي هذه الشبهة المثلان اللذان ذكرهما في تعريفه المتقدم[5].

أمّا ردّه على ابن الحاجب فيرى أنَّ حده قد اشتمل على القسمين أي تمييز الجملة والمفرد إلا أنَّه لا يمنع من الاشتراك فرفع الإبهام يعم الحال والنعت وعطف البيان ، إذ ربّما يتوهم –من رفع الابهام عن الذات– الإطلاق أي الذات وهيئاتها وليس كذلك التمييز[6].

يبدو أنَّ رده واعتراضه صحيح ومقبول وأنَّ حد ابن عقيل للتمييز لعله أشمل حد تلافي فيه أي إشكال من شأنه أنْ يقع بين التمييز أو أي مبحث نحوي آخر ، قال:(هو كل اسم نكرة متضمن معنى "من" لبيان ما قبله من إجمال نحو طاب زيد نفساً وعندي شبر أرضاً)[7].

---

(1) المعجب: ٩٤ .
(2) المصدر نفسه: ٩٤.
(3) المصدر نفسه: ٩٤.
(4) المصدر نفسه: ٩٤.
(5) ينظر: المصدر نفسه: ٩٤.
(6) ينظر: المصدر نفسه: ٩٤.
(7) شرح ابن عقيل: ٢٨٦/١ .

الحال من الضمير .

، وهذا الوصف هو [1] الحال ، هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيأة

.[2]وصف هيأة الفاعل أو المفعول

وجه ابو البقاء العكبري لفظة "خالدين" وعدّها حالاً من الضمير في الخبر في قوله

.[3]تعالى:((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا))

ردّ السيد محمد الصدر إعرابه هذا بأنَّه(لا يأتي الحال من الضمير بل من الظاهر فقط

.[4]، وحينئذٍ يكون هذا الوجه بعيداً)

ردُّ السيد هذا فيه نظر .

قد يأتي الحال من الضمير ، وقول السيد الصدر ليس هكذا على إطلاقه فقد ورد في

:[5]قوله الشاعر

لَئِنْ كانَ بردُ الماءِ هَيمان صادياً   اليّ حبيباً إنَّها لَحبيبُ

، وكذلك يأتي [6] فـ" هميان" و "صاديا" حالان من الضمير المجرور بالى ، وهو الياء

الحال من الضمير اذا (تقدم الحال على عاملها شبه الجملة واذا كانت هي شبه جملة ايضاً

نحو: الخير عندك أمامك ، أو الخير في الدار أمامك على اعتبار الظرف "عند" والجار مع

.[7]المجرور" في الدار" حالين من الضمير المستكن في شبه الجملة بعدهما)

فهمي أنَّه ليس بمتعذر ؛ لأنَّ [8] لكن السيد الصدر استدرك ، فقال:(ولكن حسب [كذا]

الحال من الضمير إنَّما هو حال من مرجعه لا من الضمير نفسه ، والضمير إنَّما يكون

---

[1] ينظر: شرح المفصل: ٥٥/٢ .
[2] ينظر:شرح ابن عقيل: ٢٤٢/١.
[3] البينة: ٦/٩٨.
[4] منة المنان: ٣٠٨/١ .
[5] البيت لعروه بن حزام ، ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٦٤/١ .
[6] شرح ابن عقيل: ٢٦٤/١ .
[7] النحو الوافي: ٣٨٣/٢.
[8] الصواب بحسب أو على حسب.

مشيراً الى مرجعه ، كما يمكن جعله حالاً من مرجع الضمير رأساً وهو اسم إنَّ)[9].

الذي أودّ أنْ أقف عنده هو قول السيد:(ولكن حسب فهمي أنَّه ليس بمتعذر) لا أعرف أفهمه هذا لقواعد اللغة أم لقواعد العقل ؟ حين قال: ليس بمتعذر .

يبدو لي . والله العالم . أنَّ السيد الصدر قصد بحسب فهمي منطق العقل ؛ لأنَّ الحال من الضمير واردٌ في اللغة وليس بمتعذر .

وفي موضع آخر ردّ السيد الصدر توجيه العكبريّ لقوله تعالى:((رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفاً مُطَهَّرَةً))[1] يرى العكبري أنّ " يتلو" حال من الضمير في الجار[2] .

اِعترض السيد الصدر بأنَّ(الجار ليس فيه ضمير والجار والمجرور معاً ليس فيهما ضمير أيضاً وكذلك متعلق الجار والمجرور وهو رسولٌ ، فأين وجد هذا الضمير ؟)[3].

ردُّ السيد الصدر يستدعي وقفة :

قول ابي البقاء: حالاً من الضمير في الجار ، قصد بذلك حالاً من الضمير في متعلق الجار والمجرور ، والسيد الصدر يدرك ذلك ؛ لأنَّه استطرد في نفيه للضمير فقال في قوله المتقدم: والجار والمجرور ليس فيهما ضمير أيضاً وكذلك متعلق الجار والمجرور وهو رسول ، وقوله هذا مخالف لرأي الجمهور البصريين أنَّ شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) يتعلقان بمحذوف تقديره (استقر أو مستقر) وفيهما ضمير سواء أكان مع الفعل أم الاسم المقدّرين والظاهر أنَّ السيد الصدر يتفق مع الكوفيين أنَّ الجار والمجرور هو الخبر من دون أنْ نتكلف متعلقاً محذوفاً[4].

---

[9] منة المنان: ٣٠٨/١ .
[1] البينة:٩٨/ ٢.
[2] ينظر:إملاء ما منَّ به الرحمن :٢٩١/٢.
[3] منة المنان:٢٧٧/١.
[4] أكد هذا الرأي في موضع آخر ، تنظر: الدراسة الباب الثاني فصل الاسماء إلا أنَّ السيد غير مستقر على هذا الرأي فقد خرقه في موضع آخر أيضاً .
[٥] البينة:٦٠/٩٨.

والمفارقة أنَّ في هذا الرأي تناقضاً مع فهمه للمسألة السابقة عندما ، قال:(ليس بمتعذر ؛ لأنّ الحال من الضمير إنَّما هو حالٌ من مرجعه) .

فالضمير الذي اعترض به السيد وجاء الحال منه هو الضمير في الخبر المتعلق بالجار والمجرور في قوله تعالى:((فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيها))(٥) فالحال من الضمير تقديره –والله أعلم– " استقروا في نار جهنم خالدين ".

نون الوقاية .

ياء المتكلم من الضمائر المتصلة وهي مشتركة بين محلي النصب والجر نحو: زرتني في حديقتي ، فالناصب لها إما فعل أو اسم فعل أو حرف ناسخ ، وتكون في محل جر بالحرف والإضافة[1] .

إنْ كانت ياء المتكلم منصوبة بأحد عوامل النصب المتقدمة وجب أنْ تسبقها نون مكسورة تسمى نون الوقاية ، وأمّا لعلّ من النواصب فيجوز الأمران: إثباتها وحذفها والأكثر حذفها[2].

أمَّا اذا كانت ياء المتكلم مجرورة فالجر في موضعين أو قلْ بعاملين :

أحدهما: حرف الجر ، فإنْ كان حرف الجر "من" أو "عن" وجب الإتيان بنون الوقاية[3] ، وإنْ كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون نحو: لي فيك أمل ، وبي نزوع الى رؤيتك[4] .

والآخر: الإضافة ، إنْ كانت الياء مجرورة بالإضافة والمضاف ساكن الآخر نحو: "لدن" أو "قد" أو "قط" فالأكثر إثبات نون الوقاية وقلْ حذفها[5] ، فنقول: قدني وقطني (حرصاً على إبقاء السكون ؛ لأنَّه الأصل فيما يبنون)[6] . وقد اجتمع الحذف والإثبات في قول الشاعر[7]:

---

(1) ينظر: الجني الداني: ٢٦٩ والنحو الوافي: ٢٨٠/١.
(2) ينظر: هبة الحازم: ٩١/١ والنحو الوافي: ٢٨١/١.
(3) ينظر: هبة الحازم: ٩١/١ والنحو الوافي: ٢٨١/١.
(4) ينظر: النحو الوافي: ٢٨١/١.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٥/١.
(6) مغني اللبيب: ٣٤٣/١ ، ٣٥٤.
(7) البيت لحميد بن مالك الارقط ، ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٥/١ ومغني اللبيب: ٣٤٣/١ والجنى الداني: ٢٦٩. المحققون يقولون: ليس في ديوانه.

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِى   لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيح المُلْحِدِ

قول الأكثر في إثبات نون الوقاية مع "قد" و "قط" عليه ابن مالك وابن عقيل [8] .

أمَّا ابن الناظم فذهب الى أنَّ الحذف فيهما هو الأكثر ، قال:(وأمَّا قد وقط فالبعكس من "لدن" ؛ لأنَّ قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني وقطني)[9].

ردّ عليه الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ وعدّه غلطاً ، قال:(وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فيهما هو الغالب)[١].

وأكد الكرباسيّ تغليطه لابن الناظم ، قال:(وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فيها أعرف من الاثبات)[2] . ويرى الأستاذ عباس حسن أنَّ الأصح والأفصح إثبات النون[3] .

والظاهر أنَّ رد الشيخ الكرباسيّ على ابن الناظم رد علمي يؤيده الاستقراء وإجماع المتقدمين والمتأخرين على إثبات نون الوقاية مع (قد وقط) على الأغلب .

---

[8] ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٥/١ .

[9] هبة الحازم: ٩٢/١.

[١] ينظر: هبة الحازم : ٩٣/١ .

[2] ينظر: المصدر نفسه : ٩٣/١

[3] ينظر: النحو الوافي : ٢٨٢/١ – ٢٨٣.

ثانياً: ردودهم على الأساتذة الجامعيين .

المناظرات قضية منطقية ومسألة شرعية وحالة صحية سواء أكانت لقاءات شفوية بين طرفين أم محاورات وردوداً بوساطة الكتب أو الرسائل وسواء أكانوا متعاصرين أم متباعدين لإثبات حقيقة علمية ، قال أحد علماء المسلمين:(اِعلم أنَّ المناظرة في الدين من الدين ...)[1].

من الخلق والأدب والعلم أنْ يلتزم الباحثون بشروط المناقشات والمناظرات والردود وضوابطها في القضايا العلمية والمعرفية بما يتفق وأخلاق العلماء وأنْ يتجنبوا التجريحات والشتائم فيما بينهم وأنْ يلتزموا الموضوعية والتركيز على الدوافع العلمية المشفوعة بالحجج المقبولة في ميدان التخصص بعيداً عن الأهواء الشخصية والمهاترات المقيتة ولنا بنحاتنا الأوائل اسوة حسنة ، فإنَّ سيبويه على جلالة قدره وعظيم منزلته – ونحن عيال عليه – كان يجلس من الخليل مجلس التلميذ من شيخه .

فما وجدته – وسأعرض له – من بعض الحوزيّين تجاه بعض الجامعيين لا يتفق وأخلاق العلماء ولا سيما رجال الدين الذين ولِدوا من رَحم الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، وترعرعوا بأحضان ولاية المصطفى وآله الأطهار .

---

[1] منية المريد في آداب المفيد والمستفيد ، زين الدين العامليّ :١٧١.

سأعرض في أثناء هذا المبحث عدداً من التجريحات المفاجئة التي دفعتني أن أُمهد بهذه المقدمة .

إلغاء فعل الأمر .

المعروف بين أساتذتنا اليوم من تلاميذ الدكتور مهدي المخزوميّ أنَّه كوفيّ التوجه ، جاء هذا الحكم من موافقته لطائفة من آراء الكوفيين فقد تناول –رحمه الله– فعل الامر وحقيقة وجوده بوصفه قسيماً للماضي والمضارع أم لا ، قال:(وقد سبق لنا أنْ أيدنا الكوفيين في عدم النظر اليه قسيماً للفعل الماضي والمضارع ... أكبر الظن أنَّ بناء " إفعل " ليس بفعل ، كما يفهم من هذه الكلمة)[٢].

حجة الدكتور المخزوميّ أنَّ الفعل لا بدَّ أنْ يتميز بشيئين قد خلا منها فعل الأمر ، أحدهما: أنَّه مقترن بالدلالة على الزمان ، والآخر: أنَّه يبنى على المسند اليه ويحمل عليه [١].

هاتان الميزتان يخلو منهما فعل الأمر في نظر المخزوميّ ، فلا يدلّ بصيغته على الزمان ولا إسناد فيه (أمّا كونه خلواً من الزمن فلأنَّ المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل ، ولا دلالة له على شيء من هذا ، إنَّ الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب فليس هناك من فعل ، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل أمَّا كونه خلواً من الإسناد فإنَّ إسناده المزعوم إنَّما يقتصر على الف الأثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة ، أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في "إفعل" المقدّر كما يزعمون ولا إسناد في رأينا الى مثل هذه الكنايات ؛ لأنَّها ليست اسماء أو ضمائر كما يزعم النحاة بل هي كنايات أو إشارات تشير الى جنس المخاطب أو عدده)[٢].

ردّ عليه عالمان من الحوزة العلمية ، وقد نوقش في الحلقات العلمية الأصولية في الحوزة العلمية في النجف الأشرف وهما : السيد محمد باقر الصدر والسيد رؤوف جمال الدين .

---

[٢] في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٠ .

[١] يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٠

[٢] المصدر نفسه: ١٢٠

أمّا السيد محمد باقر الصدر فقد رد رأي المخزوميّ بأنَّ (دلالة الفعل على تلبس فاعله به لا يقصد منه الدلالة على وقوع ذلك خارجاً ، بل المقصود أنَّ الفعل والحدث تارة يلحظ في نفسه ، فيكون اسماً ، وأخرى تلحظ نسبته الى شخص بنحو النسبة الناقصة أو التامة ... ومن الواضح أنَّ هذا محفوظ في فعل الأمر أيضاً ؛ لأنَّه يدل على أنَّ المطلوب صدور الفعل من المأمور [كذا][٣] فقد لوحظت نسبة الفعل – الحدث – الى الفاعل ، لكنه لم يلحظ ذلك في وعاء التحقق والإخبار ، بل في وعاء الطلب والإرسال وهذا الاختلاف لا يمثل فارقاً فيما هو مدلول الفعل ، بل في مدلول الجملة ،

وكون النسبة التامة فيها إخبارية أو إنشائية)[1].

اِستطرد السيد محمد باقر الصدر موضحاً (وبكلمة أخرى: أنَّ الملحوظ في صيغة ملاحظة "إفعل" لو كان هو نسبة طلب الفعل الى الشخص المخاطب ابتداء ، بدون [كذا][2] نسبة بين الفعل والفاعل ، كان لما ذكر من عدم كون هذه الصيغة فعلاً وجه لأنَّ الفعل متقوم بنسبة الحدث الى الفاعل بنحو الصدور والحلول ، ولكن الالتزام بتجريد فعل الأمر عن النسبة المباشرة بين الحدث والفاعل بلا موجب بل الموجب على خلافه ، وهو أنَّ هذا التجريد غير يقتضي أنْ يكون المطلوب من المخاطب ذات الحدث ، ولو بأنْ يصدر من [كذا][3] المخاطب ، فلو قال الشخص لإبنه: جئني بماء ، فالولد هنا مطلوب منه مجيء الماء ولم يلحظ مجيء الماء صادراً عنه مع أنَّ الفهم العرفي واللغوي لهذا الكلام لا يبرر أنْ يكتفي الابن بتوفير المجيء بالماء عن طريق أمره لغيره بأنْ يسقي اباه الماء ، وليس ذلك إلا لأنَّ النسبة بين الحدث والمخاطب بنحو الصدور مأخوذة ، وهذا يكفي في كون الصيغة "فعلاً" لدلالتها على النسبة الصدورية تطوراً ، وإنْ لم تدل على وقوع الحدث من الذات فعلاً ، لأنَّ الوعاء الملحوظ للنسبة ليس هو وعاء التحقق ، بل وعاء الطلب ولو كانت فعلية الفعل

---

[٣] الصواب : صدور الفعل عن المأمور .

[1] مباحث الدليل اللفظي: ٣٤٥/١ . نقلاً عن البحث النحوي عند الأصوليين : ١٥٧ – ١٥٨ .

[2] الصواب : من دون .

[3] الصواب : يصدر عن .

متقومة بدلالته على وقوع الحدث من الذات فعلا وكون النسبة بلحاظ وعاء التحقق ، لوجب الالتزام بعدم فعلية فعل الماضي والمضارع أيضاً حينما يلحظان في غير وعاء التحقق ، كما اذا قيل: "ليضرب زيد" و "هل ضرب زيد")[4].

نقل الدكتور مصطفى جمال الدين أنَّ الدكتور المخزوميّ عندما قرأ النقض بعدم فعلية " ليضرب زيد" و "هل ضرب زيد" كَتَبَ "وهو كذلك" ممّا يدلُّ على أنَّه التزام بأن صيغتي (فعل . يفعل) اذا وقعتا في سياق الانشاء تجردتا عن الفعلية كصيغة (إفْعل)[5].

يبدو لي أنَّ المثلين الإنشاءيين اللذين ذكرهما السيد محمد باقر الصدر كفيلان برفض رأي الدكتور المخزوميّ في نفي فعلية فعل الأمر ؛ لعدم تحققهما أيضاً.

أمَّا السيد رؤوف جمال الدين فقد ردَّ على الدكتور المخزوميّ في أكثر من أربعة مواضع[1] ، قال: (ومن العجب والعجائب في عصرنا لا حصر لها أنَّ بعض المتحذلقين لما رأى خلاف الكوفيين لمذهب البصريين ظنّ جهلاً أو تجاهلاً أنَّ الأمر ليس من الأفعال ولستُ أظن طالباً مبتدئاً يقول مثل هذا)[2].

وقال أيضاً رداً على إنكار فعل الأمر :(إنَّ الاختلاف يا أيُّها العالم الجديد بينهم يعود الى الاستقلال الذاتي أم النقل والاشتقاق كاختلافهم في الأسبق رتبةً المستقبل أم الحاضر أم الماضي ، إذ لم يقل كوفي ولا بصري : إنّ الأمر خارج عن قسمة الأفعال داخل في غيرها... بل الخلاف بين الفريقين هو في استقلال فعل الأمر والنقل وهذا لا ينفي فعليته)[3].

نقل السيد رؤوف جمال الدين تعريف المطرزي للفاعل: أنَّه ما أُسند اليه الفعل مقدماً عليه[4] ، وقد تناوله السيد شرحاً ، قال:(قوله: ما أسند اليه الفعل ولم يقل: ما أخبرعنه بالفعل ؛ ليعمّ الجمل الفعلية الخبرية منها والإنشائية والمحكية التي تحققت أو التي لم تحقق

---

[4] المصدر نفسه :١/٣٤٥ـ٣٤٦ . نقلا عن البحث النحوي عند الأصوليين :١٥٨ .
[5] ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين :١٥٨ هامش .
[1] ينظر :المعجب :٣٥، ٣٦، ٨١، ٨٢، ٨٣ .
[2] المصدر نفسه :٣٦.
[3] المصدر نفسه :٣٦.
[4] ينظر: المصدر نفسه : ٨١.

كاذبة أو غيرها ولم يقل: ما أوجد الفعل ليعمّ الفاعل الذي لم يحقق مضمون الفعل الخبريّ والطلبيّ فالتعبير بالإسناد أعم)[5].

ردَّ على الدكتور المخزوميّ بعد هذا التوضيح ، قال:(وبهذا تردُّ دعوى بعض النحويّين المتحذلقين بنفي فعل الأمر بحجة عدم تحققه أو عدم وجود فاعل قام به)[6] .

اِحتج السيد رؤوف بإثبات فعل الأمر بأنَّ (أسكتْ فعل وإنْ لم يتحقق مضمون الفعل)[7]، أي وإنْ لم يسكت المخاطب وفاعله مستتر "أنت" بقرينة الخطاب .

وكرر بعد ذلك ردّه على الدكتور المخزوميّ ، قائلاً:(فما معنى زعم بعض الجهلاء أو المتجاهلين المشككين نفي وجود فاعل لهذا الفعل وعليه نفى وجود هذا الفعل مطلقاً)[8].

عاد من جديد ليردّ عليه ولا أعرف ما السبب ؟ قال:(ماذا يصنع "الدكتور" بـ "بعتُك ، وهبتك ...زوجتك..الخ من صيغ العقود وشبهها فكلها كما ترى أفعال ماضية ولم تقع بعد)[1].

ولم يعبأ بالردّ عليه مجرحاً متهماً ولا أعرف لماذا هذا التحامل ؟ قال:(أقاويل القصد منها التضليل وخلق روح الشك مع تحريف كلام المنحرفين من قدماء النحويين أمّا أمناء النحاة فانهم يبرأون الى الله من هذه المزخرفات المسمومة في ماضيهم وحاضرهم)[2].

بعد هذا كلّه يريد أنْ يترفع وأنْ ينزه قلمه ولسانه ، قال:(ولولا تنزيه القلم واللسان معاً عن ذكر هؤلاء المتحذلقين المعجبين بـ "من ذا قالها" لصرحت باسم من عدَّ الأفعال أثنين نافياً الأمر ...لكنني أنبه كل حرّ غيور على دينه... ليفتحوا عيون بصائرهم وليسلطوا أنوار عقولهم على " كتاب مثالب العرب" لابي عبيدة معمر بن المثنى والحملة التي قادها زياد بن

---

(5) المصدر نفسه: ٨١.
(6) المصدر نفسه:٨٢.
(7) المصدر نفسه:٨٢.
(٨) المصدر نفسه :٨٢.
(١) المعجب : ٨٢ .
(٢) المصدر نفسه : ٨٢ .

أبيه ... ونحاة عصرنا قد نهجوا نفس النهج جهلاً أو تجاهلا)[٣] . وقد تجاوز على الجامعيين في خمسة مواضع أخر اكتفي بالاشارة اليها[٤].

ولعله من نافلة القول أنْ أُشير الى أنَّ الأستاذ ساطع الحصري قد دعا الى مثل هذا الأمر وهو إلغاء فعل الأمر من الافعال فليس في جملته إسناد ، وليس فيه دلالة على الزمن لأنَّه طلب العمل فقط[٥].

وقد أخذ الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي على أصحاب التيسير الذين أخذوا بهذا الرأي من دون أنْ يُشيروا الى الأستاذ الحصري[٦].

المعنى عند الأصوليين.

لأصول الفقه مشاركة واسعة في البحث النحوي (فالأصوليون قبل أنْ يدخلوا في صلب موضوعات أصولهم وقواعدهم لاستنباط الحكم من النص بحثوا فيما يساعدهم على فهم معنى النص بشعب المعنى الثلاث – الحقيقي والاستعمالي والوظيفي – في مقدمة ضافية أطلقوا عليها أحياناً اسم "**المبادئ اللغوية**" وأحياناً "**مباحث الألفاظ**" وقد كان نصيب المعاني النحوية من أغزر ما بحثه الأصوليون)[1].

فعلاقة الأصوليين بالدراسة النحوية أنَّهم في مجال استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة فبهم حاجة الى معرفة طرق دلالة النص بما يحمله من معنى[2] .

تناول الدكتور تمام حسان دراسة المعنى في العلوم اللغوية والنحوية والبلاغية وفي فروع الثقافة العربية الأخرى ومنها أصول الفقه وكذلك المعنى عند المناطقة .

---

(٣) المصدر نفسه: ٨٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧، ٥١، ٦٦، ٦٨ .

(٥) ينظر: آراء وأحاديث في اللغة ، ساطع الحصري :١٠٦ وينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره :٦١ .

(٦) ينظر :في حركة تجديد النحو وتيسيره :٦١ .

(1) البحث النحوي عند الأصوليين: ٩.

(2) المصدر نفسه: ٨ – ٩ .

يرى الدكتور تمام أنَّ المعنى (في الحالتين حالة الأصوليين وحالة المناطقة "حكم" أي أنَّه ليس عرفياً ولا اجتماعياً وإنّما هو عقلي فني لا صلة له بالعرف العام وإنْ اتصل بعرف خاص هو عُرْف الأصوليين أو عُرْف المناطقة)[3].

ردّ عليه السيد الدكتور مصطفى جمال الدين بأنَّ ما توصل اليه نتيجة غريبة حقاً (ذلك أنَّه وحّد بين بحث الأصوليين في المعنى وبحث المناطقة ... ووجه الغرابة في ذلك أنَّ الحكم الذي يستنبطه الأصوليون من النصوص الشرعية ليس هو المعنى الذي يبحثون عن دلالة الكلمة أو الجملة عليه ، فهذا المعنى الذي فيه يبحثون يتساوى عندهم في الدلالة عليه نص الشارع وقول الشاعر أمّا الحكم الذي منه يستنبطون فهو النتيجة التي يبنونها على الفهم العرفي العام لدلالة النصوص – ومنها نص الشارع – فأين هذا من ذاك)[4]

وأكد السيد مصطفى جمال الدين أنَّ سبب الخلط في ذهن الدكتور تمام وهو من القلة التي قدمت الجديد في الدراسة اللغوية ولو أنَّه اطّلع على مباحث الألفاظ – وأظنه يشير الى جهود علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف – عند الأصوليين لغير رأيه فيما قدمه الأصوليون للبحث النحوي ؛ لأنَّه اقتصر على ما قدمته بعض الكتب الأصولية الميسرة عن الخلاف بين الحنفية والشافعية[1].

وقد أشاد الدكتور تمام بما قدمه الأصوليون للمعنى ، قال:(إنَّ الاصوليين قد ابلوا بلاءً حسناً في تحديد المعنى على طريقتهم وأنهم اثناء تقسيمهم لدلالة الكلمة قدموا لنا نوعاً سلبياً جداً من هذه الدلالة اصطلحوا على تسميته "مفهوم المخالفة" ولهذا المفهوم قيمة [2]هاماً [كذا] خاصة لدينا الآن عند الكلام عن القيم الخلافية التي تتكون منها الأنظمة اللغوية)[3].

علّق السيد مصطفى جمال الدين (لو أنَّ هذا الباحث المحدث وأمثاله من الدارسين المجددين ، عرفوا أنَّ مفهوم المخالفة لا يشكل إلا جزءاً يسيراً مما بحثه الأصوليون في مدلول الجملة ... لتغيرت نظرتهم لما بذله الأصوليون من جهد في المسألة النحوية)[4]

---

(3) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١ .
(4) البحث النحوي عند الأصوليين: ٧ – ٨ .
(1) ينظر: البحث النحوي عند الأتصوليين: ٨ .
(2) الصواب : مهماً .
(3) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤ .
(4) البحث النحوي عند الأصوليين :٨.

محاولة تيسير .

، دعا فيها الى جملة ملاحظات اتفقت مع آراء [5] للشيخ يوسف كركوش محاولة تيسير الميسرين ولا سيما المحاولة الرائدة التي سبقته للأستاذ إبراهيم مصطفى ، منها إلغاء نظرية العامل ، وتسديد الانتقاد الى منهج القدامى والضرر الذي ألحقه المنطق والفلسفة بالنحو العربي وغيرها من القضايا التي كانت محط اهتمام الدرس الحديث .

، وفصّل القول في انتقاد [6] اِنتقد الدكتور نعمة رحيم العزاويّ محاولة الشيخ يوسف بعد أنْ أخذ الشيخ يوسف الكثير من المآخذ المحاولة مدافعاً عن النحو والنحاة القدامى* على النحو القديم .

، قال:(قرأت ...كلمة للسيد نعمة [1] ردّ الشيخ يوسف على انتقاد الدكتور العزاوي العزاوي بعنوان "محاولات التيسير وكتاب رأي في الإعراب" فوجدت في هذه الكلمة تهافتاً في كثير من نقاطها ، فأردت أنْ أناقش كاتبها حول هذه النقاط مبيناً تهافتها)[2].

قال الدكتور العزاوي في انتقاده:(وقواعد اللغة هي الأسلوب الذي ترتب الألفاظ بمقتضاه لنصور المعاني ، وندلّ على الأغراض)[3].

ردّ عليه الشيخ يوسف قائلاً:(أقول لحضرة الكاتب : ليست قواعد اللغة . كما قال . هي الأسلوب الذي ترتب الألفاظ بمقتضاه ، بل الألفاظ ترتب لمقتضيات الأحوال التي ذكرها

---

[5] في كتابه (رأي في الإعراب) .

[6] في بحث بعنوان (محاولات التيسير وكتاب رأي في الإعراب) مجلة المعلم الجديد ج٦ تشرين الثاني ١٩٥٨م

* لا بدَّ أن أنوه بأن الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي انتقد الشيخ يوسف عام ١٩٥٨ ، أي عندما كان في بداية مسيرته العلمية والرأي الذي نعرضه رأي قديم ، أما اليوم فالدكتور العزاوي من أبرز المعاصرين المنادين الى التيسير وشارك فيه تدريساً وتأليفاً ، وقد أنصف الدكتور العزاوي الشيخ كركوش في مقالة بعنوان (نحوي عراقي مجهول) عام ١٩٩٥ في جريدة الجمهورية العدد(٩٠١١) ودعا الباحثين أنْ يقفوا عنده ويخصونه بالبحث وقفة تناسب مكانته وتلقي الضوء على أثره في الدرس النحوي المعاصر.

[1] في بحث بعنوان (مناقشة كلمة محاولات التيسير وكتاب رأي في الإعراب) في مجلة المعلم الجديد ج٣ مج ٢٢ ، آذار ١٩٥٩م.

[2] مناقشة كلمة محاولات التيسير :١٣٨ .

[3] محاولات التيسير وكتاب رأي في الإعراب :

علماء المعاني من مدحٍ وذمٍ واهتمام الى ما هنالك من مقتضيات الأحوال ، ثم تجيء قواعد اللغة بعد الترتيب الذي أوجبته مقتضيات الأحوال ، فحين أقول: **أكرم علياً خالدٌ** ، فإني رتبت ألفاظ هذه الجملة لمقتضى حال تقديم المفعول على الفاعل وليس ترتيبي لها بمقتضى قواعد اللغة كما ذكر الكاتب)[4].

يرى الدكتور نعمة العزاوي أنَّ الأستاذ ابراهيم مصطفى أخذ نظرية ابن مضاء القرطبي والكتاب . بعد . مخطوط لم ينشر ، ولم ينص الأستاذ مصطفى على هذا المصدر الذي استفاد منه نظريته ، وبنى أبواب كتابه عليه[5].

ردّ الشيخ كركوش على ما ذكره الدكتور العزاوي أنَّ (ابن مضاء القرطبي نقض نظرية العامل فقط ، ولم يضع قواعد للنحو ، ولم يبتكر فكرة نقْض نظرية العامل بل سبقه كثير من النحاة اليها ، وكلّ ما فعله أنْ وسّع هذه الفكرة وجمع شتاتها ، إنّ الأستاذ ابراهيم مصطفى لم يبنِ أبواب كتابه على كتاب ابن مضاء وهذه بعض أبواب كتاب الأستاذ ابراهيم مصطفى : الضمة علامة الإسناد، الكسرة علم الاضافة ، الفتحة ليست علامة إعراب ، العلامات الفرعية باب ما لا ينصرف ، أرجو من الكاتب أنْ يدلنا على باب من هذه الأبواب بنى على كتاب ابن مضاء ، إنَّ الأستاذ ابراهيم قد بذل جهوداً مشكورة في تيسير النحو ، ويعتبر بحق واضح نظرية جديد لقواعد النحو ، وما قاله الكاتب عنه فيه غمط للحقوق)[١]. اِنتقده أيضاً الدكتور نعمة العزاوي بقوله:

(ونحن واجمون أمام هذا الركام المتجدد من قواعد النحو وقوانين فلسفته ، نضيق بها ، ونثور على واضعها ، وندعوهم الى نبذها)[٢].

ردّ عليه الشيخ يوسف (ماهو الركام المتجدد من قواعد النحو وقوانين فلسفته التي تضيق بها ، وتثور على واضعها ؟ كان اللازم عليه أنْ يشير الى هذا الركام ...)[٣].

---

[4] مناقشة كلمة محاولات :١٣٨.

[5] ينظر: مناقشة كلمة محاولات : ١٣٩ .

[١] مناقشة كلمة محاولات : ١٣٩ .

[٢] .المصدر نفسه : ١٤١ .

[٣] المصدر نفسه :١٤١ .

ويمكن أنْ نكتفي بهذه المناظرة بين الشيخين الحوزيّ والجامعيّ[٤] ، والتي تمثل نموذجاً راقياً في الحوار العلمي والتبادل الثقافي.

المنصوب بنزع الخافض .

لم يكن فضلاء الحوزة النجفيّة متقاطعين أو مبتعدين عن أقرانهم من الفضلاء الجامعيين وإن لم تكن علاقة على المستوى الرسمي الثقافي إلاّ أنّها غير معدمة فقد حدثتْ جملة مراسلات علمية لغوية ونحوية بين السيد رؤوف جمال الدين والدكتور مصطفى جواد ، يسأل الأول ويجيب الثاني ، وفي سؤال من هذه المناظرات والمراسلات بين النجف وبغداد ، سأل السيد رؤوف العلامة مصطفى جواد إعراب جملة (سقيتُ الحصانَ دلواً ماءً) وكيف توجه إعراب "دلواً"[5]؟.

أجابه الدكتور مصطفى أنّ الدلو منصوب بنزع الخافض .

ردّ عليه السيد رؤوف معترضاً رافضاً لهذا التوجه النحوي ، قال: (إنّ النصب بنزع الخافض لا يرد في الكلام الفصيح إلاّ بحالتين : قياسية وسماعية ، والسماعية تتوقف على السماع ممّن يعتد بقوله أو برواية ثقات أيمة اللغة وهذه الجملة بالذات لم تدخل ضمن [كذا][6](ما هو مقيس فيه حذف حرف الجرِّ ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه الحذف)[7].

واستطرد السيد رؤوف بإيراد أقوال ابن هشام وابن عقيل وخالد الأزهري في المنصوب بنزع الخافض ومتى يحذف سماعاً ومتى يحذف قياساً الى أنْ خلص (إنّ الحذف السماعي ليس ذوقياً أو اجتهادياً بل ما ورد عن العرب ؛ وهذان قسمان : سماعي اقتضه الضرورة ، فحمل على الشذوذ ، وسماعي جاز استعماله توسعاً ، أمَّا الحذف القياسي فهو مع "أنّ وأنْ وكي" فقط والجملة التي قالها أستاذنا لم تكن من أحد النوعين المذكورين السماعي بقسميه والقياسي ...)[1].

---

[٤] من أراد التفصيل أكثر فليراجع البحث المشار اليه في مجلة المعلم الجديد ج٣ مج ٢٢ ، آذار ١٩٥٩ .

[5] ينظر : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد :٢٨ .

[6] الصواب : في ضمن .

[7] مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد :٢٨

[1] مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد:٣٠-٣١ .

أمّا توجيه السيد رؤوف للفظة " الدلو" فيرى أنَّها(منصوبة على النيابة عن المصدر ، إذ أنَّها في الحقيقة آلة للسقي أو أنَّها مفعول به وإنْ كنت في هذه الجملة أرجح الأول مع إمكان الثاني وقبوله)[2].

ردّ عليه الدكتور مصطفى جواد بأنَّه (لم يذكر جملته هذه العرجاء هي لفصيح قديم حتى يحق له أنْ يقول: وهذه الجملة لم تدخل ضمن ما هو مقيس فيه حذف حرف الجر ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه حذف ، فإنَّها جملة من تركيبيه وترتيبه يوجب إعرابها ما ينطق عليها منه فرجحت أنا نصب دلواً بنزع الخافض فالمسألة خاصة لا عامة ولذلك كان من التجني على الأدب والإنصاف أنْ يقول بعد ذلك: "وجملة سقيت الحصان دلواً ماءاً " لم يكن الحذف فيها مقيساً ولا مسموعاً)[3] . واستطرد الدكتور مصطفى جواد في ردّه على السيد رؤوف جمال بأدلة كثيرة لا يسعها المقام[4].

ثالثاً: ردود بعضهم على بعض.

زمن اسم الفاعل.

---

[2] المصدر نفسه:١١.
[3] دراسات في فلسفة النحو والصرف وردّ على رؤوف جمال الدين ،الدكتور مصطفى جواد:٢٣.
[4] ينظر:دراسات في فلسفة النحو والصرف:٣٣_ ٣٤.

(لا يخلو اسم الفاعل من أنْ يكون معرّفاً بأل ، أو مجرداً فإنْ كان مجرداً عملَ عملَ فعله من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ... وإنْ كان بمعنى الماضي لم يعمل ، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ؛ فهو مشبه له معنى لا لفظاً)[1].

نقل الشيخ علي كاشف الغطاء أنّه وجد بخط والده فائدةً لو أنَّ قائلاً قال: أنا سارقُ عبدِك ، بجرِّ العبد ، كان ضامناً واذا قال: أنا سارقٌ عبدك ، بنصب العبد لم يكن ضامناً ؛ لأنّه في الأول بمعنى الماضي وفي الثاني بمعنى المستقبل [2].

اِعترض الشيخ علي على ما ذكره والده راداً عليه (في صورةِ الجرِّ أيضاً يمكن أنْ لا يكون ضامناً لاحتمال أنّه أراد باسم الفاعل الاستقبال وأضاف أنَّ اسم الفاعل إذا عمل في مفعوله جاز إضافته الى مفعوله) [3].

يبدو لي أنَّ اعتراضه فيه نظر ويستدعي وقفه ؛ لأنَّ الشيخ الجليل ـ رحمه الله ـ قد جانب الصواب في ردِّه على والده .

اسم الفاعل يتركب أو يتسق مع ما يضاف اليه أو يطلبه من اسم منصوب يتمم فائدته أو معناه وهذا ما يُصطلح عليه بإعمال اسم الفاعل ، فالذي أودّ أن أوكد عليه أنَّ التركيبين: إضافته للاسم المتسق معه أو نصبه إياه يأتيان بزمنين مختلفين ، فمع الإضافة المضي ومع التنوين المستقبل ، فإن نحو: أنا سارقُ عبدِك معناه قد سرقتُ عبدك ، وأمَّا أنا سارقٌ عبدَك ، فمعناه سأسرقُ عبدَك ، فالأول قد وقعت منه السرقة ، أمَّا الثاني فإنّه لما سيكون ولم تقع السرقة بعد ، هذا الزمن المستفاد من التركيبين هو الذي دفع الكوفيين أنْ يعدّوا اسم الفاعل فعلاً دائماً ؛ لأنَّهم وجدوا فيه أهم مستلزمات الأفعال: وهما الإسناد والزمن ولا علاقة للزمن بالعمل النحوي فمع إضافته يتعين الزمن الماضي ومع التنوين الاستقبال ، قال الفراء في تفسير قوله تعالى: ((كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)) [4] ولو نونت في ذائقة ونصبت الموت كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا

---

[1] شرح ابن عقيل : ١٠٦/٢ .
[2] ينظر : نهج الصواب :٥٢ .
[3] نهج الصواب :٥٢ .
[4] ال عمران:٣/ ١٨٥.

يقولون   إلا

بالإضافة)[1].

أكد ذلك الدكتور مهدي المخزومي متابعاً الفراء بأنَّ مثل هذا التنوين تخصيص الفعل الدائم . أيْ اسم الفاعل . بالزمان المستقبل [2].

ولعل خير دليل على دلالة التنوين للمستقبل قوله تعالى: ((وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)) [3]. فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً[4].

خلاصة المسألة أنَّ الشيخ علي كاشف الغطاء اعتقد أنّ إضافة اسم الفاعل العامل الى معموله يبقي الزمن مستقبلاً ، ظناً منه أنَّ الزمن مرتبط بالعمل والحق أنَّ الزمن يرتبط بالمعنى المراد من اسم الفاعل ماضياً أو مستقبلاً.

---

(1) معاني القرآن ، الفراء:٢/

(2) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه :١١٨ .

(3) الكهف:١٨/ ٢٣.

(4) ينظر : الاشباه والنظائر :٢٢٣/٣-٢٢٤ .

متعلق باء البسملة.

تباينت آراء النحويين البصريين والكوفيين في نوع المتعلق في الجار والمجرور الواقع في باء البسملة ، فالبصريون على أنَّ موضع الباء رفع بالابتداء أو بخبر الابتداء و التقدير أوّلُ كلامي باسم الله أو باسم الله أول كلامي ، والكوفيون على أنّه فعل تقديره ابتدأت أو أبدأ والجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف [١].

الظاهر أنّ الكوفيين اختلفوا فيما بينهم أيضاً في مسألتين:

إحداهما: هل للباء موضع أم لا ، والاختلاف بين أبرز علمين من مدرسة الكوفة وهما: الكسائي والفراء ، فقد نقل ابن خالويه أنَّ الكسائي يرى أنَّ الباء لا موضع لها ، و الفراء يرى أنَّها في موضع نصب [٢].

الأخرى: في مادة الفعل المقدّر هل هي: أقرأ أو أقول أو أستعين أو أبتدى والاختلاف في هذه المسألة بين الفراء وأصحابه من جهه والبصريين من جهة أخرى نقل ابن خالويه أنّ الفراء يرى أنَّه في محل نصب على تقدير أقول بسم الله أو قل بسم الله[٣].

تناول السيد ابو القاسم الخوئي متعلق الجار والمجرور في البسملة فذكر مذهب الكوفيين ولم يأتِ على رأي البصريين ، قال:(ذهب بعضهم الى أنّ متعلق الجار والمجرور هو أقرأ أو إقرا أو أقول أو قل ، وقال بعضهم : متعلقه أستعين أو استعن ، وذهب آخرون الى تعلقه بأبتدىء)[٤].

رفض الوجهين الأولين وعدّهما باطلين واختار الرأي الثالث أنَّ المقدّر الفعل المضارع "أبتدىء"[٥].

---

[١] ينظر :كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢٠ واملاء ما مَنَّ به الرحمن : ٤/١ .
[٢] ينظر : كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢٠ .
[٣] ينظر : كتاب إعراب ثلاثين سورة :٢٠ .
[٤] البيان في تفسير القران : ٤٥٧.
[٥] ينظر : البيان في تفسير القرآن : ٤٥٧ .

أمّا حجته في رفض الوجه الأول (فلأنّ مفعول القراءة أو القول –هنا– يجب أنْ يكون هي الجملة بما لها من المعنى ، فلا مناص من تقدير كلمة أخرى لتكون الجملة بما لها من متعلق مقولاً للقول)[٦].

أمَّا رفضه للوجه الثاني (فلأن الاستعانة تستحيل أنْ تكون من الله تعالى لغناه عن الاستعانة حتى باسمائه الكريمة ، والاستعانة من الخلق إنَّما تكون بالله لا باسمائه)[1].

اِختار السيد الخوئيّ التقدير الثالث ، قال: (فتعين أنْ يكون متعلق الجار والمجرور هو أبتدئ)[2] . واختاره – من قبل – السيد الطباطبائيّ ، قال:(فمتعلق الباء في بسملة الحمد الابتداء ويريد به تتميم الاخلاص في مقام العبودية بالتخاطب وربما يقال: إنَّه الاستعانة ولا بأس به ولكن الابتداء أنسب لاشتمال السورة على الاستعانة صريحاً في قوله تعالى:((وإِيَّاكَ[3] نَسْتَعِينُ))[4].

اِختار **الوجه الأول** من القدماء ابن قتيبة[5] ، ومن الحوزيّين السيد عبد الحسين القزويني[6] ، أمّا **الوجه الثاني** فاختيار ابن هشام[7] ، والسيد عبد الاعلى السبزواري الأنصاري[8].

ردَّ السيد محمد الصدر على السيد ابي القاسم الخوئيّ في الوجهين اللذين رفضهما ، وردَّ عليه أيضاً في **الوجه الثالث** الذي اختاره ، بعد أنْ ذكر اختلاف البصريين والكوفيين في متعلق الجار والمجرور في البسملة ونوه بأنَّ الوجه الأول يندرج فيه أي فعل يصلح للتقدير بغض النظر عن مادة الفعل أو زمن الفعل ؛ لأنّ البسملة شروع بالقول أو القراءة[9].

---

[٦] البيان في تفسير القرآن : ٤٥٧.
[1] البيان : ٤٥٧ .
[2] المصدر نفسه : ٤٥٧.
[3] الفاتحة : ٥/١.
[4] الميزان : ١٧/١ .
[5] ينظر: القرطين ، ابن مطراف الكناني: ٣ .
[6] ينظر: شرح العوامل : ٤.
[7] ينظر:مواهب الرحمن: ١٠/١ .
[8] ينظر: مغني اللبيب : ٢٠١/١ .
[9] ينظر: منة المنان : ٢٩/١.

أمَّا رفض السيد الخوئيّ للوجه الأول بأنَّ مفعول القراءة أو القول يجب أنْ يكون هي الجملة بما لها من المعنى ، رده السيد محمد الصدر بأنَّه (لا يتم لعدم المنافات بين أنْ يكون مقول القول هو الجملة التامة أو بين أنْ يكون ظرف القراءة ككل أو جوها العام هو اسم الله سبحانه والتوكل عليه)[10].

أمَّا رفض السيد الخوئيّ للوجه الثاني بأنَّ الاستعانة من الله سبحانه مستحيلة بوصفه هو المتكلم في القرآن أصلاً ، فيكون كأنَّه هو المستعين بالله ، فقد رده السيد محمد الصدر بأنَّ (جواب ذلك نقضاً وحلاً)[1].

جواب النقض(بكلِّ ما ورد في القرآن الكريم بلسان غيره سبحانه من دون الإشارة الى المتكلم ومن ما ورد في فاتحة الكتاب ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) فإنه لو كان هو المتكلم لما جاز كل ذلك)[2].

أمّا جواب الحل(فباعتبار ظهور التعليم للآخرين والتلقين لهم بأنْ يعملوا ذلك ليكون خيراً لهم في دنياهم واخراهم ... وكل القرآن الكريم منزل لهداية الناس وتعليمهم ولعله من هنا قدّروا فعل الأمر: قلْ أو إقرأ أو استعن بصفته تعليماً لرسول الله صلى الله عليه وآله ولكلِّ الناس بالتسبيب)[3].

أمَّا اختيار السيد ابي القاسم الخوئي للفعل المضارع "أبتدىء" بوصفه متعلقاً للجار والمجرور فقد ردّه السيد محمد الصدر وعدّه جزافاً من القول ؛ (لأنَّه لو تم له كل ذلك وتنزلنا عن المناقشات السابقة فغايته صلاحية مادة الابتداء لكونها متعلقاً ، وأمَّا كونها بصيغة المضارع أو الأمر أو الاسم ... فهذا مما لا يتعين في حدود ما ذكره من الدليل)[4].

ولعله زيادة في الفائدة أنْ نورد بأنَّ سائلاً لو سأل:(لم أُدخلت الباء في بسم ، وهي لا تكون إلا صلة لشيء قبلها ؟ فالجواب في ذلك أنَّ الله تبارك وتعالى أَدّب نبيه صلى الله عليه

---

[10] منة المنان:١/ ٢٩.
[1] منة المنان: ٢٩/١.
[2] المصدر نفسه: ٢٩/١- ٣٠ .
[3] المصدر نفسه :١/ ٣٠.
[4] المصدر نفسه : ٣٠/١ .

وآله أنْ يقدم اسمه عند كل أُخذٍ في عملٍ ومفتتتح كلِّ كلام تبركاً بآسمه جلّ وعزَّ فكان التقدير قُل يا محمد باسم الله)[5].

يبدو لي أنَّ ردود السيد محمد الصدر على ما رآه السيد الخوئي ردود علمية مقبولة فيها وجاهة ومشفوعة بأدلة وأكد ردّه للوجه الثاني بتقدير استعين ، فإنَّ في القرآن الكريم الكثير من المعاني والألفاظ التي نطق بها الخالق عزّ وجلّ لا تصلح أنْ تنطبق عليه لو كان المقصود منها هو بذاته المقدسة وإنّما وجهها الى المخاطبين أو لتعليم المسلمين أو قيلتْ بلسان انبيائه .

وأُثني على التفاتة السيد الطباطبائيّ في عدم تقدير أستعين مراعاة للسياق القرآني الذي ضمَّ لفظة استعين في كلمات الفاتحة المباركة وممكن أنْ تقدّر في غير سورة الفاتحة .

---

[5] كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢١ .

"من " بين التبعيض والتبيين .

من ، حرف جرٍّ يكون زائداً وغير زائدٍ ، فغير الزائد له أربعة عشر معنى ، وهي : ابتداء الغاية ، والتبعيض ، وبيان الجنس ، والتعليل ، والبدل ، والمجاوزة ، والغاية لابتدائها وانتهائها معاً ، والاستعلاء ، والفصل ، وموافقة الباء ، وبمعنى في ، وموافقة رُبَّ ، والقسم[١].

وأمّا الزائدة فلها حالتان: أحدهما زائدة لتوكيد الاستغراق ، والأخرى زائدة لاستغراق الجنس[٢].

تناول السيد محمد حسين الطباطبائي معنى "من" في قوله تعالى:((لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهلِ الكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ البَيّنةُ))[٣]. فيرى أنَّ معنى "من" للتبعيض لا للتبيين[٤] والمعنى بعضهم من أهل الكتاب وبعضهم من المشركين .

ردّ السيد محمد الصدر رأي السيد الطباطبائيّ لمعنى التبعيض ، قال:(فإن يترجح كون "من" للتبيين لا للتبعيض – كما رجّح الميزان – لأنَّ المراد جنس الكفار لا بعضهم)[٥]. ويكون المعنى الكفار الذين هم أهل الكتاب والمشركون ، وأكد السيد الصدر (

---

[١] ينظر: الجنى الداني: ٣١٤ ـ ٣٢٠ ومغني اللبيب: ٦٠٨/١ ـ ٦١٥ .
[٢] ينظر:المصدر نفسه: ٣٢٠ . وينظر: المصدر نفسه: ٦١٤/١ ـ ٦١٥ .
[٣] البينة: ١/٩٨ .
[٤] ينظر: الميزان : ٢٠ / ٣٣٦ .
[٥] منة المنان: ٢٧٤/١ .

أنَّ المراد من الآية أنَّ الكفار والمشركين سوف لن يتغيروا ولن يتوبوا حتى تاتيهم البينة ولن ينفكوا عن دينهم إلا بإقامة الحجة)[٦].

ولعله زيادة في الفائدة أنْ نذكر أنَّ "من" وردت مع أهل الكتاب والمشركين في موضع آخر من الكتاب الكريم ، قال تعالى:((مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ))[٧] .

أكد ابن هشام من قبل أنَّ "من" في الآية المتقدمة للتبيين[١].

ولعله أيضاً من الإحاطة بشيء من معاني "من" القرآنية المتأرجحة بين التبيين والتبعيض ، قوله تعالى: ((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً))[٢] .

رجّح معنى التبعيض بعض من حاول طعن الصحابة ، أما ابن هشام فقد حقق معنى التبيين ، قال:(والحق أنَّ "من" فيها للتبعيض أي الذين آمنوا هم هؤلاء)[٣] .

يبدو لي أنَّ معنى التبيين في الآيات الكريمات المتقدمات هو الأرجح لما تقدم من أدلتهم الواضحة .

---

[٦] منة المنان: ١ / ٢٧٤.

[٧] البقرة: ١٠٥/٢ .

[١] ينظر: مغني اللبيب: ٦٢٠/١.

[٢] الفتح: ٢٩/٤٨.

[٣] مغني اللبيب: ٦١٠/١.

إضافة المصدر

(يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول ... والى المفعول ثم يرفع الفاعل...واذا أُضيف المصدر الى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً... واذا اضيف الى المفعول فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً)[١].

تناول السيدان الحوزيّان محمد حسين الطباطبائيّ ومحمد الصدر لفظة "قريش" في قوله تعالى: ((لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ))[٢].

يرى السيد الطباطبائيّ أنَّها من إضافة المصدر الى مفعوله وفاعل الإيلاف هو الله سبحانه وتعالى وقريش مفعوله الأول والمفعول الثاني محذوف يدلّ عليه ما بعده ، والتقدير لإيلاف الله قريشاً رحلة الشتاء والصيف[٣].

---

[١] شرح ابن عقيل: ١٠٢/٢ – ١٠٥ .

[٢] قريش: ١٠٦ / ١ – ٢ .

[٣] ينظر: الميزان : ٢٠ / ٣٦٦ .

ردَّ السيد محمد الصدر توجيه السيد الطباطبائيّ على أنَّه من إضافة المصدر الى فاعله وليس الى مفعوله ، أي أنَّ قريشاً تؤلف غيرها على الرحلة[٤] .

واستطرد موضحاً أنَّه(كما يمكن أنْ يكون فاعل الإيلاف هو الله سبحانه – كما قال – يمكن أنْ يكون أيضاً الأسباب الطبيعية أو التجارة أو الاسترباح أو الضرورة باعتبار أنَّ أرضهم كانت ممحلة لا تنبت زرعاً)[٥].

يبدو لي أنَّ التوجهين كلاهما جائز ولا ينبي عن فارق دلالي .

المبحث الثالث

□

علماء الحوزة ونظرية السياق

ويتضمن:

١-مقدمة في السياق للسيد محمد محمد صادق الصدر .

٢-جهود السيدين: محمد الصدر ومحمد حسين الطباطبائيّ في السياق النحوي وتضمنت :

---

(٤) ينظر: منة المنان : ١٣٤/١ .

(٥) منة المنان: ١٣٥/١ .

أ) الإفادة من سياق اللفظ في التوجيه النحوي .

ب) الإفادة من سياق المعنى (وحدة السياق) في التوجيه النحوي .

المعنى ، معنى كبير شاغل الأولين والأخرين على مختلف التخصصات والتوجهات ، فلا يكاد شيء حظي بالعناية والاهتمام مثلما حظي المعنى ؛ لأنَّ المعنى هو الفهم الذي نهتدي به الى ما يحيط بنا من غموض وإذا عرفنا أنَّه الرياضة الفكرية للانسان لذا شغل الفلاسفة والأصوليين ، واللغويين ، والبلاغيين ، والمفسرين ونظراً لأهميته وتعقيده فقد تعددت المناهج في دراسته والذي يعنينا في هذا المبحث المنهج السياقي في دراسة المعنى والذي عُرف فيما بعد بـ(نظرية السياق) .

يمكن أنْ نعرفها بأنَّها النظرية التي تحاول تفسير الألفاظ والتراكيب اعتماداً على السياق الذي يربط بينها وبين ما يسبقها أو يلحقها مع الأخذ بالظروف المحيطة به.

تعدُّ هذه النظرية من أهم النظريات أو المناهج في دراسة المعنى ، قال اولمان: (إنّ نظرية السياق . إذا طبقت بحكمة . تمثل الحجر الأساس في علم المعنى)[١].

واذا ما حاولنا أنْ نؤصّلَ لشيء من هذه النظرية في التراث العربي نقول: إنّ العرب القدامى قد أشاروا اليها في بحوثهم المختلفة ولكن من دون أنْ يصرّحوا بأنّها نظرية متكاملة كما حدث فيما بعد عند الغربيين ، فقد ورد لفظ الحال عند سيبويه[٢] ويراد به سياق الحال وورود مصطلح النصبة أو الحال عند الجاحظ[٣] ، ويراد به سياق الحال ، واصطلح أيضاً عند البلاغيين[٤] ، مصطلح المقام ويُراد به سياق الحال والظروف المحيطة به إلا أنَّ الموضوعية تقتضينا أنْ نعترف بأن النظرية استوت متكاملة وارتبطت بالعالم الأنكليزي فيرث (١٨٤٥ – ١٩١٢م) الذي أسس لها ووضع مرتكزاتها وفصّل فيها ، اذ استوت عنده نظرية يشار اليها بالنظرية السياقية في دراسة المعنى .

المعلوم لباحثي العربية أنَّ اللفظ وعاء المعنى ، وترابط الأوعية المتضمنة لمعانيها تكوّن لنا نصوصاً ، فالنص هو المادة الأولية التي تقوم عليها دراسة المعنى بمنهجية السياق ، والنصوص أنواع ، تختلف باختلاف المبدعين والذي يعنينا في مبحثنا هذا هو النص المعجز الصادر عن الذات الإلهية المقدسة فنظرية السياق في هذا المبحث هي نظرية السياق النحوي القرآني ليس غير ، لاهتمام علماء الحوزة العلمية بالكتاب الكريم ؛ لأنَّه المصدر الأول في استنباطهم للأحكام الشرعية أولاً والنحوية ثانياً .

للسيد محمد الصدر جهود طيبة في نظرية السياق القرآني في مقدمة كتابه (منة المنان في الدفاع عن القرآن) صلحت هذه الجهود أنْ تكون مقدمة جيدة للدخول الى جهود علماء الحوزة العلمية فيما يتعلق بالسياق ولا سيما جهوده هو "قدس سره الشريف" الى أنْ ينتهي بنا الى تقسيم السياق وتعريفه ويمكن أنْ نعرض هذه الجهود بالنقاط الآتية :-

---

[١] دور الكلمة في اللغة ، استيفن اولمان : ٥٨ .
[٢] ينظر: السياق في الفكر اللغوي عند العرب ، د. صاحب ابو جناح ، مجلة الأقلام العدد ٣ – ٤ ١٩٩٢م الصفحة: ١١٨.
[٣] ينظر :البيان والتبيين ، ابو عثمان الجاحظ :٩٩/١ .
[٤] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ .

أولاً: المعنى أو الهدف العام الذي نفهمه من السور القرآنية المرتبطة بسياق عام ، تساءل السيد الصدر عمّا اذا كان لكلّ سورة على الإطلاق غرض معين أو لبعضها ذلك أو لا يوجد لأي منها أي غرض ؟ وإنّما مجموعة ألفاظ لمجموعة معانٍ لا ترتبط فيما بينها[١].

أجاب السيد الصدر (إذ لا شك أنَّ هناك غرضاً عاماً لنزول القرآن الكريم ككل ، وقد نطق به القرآن في عدد من آياته كقوله تعالى[٢]: ((نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ)) ، وقوله تعالى[٣]:((وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)))[٤] ، وأنَّ (لكلِّ سورة غرضها الخاص بها كجزء من الغرض العام للقرآن ... وهذا الغرض واضح في بعض السور بلا شك كما في سورة الحمد والتوحيد والكافرون والواقعة وغيرها إلا أنّه تبقى كثير من السور الطوال وغيرها ممّا لا نفهم منها غرضاً محدداً)[٥].

واضيف أنّه لربّما تكون لسورتين غرض أو معنى واحد كالسياق الذي يربط سورة الفيل بسورة قريش ؛ لأنَّه سبحانه وتعالى فَعل ما فعل بأصحاب الفيل لأجل إيلاف قريش ، هذا على احتمال الأخذ بصحة الأخبار المستفيضة التي تقول : بانَّها سورة واحدة ، والظاهر . والله العالم . أنَّ المعوذتين سميت بالمعوذتين ؛ لأنهما ارتبطتا بسياق معنوي واحد وهو الاستعاذة بالله من شرِّ المخلوقات .

يرى السيد محمد الصدر أنّه(لا يوجد دليل عقلي أو نقلي على وجود مثل هذه الاهداف لكلَّ واحدة من السور بل أنّ بعض الآيات تعرضت الى معان متباينة واهداف متعددة ... فوجوده في السورة أولى)[1].

ثانياً: (إنّ فائدة الكلام إنما هو إيصال المعنى الى السامع بأي قالب كان وبأي لفظٍ كان فاختيار الألفاظ وصياغتها ستكون بطبيعة الحال اختيارية للمتكلم فله أنْ يختار من الألفاظ ما يشاء من دون أنْ ينطبق قانون الترجيح بلا مرجح ؛ لأنَّ هذا القانون منطبق على العلة

---

[١] ينظر: منة المنان : ١٩/١ .
[٢] الشعراء: ١٩٣/٢٦ـ ١٩٤ .
[٣] النحل: ١٦ /٨٩ .
[٤] منة المنان :١٩/١ .
[٥] منة المنان : ١٩/١ .
[1] منة المنان : ٢٠/١

القهرية لا على العلة الاختيارية ومع وجود الاختيار فالترجيح بلا مرجح ممكن ، لأن الاختيار والإرادة هو الذي يكون مرجحاً كما ثبت في علم الكلام)[2].

وبطريقة أخرى* ، أنّ المبدع يختار الألفاظ المعبِّرة عمّا يريد بأسلوبه الخاص الذي تتسق به مفرداته ، فالألفاظ المنتظمة في تراكيب وأساليب يعمد المبدع الى اختيارها بإرادته لإيصال ما يريده من معانٍ الى المتلقي ، من دون أنْ يعترض عليه معترض بأنّ اختيارها لا مسوغ له (ومعه لا يمكن السؤال بأنّ الله تعالى: لماذا قال: كذا ولم يقل: كذا ؛ لأنّه سبحانه إنَّما يريد أنْ يوصل المعاني الينا لا أكثر واختياره لهذا الألفاظ يوافق الحكمة والفصاحة والمصلحة التي هي في علمه وبذلك يندفع كثير من الأسئلة التي يمكن إثارتها عن التعبير القرآني)[٣].

ثالثاً: (إنّ قصور اللغة يمكن أنْ يكون هو المسؤول عن كثير من الظواهر الكلامية في حين أنَّ التوسع في اللغة هو الحاجة الضرورية لكثير من الأمور كالقوافي الشعرية والسجع ولزوم ما لا يلزم ... فاذا لم توجد في صدد معين إلا ثلاث كلمات أو أربع اضطر المتكلم الى حصر حديثه في نطاق ضيق أو الى تكرار العبارات نفسها لإتمام

مقصودة ، وهذا هو الذي اعنيه في قصور اللغة)[1].

يرى السيد الصدر أنَّ قصور اللغة يفسر لنا عدداً من الظواهر السياقية كالنسق القرآني أعني نهايات الآيات أو الروي وتكرار لفظ الناس في سورة الناس بمقدار ست آيات[2] . واستطرد موضحاً أنّ قصور اللغة ولا سيما في ألفاظ القرآن الكريم لا يضرُّ بقدرة الخالق عزّ وجلّ ؛ لأنّ القدرة ، وإنْ كانت تامة عنده سبحانه وتعالى لكنها تتعلق بالممكن المقدور ، أمّا

---

(2) المصدر نفسه : ٢٠/١ .

* ابتعاداً عن المصطلحات (الأصولية والكلامية) التي غالباً ما يضجر منها الباحثون في اللغة العربية .

(٣) المصدر نفسه : ٢١/١.

(1) منة المنان : ٢١/١.

(2) المصدر نفسه : ٢١/١.

المستحيلات فلا تتعلق بها القدرة لقصور الموضوع لا لقصور الفاعل[3].

رابعاً:(اننا لو تاملنا مخلوقات الله تعالى في هذا الكون ، وجدناه مشحوناً بالذوق الجمالي سواء من الناحية البصرية أو السمعية أو اللمس أو الناحية العقلية أو النفسية أو غيرها ، كشكل الورد وأجنحة الفراش وأصوات العصافير والجمال البشري أو تناسق أوراق النبات ... ومن موارد وجود الذوق التكويني هو الذوق الفني والأدبي في القرآن الكريم ، ولا ينبغي أن نقترح على الله أيّ شيء بهذا الصدد ؛ لأنّ أيّ تغيير فيه سيختل بهذا الذوق وسيخرج السياق القرآني عن هذا الجمال والهيبة والرصانة)[4].

اِصطلح السيد الصدر على نهايات الآيات بالنسق القرآني ورفض اصطلاح السجع القرآني ، قال:(والتناسق بين نهايات الآيات له حصة من الذوق فلو كان الكلام منثوراً تماماً لما اتخذ سياقاً من هذا القبيل فنهايات الآي لها معنى خاص لا يمكن أنْ نسميه سجعاً وإنَّما نسميه نسقاً)[5].

أمّا رفض مصطلح السجع فلأنَّه وجد فيه نقطتي ضعف لا تنطبق على القرآن الكريم:

إحداهما:(إنَّ سمعته غير جيدة بين الناس ، مثل قولهم: سجع كسجع الكهان ولا ينبغي أنْ ننسب الى القرآن ما نكره)[6].

والأخرى:(إنَّ هنالك فرقاً بين السجع والنسق القرآني فإنَّ نهايات الآيات في كثير من الأحيان لا تنتهي بحرف واحد ، بل بأكثر من حرف كما قد يكون المتناسق فيها هو الروي وهو الحرف الأسبق على الأخير في حين أنَّ السجع مشروط فيه التماثل في الحرف الأخير ذاتاً أو صفة أي حركة كما في القوافي الشعرية تماماً)[1].

خامساً: نوه السيد الصدر بأهمية السياق ووحدته في فهم اللغة عموماً والقرآن الكريم خصوصاً فقسمه على قسمين: سياق المعنى وسياق اللفظ[2].

---

[3] المصدر نفسه :٢١/١.

[4] المصدر نفسه :٢١/١-٢٢.

[5] المصدر نفسه : ٢٢/١.

[6] المصدر نفسه: ٢٢/١ .

[1] منة المنان: ٢٢/١ .

[2] ينظر: المصدر نفسه: ٢٣/١ .

وأخيراً وضع حداً للسياق بنوعيه :

أمّا **سياق المعنى**:(فهو يمثل الإتصال ، والتماثل في مقاصد المتكلم والمعاني الذي يريد بيانها والإعراب عنها ، فإذا شككنا في أي مقصود من مقاصده أمكن جعل المقاصد الأخرى دليلاً عليه كقرينة متصلة عرفية وصحيحة وهذه هي وحدة السياق)[3].

أمّا **سياق اللفظ** فعرّفه:(بأنه جمال اللفظ القرآني وترتيبه بحيث نحرز كونه مصداقاً للهجة القرآنية)[4].

وفي موضع آخر ، قال:(السياق اللفظي تناسقه العرفي في الذوق واللغة بحيث لو زاد شيئاً أو نقص لكان ذلك إخلالاً به ، ومن ثم يكون قرينة كافية على عدم وجوده وعدم قصده من قبل المتكلم [كذا][5])[6].

مثال الخلل في السياق اللفظي زيادة الواو مثلاً في قوله تعالى: ((قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ))[7].

فلو وجدت الواو اختل السياق اللفظي بالتأكيد ، وأوضح من هذا المثال في اختلاف السياق لو وجدت الواو في البسملة[8].

أمّا مثال عدم الاختلاف مع تبدل بعض الألفاظ كما لو تبدلتْ الفاء بالواو في قوله تعالى:((وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً))[1] فالجمال اللفظي يبقى مستمراً بحسب ما ندرك من الذوق اللغوي العرفي[2].

---

(3) المصدر نفسه: ٢٣/١ .
(4) المصدر نفسه: ١٢٩/١ .
(5) الصواب : من المتكلم .
(6) المصدر نفسه :٢٣/١.
(7) الناس :١/١١٤-٣ .
(8) ينظر :منة المنان :٢٣/١ .
(1) العاديات :١/١٠٠-٤ .
(2) ينظر: منة المنان :٢٣/١.

وأخيراً يرى السيد الصدر أنَّ السياق اللفظي أهم وألزم في العلوم اللغوية والسياق المعنوي أهم وألزم في الأصول والفقه[3]، هذا لا يعني أنَّ سياق المعنى غير مهم أو مطلوب في العلوم اللغوية.

يمكن لنا أنْ نقسم مسائل السياق النحوي القرآني على المباحث الآتية :

أولاً: الإفادة من سياق اللفظ في التوجيه النحوي :

١- أفاد السيد محمد الصدر من السياق العام لطائفة من الآيات الكريمة لتوجيه الأحكام النحوية[4]، ومنها اعتراضه على إعراب اللام للقسم في قوله تعالى:((لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)) قال:(إنَّما تكون اللام للقسم اذا كان القسم موجوداً كقولنا: والله لتفعلن ، وأمَّا اذا كان السياق خالياً منه فلا تكون كذلك بل هي للتاكيد ، وهي لام تدخل على الاسماء فتسمى لام الابتداء ، وتدخل على الأفعال فتسمى لام القسم مجازاً لا حقيقة لعدم الاشعار بالقسم ... ونون التوكيد في "لينبذن" لزيادة التاكيد بل يمكن القول:إنَّ دخول اللام على الفعل يصحبه دخول النون عليه ، فهما متلازمان في القرآن الكريم[5]) . دليله على تلازم نون التوكيد ولام التوكيد في الفعل هو السياق العام المتمثل بالنظائر القرانية في قوله تعالى: ((لَتُبْلَوُنَّ))[6]، وقوله تعالى: ((وَلَتَسْمَعُنَّ))[7] وقوله تعالى: ((لَيَخْرُجُنَّ))[8] .

٢- أفاد السيد محمد الصدر من السياق العام لطائفة من الآيات الكريمة لأثبات فصاحة تركيب في سؤال طرحه[1]، لماذا تقدمت الهمزة على الفاء في قوله تعالى:((أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ))[2]، قال:(إنَّه أفصح في اللغة العربية) . حجته السياق العام من النظائر القرآنية[3]

---

[3] ينظر: منة المنان : ٢٣/١.
[4] الهمزة: ٤/١٠٤.
[5] منة المنان: ١٦٨/١ .
[6] آل عمران: ١٨٦/٣ .
[7] آل عمران: ١٨٦/٣
[8] النور: ٥٣/٢٤.
[1] ينظر: منة المنان: ٢٤٠/١.
[2] العاديات: ٩/١٠٠ .

في قوله تعالى: ((أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ)) ، وقوله تعالى: ((أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ))[4] ، وقوله [5] تعالى: ((أَفَرَأَيْتُمْ مَا))[6] ، وقوله تعالى: ((أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ))[7] ، ولا فرق في ذلك بين الإثبات والنفي[8].

٣- أفاد السيد محمد حسين الطباطبائيّ من السياق العام اللفظي لاختيار الوجه الإعرابي من النظائر القرآنية والقرائية فتناول اللام في قوله تعالى: ((لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ))[9] ، قال:(اللام في "ليكفروا" "وليتمتعوا" لام الأمر ... واحتمل كون اللام للغاية ... وأول الوجهين أوفق لقوله في ذيل الآية: "فسوف يعلمون" ويؤيده قوله في موضع آخر: ((لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ))[10] ولذا قرأه من قرأ: "وليتمتعوا" بسكون اللام ، إذ يسكن غير [11] لام الأمر)[12].

٤- أفاد السيد محمد حسين الطباطبائيّ من السياق اللفظي الداخلي لبعض القراءات القرآنية في ترجيح حكم نحوي ، تناول السيد قوله تعالى:((وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْراً إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ))[١٣] ، قال:(يمكن أنْ يكون استفهاماً بحذف أداته ويؤيده قراءة أبن عامر: "أئن لنا لأجراً")[١٤].

ويقويها السياق لأنّ الكلام ينبي بوجود الاستفهام[١].

ثانياً: الافادة من سياق المعنى (وحدة السياق) في التوجيه النحوي .

---

(3) منة المنان : ٢٤١/١.
(4) الجاثية: ٢٣/٤٥ .
(5) الواقعة: ٦٣/٥٦ .
(6) الواقعة: ٥٨/٥٦.
(7) الانبياء: ٥٠/٢١ .
(8) ينظر: منة المنان: ٢٤١/١.
(9) العنكبوت: ٦٦/٢٩.
(10) الروم: ٣٤/٣٠.
(11) وهي قراءة قالون وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف،ينظر:اتحاف فضلاء البشر:٣٤٦.
(12) الميزان: ١٥٠/١٦ وينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان : ٧٥ ــ ٧٦ .
(١٣) الاعراف: ١١٣/٧.
(١٤) الميزان: ٢١٥/٨.
(١) ينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان: ٧٦ .

١- أفاد السيد محمد الصدر من وحدة السياق في تثبيت الحكم النحوي في قوله تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْداً إِذَا صَلَّى أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى))[٢] . إعترض على منْ عدَّ المفعول الأول لـ(أرايت) في المواضع الثلاثة هو الموصول أو الضمير العائد اليه[٣] ، قال:(أقول: إنّ الراي بأنَّ أرايت الأولى مفعولها الذي ، وأرأيت الثالثة مفعولها الضمير العائد اليه وكلاهما يراد بهما الإنسان الطالح والمفعول لأرأيت الثانية يعود الى الإنسان الصالح وهذا يخالف وحدة السياق ، إذ يقال: إنَّ أرأيت الثلاثة ذات سياق واحدٍ فهي متشابهة من حيث الأوصاف ما لم يدلّ دليل على خلافه ، إذن فالمراد من مفاعيلها الثلاثة واحد وهو الإنسان الطالح لا الصالح وتقريبه: أنّ الاولى والثالثة تعود الى الإنسان الطالح ، وأمَّا الثانية فنشك بعود الضمير اليه فنلحقه به باعتبار وحدة السياق أو قل: نلحقه بالأعم الأغلب فتكون كلها تعود الى الطالح)[٤].

٢- أفاد السيد محمد حسين الطباطبائي من وحدة السياق في اختيار رأي نحوي ، إذ تناول إعراب "ما" في قوله تعالى: ((وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى))[٥] . يرى السيد الطباطبائي أنَّ الآيات الكريمات: ((عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى))[٦] ، التي تسبق الآية المذكورة فيها عتاب وتوبيخ[٧] .

وأورد ثلاثة أقوال في إعراب "ما" الواردة في الآية الكريمة .

القول الأول: إنّها(نافية والمعنى وليس عليك بأسٌ أن لايتزكى)[١].

---

[٢] العلق : ٩٦/٩-٤.

[٣] ينظر: منة المنان: ٣٥٣/١ .

[٤] منة المنان : ٣٥٣/١.

[٥] عبس: ٨٠/٧ .

[٦] عبس : ٨٠/١-٦.

[٧] ينظر:الميزان : ٢٠/٢٢ .

[١] الميزان : ٢/٢٢٠ .

القول الثاني: إنَّها(للاستفهام الإنكاري والمعنى وأي شيء يلزمك إنْ لم يتطهر من الكفر والفجور فإنَّما أنت رسول ليس عليك إلا البلاغ)[٢].

القول الثالث: إنّ (المعنى ولا تبالي بعدم تطهره من دنس الكفر والفجور)[٣] .

اِختار السيد الطباطبائيّ المعنى الثالث وحجته في ذلك وحدة السياق العام المتضمن معنى العتاب ، قال:(وهذا المعنى أنسب لسياق العتاب ثم الذي قلبه ثم الذي قبله)[٤].

---

[٢] المصدر نفسه :٢٢٠/٢ .
[٣] المصدر نفسه ٢٢٠/٢ .
[٤] المصدر نفسه :٢٢٠/٢ .

المبحث الرابع

نظراتهم الوصفية

١- إعراب الاسماء .

٢- بناء الاسماء .

٣- لفظة (اللهمّ) .

٤- تنوينا العوض والغالي .

أفرطت المعيارية في وضع ضوابط على الألسن يحظر الخروج عنها ، هذه الضوابط في أغلبها الأعم صادرة عن منطق العقل الذي أنتج لنا تركة ثقيلة من العلل والتقديرات والتأويلات البعيدة عن منطق اللغة ، فجاء المنهج الوصفي الحديث ردّاً على المنهج التقليدي ، ذلك المنهج الذي يسعى الى تقرير الحقائق المجردة المصحوبة بما تحتاجه من تفسير .

يتميز الدرس اللغوي الحديث بأنَّه يميل الى المنهج العلمي في دراسة اللغة وهو يختلف عن الدرس القديم بأنَّه(ينظر الى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل ولا يهدف من ذلك الى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة ، بل كل ما يهدف اليه هو وصف نظام اللغة الصوتي والصرفي والنحوي ووضع معاجمها)[١].

تحتم علينا الموضوعية أنْ نذكر أنَّ فردينان دي سوسير ت(١٩١٣) هو مؤسس علم اللغة الحديث وصاحب فكرة المنهج الوصفي الذي ساد الدرس اللغوي الأوربي والإمريكي المعاصرين .

أمّا علاقة النحو العربي بالمنهج الوصفي فعلاقة وشيجة وقديمة بنيت عليها دراسات كثيرة[٢] ، ولعل أقدم عمل وصفي عربي ما قام به ابو الأسود الدؤلي حين ضبط النص القرآني[٣] ، وأوضح منه دليلاً ودلالة قول الكسائي: هكذا خلقت ، عندما سُئل اعراب عن " أيّ " في قولهم: لأضربن أيّهم يقوم[٤] .

للمنهج الوصفي في دراسة اللغات سمات كثيرة لعل من أبرزها هو(الاقتصار على الجانب الشكلي في وصف الظواهر اللغوية وطرح كل شيء غير شكلي أو ظاهري)[٥].

---

[١] مدخل الى علم اللغة ، د. محمد حسن عبد العزيز : ١٢٥ وينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د. نعمة رحيم العزاوي : ٩٦.

[٢] ينظر: على سبيل المثال : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، نوزاد حسن احمد ، أطروحة دكتوراه ، آداب ، بغداد ١٩٩١م ، والمنهج الوصفي في النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، حقي إسماعيل إبراهيم ، آداب ، المستنصرية ١٩٩٧ .

[٣] ينظر: النحو العربي والدرس الحديث ، د. عبده الراجحي: ٥٥ .

[٤] ينظر: النحو العربي والدرس الحديث : ٥٩ .

[٥] المنهج الوصفي في كتاب سيبويه :١٤ وينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة :٩٦ .

مع أنّ الحوزيين النجفيين معروفون بنزعتهم التقليدية والتعليمية ، تلك النزعة التي غالت في العلل والعوامل وما أفزرته من إرث ثقيل ناى عنه المنهج الوصفي ووقف منه موقف الرافض والرادع ، إلاّ اننا لا نعدم شذرات ونظرات وومضات متناثرة هنا وهناك تدلُّ بوضوح على الوصف التقريري لطائفة من الظواهر اللغوية في جهود فضلاء الحوزة العلمية ، هي التي سوغت لي أنْ أُفرد لها مبحثاً ، ويمكن أنْ نتناولها بحسب الترتيب الآتي:

إعراب الاسماء .

(الأصل في الإعراب أنْ يكون للاسماء دون الأفعال والحروف ؛ وذلك لأنّ الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض)[١].

هذا التعليل لإعراب الاسماء هو أشهر التعليلات وقيل: غيره ، وصف لنا الشيخ محمد كاظم صادق الملكيّ أصالة إعراب الاسماء وصفاً تقريرياً راقياً يكفينا مؤونة الإفراط فيما ذهب اليه النحاة في تعليل هذه الظاهرة والبحث عن الأسباب ، قال: (إنّ الأصل في الاسماء أنْ تكون معربة ولأسباب خفية) [٢].

بناء الاسماء .

(البناء هو الأثر الثابت في آخر الكلمة وإن اختلفت أنحاء الاستعمال في مقام الإفادة والاستفادة)[3].

الحروف كلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء أفاد الاستقراء أنَّ الاسماء (مَنْ ، وكم ، وقبل ، وبعد ، واين ، وكيف ، وأمس ، وهولاء) مبنية لمشابهتها الحروف أو تضمن معناها[4].

للشيخ محمد كاظم صادق الملكيّ نظرة وصفية ثاقبة وتقرير مجرد في بناء هذه الاسماء ، قال: (أمَّا بناء المبنيات من الاسماء فليس إلا لمناسبة ذاتية كامنة في نفسها وإنْ خفيت

---

[١] اسرار العربية :٤٦ .
[٢] الآراء الراقية الحديثة :١٨٨ .
[3] الآراء الراقية الحديثة :١٥٠ .
[4] ينظر : اسرار العربية :٤٩،٥٢ .

علينا ولا حاجة الى كشف سبب البناء ووضع ضابطة لها ، لأنّ المبنيات من الاسماء كلمات محصورة معدودة مسموعة)[٥].

الرفع أصل الإعراب .

من النظرات الوصفية الثاقبة ما قدّمه السيد علي البهبهانيّ لأصالة الرفع في الإعراب ، قال:(الأصل في الإعراب الرفع ولا حاجة له الى سبب سوى التركيب وإنَّما المحتاج اليه خلافه فالكلمة في مقام التركيب تستحق الرفع إلا أنَّ يعتورها معنى يقتضي النصب أو الجرّ)[١].

اللّهمَّ .

(إنْ قال قائل: لم بني المنادى المفرد المعرفة ؟ قيل لوجهين: أحدهما أنَّه أشبه كاف الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب والتعريف والإفراد ... والوجه الثاني: أنّه أشبه الأصوات ؛ لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها ، فإنْ قيل: فلم بُني على حركة ؟ قيل: لأنَّه له حالة تمكن قبل النداء فبني على حركة تفضيلاً له... فإن قيل: فِلمَ كانت الحركة ضمةً ؟ قيل: لثلاثة أوجه: ... فإنْ قيل: فَلِم جاز الحمل ههنا على اللفظ وضمة "زيد" ضمة بناء وضمة الصفة ضمة إعراب ؟ قيل: لأنَّ...فإنْ قيل :فَلِم كان المضاف والنكرة منصوبين ؟ قيل: لأن ...)[٢].

لا يجوز نداء المبدوء "بال" فلا يصحُّ الجمع بينه وبين حرف النداء[٣]

(فإنْ قيل: قد قالوا: ياالله فجمعوا بين "يا" والألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم ، فإنّ أصله: إله فاسقطوا الهمزة من أوله وجعلوا الألف واللام عوضاً منها ... والوجه الثاني: أنَّه ... فإنْ قيل: فَلِم ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم نحو اللّهمَّ قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى أنَّ ...وذهب الكوفيون الى أنها ...)[٤].

---

[٥] الآراء الراقية الحديثة : ١٥٠-١٥١ .

[١] أساس النحو:١٣٩.

[٢] أسرار العربية :٢٠٤-٢٠٦ .

[٣] ينظر : النحو الوافي :٣٦/٤.

[٤] أسرار العربية : ٢١٠-٢١١.

قصدتُ أن أذكر أقوال العلماء المتشعبة والتي يلاحظ عليها أنَّهم يلتمسون العلل ويعملون عقولهم بقضايا عقلية لا يعرفها العربي المطبوع على فطرته حينما نطق "اللّهمَّ"

الظاهر أنَّ السيد عبد الأعلى السبزواريّ قد اطّلع جيداً على ما تكلّفه النحاة بهذه اللفظة فقدّم لنا وصفاً علمياً ثاقباً يتفق والمنهج الحديث في وصف الظواهر اللغوية ، قال:(كلمة واردة بهذه الهيأة كسائر الكلمات من دون احتياج الى التماس الأصل فيها ، واستعمالها مع حرف النداء شاذ لايقاس عليه)[1] .هذا الوصف أكثر إقناعاً في حقيقة " اللهم" .

تنوينا العوض والغالي .

التنوين علامة من علامات الاسماء ، وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتسقط خطاً وهو على أنواع: التمكن ، والتنكير ، والمقابلة ، والتعويض ، والترنم ، والغالي[2] .

الأنواع الأربعة الأُول خاصة بالاسماء والنوعان الأخيران يلحقان الاسم والفعل والحرف[3].

تناول الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ تنويني التعويض والغالي من حيث حقيقة وجودهما في طبيعة اللغة ، قال:(إنَّ التنوين عند الوقف بالتسكين لا يظهر في آخر الاسم المنون لو كان التعبير هكذا "**وأنتم حينئذْ تنظرون** " بالتسكين لصح المعنى ولا ضرورة تحتم أنْ يكون التنوين عوضاً عن جملة أو كلمة أو حرف محذوف واذا التمسنا العذر للنحاة في مثل حينئذ ويومئذ حيث تضاف إذ للجملة فلا عذر لهم)[4].

وقف الشيخ الكرباسيّ موقفه من التنوين بقوله:(والحق أنَّ نظرية التعويض دخلت النحو في عدد من المسائل منها مسالة التنوين هذه ، ولنا رأي واضح في مسألة التعويض ؛ لأنها لاتتناسب مع اللغة وإنَّما هي نظرية تليق بعلم الحياة)[5] .

---

[1] مواهب الرحمن :١٧٩/٥ وينظر: الدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن :٤٥

[2] ينظر: هبة الحازم: ١٦/١ – ١٨ .

[3] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١/١ .

[4] هبة الحازم: ١٧/١.

[5] هبة الحازم: ١٧/١.

الظاهر أنَّ الشيخ الكرباسيّ يرفض قضية التعويض في النحو العربي كله وليس في التنوين فحسب .

أمّا التنوين الغالي فهو الذي يلحق القوافي المنتهية بحروف صحيحة ساكنة فتزاد نون ساكنة على الحرف الأخير .

وقف الشيخ الكرباسيّ من هذا التنوين موقف المشكك في حقيقته مما دفعه أنْ يصفه بالندور ، قال:(مما جعلني اشك في صدق هذه الظاهرة أو في الأقل أبيح لنفسي القول بأنَّها لندورها لا تمثل ظاهرة نحوية أو لغوية على الإطلاق)[1].

ولعل من نافلة القول إنَّ الأستاذ عباس حسن له موقف مشابه لموقف الكرباسيّ فيما يتعلق بتنوين المقابلة اللاحق لجمع المؤنث السالم ، قال: (ونرى أنَّ النون في جمع المذكر السالم والتنوين في جمع المؤنث السالم لا سبب لهما إلا نطق العرب وكل تعليل يخالف هذا فمرفوض)[2].

---

[1] هبة الحازم : ١٨/١ .

[2] النحو الوافي: ٤٢/١ .

المآخذ

فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول

الاضطراب في منهجية التأليف النحوي .

توطئة:

اِختلف الدارسون في منهجية الكتاب ، فمنهم من قال: إنَّه على منهج دقيق ، وقيل: إنَّ منهجه مضطرب ، وقيل: لا منهج له .

أقول: من حق الدارسين أنْ يختلفوا في منهجية الكتاب ومن حق سيبويه أنْ يضطرب في منهجيته ، إنْ كان هنالك اضطراب ، فضلاً عن الرأي الأول الذي يرى أنَّهُ على منهج دقيق ، والسبب في ذلك أنَّ سيبويه رائد في ميدانه ، والمبدع الأول في التأليف اللغوي والنحوي ، والمصنف الأول في التبويب والترتيب ؛ لأنَّه لم يسبق بتأليف من قبل ليقلده ؛ لأنّه مقلَّد وليس بمقلِّد وما قيل: إنَّ هنالك مؤلفات سبقته دعوى لم تثبت وتبعه المقلدون أمثال المبرَّد وغيره وبقيت علوم العربية متداخلة في مؤلفات الأوائل ، الى أنْ جاء ابن السراج فعقل لنا النحو في أبوابه ومنهجيته التي أشبه ما تكون عليه اليوم منهجية أكثر الباحثين المعاصرين في التأليف النحوي .

ظهرت المؤلفات اللغوية والنحوية المتخصصة فهناك مؤلفات في علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو وعلم الدلالة ، إذ أصبح الفصل بين هذه العلوم –اليوم– فصلاً آلياً تخصصياً ، إذ لا يستطيع أحد من المعاصرين أنْ يؤلّف كتاباً يضم هذه العلوم مجتمعة بعد التخصص الدقيق في الحقول المعرفية كافة .

اِختلف الباحثون المعاصرون فيما يصطلح عليه بالدراسات اللغوية وماذا تضم ؟ فأخرجوا الدراسة النحوية من اللغوية وذهب طائفة منهم الى إخراج الدراسة الصرفية من اللغوية أيضاً وأخذوا يقولون: الدراسات اللغوية ، والصرفية ، والنحوية ، والظاهر أنَّ اللغة عندهم هي الصوت والمعجم والدلالة فقط .

فالذي أودّ أنْ أوكده هو تخصيص التخصص عند المعاصرين لنتعرف من طريقه على منهجية الحوزيّين النجفيّين المعاصرين في طريقة التأليف النحويّ من حيث الترتيب والتبويب واختلاط المباحث بغيرها وكذلك طريقة الأخذ من المصادر وطريقة استعمال الهامش وذكر المصادر وغيرها من القضايا التي تتعلق بمنهجية التأليف.

الظاهر أنَّ منهجيتهم –في الأعم الأغلب– مضطربة قياساً بمنهجية المؤلفين الأقران من الجامعيين وغيرهم التي تظهر عند الجامعيين أكثر رصانة وأفضل ترتيباً وأجمل نسقاً ويمكن أنْ نفصل تلك الاضطرابات المنهجية بالنقاط الآتية :

أولاً: الاضطراب في عنوانات طائفة من مؤلفاتهم النحوية ، فالعنوان لا بدَّ أنْ يدلّ على المضمون أو المحتوى ، ألّف الشيخ محمد علي المدرس كتاباً اسماه "مكررات المدرس شرح السيوطي" .

يدلّ العنوان على أنَّ المؤلف بني على شرح السيوطيّ ولكن أي شرح من الشروح فالسيوطيّ لديه مؤلفات وتصانيف ومنظومات وشروح في تخصصات مختلفة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلا يوجد ترابط بين العبارتين ، مكررات المدرس وشرح السيوطيّ ، فهل هي مكررات على شرح السيوطيّ أو حاشية لشرح السيوطي أو ماذا ؟ وعند التفتيش في مضمون المؤلّف ظهر أنَّه شرح على شرح السيوطيّ للالفية الموسوم بـ "البهجة المرضية في شرح الألفية" .

والمشكلة نفسها في عنوان آخر للسيد محمد عبد الحسين القزويني في كتابه "شرح العوامل" فلم يذكر لنا لا في العنوان ولا في المقدمة التي وضعها أنَّ هذه العوامل لمن من العلماء هل هي العوامل المائة للجرجاني مثلاً أو العوامل لأبي علي الفارسيّ أو عوامل أخرى ؟ وترك الأمر هكذا .

ثانياً: خلط بعضهم العربية بالفارسية في مؤلّف في النحو العربي فقد طغت اللغة الفارسية على اللغة العربية في كتاب "مكررات المدرس" في الجزء الأول فقط والمشكلة الكبرى أنَّ الشيخ المدرس –رحمه الله– يشرح الفكرة باللغة العربية ويستطرد بالفارسية أو العكس بطريقة تضطرب فيها المادة العلمية والغريب جداً أنَّ الشيخ يستشهد لقواعد نحوية عربية بشواهد شعرية فارسية في الوقت الذي ترك فيه النحاة الاستشهاد بأشعار ابي تمام والمتنبي والمعري .

ثالثاً: طائفة منهم لا يذكرون مصادرهم التي نهلوا منها ، فقد ينقلون نصوصاً وتعريفات من المؤلفات المتقدمة والمتأخرة من دون الإشارة اليها[١].

رابعاً: طائفة منهم قد يشيرون الى مصادرهم ولكن من دون الإشارة الى الجزء أو الصفحة وبعضهم الآخر قد يشيرون الى الجزء والصفحة ولكن في المتن مع المادة العلمية وليس في الهامش بشكل تضطرب فيه الفكرة النحوية وهذا الأسلوب لا يتفق ومنهج البحث العلمي المعاصر ، وكأنهم لا يعرفون وظيفة الهامش إلا بعضهم* ، ويمكن أنْ نوضح هذه القضية بالأمثلة الآتية :

يذكرون محتويات الهامش في المتن فعلى سبيل التمثيل لا الحصر :

١– قال السيد رؤوف جمال الدين:(وفي ديوان الهذيليين ، النسخة المصورة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة)[١].

وقال في موضع آخر:(قال الرماني في كتابه منازل الحروف)[٢].

وفي موضع آخر ، قال:(حسبما ذكر سيبويه في ج١ ص٤٥٤ ط/بولاق بمصر)[٣].

---

[١] ينظر: نهج الصواب: ٢٢ ، ١٤٩ ، ١٥٠ وبلغة النحاة ، ٥٣ ، ٥٤ والمنتخب: ١٦١ ، ٢٠١ .

* أستثني منهم السيد محمد محمد صادق الصدر .

[١] المعجب: ١٦٦ .

[٢] المصدر نفسه: ١٨٠ ، ١٩٧ .

[٣] المصدر نفسه: ١٧١ – ١٧٢ .

وفي موضع آخر ، قال:(جاء في ج١ – ص٧ – من كتاب الاشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي)[٤].

٢- قال الشيخ محمد إبراهيم الطرفي:(راجع كتاب "الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية" للعالم الشيعي السيد علي خان – رحمه الله – ص٥ وكتاب السيوطي في شرح ألفية ابن مالك في النحو للعالم السني جلال الدين السيوطي ص٥ وكتاب "الإمام على صوت العدالة الإنسانية" للكاتب المسيحي جورج جرداق ج١ص١٠٣ ومن علماء السنة أيضاً زيني دحلان في شرحه على متن الاجرومية ص٣)[٥].

وفي موضع آخر ، قال:(انتهى إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص٢٩ بتصرف وفي شرح زيني دحلان على متن الآجرومية ص٥)[٦] .

والمواضع كثيرة جداً سأكتفي بالإشارة اليها[٧] .

خامساً: ومن المآخذ أيضاً عدم الترابط بين مفردات المؤلّف الواحد مثال ذلك كتاب "المنتخب من كلام العرب" للشيخ الكرباسيّ عنوان الكتاب يدلّ على أنَّ هناك منتخبات من كلام العرب أي اختيارات ولكن لا نعرف هل هذه المنتخبات لغوية أو معجمية أو صرفية أو نحوية أو دلالية أو منتخبات مختلطة من هذه العلوم ؟ والذي يبدو لي أنَّ هذه الأخيرة غير مرغوب بها بعد تفرع التخصصات في التأليف اللغوي .

من يطّلع على هذه المؤلف يجدها منتخبات نحوية وهي اختيارات رائعة بطريقة لطيفة يجمعها إطار واحد كالحذف أو الزيادة وغير ذلك من الموضوعات النحوية إلا أنّ الاضطراب الذي آراه أنَّ هذه المنتخبات النحوية تتخللها منتخبات صرفية ومنتخبات معجمية ومنتخبات بلاغية ومنتخبات إملائية لا رابط لها ، منها على سبيل المثال:

١- انتخب الشيخ مواضع من زيادات نحوية متفرقة بطريقة متميزة استغرقت عشرات الصفحات نحو: زيادة "الى" وزيادة "عن" وزيادة "كان" وزيادة "في" وزيادة "ما" وبعدها مباشرة

---

[٤] المصدر نفسه: ٩.

[٥] التحف الطرفية : ١١.

[٦] التحف الطرفية: ١٧.

[٧] ينظر: نهج الصواب: ١٣٩ والمعجب: ٦ ، ١٠٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٣٧٩ والتحف الطرفية: ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٤٩.

ذكر مبحثاً بعنوان "ألفاظ شاذة في صوغ اسم الفاعل" استغرق ثلاث صفحات وبعده مباشرة عنوان آخر "صوغ اسم الفاعل من الرباعي على فعول وفعل وأفعل" وبعده مباشرة "اسماء ملازمة للنداء" وبعد هذا الموضوع انتخب عنواناً "اسماء أصلها الهمزة ولا تهمز" [١] . ولا أعرف ما الرابط بين هذا الشتات .

٢- انتخب موضوعاً نحوياً بعنوان "اجتماع الشرط والشرط" وبعده من دون رابط " تأنيث الجموع" [٢] .

٣- انتخب كلام العرب في الاسم الواقع بعد "ولا سيما" وفصّل القول في الأوجه الإعرابية بطريقة تعليمية رائعة وبعده مباشرة موضوع "ذكر العرب بعض الشيء وهم يريدونه كله" وبعده أيضاً موضوع "التكرار" البلاغي وبعده إعراب الجمل[٣] .

أمَّا سائر مؤلفاتهم فجاءت مناهجهم من حيث المباحث والأبواب النحوية تابعة لغيرهم ؛ لأنَّ أغلبها شروح لمنظومات وشروح لشروح وشروح لحواش فقد تقيدوا بمنهجية المصنفين والشراح و المحشين. أمّا كتب إعراب القرآن وتفسيره فقد تقيدوا بتسلسل السور والآيات أو المنتخبات من السور .

المبحث الثاني

الاضطراب في قضايا نحوية .

تضمن:

أ- نسبة الآراء خطأ ، وفيه :

١- نسب الشيخ هادي كاشف الغطاء قولاً خطأً الى الكوفيين .

٢- نسب الشيخ هادي قولاً خطأ الى الكوفيين وابن مالك وابن هشام .

٣- نسب السيد محمد حسين الطباطبائيّ قولاً خطأ الى الفراء .

---

[١] ينظر: المنتخب: ١٦٤ – ١٨٦ .
[٢] ينظر: المصدر نفسه : ١٨٨ – ١٨٩ .
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠ – ١٩٩ .

٤- نسب الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ مذهباً لابن هشام وهو مسبوق اليه .

ب- مجانبة الصواب – سهواً – في قضايا نحوية ، وفيه :

١- جانب الشيخ الكرباسيّ الصواب في نفي اختلاف واقع بين النحويين .

٢- جانب السيد محمد الصدر الصواب في مسألة نحوية مشهورة .

٣- جانب السيد الطباطبائيّ الصواب في توجيه نحوي .

٤- جانب الشيخ علي كاشف الغطاء الصواب في قياس نحوي .

٥- جانب الشيخ علي كاشف الغطاء الصواب في توجيه نحوي .

أ- نسبة الآراء خطأ :

١- تناول الشيخ هادي كاشف الغطاء اختلاف العلماء في(لكن) من حيث الإفراد والتركيب ، فنسب قول البساطة . أي الإفراد . الى الكوفيين[١].

الحقيقة أنّه جانب الصواب في هذه النسبة فإفراد "لكن" مذهب البصريين وتركيبها مذهب الكوفيين ، قال ابن فلاح اليمني:(وأمّا لكن فمفردة ، خلافاً للكوفيين ، فإنَّهم زعموا: أنَّها مركبة)[٢]. وأكد ذلك ابن هشام ، قال:(والبصريون على أنَّها بسيطة)[٣].

[١] ينظر : بلغة النحاة :٣٠٠ .

٢- تناول السيد محمد حسين الطباطبائي تفسير قوله تعالى: ((فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحمنِ صَوْماً فَلَن أُكَلِّم اليومَ إِنسِيّا))[٤] . فنسب الى الفراء قولاً خطأً ، قال:(والمراد بالقول التفهيم بالإشارة فربّما يسمى التفهيم بالإشارة قولاً وعن الفراء أنَّ العرب تسمي كلَّ ما وصل الى الإنسان كلاماً بأيِّ طريق وصل ما لم يؤكد بالمصدر فإذا أكد لم يكن إلا حقيقة الكلام)[٥] . والصواب أنَّ كتاب معاني القرآن خالٍ من هذا القول ، والظاهر أنَّ السيد الطباطبائي نقله عن كتب المتأخرين[٦] .

٣- فصّل الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ في أنواع الجمل وذكر أنّها نوعان: اسمية وفعلية وزاد ابن هشام الجملة الظرفية[٧]. والصواب أنّ أول من زاد الجملة الظرفية ابن السراج نقلها عنه ابو علي الفارسي وتابعه في ذكرها الزمخشري[٨] ، وابن يعيش[٩] ، وابن فلاح[١٠] ، وابن هشام[١١] ، وابن عقيل[١٢]، الظاهر أنّ الذي دفع الشيخ الكرباسيّ أنْ ينسبها الى ابن هشام ؛ لأنّه أوّل من وضع لها حداً .

ب- مجانبة الصواب . سهواً . في قضايا نحوية :

وجدت في أثناء دراستي لجهود فضلاء الحوزة أنّهم أحياناً يجانبون الصواب في قواعد نحوية ثبتت بالاستقراء أو ينفون اختلافات واقعة منذ القرن الثاني الهجري أو أنهم يجانبون الصواب في توجيه نحوي ، والذي دفعني أنْ أصف هذه الأخطاء بالسهو ؛ لأنني وجدتهم يقولون بها ويعتمدونها في مواضع أُخر ممّا يدلُّ على أنهم أنكروها سهواً أو أنّ بعضاً منهم

---

[٢] المغني في النحو :١٢٥/٣ وينظر : شرح الكافية :٣٦٠/٢ .
[٣] مغني اللبيب :٥٥٩/١ .
[٤] مريم :١٩/ ٢٦ .
[٥] الميزان :١٤/١٤ .
[٦] ينظر : الدرس النحوي في تفسير الميزان :١١٧ .
[٧] ينظر : المنتخب : ٢٠٠ .
[٨] ينظر : المفصل :٢٤ .
[٩] ينظر:شرح المفصل :٨٨/١ .
[١٠] ينظر : المغني في النحو :٢٨٧/٢.
[١١] ينظر : مغني اللبيب :١١٢/٢-١١٢.
[١٢] ينظر :شرح ابن عقيل:٢١١/١ .

استعمل في منهجية بحثه طريقة الأطروحات المتعددة في القضية الواحدة أي الأوجه الإعرابية المتعددة ممّا دفعه أنْ يقدم وجهاً أو أوجهاً بوصفها أطروحات قابلة للصواب والخطأ اعتقاداً منه بإحراز براءة الذمة في توجيه المعنى ولا سيما إنْ كان النص قرآنياً من دافع أنَّ توجيه النص القرآني نحوياً يؤدي الى توجيهه معنوياً ، وتغيير المعنى سيؤدي ربمّا الى تغيير الحكم الشرعي .

يبدو لي أنَّ ما قُعِد من استقراء لغة الفصحاء لا يجوز بأيّ حالٍ من الأحوال إنكاره ولو على نحو الأُطروحة المحتملة .

ويمكن أنْ نوضح هذه القضية بانتخاب طائفة من الأمثلة الآتية :

أولاً: الشيخ الكرباسي نفى سهواً اختلافاً وقع بين النحويين ، قال:(أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور وليس قبلهما نفي ولا استفهام ، وبعدهما اسم مرفوع نحو: عندنا خالدٌ ، وفي الدار امرأة فلا خلاف في أنَّ المرفوع مبتدأ مؤخر وأنّ خبره اسم مقدم محذوف تقديره "مستقر" وأنَّ الظرف والجار والمجرور متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم)[1] . والحقيقة أنّه جانب الصواب في قضيتين :

إحداهما: أنّ المسألة فيها اختلاف بين البصريين من جهة والكوفيين والاخفش من جهة اخرى ، قال ابن هشام:(وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور ...فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين ؛ لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو : " قائمٌ زيدٌ " أنْ يكون قائم مبتدأ و "زيد" فاعلاً وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير)[2] .

والأخرى: تعلق الخبر بمحذوف تقديره "مستقر أو استقر" مسألة اختلافية أيضاً بين البصريين أنفسهم ، والشيخ جعل المسألة اتفاقية في النص المتقدم ذكره، قال ابو البركات الانباري:(وذهب البصريون الى أنّه ينتصب بفعل مقدرٍ والتقدير فيه: زيدٌ استقر أمامك وعمرو استقر

---

[1] المنتخب :٢٠١ .
[2] مغني اللبيب :١١٣/١.

وراءك وذهب بعضهم الى أنَّهُ ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير: زيدٌ مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك)[١].

ثانياً: تناول السيد محمد الصدر الجار والمجرور في قوله تعالى:((فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ))[٢] ، قال:(ينبغي أنْ يتعلق بفعل أو شبهه وليس هناك فعلٌ إلاّ قوله : سيصلى وفاعله مذكر والمراد به ابو لهب ولا يمكن أن يتعلق هذا الجار والمجرور به ؛ لانَّه مؤنث فيكون تعلقه به مفسداً للسياق القرآني فإن قلت: يمكن تقديره مؤنثاً للجار والمجرور كأنه قال: وستصلى امرأته حمالة الحطب قلت: لا يمكن أنْ يتعلق الجار والمجرور بفعل محذوف ولم يقل به أحد النحويين)[٣] .

والحق أنّه جانب الصواب سهواً في قضيتين:

إحداهما: نفى قول النحويين بتعلق الجار والمجرور بفعل محذوف والصحيح أنَّ جمهور البصريين أجمعوا على تعلق الجملة على قسميها بمحذوف سواء أكان كوناً عاماً أم كوناً خاصاً ، قال ابن الحاجب:(أصل التعلق للأفعال فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب)[٤].

أمّا اذا اعتمد الجار والمجرور فالمرفوع بعده فاعل عند الأكثرين[٥] (وحيث أُعرب فاعلاً فعامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن " استقر")[٦] . والمسألة أشهر من أنْ تنكر بهذه الطريقة .

والأخرى: أنَّ السيد الصدر . رحمه الله . علّق الجار والمجرور (في جيدها) بالفعل المتقدم (سيصلى أو الفعل المقترح ستصلى) والحقيقة أنّ قوله تعالى:((فِي جِيدِهَا حَبْلٌ)) جملة تامة ، مبتدأ وخبر وقد تعلق الجار والمجرور بالخبر المحذوف على رأي

---

(١) الإنصاف :٢٤٥/١.
(٢) المسد : ٥/١١١ .
(٣) منة المنان :٨٣/١ .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل:٨٨/١.
(٥) ينظر: مغني اللبيب :١١٢/٢ .
(٦) مغني اللبيب : ١١٢/٢ .

البصريين وبالمبتدأ المؤخر من دون تعلق على رأي الكوفيين[1] ، قال العكبريّ:("في جيدها حبل" مبتدأ وخبر في موضع الحال من الضمير في "حمالة")[2].

ولا أعرف ما الذي دفع السيد الصدر الى أنْ يذهب بعيداً ويتكلف ما قاله .

ثالثاً: وجه السيد الطباطبائي إعراب قوله تعالى: ((أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى))[3] أنَّه مفعول به ثانٍ للفعل رأى المتكرر ثلاث مرات في ثلاث آيات كريمة[4] ، قال تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْداً إِذَا صَلَّى أَرَأَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدَى أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى))[5].

اِعترض السيد محمد الصدر على توجيه السيد الطباطبائيّ بأنَّ جملة المفعول به الثاني لا يمكن أنْ يعمل فيه عوامل متعددة دفعة واحدة فهذه الجملة إنْ صلحت أنْ تكون مفعولاً به فهي للفعل الذي تليه فقط[6] . واعترض أيضاً بأنَّه (لم يعهد في اللغة أنْ تكون الجملة مفعولاً به وإنْ كانت قد تكون حالاً أو معطوفة إلا أنّها لا تكون مفعولاً به أو تمييزاً)[7].

يبدو أنَّ السيدين الجليلين . رحمهما الله . قد جانبا الصواب في توجيه الإعراب وفي الاعتراض عليه .

أمَّا السيد الطباطبائيّ فقد عدّ جملة (ألم يعلم بأنَّ الله يرى) في محل نصب مفعولاً ثانياً والصحيح أنَّها لا محل لها من الإعراب ، ولم يلتفت الى أنَّها جواب للشرط ، فالشرط الأول بـ (إذا) وهي غير جازمة وجواب الشرط غير الجازم لا محل له من الإعراب مطلقاً والشرط الثاني والثالث بـ "إنْ" الجازمة وجوابها لم يقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، فلا محل لجوابهما أيضاً ، ويدخل في محل هذا السهو توجيه السيد الصدر أيضاً بأن الجملة مفعولٌ ثانٍ للفعل الذي يليه فقط .

---

[1] ينظر: الإنصاف :٥١/١ .

[2] إملاء ما مَن به الرحمن :٢٩٦/٢ .

[3] العلق : ١٤/٩٦ .

[4] ينظر: الميزان :٣٢٦/٢٠.

[5] العلق : ٩/٩٦-١٤ .

[6] ينظر : منة المنان :٣٥٢/١ .

[7] منة المنان :٣٥٢/١ .

أمّا ما وقع فيه السيد الصدر من سهوٍ ففي إنكار وقوع الجملة مفعولاً به والصواب أنّ جملة المفعول به من الجمل التي لها محل من الإعراب.

عذراً للسيدين الطباطبائيّ والصدر ، ورأى أنّ كلاً منهما على [1] التمس أحدُ الباحثين صواب ، وعدّ قول السيد الطباطبائيّ: إنّ الجملة مفعول به ثانٍ أراد بذلك الاختصار أي في محل نصب مفعول به ثانٍ ، وأنّ قول السيد الصدر: لم يعهد في اللغة أنْ تكون الجملة مفعولاً به ، أراد من السيد الطباطبائيّ أنْ يُفَصِّل القول: بإنَّها في محل نصب مفعولا به وليست مفعولاً ثانياً [2].

يبدو لي أنّ التماس هذا العذر غير مقبول ولا مسوغ وأنَّ السيد الصدر وقع منه السهو ، بدليل :

١- لو عدنا الى قول السيد الصدر:(لم يُعهد أنْ تكون الجملة مفعولاً به وإنْ كانت قد تكون حالاً أو معطوفة إلا أنَّها لا تكون مفعولاً به أو تمييزاً) [3]. إذا كان السيد الصدر يقصد من أنَّ الجملة لا تقع مفعولاً به وإنَّما في محل نصب - كما يرى الباحث الكريم- فلماذا قال : وإن كانت قد تكون حالاً ، لماذا لم يقلْ في محل نصب حال ، والكلام في سياق واحد .

٢- في النص المتقدم أكد أنّ الجملة لا تكون مفعولاً به أو تمييزاً فكيف جمع بين المفعول به والتمييز بحرف العطف ، والتمييز مفرد ولا يقع جملة البتة.

٣- اِستعمل السيد الصدر نفسه هذا المصطلح في مواضع أُخر ، قال:(فتكون جملة "يدخلون" مفعولها الثاني) [4]. وقال أيضاً:(كان الناس مبتدأ ويدخلون خبره) [5]. فلماذا لم يقُل في محل نصب مفعول به وفي محل رفع خبر ، إنْ كان ما التمسه الباحث صحيحاً.

٤- التعبيرات النحوية الآتية: "الجملة مفعول به" و"الجملة حال" و "الجملة صفة" هذه تعبيرات مشهورة في عُرف النحاة القدماء والمتأخرين والمعاصرين ، يريدون منها ، في محل

---

[1] وهو السيد رحيم كريم الشريفي في رسالته (الدرس النحوي في تفسير الميزان) : ٦٥ .
[2] ينظر : الدرس النحوي في تفسير الميزان :٦٥ .
[3] منة المنان : ٣٥٢/١ .
[4] ينظر:منة المنان:١٠١/١.
[5] ينظر:منة المنان :١/ ١٠٠.

نصب ، وفي محل رفع ، وفي محل جرٍّ من دون أنْ يفصّلوا القول ؛ لأنها مصطلحات شاعت بينهم ، قال ابن هشام: (الجملة الاولى: الواقعة خبرا ... الجملة الثانية: الواقعة حالاً ... الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً)[1].

رابعاً: مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة جداً ، ذكر ابن عقيل أربعة وعشرين مسوغاً[2] ورأى ابن هشام أنّها منحصرة في عشرة أمور فقط[3] . ويرى الأستاذ عباس حسن أنّه يمكن تجميعها وتركيزها في نحو: أحد عشر تغني عن عشرات المسوغات التي سردوها[4] ، وذكر أنّ النحاة أوصلوها الى أكثر من أربعين مسوغاً[5].

تناول الشيخ علي كاشف الغطاء قوله تعالى:((أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ))[6] ، قال:(وقرى برفع "سواء" على أنَّها مبتدأ والخبر "محياهم" والمسوغ للابتداء التأويل بالمشتق كما قيل:((سَلامٌ عَلَيْكُم))[٧] ويجوز جعله خبراً لمحياهم ومماتهم)[٨] .

والحقيقة أنني لم أقع على من ذكر هذا المسوغ إلاّ أنَّ الذي ذكروه أنَّ النكرة العاملة سواء أكانت مصدراً أم وصفاً عاملاً مسوغ للابتداء بالنكرة فإذا كانت (سواء) بمعنى اسم فاعل (مستوٍ) جاز أنْ نبتدأ بها .

والمؤاخذة الأخرى التي وقع فيها الشيخ علي أنّه مثّل بالمسوغ المتقدم ذكره بقوله تعالى:((سَلامٌ عَلَيْكُمْ))والحق أنَّ الدعاء هو المسوغ للابتداء بالنكرة في الآية الكريمة ولاعلاقة له بالمؤول بالمشتق.

---

(1) مغني اللبيب: ٦٣/٢-٦٥.
(2) ينظر : شرح ابن عقيل :٢١٦/١ -٢٢٦.
(3) ينظر:.مغني اللبيب:١٥٥- ١٦٠.
(4) ينظر: النحو الوافي :٤٨٦/١ .
(5) ينظر: النحو الوافي :٤٨٩/١ .
(6) الجاثية :٢٠/٤٥ .
(٧) القصص: ٥٥/٢٨ .
(٨) نهج الصواب:٤٨.

المبحث الثالث

الإفـراط

في المصطلحات والآراء الدخيلة في البحث النحوي .

نحاة الحوزة العلمية هم أُصوليون وفقهاء أولاً وأخيراً وعلم النحو عندهم علم مساعدٌ لفهم النصوص الشرعية لأجل الاستنباط فالأُصوليّ أو الفقيه أو المتفقه منهم لا يستطيع أنْ يتجرد عن خلفيته الثقافية أو ثروته اللغوية والأسلوبية ، فلكلٍّ مثقف معجم لغوي يعبر به عمّا يريده من أفكار بألفاظ ومصطلحات من رصيده المعجمي الخاص به ، لذلك يعرف الناقد الأدبي المتمرس بأنَّ هذا الأسلوب للجاحظ مثلاً أو للمتنبي من معرفته بأساليبهما أو ألفاظهما المعهودة .

فضلاء الحوزة العلمية النجفيّة علاقتهم وطيدة بالمنطق والفلسفة لما لهما من تأثير كبير في طرائق بحثهم ومنهجيتهم العلمية فضلاً عن علم أصول الفقه فهو التخصص الأول لرجال هذه الجامعة العريقة فظهرت لديهم نزعة أصولية فلسفية أصبحت السمة البارزة في شخصيتهم الثقافية ، ومن ثمّ انعكست هذه النزعة على أساليبهم ومصطلحاتهم وأفكارهم في مختلف العلوم والمعارف التي ألّفوا فيها .

فمن الجدير بالذكر أنْ أوكد أنّ الفلسفة وجانباً كبيراً من علم الأصول يجتمعان تحت إطار العلوم العقلية فمن الممكن أنْ تتبادل هذه العلوم المصطلحات والأفكار فيما بينها من دون حرجٍ يذكر أو ترجيح فكرة من هذا العلم لدعم أخرى من ذلك العلم من دون أنْ ترصد مؤاخذة عليهما .

أمّا علم النحو فهو من العلوم النقلية أي النابعة من الواقع اللغوي الاجتماعي العرفي لأهل تلك اللغة فلا يمكن أنْ نحكم العقل في تقعيد قاعدة معينة ، لذا لكلِّ علم من هذه العلوم المختلفة مصطلحه النابع من طبيعة هذا التخصص ، واللغة اجتماعية عرفية ينبثق

مصطلحها من الوظيفة التي يقوم بها ، ومن ثمّ سيكون هناك تحرج من زجِّ مصطلحات العلوم العقلية وأفكارها وأساليبها في علم نطق أهله على سجيتهم .

هذه النزعة الفلسفية والأصولية ظهرت بوضوح عند نحاة الحوزة العلمية فيما يتعلق بالمصطلح وأساليب التعبير التي لا تنفك عنهم ولا سيما البحث النحوي ، وعندما أقول: إنَّ هذه المصطلحات والآراء دخيلة في البحث النحوي لا يعني أنَّهم أوّل من ابتدعها ، وإنَّما زُجت هذه المصطلحات والأفكار قديماً ولكن السمة البارزة في بحث الحوزيّين النحويّ الذي دفعني أنْ أُفرد له مبحثاً هو الإفراط من هذه الأساليب والمصطلحات بطريقة لافتة للنظر ، إذ شكلت ظاهرة واضحة في زمن تعالت فيه صيحات التيسير ولعلّ أبرز دعوة يكاد الميسرون أنْ يتفقوا عليها هي تخليص العربية من هذه الشوائب الدخيلة ، ولكي يكون كلامي دقيقاً وتشخيصي موضوعياً لا بدَّ من عرض طائفة من هذه المصطلحات والأفكار غير اللغوية التي تشبثوا بها في علم لا يعرفها أصلاً .

أولاً: تناول الشيخ هادي كاشف الغطاء أنواع الإعراب فذكر بأنَّها أربعة رفع ونصب وجزم وجر ، عند النحاة عامة لا زائد عليها ولا ناقص منها وذكر آراء العلماء في إخراج الجزم منها ، قال:(ثلاثة منها وجوديات وواحد عدمي والعدمي لا يشترط في النوعية مع الوجودي)[1] . واستعمل أيضاً مصطلح الجوهر ويراد به اسم الذات ، قال: (فلا إخبار حينئذ باسم الزمان عن الجوهر)[2].

وفي المحور نفسه تناول الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ سبب تقديم ابن مالك الكلام في البناء على الكلام في الإعراب ، قال:(وفي التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي)[3] . وقال أيضا حين وافق أنَّ المضارع يرتفع لتجرده عن الناصب والجازم ، راداً على من رفض هذا المذهب: (إذ لا نسلم أنَّ العدمي لا يعمل في الوجودي)[4]

---

(1) بلغة النحاة: ٦١ .
(2) المصدر نفسه: ٢٤٩ .
(3) هبة الحازم: ٣٠/١ .
(4) المنتخب:١٤٨.

، قال:([1]**ثانياً:** اِستطرد السيد رؤوف جمال الدين في قضية إنكار دلالة الفعل على الزمن فإن كان الفعل بأقسامه يدل على الزمن بأحدى الدلالات الثلاث فالمسألة تعود الى التسلسل والدور * ، وكلاهما ممنوع عقلاً ... إذ الاقتران – لغة وعقلاً – لا يتطلب تحققه أية دلالة من الدلالات العقلية فهو أي الاقتران الى المصادفة أقرب)[٢].

وقال في موضع آخر وفي الموضوع نفسه:(قال بعض محققي العلماء: أنَّ المراد بالزمن في عرف الفلاسفة الأقدمين هو عبارة عن حركة الأفلاك يدل عليه الفعل وليس مراداً للواضع حتماً ودلالته عليه تستلزم الدور والتسلسل الباطلين عقلاً)[٣] .

اِستعمل الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ مصطلح "الدور" المنطقي في أكثر من خمسة مواضع في قضايا نحوية ، واستعمل أيضاً مصطلح قيد المبتدأ ، وقيود المبتدأ[٤] ، ويعني بها المتعلق أو المتعلقات في الاصطلاح النحوي .

ثالثاً: اِستعمل نحاة الحوزة العلمية المصطلحات المنطقية لأنواع الدلالات: التلازم والتضمن والمطابقة في مسائل نحوية متعددة بكثرة ملحوظة[٥].

رابعاً: صرّح الحوزيّون باستنادهم الى قواعد أصولية لدعم وتثبيت قواعد نحوية في مواضع متعددة في مؤلفاتهم النحوية وغيرها ، ومنها قاعدة "إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال" ، فقد استعملها الشيخ هادي كاشف الغطاء لرفض طائفة من الآراء النحوية[٦]. واعتمدوا آراء

---

(1) ينظر :المعجب:٣٠-٣٤ .

* الدور والتسلسل : مصطلحان منطقيان.

(٢) المعجب :٢٨-٢٩ .

(٣) المصدر نفسه :٣٠، ٩٦ .

(٤) ينظر: هبة الحازم :٢٢/١، ٢٣، ٣٩، ٥٠ والمنتخب :٢٥٠ .

(٥) ينظر : بلغة النحاة :٤١. والمعجب :٢٧، ٢٨ ومنة المنان:٨٧/١ ، ٨٨.

(٦) ينظر : بلغة النحاة : ٤١، ٢٠٤ ،٣٦١ .

علماء الأصول مصرحين بذلك ، قال الشيخ الكرباسيّ: (فائدة: قال علماء الأصول: الراجع من لامات التعريف لام العهد الخارجي لافادة فائدة جديدة ... والتفصيل في مبسوطات الأصول)[٧] . وفي مواضع متعددة[٨].

خامساً: من المصطلحات المنطقية التي كثرت في بحثهم النحوي "النسبة بين العموم والخصوص من مطلق"[1] ، وهي إحدى النسب المنطقية التي يُراد بها أنْ تقع بين الكليين الذي ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر ، وينطبق الآخر على بعض مصاديقة[2] ، فقد استعملوها في مباحث نحوية متعددة منها: النسبة بين العامل المعنوي واللفظي[3] ، والنسبة بين اللفظ والقول[4] والنسبة بين المفعول فيه وظرف الزمان والمكان[5].

سادساً: اِستعمل السيد الصدر في بحثه النحوي مصطلح الموضوع والمحمول ، قال: (الجملة فيها موضوع ومحمول)[6] . ورجّح أيضاً رأياً نحوياً بحجة مناسبة العلة الى المعلول مع إسقاط لحاظ التأنيث[7].

سابعاً: لعلّ من أبرز ما يمكن أنْ نرصده في استعمال المصطلحات والأفكار غير اللغوية في البحث النحوي ما قاله السيد روؤف جمال الدين في المعاني الحرفية: (فالمعاني الحرفية من باب أولى ألّا يضرها عدم وجود معانيها العامة الحقيقية في الخارج بل بجزئياتها فقط ، أمّا من حيث الحقيقة والمجاز ، فالمعنى الكلي للحروف هو الحقيقة والمصداق الخارجي المستعمل هو تمثيل وتجسيد للمعنى الحقيقي العام فهو جزؤها أي جزء الحقيقة العامة وجزء الشيء منه فالمعنى الخاص المتشخص بالاستعمال الخارجي معنى

---

(٧) المنتخب :٨٢ .

(٨) ينظر : بلغة النحاة : ٦٠ والتحف الطرفية :١٢٨ ومنة المنان :١/ ٩٨ .

(1) ينظر: المعجب :٥٢.

(2) ينظر: خلاصة المنطق ، د. عبد الهادي الفضلي :١٨.

(3) ينظر: المعجب :٥٢.

(4) ينظر : المعجب: ٩٠.

(5) ينظر : بلغة النحاة :١٩، ٣٠٠. .

(6) منة المنان :٣٤٤/١ .

(7) ينظر : منة المنان :٢٧٧/١ وبلغة النحاة : ٢٨، ٩٢ .

حقيقي لا مجازي ومن قال بالمجازية بعلاقة الكلية والجزئية فلا بأس عقلاً لكنه مرفوض لغة ومخالف للأصل فالحقيقة أصل في الاستعمال والمجاز فرع فيه يفتقر الى نص أو قرينة) .[8]

ثامناً: من جملة الأفكار التي يمكن أنْ تعدّ غريبة على البحث اللغوي هي قاعدة اللاتفريط التي يقول بها السيد محمد الصدر المستفادة والمستوحاة من قوله تعالى:

استفاد السيد محمد الصدر من فهمه لهذه الآية الكريمة في [1]((مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ)) توجيه الكثير من القضايا والمشاكل التي قد تُثار في عدد من الآيات القرآنية ، والذي يلاحظ على منهجية السيد محمد الصدر في أغلب مؤلفاتهم اتباعه فكرة الاطروحات ، أي الأوجه الاحتمالية المتوقعة التي قد تكون حلاً لهذه القضية أو تلك أو قد لا تكون حلاً وإنَّما مجرد أطروحة وليس جواباً كافياً ، ومن هذه الأطروحات قد تكون شاذة أو غريبة وقد صرّح السيد الصدر بأنَّ بعض أطروحاته ستكون مثيرة للاستغراب[2] ، ولكن الهدف من ورائها هو (فتح عين القارئ اللبيب وإلفاته الى إمكان تجاوز الفكر التقليدي أو المتعارف في كثير من أبواب المعرفة لا في جميعها بطبيعة الحال ، بل في تلك النظريات المشهورة التي تعصب لها الناس واخذ بها المفكرون)[3] . وقد خص السيد محمد الصدر في انتقاده هذا الافكار التقليدية في علوم اللغة العربية ، قال:(وخاصة في مجال القواعد العربية كالنحو والصرف وعلوم البلاغة)[4]

يبدو لي أنَّ السيد محمد الصدر في رأيه هذا يؤسس لفكرة التحرر من الأفكار التقليدية التي اكتسبت شيئاً من القداسة ، وهي فكرة نبيلة تدل على عقلية متفتحة ، لذا نراه في بعض أطروحاته تجاوز بعض القواعد العربية بوصفها أطروحة مما أوقعه في مخالفة قواعدنا المعيارية الموروثة المستقراة من لغة الفصحاء مما حدا بالدراسة أنْ تتبعه في بعض المواضع .

---

[8] المعجب :٤٩ .

[1] الانعام:٦ /٣٨ .

[2] ينظر: منة المنان : ١/ ١٢.

[3] منة المنان : ١/ ١٢ .

[4] منة المنان: ١/ ١٢ .

من هذه الأفكار التي تبدو مؤاخذة عليه في البحث اللغوي والنحوي هي أسلوب اللاتفريط فهو يرى أنَّ القرآن الكريم ضمّ بين دفتيه كل ما في الكون مصداقاً لقوله تعالى:((مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ)) هذه النظرية جعلت السيد الصدر يؤسس القاعدة كلية اصطلح عليها "اللاتفريط" طبق عليها الكثير من الجزئيات وفي مجالات معرفية مختلفة حصة البحث اللغوي أكثر الجزئيات التي تناولها السيد الصدر تطبيقاً لهذه القاعدة ومنها:

١- مسألة مخالفة عدد من الآيات الكريمة لطائفة من قواعد اللغة العربية ، ومنها قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى))[1]. يرى السيد الصدر أنَّ هذه المخالفة مصداق لقاعدة اللاتفريط ؛ لانَّ القرآن الكريم لو ضمّ موافقة القواعد العربية كلها لكان فيه نقص ؛ لأنّه فرّط في مخالفة القواعد النحوية ، فاحتواء القرآن على الموافق للقواعد والمخالف للقواعد هو مصداق لشمولية القرآن الكريم وعدم تفريطه بشيء موجود وهو مخالفة القواعد[2].

٢- قضية استعمال طائفة من الألفاظ غير العربية في القرآن الكريم مثل لفظة "ابابيل" و "سجيل" فإنّ استعمال هذه الألفاظ في القرآن العربي المبين دلالة على أنَّ القرآن الكريم لم يفرّط باللغات الأُخر ولو استعمل العربية فقط لفرّط في غيرها[3].

٣- خلو بعض الألفاظ القرآنية من أي معنى ، فالألفاظ القرآنية كلها جاءت لمعانٍ ودلالات تؤديها ، ولكن على وفق قاعدة اللاتفريط القرآنية فمن الممكن أنْ يحتوي القرآن الكريم على بعض الكلمات التي لا معنى لها[4].

٤- فصاحة المفردات القرآنية ، فالقرآن كله فصيح ولا خلاف في ذلك ، ولكن على وفق شمولية القرآن وعدم تفريطه يمكن أنْ يختار ما لا يتفق مع الفصاحة[5].

---

[1] المائدة: ٥/ ٦٩ .

[2] ينظر: ما وراء الفقه ، السيد محمد الصدر: الجزء الأول القسم الثاني:١٣٠.

[3] ينظر: منة المنان : ١/ ١٤٥ .

[4] ينظر: منة المنان : ١/ ١٦٠.

[5] ينظر: منة المنان : ٢٤١/١ .

٥- فرّق السيد الصدر بين السجع والنسق القرآني ، وقد رفض السجع في القرآن الكريم لاسباب يراها غير لائقة بالقرآن ، ولكنه يرى أنَّه من الممكن أنْ يكون في بعض السور سجع من باب اللاتفريط بالأشياء الواقعة فعلاً[6].

هكذا نرى أننا لو سلّمنا بهذه الفكرة ، فإننا نضع في القرآن كل ما في الكون من المتناقضات بما فيها القضايا التي قد لا تكون لائقة بالقرآن او بصفات الخالق عزّ وجل ومنها أنَّ في القرآن خيراً وشراً و خطأً وصواباً ورحمة ونقمة واصلاحاً وفساداً إعجازاً وما يخالف الإعجاز وأنَّ في القرآن إيماناً وضلالة وكل شيء في الكون ونقيضه ، هذا على نحو عام ، أمّا ما يتعلق بالتخصص فلا أظن أنَّ ما هب اليه السيد الصدر في الفقرات الخمس مقبولٌ ولو على نحو الأطروحة المحتملة .

تاسعاً: هناك قضية أخرى لافتة للنظر جداً شكلت ظاهرة واضحة في بحثهم النحوي وهي صبُّ المصطلح النحوي بقالب أو بصيغة المصدر القياسي أو الصناعي من دون مسوغ يذكر ، والذي يبدو لي أنَّ هذه الظاهرة جاءت بفعل النزعة الفلسفية والأصولية ،وربّ سائل يقول : ما علاقة المنطق والأصول بصيغة المصدر الصناعي ، فالجواب أنَّ الأكثرية الغالبة من مصطلحات هذه العلوم تُنطق بهذه الصيغة وهم لا يستطيعون أنْ يتجردوا عن ثقافتهم الفلسفية ، قال أحدهم:(إن المصادر القياسية لا تختص بمادة دون [كذا][١] أخرى فهي تجري في كلِّ شي على نسق واحدٍ بإدخال الياء المشددة وهاء المصدرية في آخرها ، ومفادها أمور انتزاعية ، فإنّ كلَّ شيء نفسه حتى العدميات من الضروريات كعدمية العدم ووجوديّة الوجود ونحو ذلك كالإنسانيّة والحيوانيّة ، والحجريّة ، والشجريّة ، والاسميّة ، والفعليّة ، والحرفيّة ، والزيديّة والعمريّة ، والضربيّة ، والضاربيّة وهكذا سائر للاسماء المشتقة ، وقد ينتزع من الحرف كالألفيّة ، والبائيّة ، والتائيّة ، والفائيّة... ومفاد هذه المصادر انتساب الشيء الى نفسه ومرجعه الى تفكيك الشيء عن نفسه في مرحلة التحليل ثم نسبته اليه)[٢].

ومن أمثلة هذه الصيغة في بحث المناطقة هي :

---

[6] ينظر: منة المنان : ٢٢/١ .

[١] الصواب : من دون .

[٢] الآراء الراقية الحديثة :٤٥ .

يقسمون الدلالة الى العقليّة اللفظيّة والعقليّة غير اللفظيّة والطبيعيّة اللفظيّة .

ويقسمون الدلالة أيضاً الى المطابقيّة والتضمنيّة والتلازميّة .

ويقسمون القضية الى الحمليّة والشرطيّة ، والحمليّة الى سالبة وموجبة السالبة الى شخصية وطبيعية ، والموجبة الى الذهنية والخارجيّة والحقيقيّة والقضية الشرطية المنفصلة الى العنادية والاتفاقية * .

ومن استعمالات الأصوليين لهذه الصيغة[٤]:

النسبة بالمفهومية : المعاني الحرفيّة ، والصيغ الاشتقاقيّة ، والأعراض النسبية كالفوقيّة والتحتيّة والظرفيّة والابتدائيّة ، الذي يبدو لي أنَّ ثقافتهم بما تحتويه من الولع باستعمال صيغة المصدر القياسي انعكست سلباً على المصطلح النحوي ، إذ يلاحظ على طائفة من المصطلحات النحوية التي نطقوها الغرابة في قالب هذه الصيغة، ومن الجدير بالذكر أنهم ليسوا أوّل من استعمل المصطلح النحوي بهذه الصيغة فقد ظهرت عند طائفة من النحويين إلا أنّ أصحابنا الحوزييّن أكثروا منه على نحو ملحوظ ربّما فاقت ما استعمله النحويون على مدى المسيرة النحوية من التأسيس الى العصر الحديث ، ويمكن أنْ أُوثق هذه الظاهرة بالنماذج الآتية :-

- الواو العاطفيّة [١].
- الواو الاستئنافيّة[٢] .
- لام التعليليّة [٣] .
- الاستقباليّة[٤] ، ويُراد به المستقبل .
- كان هنا للشأنية لا للماضويّة[٥] ، يُراد بها أنَّها للشأن ولا تفيد الماضي .

---

* ومصلحاتهم كلّها على هذه الشاكلة ،ينظر في ذلك كتب المنطق من دون استثناء .

[٤] ينظرفي استعمال هذه الصيغ كتب الأصول قاطبة .

[١] ينظر: منة المنان :٨٩/١.

[٢] ينظر: منة المنان: ٨٩، والمنتخب :٢٢٧.

[٣] ينظر: خلاصة في النحو :١٧، والميزان :٢٢٤/٢، منة المنان: ٣٢٢/١، ودراسات في قواعد العربية: ١١٢/٢ .

[٤] ينظر:منة المنان :٩٦/١، ٩٨، ٩٩، ١٠٩ .

- حكم الفعليّة [٦] ، يُراد به حكم الفعل .
- معنى الجمعيّة[٧] ، يُراد به معنى الجمع .
- الفضليّة[٨] ، يُراد بها الفضلة
- تنوين الأمكنيّة [٩] ، يراد به تنوين التمكن.
- من التبعيضيّة [١٠].

- من الاستغراقيّة[1] .
- من التفضيليّة[2] ، أيْ التي ترد بعد افعل التفضيل.
- من النشوئيّة[3] ، النشوء معنى من معانيها ايضاً.
- او النوعيّة[4] ، يُراد بها تعيين النوع من معانيها .
- او التقريبيّة[5] ، يُراد بها التقريب من معانيها .
- او الترديديّة[6] ، من معانيها ايضاً.
- الوصفيّة[7] ، أي الوصف.
- أي الصفتيّة[8] ، يراد بها الصفة.

---

[٥] ينظر : منة المنان :١/٧٤، ٩٨، ١٠٨ والمنتخب: ١١١ ودراسات في قواعد اللغة العربية :١/٣، والمشتق عند الاصوليين ، الشيخ محمد اليعقوبي:٨٩، ٩١.
[٦] ينظر: المعجب :٢٤ ومنة المنان: ١/٧٤، ١٠٨ .
[٧] ينظر:بلغة النحاة:٦٠ والتحف الطرفية :٣٢، ٤١ والمنتخب :٨٣ وهبة الحازم :١/ ٥٢ .
[٨] ينظر:المعجب :٩١.
[٩] ينظر :المعجب:١٥ وهبة الحازم :١/١٧.
[١٠] ينظر :المعجب :٩٨ .
[1] ينظر: بلغة النحاة :٤٠، ٣٥٠ وخلاصة في النحو :٢٣ والمعجب :١٥٥.
[2] ينظر: مكررات المدرس :٣/٨١، ٨٢، ٨٣.
[3] ينظر: الميزان :١٢/٢١٤.
[4] ينظر: المعجب :١٨٦.
[5] ينظر:المعجب:١٨٦.
[6] ينظر:الميزان:٥/١٠٩ .
[7] ينظر:مكررات المدرس :١/١٢٦ ودراسات في قواعد اللغة العربية :٢/٣، ٤٢,٦٩، ١٢٣، ١٢٥.
[8] ينظر مكررات المدرس: ١/٢٣٨، ٢/١٤٩ ودراسات في قواعد اللغة العربية:٢/١٣٥ والكلام المفيد:٤٩.

- لما التوقيتيّة[9]، التي تفيد الوقت.
- التابعيّة[10]، أي التابع.
- الجملة المفعوليّة[11] ، أي جملة المفعول به.
- الحاليّة[12] ، يراد به الحال.
- معية الدليليّة والمدلوليّة[13] ، أي الدال والمدلول.
- الظرفية المكانيّة[14] ، ظرف المكان.
- الدلالة الزمانيّة[15] ، دلالة الزمان.
- الابتدائيّة[16]، أي الابتداء.

- المبتدائيّة[1] ، أي المبتدأ .
- مرفوع على الخبريّة[2] ، أي الخبر .
- الجملة الندائيّة[3].
- الجملة المضارعيّة[4].
- الفاء تفريعيّة ، يُراد بها معنى التفريع لاعطاء نتيجة[5].
- الفاء تعليليّة[6].
- أمَّا تفصيليّة[7].

---

[9] ينظر : المعجب :١٨٩.
[10] ينظر: نقد الاقتراحات المصرية، الجزائري:٣٥.
[11] ينظر: المنتخب :٢٠٩ ومنة المنان :١٠١/١ وشرح العوامل :١٩١، ٢١٥ .
[12] ينظر: المنتخب :٢٠٥ ومنة المنان :٨٧/١، ٩٨، ١٠١ .
[13] ينظر:هبة الحازم :٣٤/١.
[14] ينظر: المعجب :٣١، ٣٤.
[15] ينظر:المعجب: ٣١، ٣٤.
[16] ينظر: وبلغة النحاة :٢٩٤.
[1] ينظر : مكررات المدرس :٢٣٣/١، ٢٣٨ وهبة الحازم :١٦١/١ .
[2] ينظر: الميزان :١٨/٥.
[3] ينظر : منة المنان :١٢٢/١، ٢٤١.
[4] ينظر: النتخب:١١١.
[5] ينظر: منة المنان :٢١٤/١.
[6] ينظر : هبة الحازم:٢١٦/١.
[7] ينظر:هبة الحازم:١٦٥/١.

- ال التفضيليّة[8] ، التي تأتي مع اسم التفضيل.
- أفعل التفضيليّة[9].
- لما الوجوديّة[10].
- ما الموصوليّة[11].
- من حيث المعموليّة[12] ، أي المعمول.
- عنوان البدليّة[13] ، أي البدل.
- الجزائيّة[14]، أي الجزاء.
- ذا الاشاريّة[15] ، أي الاشارة.
- قد التحقيقيّة[16].

- الرافعية والناصبيّة[1] ، يُراد بهما الرافع والناصب ،
- وقوائية الفعل[2] ، أي قوة الفعل
- الناسخيّة[3] ، أي الناسخ ،
- المؤكديّة[4] ، أي المؤكد .
- الواو قسميّة[5].
- عمديّة ، أي عمدة[6] .

---

[8] ينظر: مكررات المدرس:٧٩/٣، ٨٠، ٨١.
[9] ينظر : مكررات المدرس: ٨١/٣.
[10] ينظر:خلاصة في النحو:٥٢ مخطوط.
[11] ينظر:منة النان:١٠٥/١.
[12] ينظر:مكررات المدرس :٥١/٢، ٣٥.
[13] ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية :٢/ ٦٣ ومنة المنان :٥١/١
[14] ينظر: مكررات المدرس: ٣٥/٤.
[15] ينظر: المنتخب:١٢٣.
[16] ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية:٧٧/٣.
[1] ينظر: مكررات المدرس:٢٢٦/١.
[2] ينظر: المصدر نفسه:٢٧١/١.
[3] ينظر: المصدر نفسه:٢٤٦/١.
[4] ينظر: المصدر نفسه:٢٤١/١.
[5] ينظر: شواهد القطر، الخطيب الشربيني:٥.
[6] ينظر: الكلام المفيد:٧٨.

الباب الثاني

الفصل الأول

جهودهم النحوية في الاسماء والظروف .

يتضمن :

١- حقيقة الإعراب .

٢- الإعراب التقديري في المقصور والمنقوص والمضاف الى ياء المتكلم.

٣- في تقديم مبحث الفاعل على المبتدأ ، وأيّهما أصل ؟ .

٤- إعادة المبتدأ بلفظه .

٥- حذف المبتدأ .

٦- ضمير الشأن والقصة.

٧- نائب الفاعل .

٨- الممنوع من الصرف.

٩- الجملة الظرفية .

١٠- نوع المتعلق في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً.

١١- "الآن" وعلة بنائها.

حقيقة الإعراب * .

اِختلف النحويون في أصل الإعراب أمعنى هو أم حركات ، قال السيد رؤوف جمال الدين:(اختلف النحويون في تحديد الإعراب ... أنَّ الإعراب معنى... وذهب آخرون الى أنَّ الإعراب هو نفس هذه الحركات)[١] .

الحقيقة أنَّ الاختلاف لم يكن مذهبياً بين الكوفة والبصرة وإنَّما بين الجمهور وبعض النحويين.

القول الأول: لجمهور النحويين إنَّ الإعراب معنى والحركات دلائل عليه ، قال ابو القاسم الزجاجي ت(٣٤٠هـ): (وهذا قول جميع النحويين إلا قطرباً)[٢]

ذكر السيد رؤوف جمال الدين حجتين لمن ذهب الى أنَّ الإعراب معنى[٣] :

إحداهما: إضافة الحركات الى الإعراب ، فيقال: حركات الإعراب ولا يضاف الشيء الى نفسه.

والأخرى: أنَّ الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعراباً.

الحقيقة أنَّ هاتين الحجتين سبقه اليهما طائفة من النحاة[٤] لم يقتصروا عليهما وإنَّما زاد العكبريّ حجتين أُخريين:

إحداهما:(إنَّ الإعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها والاختلاف معنى لا لفظ كمخالفة الأحمر والأبيض)[٥].

---

* تنظر المسألة في الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي:٦٩-٧٠ وتأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة:١٤ والخصائص :٣٥/٢ والصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس :٤٢ والتبيين ، العكبري:١٦٧ ومسائل خلافية في النحو له أيضاً:١١٠ والمرتجل:٣٤-٣٥ والمغني في النحو :٢١٨/١-٢١٩ وشرح الكافية ، رضي الدين الاسترابادي: ١٨/١-١٩ وارتشاف الضرب :٤١٣/١ والأشباه والنظائر ، السيوطي:١٧٢/١-١٧٤ والهمع :٤/١ والمعجب في علم النحو:٥٢ . لم يذكر المسألة الأنباريّ في الإنصاف ولا عبد اللطيف الشرجيّ صاحب الائتلاف.

(١) المعجب :٥٢

(٢) الإيضاح:٧٠

(٣) ينظر :المعجب:٥٢

(٤) ينظر مسائل خلافية:١١١ والمغني في النحو:٢١٨/١ والأشباه والنظائر ١٧٣/١

(٥) مسائل خلافية:١١٠

والأخرى:(إنَّ الإعراب يدل عليه مرة الحركة وتارة الحرف كحروف المد في الاسماء الستة والتثنية والجمع وما هذه سبيله لا يكون معنى واحدا بل هو دليل على

المعنى الدليل قد يتعدد والمدلول عليه واحد)[1].

لتصل الى سبع حجج لأصحاب القول الأول:[2]زاد السيوطي ت(٩١١هـ)ثلاثة أدلة أُخر

١- أنَّه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب.

٢- أنَّ السكون قد يكون إعراباً.

٣- تفسير الإعراب بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى.

ردّ المخالفون الحجتين اللتين ذكرهما السيد رؤوف جمال الدين قالوا في الجواب عن الحجة الأولى:(والجواب عن الإضافة أنَّها من باب إضافة الأعم الى الأخص للبيان كقولنا : كل الدراهم)[3].

والجواب عن الثانية(أنَّه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنَّها حركات إعراب ؛ لانَّ الحركة إنْ حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب)[4].

عاب عليهم قطرب صاحب المذهب المخالف هذا الاعتلال ، قال: (لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، لأنّا نجد في كلامهم اسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إنَّ زيداً أخوك ولعلّ زيداً أخوك كأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ومّما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً وما زيد قائم)[5].

---

[1] مسائل خلافية :١١٠

[2] ينظر الأشباه والنظائر :١٧٣/١.

[3] المغني في النحو:٢١٩/١.

[4] المغني في النحو:٢١٩/١ .

[5] الإيضاح:٧٠.

أمّا القول الثاني وهو أنَّ الإعراب هو الحركات فقد اختاره قطرب حتى قال الزجاجي: (هذا مذهب قطرب)[1] وعليه ابو البقاء العكبريّ[2] . وابن الحاجب [3] ، وابن مالك[4] ، وحقّقه ابن فلاح اليمني ت(٦٧٢هـ)[5] .

حجة أصحاب هذا المذهب من ثلاثة أوجه:

أولهما: ما قاله قطرب:(وإنَّما أعربت العرب كلامها ؛ لأنَّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل)[6].

الثاني:(إنَّ الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمة في أوّل أحوالها مبنية لعدم الاختلاف)[7].

الثالث:(إنَّه يقال: أنواع الإعراب: رفع ، نصب ، وجر ، جزم ونوع الجنس يستلزم الجنس)[8].

أمَّا المعاصرون فمنهم مَن وافق الجمهور ومنهم مَن وافق قطرباً وأصحابه المتأخرين فالذين وافقوا الجمهور الدكتور خليل عمايره[9]، والأستاذ عباس حسن[10] ، والدكتور فاضل

---

[1] الإيضاح:٧١.
[2] ينظر التبيين ١٦٧ ومسائل خلافية: ١١٠.
[3] ينظر: الفوائد الضيائية:١٩٠/١.
[4] ينظر: التسهيل :٧
[5] ينظر المغني في النحو:٢٠٩/١.
[6] الإيضاح:٧٠.
[7] المغني في النحو ٢١١/١ وينظر :شرح الكافية ١٩/١.
[8] المغني في النحو ٢١٩/١.
[9] ينظر في التحليل اللغوي ، د. خليل عمايره:١٤.
[10] ينظر: النحو الوافي :٧٤/١.

، والشيخ محمد [12] ، ومن فضلاء الحوزة العلمية السيد رؤوف جمال الدين[11]السامرائيّ
فقد وافق قطرياً .[14] . أمّا الدكتور إبراهيم أنيس[13]جعفر الكرباسيّ

ويرى الدكتور خليل عمايره(أنَّ الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة له قيمته وأثره في الإفصاح عمّا في النفس من معنى فإذا قال المتكلم: "الأسدُ" بالضمة فإنَّ السامع يدرك أنَّه قد أراد نقل الخبر لا غير ، ولكنه إنْ قال:"الاسدَ" بالفتحة فإن المعنى يتغير الى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويُريد أنْ يفصح عنه ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم ، فأنه إنْ غير فونيما آخر في الكلمة تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمات بسبب ، فلا سبيل إذاً الى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي الى صورة ذهنية جديدة ولكنها تتصل بالأولى بسبب فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى ... وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة).[1]

. ورأى([2]أمّا الدكتور فاضل السامرائيّ فقد وافق الجمهور ، قال: (وهو الرأي السليم) إنَّ قول الجمهور ينطبق على واقع اللغة فلو لم يكن للعلاقات أثرٌ في المعنى لالتبس الكلام واختلط وما التزم العرب أنْ ينطقوا بها على نظام خاص معروف ولكانت أية حركة تغني في إدراج الكلام وما كان لحن في الإعراب ، وهذا بأيسر حجة مردود).[3]

أمّا الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ فيرى(إنَّ الإعراب لا يقصد منه فقط ضبط آواخر الكلمات لتمييز معانيها ، بل يقصد به كذلك ضبط حروف الكلمات جميعا وهو ما نسميه بالتشكيل الهيكلي) . [4]

---

[11] ينظر: ابن جني النحوي :٢٩٥.
[12] ينظر: المعجب: ٥٢...
[13] ينظر: هبة الحازم: ٥٤/١ .
[14] ينظر: أسرار اللغة : ١٥٨.
[1] في التحليل اللغوي ، د. خليل أحمد عمايرة : ١٤ وينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د.نعمة رحيم العزاوي:١٨٨.
[2] ابن جني النحويّ : ٢٩٥ .
[3] ابن جني النحويّ :٢٩٥.
[4] هبة الحازم : ٢٤/١ .

أمّا السيد رؤوف جمال الدين فيرى أنَّ (كلا القولين – بعد التأمل – لا يختلفان في توقف المعنى عليه ...)[5].

أمّا الدكتور إبراهيم أنيس فقد تابع قطرباً في مذهبه ، قال:(ويظهر والله العالم أنَّ تحريك آواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً ونثراً ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم لم يحتج الى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون كما يظهر أنَّ الأصل في كل الكلمات أنْ ينتهي بهذا السكون وأنَّ المتكلم لا يلجأ الى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل)[6].

وأكد موافقته لقطرب قائلاً:(لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أنَّها حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)[1].

ردّ طائفة من المعاصرين – جامعيّين وحوزيّين – مذهب الدكتور إبراهيم أنيس وَمن أنكر فضل العلامة الإعرابية في تمييز المعاني ، ومن الجدير بالذكر أنَّ ردهم هذا يتسم بشيء من التجريح ، قال السيد رؤوف جمال الدين:(أمّا ذوي الدراسات الغربية والشرقية فهم بعيدون كلَّ البعد عن لغتنا جهلاً .. أو تجاهلاً)[2].

وأكد في موضوع آخر(كما غالط به المغالطون في عصرنا)[3]. وأكد الرفض والتجريح بلغة أشد الأستاذ عباس حسن ، قال:(لهذا كان من الخطل وفساد الرأي أنّ ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب والاقتصار على تسكين آخر الكلمات)[4]. وأخيراً عدَّ الدكتور فاضل السامرائيّ مذهب الدكتور إبراهيم أنيس إنكاراً للحقيقة اللغوية[5].

---

(5) المعجب : ٥٢ .
(6) أسرار اللغة : ١٤٢ .
(1) أسرار اللغة : ١٥٨ .
(2) المعجب : ٥٤ .
(3) المعجب: ٦٨ .
(4) النحو الوافي : ٧٤/١ .
(5) ينظر: ابن جني النحوي : ٢٩٦ .

أمّا الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة التي أجرت المنهج التحويلي على النحو العربي واصطلحت عليه بالنحو التحويلي فترى أنَّ الحركات الإعرابية تكون على وفق المنهج التحويلي ذات قيمة دلالية كبيرة وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للإخبار [(6)] . وعلى وفق هذا التصور فليس للعامل النحوي أثر في الحركات الإعرابية ولا حاجة بنا لتقديره ، بل أنَّ القول بالعامل يترتب عليه إهمال المعنى الذي جاءت الجملة أصلاً له[(7)].

وخلاصة الاختلاف أنَّ فيه قولين: **أحدهما:** يرى أنَّ الإعراب معنى ، **والآخر:** يرى أنَّ الإعراب حركات ، وقد وافق السيد رؤوف جمال الدين والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ **القول الأول** وأرى أنَّه الراجح لما ورد من حجج مقنعة عليها جمهور القدماء فضلا عن المعاصرين .

الإعراب التقديري

على المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم* .

(تقدّر جميع الحركات في نحو: غلامي والفتى ويسمى الثاني مقصوراً والضمة والكسرة في نحو: القاضي ، ويسمى منقوصاً)[(١)] .

لا تظهر الحركات الإعرابية الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة على الاسم المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم ؛ لأنَّ الحرف الأخير من المقصور لا يقبل الحركات لذاته ؛ ولأنَّ آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اشتغل بكسرة المناسبة[(٢)].

أمّا الاسم المنقوص فلا تظهر عليه الضمة والكسرة ؛ لاستثقالهما ولا ثقل في الفتحة.

---

(6) ينظر: في التحليل اللغوي : ٩٤ .

(7) مناهج البحث في اللغة بين التراث والمعاصرة : ١١٧ .

* تنظر المسألة في : شرح المفصل: ١/ ٥٥-٥٦ وشرح ابن عقيل ، ابن عقيل: ٨٠/١- ٨٣ وشرح قطر الندى ، ابن هشام: ٧٦-٧٧ والنحو الوافي: ١٨٨/١ ، ١٩٨ وهبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٣٠/١، ٦٤-٦٥ وكتاب نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى: ٧٦-٧٧ .

(١) شرح قطر الندى: ٧٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٦ .

هذه الاسماء الثلاثة معربة تستحق الحركات الثلاثة إلا أنَّ هناك أسباباً حالت دون ظهورها فقدّرت عليها إذا استثنينا المنقوص في حالة النصب .

اِتفق الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ – فيما تقدم – مع النحاة في قضية منع ظهور الحركات ولكنه اختلف معهم(في فكرة الإعراب والبناء فهو عندهم معرب وعندنا مبني فلذلك نقول: إنَّ الاسم المقصور الممنوع من ظهور الحركات عليه أمر متفق عليه مع النحاة فلا تظهر عليه حركات لكن ما نختلف معهم فيه هو تقدير هذه الحركات)[٣].

الظاهر أنَّ الذي دفعه الى رفض التقدير على الاسم المقصور علة صوتية ، قال: (فليس هناك أصل حتى تقدر عليه ، فبناء المقصور على الفتح وليس على السكون كما يرى النحاة في حروف العلة امتداداً للحركة السابقة فهو جزء منها وليس هناك سكون على هذه الأحرف)[٤].

الظاهر أنَّ الشيخ الكرباسيّ ينكر على النحويين فكرة التقدير ، قال:(ومن هنا نحن لا نركز على الإعراب ولا نهتم به كل هذا الاهتمام الذي اهتم به النحويون فإن ظهر الإعراب على الكلمة اعترفنا به وإنْ لم يظهر لم نحتج إلى تقديره ، إذ ما قيمة تقدير شيء غير موجود على الإطلاق ، إنَّ فكرة التقدير لا تضيف شيئاً جديداً إلى النص معنى أو لفظاً ، بل هي أمر متخيل عند النحاة)[١].

أكّد رأيه هذا مع الاسم المنقوص لا بعلة صوتية ولا صرفية وإنَّما من وجهة نظر نقدية معاصرة ، قال:(فالمنقوص عند القدماء سُمي بذلك ؛ لأنَّه نقص بعض العلامات الإعرابية وهي "الضمة والكسرة" وذلك ما نتفق معهم فيه إلا أنَّ هاتين العلامتين ليستا مقدرتين كما فسرهما القدماء بل ليس لها وجود أصلا ولسنا في حاجة إلى تقديرهما ؛ لأنه ليس بالإعراب وحده يحيا المعنى النحوي ... لم تدخل العلامة الإعرابية في تحديد المعنى له لا ظهوراً ولا تقديراً)[٢] . وكذلك فعل مع المضاف الى ياء المتكلم ، قال:(والمضاف إلى ياء المتكلم كغيره من الأنواع المبنية الأخر يتحدد معناها بقرائن أُخر غير قرينة الإعراب

---

[٣] كتاب نهج التقى: ٧٦ وهبة الحازم: ١/ ٣٠ .
[٤] كتاب نهج التقى: ٧٦ .
[١] هبة الحازم : ١/ ٦٥ .
[٢] هبة الحازم : ١/ ٦٥ وكتاب نهج التقى: ٧٦ .

وهي كونه في موقع المسند اليه والمسند وما ماثلها في مواقع المفعولية ... وهكذا بالإضافة إلى القرائن الأُخر التي تساعد في بيان وظيفة سوى الإعراب)[٣].

هكذا نظر الشيخ الكرباسيّ الى المضاف إلى ياء المتكلم مؤكداً ما ذهب اليه منتقداً النحاة ، قال:(ونظر النحويّون أيضا الى شكل الاسم قبل إضافته وهو الذي جعلهم يقولون بإعرابه بحركات ظاهرة وتلك نظرة معيارية ، أمّا نحن فننظر الى الكلمة على حالتها التي هي عليها دون النظر الى حالتها السابقة فنحن لا نجرّد المضاف الى ياء المتكلم عن هذه الياء لنلتمس لهم عذراً في الإعراب بحركات مقدرة وإنَّما ننظر اليه بعد إضافته لهذه الياء)[٤].

إذن كيف يوجه الشيخ الكرباسيّ إعراب هذه الاسماء إذا رفض تقدير الحركات عليها ، قال:(وعلى هذا لا نعترف بما يسمى الإعراب المقدّر والكلمات التي لا تظهر عليها مطلقاً كالمقصور والمضاف الى ياء المتكلم سنضمها الى قسم المبنيات)[٥] .

ثمة مشكل آخر يتعلق بالاسم المنقوص الذي تظهر عليه الفتحة وتقدّر عليه الضمة والكسرة فكيف يخرجه ؟ قال:(وما يظهر عليه الإعراب في بعضها المواقع الإعرابية دون الأُخر لن نقول: إنَّه ذو ازدواجية إعرابية بل سنقول إنَّه ناقص أي أنَّه يعرب في بعض الحالات ولا يعرب في بعضها) [1]. أي مبني في المواضع التي لا تظهر عليه الحركة .

الذي أودّ أنْ أقف عنده قضيتين الثانية منهما مبنية على الأولى:

إحداهما: أنّ الشيخ الكرباسيّ إذا بقي ملتزماً بعقليته النحوية التقليدية –التي عهدناها عنه– القائمة على العامل والمعمول والعلة والمعلول في معالجة القضايا النحوية فأقول: إنَّه رفض تقدير الحركات الإعرابية على الاسماء الثلاثة المتقدمة وصنّفها في ضمن المبنيات ولكن المبنيات إذا احتلت موقعاً إعرابيا يكون إعرابها محلياً ، فالشيخ تخلص من قضية الإعراب

---

[٣] كتاب نهج التقى: ٧٦ .

[٤] كتاب نهج التقى: ٧٦ .

[٥] كتاب نهج التقى: ٧٧ .

[1] كتاب نهج التقى: ٧٦ وهبة الحازم: ١/ ٦٥ .

التقديري فوقع في شرك الإعراب المحلي ، فلا أعرف أنحى الشيخ بهذا التوجيه منحى تيسيرياً أم تفسيراً لغوياً وصفياً ؟ إنْ كان التيسير فلا أظنه قد وُفِق لأنه مطب الإعراب المحلي حال دون ذلك ، وإنْ كان الوصف فبها ونعمت وهو الظاهر، قال:(فالإعراب كما ذكرنا مجرد قرينة من مجموعة القرائن لها دورها المؤثر في بيان وظيفة الصفة ، وليس حتماً أنْ نقدر الإعراب إذا لم يظهر على هذه الصيغة، فإنْ ظهر كان معرباً وانْ لم يظهر كان مبنياً)[2].

والأخرى: أنَّ هناك تردداً وشكاً في نفسي تجاه هذا الرأي الغريب من الشيخ الكرباسيّ، فقد خبرته في لقاءاتي معه أولاً ومؤلفاته ثانياً أنّه رجل تقليدي المنهج لا يستطيع أنْ يتحرر من فكرة الأثر والمؤثر إطلاقاً وها هو الآن بعد أنْ تجاوز الثمانين من عمره يردد العبارات والمصطلحات الآتية: **القرائن ، والقيم الخلافية ، وليس بالإعراب وحده يحيا المعنى النحوي ، ولا بدّ من وصف الأنواع على ما هي عليه ، وينتقد النحاة فيقول: هذه نظرة معيارية ، ونحن لا نركز على الإعراب ولا نهتم به كل هذا الاهتمام الذي اهتم به النحويون ، وفكرة التقدير لا تضيف شيئاً جديداً للنص ، والتقدير أمر متخيل عند النحاة.**

الذي يُلاحظ على هذه العبارات والمصطلحات أنَّها أفكار النحويّين المحدثين الذين قدّموا منهجاً جديداً في التفكير النحوي بعد أنْ طرحوا المنهج القديم وشيخنا الكرباسيّ من اتباع القديم قلباً وقالباً فكراً ومنهجاً فشتان بين الأثنين والذي زاد من استغرابي لهذا الموقف:

١- أنَّه لم يلزم نفسه به في توجيه الاسماء الثلاثة المتقدمة ، وإنَّما عاد كعادته يقول: ضمة مقدّرة وفتحة مقدّرة في آخر مؤلفاته[1].

٢- أنَّ هذا الرأي إنَّما هو رأي يتيم ليس له أخ يضارعه أو يقاربه في نتاجه كلّه.

٣- أنَّ الشيخ الكرباسيّ واقرانه من النحويّين المناطقة صرّحوا مراراً وتكراراً أنَّهم لا يسلّمون بأنَّ العدمي لا يعمل في الوجودي[2] ، يعني أنّ الأشياء غير الموجودة واقعاً كالابتداء

---

(2) هبة الحازم: ١/ ٦٥ .

(1) ينظر: هبة الحازم :١/ ١١٥، ١٣٠ وكتاب نهج التقى:٢٥١، ٢٨٠، ٣٠٣.

(2) ينظر : هبة الحازم :١٤٩/١ وبلغة النحاة: ٧٣.

والتجرّد وغيرهما هي أشياء عدمية ولكنها تعمل وتؤثر ، فالمؤمن بهكذا أفكار اعتقد أنّه يناقض نفسه حين يقول:(إذ ما قيمة تقدير شيء غير موجود على الإطلاق)[3].

٤- في المسألة السابقة اختار الشيخ الكرباسي رأي انَّ الإعراب معنى والحركات دلائل عليه فكيف يقول الآن:(لم تدخل العلامة الاعرابية في تحديد المعنى لا ظهوراً ولا تقديراً)[٤]

في تقديم مبحث الفاعل على المبتدأ[*]

وأيهما أصل ؟ .

تباينت مناهج النحاة في تقديم مبحثي الفاعل والمبتدأ أحدهما على الآخر ، هذا التباين ناتج عن اختلافهم في أيهما أصل ؟ وأيهما محمول على الآخر ؟ .

قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(اِختلفوا في ذلك وكل استند إلى حجة أمّا من قدّم الفاعل فاستند الى أنَّه أصل المرفوعات... ومن قدم المبتدأ استند الى أنَّه أصل المرفوعات أيضا... وقيل : إن كلاً منهما أصل)[١] .

---

[3] هبة الحازم :١/ ٦٥.

(٤) هبة الحازم:٦٥/١.

* تنظر المسألة في : الكتاب : ٢٣/١ – ٢٤ والأصول في النحو : ٥٨/١ – ٥٩ وكتاب الحلل في إصلاح الخلل ، ابن السيد البطليوسي : ١٤٤ – ١٤٧ والمفصل ، الزمخشري : ١٨ وشرح المفصل : ٧١/١ – ٧٤ والإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب : ١٥٧/١ والمغني في النحو : ٢:١٢٥ – ١٢٦ وشرح الكافية : ٢٣/١ وشرح اللمحة البدرية ،ابن هشام : ٣٣٦/١ والمطالع السعيدة ، السيوطي : ٢٥٢/١ والهمع : ٣/٢ وبلغة النحاة : ١٥٧ – ١٥٨ والخلاف النحوي في المغني في النحو لابن فلاح اليمني ، رسالة ماجستير للباحث : ٣٨ – ٤٠ .

في البدء أنَّ الاختلاف في المسألة لم يرد في كتب الاختلاف النحوي أولاً ، ولم يكن اختلافاً مذهبيا ثانياً ، أي بين الكوفة والبصرة ، وإنَّما بين علماء المدرسة الواحدة وتحديداً بين الخليل وسيبويه[٢] .

القول الأول: نسبه الشيخ هادي كاشف الغطاء إلى الخليل وابن الحاجب وأغلب حذاق النحويين[٣] وهي نسبة صحيحة[٤] ، اختار هذا المذهب الزمخشري[٥] ت(٥٣٨ هـ) وابن يعيش[٦] ت(٦٤٣هـ) ونسبه ابن هشام الى ابي حيان[٧] ، ورفضه ابو القاسم الزجاجي[٨] ، ورضي الدين الاستراباذي ، قال:**(** ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل**)**[٩] .

ذكر الشيخ هادي حجة واحدة للخليل وأصحابه وهي أنَّ عامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء[1] **(** واللفظي أقوى من المعنوي فدلت قوة العامل على قوة معموله ، وضعفه على ضعف معموله**)**[2].

ذكر ابن يعيش وابن وفلاح حججاً أخراً لأصحاب هذا المذهب ، وهي:

أولا:(إنَّ الإعراب جيء به للفرق ، والفاعل أحوج إلى الفرق ، إذ لا يمتاز الفاعل من المفعول إلا بالإعراب ، وأمّا المبتدأ والخبر فانَّه يتميّز المبتدأ من الخبر من غير إعراب ؛لأنك لو قلت: زيد قائمٌ ، عُلم أنَّ الذات هي المبتدأ والصفة الخبر**)**[3].

هذه الحجة مقبولة إلا أننا لا نسلّم بها مطلقاً وهي بحاجة الى تقييد ففي بعض التراكيب لا يحتاج الفاعل والمفعول الى التمييز بالإعراب ، وإنَّما المعنى هو الذي يحدد أيهما

---

(١) بلغة النحاة : ١٥٧ ــ ١٥٨ .
(٢) ينظر : الخلاف النحوي في المغني في النحو : ٣٨ .
(٣) ينظر : بلغة النحاة : ١٥٨ .
(٤) ينظر : شرح الكافية:٧٠/١-٧١
(٥) ينظر : المفصل:١٨
(٦) ينظر : شرح المفصل:٧٣/١
(٧) ينظر : شرح اللمحة البدرية:٣٣٦/١
(٨) ينظر : كتاب الحلل في إصلاح الخلل:١٤٥
(٩) شرح الكافية :٢٣/١.
(1) ينظر : بلغة النحاة:١٥٧.
(2) المغني في النحو:١٢٦/٢
(3) المغني في النحو:١٢٦/٢ وينظر :شرح المفصل :٧٣/١

فاعل أو مفعول نحو "كسر الزجاج الحجر" أو من الممكن أنْ نمّيز الفاعل من المفعول على وفق قانون الرتبة من دون الرجوع إلى الإعراب نحو(ضرب موسى عيسى)٠

ثانياً:(إنَّ خبر الفاعل أصل في باب الإخبار فيجب أنْ يكون المخبر عنه به أصلا في بابه)[4].

ثالثا:(إنَّه لو وضُع الرفع أولاً للمبتدأ والخبر لوضِع لإفادة أمر مجهول وذلك الأمر إما ذات المبتدأ أو ذات الخبر أو وصف كون المبتدأ مبتدأ والخبر خبرا)[5].

رابعاً: ذكر ابن السيد البطليوسيّ حجة لأصحاب هذا المذهب فيها غرابة وهي أنَّ سيبويه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما يتعلق به على المبتدأ والخبر[6] . ووجه الغرابة أنَّ رأي سيبويه خلاف ذلك وقد صرّح به[7] ، فضلا عن كونه صاحب المذهب المخالف لهم٠

أمّا القول الثاني فلم ينسبه الشيخ هادي كاشف الغطاء الى أحد وهو مذهب سيبويه قال:(واعلم أنَّ الاسم أوّل أحواله الابتداء)[1].

اِختاره ابن السيد البطليوسيّ ونسبه هو وابن يعيش إلى ابن السراج[2] ورفضه رضي الدين الاستراباذيّ ، قال:(ولا دليل على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع)[3].

اِحتج أصحاب القول الثاني بما يؤيد مذهبهم:

أولاً:(إنَّ عامل المبتدأ معنوي غير ظاهر في اللفظ والمبتدأ متصدّر من غير ظهور مؤثر فاقتضى ذلك قوته على ما ظهر مؤثره)[4].

ثانياً:(إنَّ الجملة الاسمية مقدّمة على الجملة الفعلية لتقدم ما تتركب منه فما تفتقر إليه الجملة الاسمية من الإعراب يكون مقدما على ما تفتقر اليه الجملة الفعلية)[5].

---

(4) المغني في النحو:١٢٦/٢

(5) المغني في النحو:١٢٦/٢

(6) ينظر : كتاب الحلل: ١٤٤

(7) ينظر: الكتاب: ٢٣/١

(1) الكتاب: ٢٣/١

(2) يُنظر: كتاب الحلل: ١٤٥ وشرح المفصل :٧٣/١

(3) شرح الكافية: ٢٣/١

(4) المغني في النحو:١٢٧/٢

ثالثاً: (إنَّ الفاعل قد ينقلب إلى المبتدأ عند تقدمه على فعله ، أمّا المبتدأ فثابت على أصله فكان أقوى من المزلزل فناسب ذلك أصالته)[6].

يبدو لي –إذا سايرنا منهجهم العقلي– أنَّ الحجة الأولى لا وجه لها ؛ لانَّ العامل المعنوي هو أضعف من العامل اللفظي وضعف العامل رهين بضعف المعمول في حين أنَّ الفاعل عامله الفعل وأصل العمل للأفعال فهو أقوى كونه لفظيا وعليه يترجح كون الأصل للفاعل وفرعية المبتدأ وإنْ كان المبتدأ متصدراً ؛ لانَّ الصدارة موقع إسنادي وقانون رتبة كما أنَّ أسماء الاستفهام والشرط متصدّرة فلا يدل ذلك على قوتها ، وإنَّما طبيعتها في اللسان العربي اقتضت الصدارة.

ردّ الشيخ هادي كاشف الغطاء هذه الحجج ووصفها بأنها عليلةٌ ، قال:(ومن قدم المبتدأ استند إلى أنه أصل المرفوعات أيضا وعلل بتعاليل عليلة)[7].

إلا انّه استدرك على قوله واستحسن الحجة الأخيرة لأصحاب سيبويه ، قال:
(ولم يعجبني منها إلا ما علله بعض المحققين ، إذ قال: لأنَّه أصل المرفوعات لأنَّ الفاعل إذا قُدم على عامله زالت فاعليته وصار مبتدأ بخلاف المبتدأ)[1].

والظاهر أنَّ الحجة التي استحسنها الشيخ هادي مردودةٌ بقول الكوفيين:إنَّ الفاعل فاعلٌ وانْ تقدم على فعله .

أمّا القول الثالث: إنَّهما أصلان قائمان بذاتهما فهو للأخفش ت(٢١٥هـ) وابن السراج ت(٣١٦هـ) ، قال:(فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنَّهما جميعا محدث عنهما وأنهما جملتان لا يستغني بعضها عن بعض)[2].

---

(5) المغني في النحو:١٢٧/٢.
(6) المغني في النحو:١٢٧/٢.
(7) بلغة النحاة: ١٥٨.
(1) بلغة النحاة:١٥٨.
(2) الأصول في النحو:١/ ٥٨ ـ٥٩.

نسب الشيخ هادي كاشف الغطاء هذا المذهب إلى رضي الدين الاستراباذيّ وهي نسبة صحيحة ، قال رضي الدين:(فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير أصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه)[3] . إلا أنَّه عد هذا المذهب عليلا أيضا[4] .

الذي يلاحظ على موقف الشيخ عباس كاشف الغطاء ناظم الفائقة أنَّه اختار مذهب الخليل ونسب اليه الشيخ هادي كاشف الغطاء قولاً تابع فيه ما نقله السيوطي عن أبي حيان ، قال:(هذا الخلاف لا يجدي فائدة)[٤] . وقال الشيخ عباس متابعا له(وهذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل)[٥].

اِعترض الشيخ هادي على قول الشيخين ابي حيان وعباس كاشف الغطاء بأنَّ الاختلاف عديم الفائدة ، قال:(وليس كذلك ، إذ تظهر ثمرة الخلاف إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والموجود فاعلا أو الموجود مبتدأ والمحذوف خبراً كـ "زيد" في جواب "من قام" ؟ فإنَّه يحتمل أنَّ "زيدا" فاعل والفعل محذوف ، أي "قام زيد" ويحتمل أنَّه مبتدأ والخبر محذوف ، أي "قام" فان قلنا: إنَّ الفاعل أصل ترجح أنْ يكون المحذوف فعلا والموجود فاعلا وإنْ قلنا إنَّ المبتدأ أصل ترجح أنْ يكون المحذوف "الخبر" والموجود هو المبتدأ)[٦].

ومن الجدير بالذكر أنّي وجدت طائفة من النحويين اختاروا ورجّحوا مذهباً على آخر بحجة أنّ بعض العلماء قدّموا الكلام على الفاعل أو المبتدأ في مؤلفاتهم ، فتقديم مبحث الفاعل صار حجة لمَن عدّ الفاعل أصلا ، وتقديم مبحث المبتدأ صار حجة لمَن عدّ المبتدأ أصلا .

يبدو أنَّ هذه الحجة ضعيفة ولا يعتد بها ؛ لأنَّها مسألة تكاد أنْ تكون شكلية تعود الى منهجية من ألّف أولا في النحو ، وقلده من جاء من بعده ، والدليل على ذلك:

---

[3] شرح الكافية: ٢٣/١.
[4] ينظر: بلغة النحاة: ١٥٨.
[٤] الهمع: ٣/٢.
[٥] بلغة النحاة: ١٥٨.
[٦] بلغة النحاة :١٥٨.

١- أنَّ سيبويه قدّم مبحث الفاعل على المبتدأ ولكنه يرى أصالة المبتدأ وفرعيه الفاعل وهذا تناقض فيما قدّم واختار ، الأولى أنَّ يُتبع ما صّرح به على ما لمح له.
٢- ابن السراج قدّم الكلام على المبتدأ إلا أنّه اختار المذهب الثالث وهو أنَّ كلاً من الفاعل والمبتدأ أصلٌ بنفسه .

وبهذا يتضح أنَّ مسألة تقديم وتأخير المباحث النحوية لا تدلُّ على أصالة المتقدم وفرعية المتأخر وإنَّما منهجية التأليف هي المقتضية للتقديم والتأخير أو ربّما التقليد غير المقصود أو المقصود للمؤلفين الأوائل .

وفي خلاصة هذا التباين –الطويل الذيل– في الآراء أرى أنّ مذهب الأخفش وابن السراج أرجح وأولى بالاتباع لثلاثة أسباب:

أولهما: حجتهم مقنعة لأنها نابعة من منطق اللغة أولا والعقل ثانيا وهي(أنّه ليس بين هذه الأشياء ترتيبٌ عقلي حتى يمكن الحكم بجعل المتقدم أصلا والمتأخر فرعا ، فوجب الحكم بأصالة الكل [كذا][1] لأنّ الرفع علامة لما لا ينعقد الكلام إلا به)[2] .

الثاني: لأني أميل إلى ما رآه أبو حيان الأندلسي وعباس كاشف الغطاء أنَّ الاختلاف لا فائدة منه .

الثالث: وهو وجه أقرب ما يكون الى دلالة كلّ من الفاعل والمبتدأ ، والفاعل والمبتدأ كلّ منهما مسند إليه في تركيبه الواقع فيه فالفاعل مسند اليه الفعل فالتركيب جملة فعلية ، والمبتدأ مسند إليه الوصف فالتركيب جملة اسمية ، فمن ثّم كلّ واحد منهما عمدة في تركيبه ، فوظيفة كل من المبتدأ والفاعل اختلفت بحسب التركيب الداخل فيه لما بين الجملتين من

---

[1] لا تدخل الألف واللام على كل وبعض مطلقاً.
[2] المغني في النحو ١٢٧/٢

معانٍ دلالية تؤديها بوجود المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية فكلّ منهما عمدة في تركيبه ومن ثم أصلٌ بنفسهِ.

إعادة المبتدأ بلفظهِ .

يُعاد المبتدأ بلفظه في مواضع التفخيم والتهويل ويكون رابطاً للمبتدأ الذي يقع في الجملة الكبرى ؛ لأنّ المبتدأ المعاد بلفظه مع خبره جملة صغرى ليست هي الخبر في المعنى ، لذلك أُحتيج إلى رابط ،والرابط هو إعادته بلفظه .

ورأى [1] تناول السيد محمد الصدر لفظة "القارعة" الأولى في قوله تعالى:((الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ))

أنَّ فيها خمس أطروحات[2].

الأطروحة الأولى: يرى السيد الصدر أنَّ ذكر القارعة في هذا الموضع مسألة عرفية واللفظة جاءت لتؤدي وظيفة التذكير بالمعنى ولا محل لها من الأعراب ، قال:(وهذا أمرٌ عرفي وإنْ لم يعترف به النحويون)[3].

هذه الأطروحة تستدعي وقفة لمناقشتها أقول: إمَّا أنْ أُسلم بها فلي عليها تعليق، وإمَّا أنْ تُرفض فلي عليها ردّ .

أمّا وجه التسليم بهذا القول: فأرى أنَّه خارج نطاق عمل المعربين ولا يتصل بقواعدهم ولم يخضع لمقاييسهم وقد صرّح السيد الصدر بأنَّ النحويين لم يعترفوا به، أمّا قوله: إنَّه أمر عرفي فهذا قولٌ يمكن أنْ يقال: خارج إطار علم النحو الذي تحكمه مقاييس وضوابط دقيقة أخضعت الكلام العربي كلّه للإعراب.

وأمَّا رفضها فأقول: إنَّ الأمر العرفي الذي يفيد معنى معينا هو معنى اجتماعي والمعنى الاجتماعي هو هدف الباحث اللغوي والنحويّ ؛ لأنّ اللغة هي بطبيعتها اجتماعية متعارف عليها عند الناطقين بها ، فإذا كانت لفظة "القارعة" لفظةٌ جيء بها للتذكير بالمعنى وهو أمر عرفي ،هذا يعني أنّها قضية أسلوبية ، أي أسلوب من أساليب العرب الفصحاء بدليل أنَّ القرآن نطق به ، فلو صحّ قول السيد الصدر:إنَّ النحاة لم يعترفوا به هذا يعني أنّهم تجاهلوا أُسلوبا من أساليب العرب والأولى أنْ يستقروه ويقعدوه في ضمن قاعدة نحوية إذا كان مّما تعارفت عليه العرب الفصحاء ولكي لا يعد استقراؤهم ناقصا ولا سيما أنَّ لفظة

---

[1] القارعة :١/١٠١.
[2] ينظر: منة المنان:٢٠٤/١.
[3] منة المنان: ٢٠٤/١

"القارعة" جملة تامة يحسن السكوت عليها كما سيتضح من الأطروحات الثانية والثالثة والرابعة.

الأطروحة الثانية:(أنْ يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هي)[1].

الأطروحة الثالثة:(أنْ يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره ما الاستفهامية كالذي بعده ويدلّ عليه نفسه بنحو القرينة المتصلة ، أي: ما القارعة ما القارعة)[2].

الأطروحة الرابعة:(أنْ يكون خبرا لمبتدأ محذوف من لفظه ، أي: القارعة والمراد: القارعة هي القارعة)[3] . ويرى السيد الصدر أنَّ هذه الأطروحة لا تخلو من بعد لأنَّه بمنزلة القضية التكرارية[4].

الأطروحة الخامسة:(أنْ يكون مبتدأ وما الاستفهامية مبتدأ ثانٍ وما بعده خبر)[5] . وهذا الرأي اختاره السيد محمد حسين الطباطبائيّ ، ويرى السيد الصدر أنَّ هذا الاحتمال هو أبعد الاحتمالات[6].

فالذي أودّ أنْ أقف عنده هي الأطروحة الخامسة والأخيرة والمتمثلة بإعراب اسم الاستفهام مبتدأ وما بعده من الاسماء الظاهرة أو المضمرة خبر كما في قوله تعالى: ((الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ))[7] ، وقوله: ((الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ))[8] ، وقوله: ((مَا الْحُطَمَةُ))[9] ، وقوله: ((مَا هِيَ))[10] وقوله: ((وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى))[11] فهم يرون أنَّ اسم الاستفهام مبتدأ والقارعة والحاقة والحطمة أخبار لاسم الاستفهام "ما"[12] . أقول: إنَّ الأمر يختلف تمام عمّا يراه النحاة إذا ما نفذنا أسلوب الجواب عن الاستفهام فيكون اسم الاستفهام "ما" خبراً مقدماً

---

[1] منة المنان ٢٠٤/١
[2] المصدر نفسه:٢٠٤/١.
[3] المصدر نفسه :٢٠٥/١.
[4] ينظر: المصدر نفسه:٢٠٥/١
[5] المصدر نفسه :٢٠٥/١
[6] ينظر: المصدر نفسه:١ /٢٠٥.
[7] القارعة: ١٠١/١-٢.
[8] الحاقة:٦٩/١-٢.
[9] الهمزة :١٠٤/٥.
[10] البقرة:٢/٧٠.
[11] طه: ١٧/٢٠.
[12] ينظر: دراسات في قواعد العربية:٥٣/١.

والقارعة والحاقة والحطمة مبتدأ مؤخراً لأننا لو أجبنا عن السؤال المستفهم عنه ما القارعة ؟ لكان الجواب: القارعة القيامة ، والحطمة نار الله فلماذا يكون الاسم الظاهر في السؤال خبراً وفي الجواب مبتدأً واسم الاستفهام في السؤال مبتدأ وجوابه خبراً ؛ لأن الاستفهام بمعنى أي شيء ، وعليه فالمعنى يقتضي أنْ يكون اسم الاستفهام خبرا مقدماً والاسم الظاهر مبتدأ موخراً ؛ لأنّ اسم الاستفهام خبر في السؤال وجوابه والاسم الظاهر مبتدأ في السؤال وجوابه[1].

وعلى هذا الوجه يكون إعراب الآية الكريمة ((الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ)) القارعة مبتدأ، وما الاستفهامية خبر مقدم والقارعة الثانية مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية "ما القارعة" في محل رفع خبر للمبتدأ القارعة الأولى .

والدليل على صحة هذا الوجه هو القياس : فيمكن أنْ نحمل "ما" الاستفهامية على "متى وأين وكيف " الاستفهاميات اللائي يعربن خبراً مقدماً مع إفادة الزمان والمكان والحال.

فحمل "ما" الاستفهامية في الإعراب على "متى وأين وكيف" من وجهين: **أحدهما:** أنَّ "ما وأين ومتى وكيف" للاستفهام جميعا ، **والآخر:** أنهن اسماء جميعاً.

[1] ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، الأستاذ محمد الأنطاكي:٣ / ٣٩١ ، والمنهاج في القواعد والإعراب ، الأستاذ محمد الأنطاكي: ١٥٥.

حذف المبتدأ* .

الحذف أسلوب من أساليب العرب الفصحاء ، ولكنه عارضٌ والأصل في الكلام الذّكر ولا يحذف منه شيء إلا بدليل[1] (سواء كان هذا الدليل معنويا أي يقتضيه المعنى أم صناعيا أي تقتضيه الصناعة النحوية وسواء تدل عليه قرينة لفظية أم تدل عليه قرينة المقال)[2] .

والحذف كثيرٌ في العربية وقد جرى في كلّ نوع من أنواع الكلم فشمل جزء الكلمة وحروف المعاني وحذف الحرف مع ما ارتبط به وحذف الفعل وحذف الاسم وحذف الجملة[3] .

أمّا الاسم فقد حُذف في أوّل أحواله الإعرابية ومنه قوله تعالى: ((كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ))[4] يرى السيد محمد الصدر أنَّه يمكن جرّ "نار"من الناحية النظرية على أنَّها بدل من الحطمة الأولى ، قال:(ولا بأس به وإنْ كان بعيدا)[5] . قوله هذا يعني أنَّه يجوز لنا جرّ " نار" لو كانت في غير القرآن الكريم ولو وردت قراءة بجرّ النار لجاز لنا أنْ نخرّجها على أنَّها بدل من الحطمة الأولى والتقدير "كلا لينبذن في نار الله."

أمّا رفعها فله بابان[6] :

أحدهما: ما أشار اليه العكبريّ ، قال:(نار الله أي هي نار الله)[7] . فالنار خبر لمبتدأ محذوف والسيد الصدر يرجّح هذا الوجه ، قال:(وهو ممكن)[8] . ولكنه يستدرك على التقدير

---

*تنظر المسألة في شرح المفصل ٩٤/١-٩٥ وشرح الكافية ١٨٢/١ وشرح ابن عقيل ٢٤٤/١ والنحو الوافي ٥١٠/١-٥١٣ والجملة العربية تأليفها واقسامها ، د. فاضل السامرائي: ١٠٣ ومنة المنان :١٧٦/١

[1] ينظر الخصائص: ٣٦٠/٢.

[2] الجملة العربية :٧٥.

[3] ينظر: الجملة العربية: ٧٥.

[4] سورة الهمزة :٤/١٠٤-٦.

[5] منة المنان١:/١٧٦.

[6] ينظر :منة المنان: ١٧٦/١.

[7] إملاء مامن به الرحمن: ٢٩٤/٢.

، قال:(يمكن عدم تقدير المبتدأ بل جعله ظاهرا وهو الحطمة ليكون نار الله خبرا له وتساعد على ذلك القرائن المتصلة)[٩].

يبدو أنَّ استدراكه هذا فيه غموض ويستدعي وقفة ولي عليه ملاحظتان:

إحداهما: أنَّه ، قال:(جعله ظاهراً وهو الحطمة). فلا نعرف هل الحطمة هذا الاسم الظاهر نقدّره بدل تقدير الضمير "هي" أو عدّ الحطمة الموجودة في نص الآية الكريمة هي المبتدأ.

فعلى الاحتمال الأول أنَّه قدّر المبتدأ اسما ظاهراً وهو "الحطمة " فأقول: لا مسوغ للتقدير ، بل تقدير الضمير الذي يعود عليه أولى ، لكي لا يتكرر اسم الحطمة في السورة ثلاث مرات في ثلاث آيات متتاليات ؛ لأنَّ فيه إخلالا بالسياق القرآني .

أمّا على الاحتمال الثاني أنَّ "نار لله" خبر للحطمة الموجودة في الآية التي قبلها فمردود بأنَّ إعراب الآية سيختل ولا نستطيع أنْ نوجهه.

أمّا الملاحظة الأخرى فالظاهر أنَّ هنالك كلمة قد سقطت من النص الذي أراده السيد الصدر بسقوطها اختل المعنى فالذي أراه أنَّ النص على النحو الآتي:(يمكن عدم تقديره ضميراً للمبتدأ ، بل جعله ظاهراً ، وهو الحطمة ليكون نار الله خبرا له) . ولو صحّ هذا الاحتمال أيضا فلا أرى ضرورة من أنْ نقدّر اسما ظاهرا للخبر "نار الله" ، بل تقدير الضمير الذي يعود على الظاهر أولى وأبلغ ؛ لأنَّه جواب عن سؤال فالسؤال ما الحطمة ؟ فكان الجواب ، نارُ الله ، أي هي نارُ الله ، وإعادة الضمير لاسم ظاهر أبلغ من إعادة الاسم الظاهر نفسه كما ورد في مواضع متعددة من القرآن الكريم كما في قوله تعالى : ((اللهُ لا إلهَ إلاَّ هُوَ))[١] .

---

[٨] منة المنان: ١٧٦/١.

[٩] منة المنان: ١٧٦/١.

[١] آل عمران ٢/٣.

أمّا الباب الآخر الذي ذكره السيد الصدر في رفع "نار الله" فيرى أنَّ "نار" بدل من
، أي ما الحطمة نار الله وكأنه قال: ما نار الله ، وهذا الوجه ذكره [2]الحطمة الثانية المرفوعة
، ومن الجدير بالذكر هو أنَّ حذف المبتدأ يتوقف على أمرين: [3]ابن خالويه
أحدهما: وجود ما يدل عليه عند حذفه عن قرينة والقرينة التي سوغت حذف المبتدأ في الآية الكريمة السابقة هي قرينة لفظية متصلة في السياق وهي الحطمة المذكورة ، قال ابن يعيش **(**واعلم أنَّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بدَّ منهما إلا أنَّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما
[1]فيحذف لدلالتها عليه ؛ لأنَّ الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم بدون[كذا]
.[2]اللفظ جاز أنْ لا نأتي به ويكون مراداً حكما وتقديراً**)**

كل ما تقدم ذكره بشأن حذف المبتدأ كان من مقتضيات علم النحو.

أمّا الأمر الآخر الذي يتوقف عليه الحذف: فهو المرجّح للحذف ، أي دواعي الحذف وهذا ما تتطلبه مقتضيات البلاغة العربية ، فقد ذكر الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ أهم
الدواعي التي ترجح حذف المسند إليه إذا كان مبتدأ ، وهي على النحو الآتي:

أولا:(الاحتراز عن العبث: ذكر المسند إليه في الجملة ليس عبثاً في الحقيقة ؛ لأنّه ركن الإسناد ، ولكن المراد هنا بالاحتراز عن العبث أنَّ ما قامت عليه القرينة وظهر عند
. وهذا التعليل لطيف [3]المخاطب يعدّ ذكره عبثاً من حيث أنَّه يقلل من قيمة الكلام بلاغياً)
لم أجد أحداً سبقه اليه في حدود ما اطلعت عليه.
. هذا الداعي البلاغي سبقه اليه رضي الدين [4]**ثانياً:**(ضيق المقام عن اطالة الكلام)
.[7] ، وتبعه الدكتور فاضل السامرائي[6] ، والسيوطيّ[5]الاستراباذيّ

---

[2] ينظر: منة المنان : ١٧٦/١
[3] ينظر: كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١٩٨
[1] الصواب: من دون.
[2] شرح المفصل :٩٤/١
[3] المنتخب : ١٤٩ .
[4] المنتخب : ١٤٩ .
[5] ينظر : شرح الكافية : ١٨٢/١ .
[6] ينظر : الأشباه والنظائر : ١٩٨/١.
[7] ينظر : الجملة العربية : ١٠٣ .

ثالثاً:(اختيار مقدار تنبه السامع له: عند القرينة نحو: نورُه مستفاد من نور الشمس، أي القمر)[8] .

رابعاً:(تعجيل المسرة بالمسند: وذلك إذا كان الشخص يُلوِّح بكأس فاز بها في المسابقة قائلاً: جائزتي يُريد هذه جائزتي)[٩] . وهذا المطلب لطيف يمكن استحسانه .

خامساً:(تيسير الإنكار عند الحاجة إلى الإنكار: وذلك أنَّه قد تجد مواقف يصرح فيها المتكلم بذكر شيء ثم تدعوه اعتبارات[كذا] [1] خاصة الى جحدها وانكارها ، مثال ذلك: أنْ يذكر شخص بعينه في معرض الحديث عن الكرم والكرماء فيبدي فيه أحد الحضور رأيه قائلاً: بخيل شحيح ، يريد هو بخيل شحيح ، فحذف المبتدأ في هذا الموقف تقتضيه البلاغة وهذا الداعي [2]؛ لأنَّ في حذفه فرصة لصاحب الرأي أنْ ينكر نسبة هذا الرأي الى نفسه) .

البلاغي التفاته لطيفة لم أجد أحداً سبقه اليه في حدود ما اطلعت عليه .

سادساً:(تكثير الفائدة: نحو قوله تعالى ((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ))[3] أي أمري صبر جميل)[4] .

هذه الآية الكريمة استشهد بها الكثير من النحاة على جواز الأمرين حذف المبتدأ وحذف الخبر[5].

سابعاً: (إنشاء المدح والذم والترحم)[6] . وقد سبقه إليه كثير[7].

---

(8) المنتخب : ١٥٠ .
(٩) المنتخب :١٥٠.
(1) الصواب: دواع .
(2) المنتخب : ١٥٠ .
(3) يوسف : ١٢/ ١٨ .
(4) المنتخب : ١٥٠ ــ ١٥١ .
(5) ينظر: شرح المفصل: ٩٤/١ ــ ٩٥ ومغني اللبيب : ٤٠٦/٢ وشرح ابن عقيل : ٢٥٦/١ وبلغة النحاة : ٢٦٥ .
(6) المنتخب : ١٥١ .
(7) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٥٥ والنحو الوافي : ٥١٢/١ ــ ٥١٣ .

ضمير الشأن والقصة * .

طرح السيد محمد الصدر سؤالا لماذا اختار الله سبحانه الضمير "هو" في قوله تعالى:
؟ هذا الطرح يعني ما الفائدة من وجود الضمير [2] ولم يقل : قل الله أحد[1]((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))
هو في الآية الكريمة ؟ أجاب السيد الصدر عن السؤال الذي طرحه أنَّه يمكن تفسير هذا
.[3]الضمير بحسب معناه أولاً وبحسب إعرابه ثانياً

أمّا الكلام بحسب معناه فيرى أنَّه يحتمل أمرين :

أحدهما: ما نقله السيد الصدر عن السيد الطباطبائيّ ("هو" ضمير الشأن والقصة يفيد
.[5] ، أي أنَّ الحال والشأن هو الله أحد)[4]الاهتمام بمضمون الجملة التالية [كذا]
من قبل ، ومصطلح الشأن والقصة [7] ، والمفسرون[6] هذا المعنى أشار اليه النحويون
.[8]هو اصطلاح علماء البصرة ، أمّا الكوفيون فيسمونه الضمير المجهول

---

* تنظر المسألة في إملاء ما منَّ به الرحمن : ٢/ ٢٩٧ وشرح المفصل : ١١٤/٣ ومغني اللبيب ، ابن هشام:١٩٠/٢١ والنحو الوافي : ٢٥٢/١ والميزان في تفسير القرآن : ٣٨٧/٢٠ ومنة المنان في الدفاع عن القرآن : ٧٠/١ وهبة الحازم : ١٦٠/١

(1) الإخلاص : ١١٢ / ١ .

(2) ينظر : منة المنان : ٧٠/١ .

(3) ينظر : منة المنان : ٧٠/١ .

(4) الصواب : الآتية.

(5) منة المنان : ٧٠/١ وينظر الميزان : ٣٨٧/٢٠ .

. وهذا [9]**والآخر**:(إنَّ "هو" ضمير عائد على ذات الله سبحانه: أي ذات الله هو احد)
. أي بجعل [10]المعنى شار إليه العكبريّ ، قال في معنى هو:(بمعنى المسؤول عنه)
. [11]الضمير لمسؤول عنه وهو الله تعالى

أحدهما(أنْ يكون هو ضميراً [12] أمّا إعرابه فيرى السيد محمد الصدر أنَّه يحتمل وجهين: لا محل له من الإعراب ، كالذي يقع بين المبتدأ والخبر كقولنا: زيدٌ هو عالم ، ولا يفيد إلا التأكيد)[١٣] . على هذا الوجه يكون لفظ الجلالة مبتدأ وأحدٌ خبره على كلا المعنيين المتقدم ذكرهما.

هذا الوجه الإعرابي فيه نظر ويستدعي وقفه ، إذ أقول: إنَّ رأيه هذا مقبول من وجه ومردود من وجهين: أما وجه القبول فإنَّ الشيء يمكن ألّا يكون له محل من الإعراب ولكن يكون له معنى ويؤدي وظيفة مثال ذلك الجملة الاعتراضية لا محل لها من الإعراب ولكنها تفيد الدعاء في قولنا: محمد- صلى الله عليه واله وسلم- رسولٌ وكذلك الكاف في "ذلك وتلك" يفيدان الخطاب ولا محل لهما من الإعراب فالضمير" هو" لا محل له من الإعراب إلا أنّه يفيد التوكيد فهذا مقبول ويمكن استحسانه .

أمَّا غير المقبول فمن وجهين: **أحدهما**: قياسه ، **والآخر**: فائدته.

أمّا قياسه فقياس الضمير "هو" في (هو الله احدٌ) والضمير متقدم على "هو" في قولنا: زيدٌ هو قائم والضمير متوسط بين المبتدأ والخبر ، فالضمير في قولنا: زيدٌ هو قائم مبتدأ ثانٍ وهو وخبره جملة اسمية في محل رفع خبر للمبتدأ الأول فكيف يقاس ما لا محل له على ما له محل ؟ فالضمير في الآية الكريمة لا يصح قياسه على الضمير في المثال.

---

[6] ينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن : ٢٩٧/٢ وشرح المفصل : ١١٤/٣ ومغني اللبيب : ١٩٠/٢ .
[7] ينظر : الميزان : ٢٠ / ٣٨٧ .
[8] ينظر : شرح المفصل : ١١٤/٣ ومغني اللبيب : ١٩٠/٢ .
[9] منة المنان : ٧٠/١ .
[10] إملاء ما من به الرحمن : ٢٩٧/٢ .
[11] ينظر:هبة الحازم :١٦٠/١.
[12] ينظر: منة المنان:٧٠/١.
[١٣] منة المنان:٧٠/١.

يبدو لي أنَّ المثال الذي ذكره السيد محمد الصدر (زيد هو قائم) أراد بالضمير ضمير الفصل ، فإذا كان كذلك فالمثال على النحو الآتي (زيد هو القائم) فهذا الضمير لا محل من الإعراب أفاد الفصل وضمير الشأن لا محل له من الإعراب فجاز قياس هذا على ذلك في نظر السيد الصدر .

ولو صحّ هذا الاحتمال فإنّ فيه نظراً أيضا ، والظاهر أنَّه لا يصح قياس ضمير الشأن على ضمير الفصل ؛ لأنَّ بين الضميرين أوجه خلاف كثيرة ، منها[١]:

١- ضمير الشأن لا يكون إلا بصيغة الغائب.

وضمير الفصل بصيغة المتكلم والمخاطب والغائب.

٢-ضمير الشأن يكون متصلاً ومنفصلاً .

وضمير الفصل منفصلاً ابداً.

٣-ضمير الشأن يُراد به الإبهام والغموض قبل الأمر المهم .

وضمير الفصل يُراد به الإيضاح والفصل بين الخبر والصفة .

٤-ضمير الشأن يقع ضمير رفع ونصب .

وضمير الفصل ضمير رفع أبدا

٥- ضمير الشأن يقع متقدماً على ركني الجملة التي تفسره .

وضمير الفصل يقع متوسطاً بين ركني الجملة .

٦- ضمير الشأن لا يطابق شيئا قبله ؛ لأنَّه متقدم.

وضمير الفصل يطابق ما قبله ؛ لأنَّه متأخر عنه .

٧-ضمير الشأن يقع مستتراً و بارزاً.

وضمير الفصل يقع بارزاً أبدا .

٨- ضمير الشأن يفيد التفخيم والتعظيم .

وضمير الفصل يفيد التوكيد في سياقه .

٩- ضمير الشأن به حاجة إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه .

---

[١] أحصى الأستاذ عباس حسن ستة أحكام لضمير الشأن ، ينظر :النحو الوافي:١/٢٥٢-٢٥٤

وضمير الفصل ليس بحاجة إلى شيء يوضحه .

١٠- ضمير الشأن يلزم الإفراد أبدا

وضمير الفصل يفرد ويثنى ويجمع .

١١-ضمير الشأن يقع مبتدأ وهو الأشهر عند النحاة

وضمير الفصل لا محل له من الإعراب .

بعد كل هذا التباين بينهما كيف يقاس احدهما على الآخر.

أمّا فائدته في قول السيد الصدر:(زيدٌ هو عالم) لا يفيد إلا التوكيد ، فقول به حاجة إلى توضيح.

يبدو أنَّ إطلاق العبارة بصيغة القصر(لا يفيد إلا التأكيد) إطلاق لا يمكن أنْ نسلّم به ولا بدَّ له من تقييد وتقنيين ؛ لأننا نتعامل مع قواعد تقاس بعضها على بعض.

أقول : إنَّ التوكيد – كما هو معلوم – باب من أبواب النحو العربي يقع ضمن التوابع وهو على قسمين: لفظي ومعنوي ، فالذي يقرأ عبارة(لا يفيد إلا التأكيد) يفهم أنَّ "هو" توكيد مرجعه إلى الباب التوكيد النحوي بقسميه اللفظي والمعنوي والحقيقة أنَّ الضمير هو ليس منهما ، فإنْ عددناه توكيداً معنوياً فهذا مردود بأنه ليس من ألفاظ التوكيد المعنوي ؛ لأنَّها محدودة ، وأمّا إذا عددناه توكيدا لفظياً فمردود أيضا بأنّ الضمير المنفصل لا يؤكد إلا المضمر .

اِتضح لنا أنَّ الضمير "هو" ليس توكيدا لفظياً ولا معنوياً إلا أننا لا نستطيع أنْ ننكر أنَّه قام بوظيفة التوكيد ، إذن فأين وجه التوكيد فيه ؟

أقول: إنَّ الضمير"هو" لفظه لفظ المعرفة والاسم قبله والذي جاء كناية عنه معرفة أيضا[1] ، فالتوكيد بالضمير "هو" ناتج من سياق التركيب الذي وقع فيه الضمير وليس من الضمير وحده ، فالضمير ليس توكيداً إلا إذا وقع في تركيب يطابق فيه المبتدأ تعريفا ومعنى ، وعليه يمكن أنْ نقيّد عبارة السيد [2]وتكلماً وخطاباً وغيبة وإفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً

---

[1] ينظر : النحو الوافي : ٢٤٧/١ .

[2] المصدر نفسه : ٢٤٥/١ .

محمد الصدر التي ذكرها بصيغة القصر بالعبارة الآتية الضمير "هو" يفيد توكيد الاسم الذي يعود عليه لتطابقهما .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ ضمير الفصل "هو" يُهمل ولا يعدّ له محلاً من الإعراب إذا وقع بين اسم مرفوع واسم منصوب كما في قولنا: كان محمد هو الحارس.[3]

أمّا الوجه الآخر في إعراب "هو" فهو مبتدأ سواء فهمنا منه ضمير الشأن أو كونه عائداً الى ذات الله سبحانه وتعالى ، يرى السيد محمد الصدر أنَّ خبره له أطروحات عديدة:

الأطروحة الأولى: (إنَّ الضمير مبتدأ ولفظ الجلالة مبتدأ ثانٍ "واحد" خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول ، مثل قولنا: زيد ابوه عالم ، غاية الفرق أنَّ الابتداء هناك بالظاهر وهنا بالضمير).[4]

الأطروحة الثانية:(أنْ يكون الضمير"هو" مبتدأ ولفظ الجلالة خبره و"أحدٌ" بدل أو عطف بيان أو معطوف بحذف حرف العطف فتكون الذات المعبر عنها بـ "هو" مبتدأ واسمها وهو لفظ الجلالة الخبر)[٥].

الأطروحة الثالثة:(أنْ يكون هو مبتدأ ولفظ الجلالة خبر أول و"أحد" خبر ثانٍ للمبتدأ كقولنا: زيدٌ عالم حاذق ، أو زيد عالم في الدار)[١] .

الأطروحة الرابعة:(أنْ يكون قوله: هو الله مبتدأ وخبراً ويكون "أحدٌ" خبراً لمبتدأ محذوف دلّ عليه ما سبق يعني: هو احدٌ)[٢] .

الأطروحة الخامسة: ما نقله السيد الصدر عن العكبريّ(ويجوز أنْ يكون الله بدلا ، وأحدٌ الخبر)[٣] .

---

[3] المصدر نفسه : ٢٤٩/١.

[4] منة المنان: ٧٠/١-٧١.

[٥] منة المنان: ٧١/١.

[١] منة المنان : ٧١/١.

[٢] المصدر نفسه: ٧١/١

[٣] المصدر نفسه :٧١/١

والظاهر أنَّ الأطروحة الثالثة هي الأولى بالاتباع والأرجح وهي مسألة تعدد الخبر (هو الله احدٌ) فلفظ الجلالة خبر أوّل "وأحد "خبر ثانٍ ، فالظاهر –والله اعلم– أنَّ تعدد الخبر يوحي بدلالة التوكيد على الصفات ؛ لأنَّ الخبر في أصله صفة كما في قوله تعالى : ((وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ))[٤] وكذلك في قول الشاعر :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي   بِأُخْرَى المَنَايَا وَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمُ .

فإنَّ في تعدد الخبر توكيداً على صفات المخبر عنه.

أمَّا ما يتعلق بدلالة ضمير الشأن مّما تقدم ففيه دلالتان:

إحداهما: دلالة الثناء والمدح لمَن يعود عليه الضمير ، قال ابن خالويه:(فإن قيل: لِمَ ابتدأت بالَمكِني ولم يتقّدم ذكره ؟ فَقل لأنَّ هذه السَّورة ثناء على الله تعالى وهي خالصة له ليس فيها شيء من ذكر الدنيا)[٥] .

والأخرى: أنَّ (العرب الفصحاء –ومن يحاكيهم اليوم – إذا أرادوا انْ يذكروا جملة "اسمية أو فعلية" تشتمل على معنى مهم أو غرض فخم ، يستحق توجيه الاسماع والنفوس اليه وتسليط الضوء عليه لم يذكروها مباشرة خالية مّما يدلُّ على تلك الأهمية والمكانة، وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها حتى يكون هذا الضمير الغامض مثيراً للشوق أو التطلع الى ما يُزيل غموضه ، باعثاً للرغبة والنفس متشوقة لها فهو بمثابة

رمز لها ولمحة أو إشارة توجه اليها)[1].

وأكد ابن يعيش هذا الأسلوب الفصيح ، قال:(اِعلم أنَّهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير.... ولا يفعلون ذلك إلا في التفخيم والتعظيم)[2].

---

[٤] البروج:٨٥/ ١٤- ١٥.

[٥] كتاب إعراب ثلاثين سورة: ٢٤٥.

[1] النحو الوافي :٢٥٠/١.

نائب الفاعل

[2] شرح المفصل :١١٤/٣.

الفاعل عند النحويين فاعل الفعل المبني للمعلوم ، ونائب الفاعل معمول الفعل المبني للمجهول (يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه)[١] .

يرى الشيخ محمد كاظم الملكيّ والسيد علي البهبهانيّ أنَّ ما اصطلح عليه النحويون بنائب الفاعل هو الفاعل ، قال الشيخ الملكيّ:(فما سموه نائباً عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله إنَّما هو الفاعل المسمى الذي يقتضيه الفعل)[٢] . حجتهم فيما ذهبا اليه:

١-(إنَّ الفعل المشتمل على الإسناد الوقوعي إنَّما يقتضي الفاعل الذي تقوم به الحركة الوقوعية وهو المضروب فكما أنَّ انكسر لا يقتضي سوى المنكسر ولا فاعل له سواه فكذلك الفعل المجهول لا يقتضي إلا ما قام به الحركة الوقوعية ولا فاعل له سواه ، ولا ينافي ذلك كون المضروب مفعولاً للفعل المعلوم)[٣].

توضيح ذلك أنَّ الفعل المتعدي يقتضي فاعلاً يصدر عنه الحدث ومفعولاً به يقع عليه، فكما أنَّ "انكسر الزجاج" لا يقتضي إلا المنكسر وهو الفاعل فكذلك الفعل المبني للمجهول يقتضي الفاعل وإنْ كان مفعولاً به في الأصل ؛ لأنَّ الفعل المجهول لا يصاغ إلا من الأفعال المتعدية فيرتبط بـ(ذاتيين فإذا تصورنا هذا الارتباط المنحل إلى نسبتين: أحدهما ، نسبة الحدث إلى الفاعل والأخرى ، نسبته إلى المفعول به وما بمثابته)[٤].

فإنَّ وقوع الاسم مفعولا لفعل لا يتعارض مع وقوع الاسم نفسه فاعلاً لفعل آخر وانْ اتحدا مادة ، فإنَّ الكوز مثلاً مفعول لكسرت وفاعل لانكسر[٥].

٢-(إنَّ الفعل هو ما أنبا عن حركة المسمى فحقيقته متقوِّمه بالإنباء عن حركة مضافة الى المسمى وإضافتها اليه من قبيل إضافة الحركة الى ذيها وهو المتحرك فانطبق عنوان الفعل على الحدث المسند بالإسناد الحدوثي باعتبار انطباق عنوان الحركة عليه كما انطبق عنوان

---

[١] شرح ابن عقيل: ١١/١ .
[٢] الآراء الراقية الحديثة: ١٩١ وينظر: أساس النحو: ١١٧.
[٣] الآراء الراقية الحديثة: ١٩١ وينظر: أساس النحو: ١١٧.
[٤] الآراء الراقية الحديثة: ١٩١.
[٥] ينظر: الآراء الراقية الحديثة: ١٩١- ١٩٢ .

الفعل على المسمى المسند اليه كذلك باعتبار صيرورته متحركاً وذا حركة فالعنوانان متلازمان ... فلو كان الفعل المجهول فعلاً لم يسم فاعله لزم انطباق عنوان الحركة الى الحدث المسند بالإسناد الحدوثي من دون انطباق عنوان المتحرك على المسمى المسند اليه كذلك وهو خلف ، بل يلزم خروج الفعل عن حقيقته لعدم إنبائه حينئذٍ عن حركة مضافة الى ذيها)[1].

وقد أكد الشيخ الملكيّ على ما ذهب إليه ، قال:(فاتضح غاية الاتضاح أنَّ الطرف للإسناد الوقوعي في الفعل هو الفاعل وإنْ كان مفعولا للفعل المعلوم ولا منافاة بينهما)[2].

وأكده أيضا السيد علي البهبهاني ، قال:(يمكن أنْ يراد من إضافة الحركة الى المسمى ما يعم اسنادها الى ذيها والى مَن وقع عليها فلا إشكال)[3].

أمّا بالخيارات الأخرى التي قد تقوم مقام الفاعل فيقول الشيخ الملكيّ:(فالنائب عن الفاعل هو نفس الفاعل [كذا][4] حيث أنَّ صيغة المجهول إنَّما تفيد إسناد الحدث الى ذات ما وقوعاً فمع عدم تحققه تحقيقاً لا بدَّ من تحقيقه تنزيلاً* فيستتر فيه حينئذٍ المسمى الذي اعتبر وقوع الحدث عليه تنزيلاً وهو إمَّا مصدر الفعل المذكور أو أعم منه، ومن الزمان والمكان والإسناد التنزيلي في إسناد الى الحدث الى نفسه على وجه الوقوع كناية عن تحققه قطعاً، ثم إنْ وجد في اللفظ مفعول به اختص تفسير المستتر به فيرتفع على وجه النيابة عندنا لأنَّه طرف لوقوع الحدث تحقيقاً فلا يُصار الى غيره إلا عند فقده ضرورة عدم جواز المصير الى التنزيل إلا عند التعذر عن الأصل فإن اتحد المفعول به تعين له وإنْ تعدد فلك الخيار في جعل واحد مفسراً والباقي منصوباً)[6].

---

[1] الآراء الراقية الحديثة: ١٩٢ .
[2] المصدر نفسه: ١٩٢ .
[3] أساس النحو: ١١٧ .
[4] الصواب :الفاعل نفسه .
* أي مجازاً .
[6] الآراء الراقية الحديثة: ١٩٢ .

الظاهر مما تقدم أنَّ الشيخ الملكيّ يقتصر على إقامة المفعول به مقامه ومع عدم تحققه يكون مصدر الفعل المبني للمجهول هو الفاعل.

يبدو أنَّ ما توصل إليه الحوزيّان الملكيّ والبهبهانيّ هو بفعل الثقافة الأصولية التي ظهرت بوضوح في طرحهما واحتجاجهما ، فضلاً من كونهما من الفقهاء الأصوليين، وأنَّ كتابيهما –كما أسلفنا– تطغي عليهما النزعة الأصولية والفلسفية .

هذا الرأي في نائب الفاعل يتفق تماماً والدرس النحوي الجديد[١] ، يقول الدكتور مهدي المخزومي وهو يتحدث عن الفرق بين الفاعل ونائبه:(ولكننا نخالف القدماء فنزعم أنَّ المسند اليه في كل منهما نوع واحد وذلك ؛ لأنَّ كلاً منهما مرفوع ؛ ولأنَّ كلاً منهما مسند اليه ؛ ولأنَّ كلاً منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً ، وهم يصرّحون في أثناء البحث في النائب عن الفاعل أنَّ جميع ما يذكر للفاعل من أحكام تنطبق على النائب عن الفاعل)[٢].

ويرى الدكتور المخزومي أيضا أنَّ النحاة يدركون أنَّ هناك فرقاً بين فاعل يصدر عنه الفعل مختاراً مريداً نحو ضرب زيدٌ عمراً ، وفاعل لا اختيار له ولا إراده ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به نحو انكسر الابريق ، غير مختار في الانكسار ولا مريد له ولكنه يتلبس به تلبساً ، فالنائب عن الفاعل في نظره فاعل من النوع الثاني أي لم يصدر عنه الفعل ولكنه تلبس واتصف به فهو فاعل لغوي يترتب عليه ما يترتب على الفاعل من أحكام[٣].

صرّح السيد علي البهبهانيّ والدكتور مهدي المخزوميّ أنَّهما انطلاقا في مذهبهم هذا من أشارة في التراث العربي النحويّ[٤]، فقد نقل رضي الدين الاستراباذيّ (أنَّ ما سمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشريّ فاعل اصطلاحاً)[٥].

الذي أودّ أنْ أمرَّ عليه أنّه رأي جدير بالاحترام والذي أودّ أنْ أقف عنده وهو من تأثر بمن ؟ أو من أخذ عمّن ؟ ولا سيما أنَّ الامثلة متشابهة. فالأصوليّان النحويّان:الملكيّ والبهبهانيّ ، والمخزوميّ النحويّ هم معاصرون ومؤلفاتهم متقاربة في الولادة ، فضلاً عن كون المخزوميّ

---

[١] ينظر: إحياء النحو: ٥٤ .
[٢] في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٥.
[٣] ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٤٥-٤٧.
[٤] ينظر: أساس النحو: ١١٨ وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٦.
[٥] شرح الكافية: ٧١/١ .

قريباً جداً من الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، فربّما تأثر احدهما بالآخر وربما توارد أفكار أو من وقع الحافر على الحافر في الصحراء .

الممنوع من الصرف*

الممنوع من الصرف (هو كلّ اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعداً عن علل تسع ... أو وُجد فيه علّة تقوم مقام علتين)[١].

هذا بابٌ نحويّ تباينت آراء النحاة في طائفة من تفصيلاته الكثيرة سيقع الحديث عن بعض جهود علماء الحوزة العلمية فيما يتعلق بالممنوع من الصرف من حيث :

أولاً: سقوط التنوين والجرِّ من الاسم الممنوع .

ثانياً: عدد العلل المانعة.

ثالثاً: العلل التي منعت (قطامِ وحذامِ) .

أمّا سقوط التنوين والجرِّ من الاسم الممنوع من الصرف ، فقد اختلف النحاة في سقوطهما وأيّهما تابع للآخر ، قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(اِختلفوا في سقوط التنوين والجرِّ من الاسم الممنوع من الصرف هو أنَّ الأول تابع للثاني في السقوط أو بالعكس أو يسقطان معاً أقوال ثلاثة : أحدها أنَّ الكسر سقط تبعا للتنوين...الثاني: أنَّ الاسم لما شابه الفعل حذف الكسر وتبعه التنوين ، الثالث: أنّه شابه الفعل فحذفا معاً)[٢].

ذكر ابن يعيش هذا الاختلاف على قولين :الأول والثالث المتقدم ذكرهما[٣] ، نسبَ الشيخ هادي كاشف الغطاء **القول الأول** الى الجمهور[٤] حجتهم:(إنَّ الاسم لما شابه الفعل حُذفت علامة إعرابه التي هي التنوين من أجل مشابهته إياه ، إذ الأصل في الفعل البناء لاختلاف صيغه ولا يدخله التنوين فكذلك ما يشبهه فجعلوا تركَ الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر بعد صيرورته غير منصرف)[٥].

---

* تنظر المسألة: في شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور :٢٠٥/٢ وشرح المفصل :٥٨/١ وشرح ابن عقيل :٣٣٧/٢ وبلغة النحاة في شرح الفائقة :١٠٥-١٠٦.

(١) شرح الزجاجي :٢٠٥/٢

(٢) بلغة النحاة :١٠٥-١٠٦

(٣) ينظر: شرح المفصل:١/ ٥٨.

(٤) ينظر : بلغة النحاة :١٠٦.

(٥) بلغة النحاة:.١٠٦.

زاد الشيخ هادي على حجتهم ، قال:(قلتُ والدليل على ذلك هو أنّه لما لم يكن مع الألف واللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أنّ سقوط الكسر بتبعية التنوين لا بالأصالة وإلا لسقط مع سقوطه حال دخول اللام والإضافة[١].

أمّا **القول الثاني:** فلم ينسبه الشيخ هادي ولم يذكر حجةً وأهمله ابن يعيش.

أمّا **القول الثالث:** إنَّ الاسمَ الممنوع شابه الفعل فحُذفا معاً لأنّهما لا يدخلان على الفعل فكذلك ما أشبهه ، ولم ينسبه أيضا الى أحدٍ[٢] .

ذكر الشيخ هادي اعتراضاً ، قال:(فإنْ قلت: الاسم غير المنصرف شابه الفعل وإذا كان كذلك كان كلٌّ منهما مشابها للآخر فَلِم أُعطى الاسم حكم الفعل ولم يُعْطَ الفعل حكمَه من دخول التنوين وغيره ؟)[٣] .

أجاب الشيخ هادي عن الاعتراض بما فهمه من الشيخ عباس كاشف الغطاء صاحب المنظومة ، قال:(أجاب الشيخ عن هذا بما معناه أنّ الاسم تطفّل على الفعل فيما هو من خواصه ولم يكن الفعل كذلك فأعطاه حكم الفعل إياه لمجرد المناسبة ، بل للتطفل فلو تطفّل هو عليه لكان كذلك)[٤] .

يبدو لي أنَّ مسألة تطفل هذا على ذاك وأخذ حكمه مسألة لا تخضع الى دليل علمي مقنع ولا تتناسب مع اللغة .

خلاصة الاختلاف أنّ الشيخ هادي كاشف الغطاء رجّح القول الأول وإنْ لم يصرحْ بذلك ، بدليل أنَّه أضاف على حجة أصحاب القول الأول.

---

[١] بلغة النحاة :١٠٦.

[٢] المصدر نفسه:١٠٦.

[٣] ينظر: المصدر نفسه :١٠٦.

[٤] المصدر نفسه :١٠٦.

أمّا عدد العلل المانعة من الصرف فقد اختلفوا فيها أيضا ، قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(اختلفوا في العلل هل هي تسع أو أكثر ، قولان)[1].

القول الأول: نسبه الشيخ هادي الى الجمهور واختاره أيضا ، قال:(وعليه أكثرهم وهو المختار)[2]. وأضاف معللاً اختياره(إنَّ الاسم الممنوع لما كان الأغلب أنْ تكون فيه علتان من هذه التسع خصصوا ذلك به من باب الأغلبية ولأنه إذا كان فيه غيرها لا تحصل المشابهة القوية بالفعل فلذا ترى نحو "أجيال" يجوز صرفه مع وجود علتين فرعيتين فيه لبعد المشابهة ، بل يمكن القول بوجوب صرفه ، إذ العلة التامة في ذلك كونه مشابها شبهاً قوياً)[3].

القول الثاني: نسبه الى بعضهم ولم يحدده وفهم أنَّه كلام الشيخ عباس كاشف الغطاء، قال:(ويظهر لي من الشيخ أيضا فانّه قال: وههنا فروع أُخر لم يعتبروها ككون الاسم مضمراً أو منسوباً أو غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة)[4].

الظاهر أنّ قولَ الجمهور هو الأرجح ؛ لأنَّ زيادة العلل على التسع لم يثبت بشواهد فصيحة ، ولم تقنن بقواعد دقيقة .

أمّا العلل التي منعت (قطامِ وحذامِ) من الصرف فقد اختلفوا فيها على قولين:قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(وعن المبرِّد أنَّ نحو "حذامِ" ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وليس بمعدول ... وخالفهم بعضهم فجعل العدل)[5].

---

(1) بلغة النحاة :١٠٦.
(2) المصدر نفسه:١٠٧.
(3) المصدر نفسه: ١٠٧.
(4) المصدر نفسه : ١٠٦-١٠٧.
(5) المصدر نفسه :١٢٣.

القول الأول: نسبه الى المبرِّد وحققّه لنفسه ، قال:**(**وهو الحق[6]. وحجته في ذلك أنَّ ما ذهب اليه المبرِّد هو الأنسب ؛ لأنَّ العدل مقدَّر والتأنيث محقق ولا حاجة الى عدلها ، وما حُقق اولى ممّا قُدِّر**)**[7].

وزاد الشيخ هادي أدلة َترجّح أنَّ التأنيث أنسب من العدل:

أولاً:(إنَّ العدل إنّما يُرتكب حيث تحوج الضرورات إليه بأنْ نرى اسما منعته العرب من الصرف ولم نجد فيه سوى العلمية فتركب العدل ، إذ لو لم نقدرهُ للزم ترتيب المنع على العلمية وهو خلف، بخلاف التأنيث**)**[1].

ثانياً: (يمكن للخصم أنْ ينكر ذلك لعدم دليل دلَّ عليه فنحو "عُمَرْ" لا نسلّم أنّه منقول من "عامر" بل كل منهما اسم برأسه فلا يمكن أنْ ينكر ذلك ، إذ لا يمكن إنكار الشمس في رابعة النهار ، فثبت ضعف العدل وقوة التأنيث وارتكاب القوي أولى لشدة تأثيره بخلاف الضعيف كما لا يخفى على الذوق السليم**)**[2].

أمّا **القول الثاني:** فلم ينسبه الى أحدٍ أنَّ "حذامِ" منقولة أو معدولة عن "حاذمة" والحقيقة أنَّها لهجة لبني تميم[3].

اِختار هذا المذهب ابن عقيل[4] ، ورفضه الشيخ هادي كاشف الغطاء موافقاً المبرد.

---

(6) المصدر نفسه :١٢٣.
(7) ينظر: المصدر نفسه :١٢٣.
(1) بلغة النحاة: ١٢٣.
(2) المصدر نفسه : ١٢٣.
(3) ينظر: شرح ابن عقيل :٣٣٧/٢.
(4) ينظر:شرح ابن عقيل :٣٣٧/٢ .

الجملة الظرفية*

كُثر الكلام وطال الحديث عن الظرف والجار والمجرور بأنَّهما جملة قائمة بنفسيهما تضاف إلى الجملتين الأساسيتين في العربية: الاسمية والفعلية ولكن كثرة الكلام بترديد عنوانها لا بتفصيل مضمونها وحقيقتها ودلالتها.

أوّل منْ قال بالظرف والجار والمجرور إنَّهما جملة قائمة برأسها هو ابن السراج ولم أجد هذا القول في مؤلفيه المشهورين[1]، بل نقله عنه أبو علي الفارسي وذكره الزمخشري [2]، وابن يعيش ، وابن فلاح ، وابن هشام ، وابن عقيل [3]، ومن نحاة الحوزة المعاصرين الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، والشيخ محمد علي المدرس[4].

تباينت منهجية النحاة في تبويب الظرف والجار والمجرور والأشهر أنَّهما يبوبان في مبحث شبه الجملة عند النحاة عامة وقد يُذكران في باب انواع الجمل[٥] ، قال الشيخ محمد

---

* تنظر المسألة في : المسائل العسكريات ، ابو علي الفارسي:٨١،٨٤ وشرح المفصل :٨٨/١ والمغني في النحو ٢٨٧/٢ ومغني اللبيب ١١٢/٢-١١٣ والمنتخب من كلام العرب:٢٠٠.

(1) الأصول في النحو ،والموجز في النحو.

(2) ينظر : المسائل العسكريات :٨١-٨٤.

(3) ينظر : المفصل :٢٤ وشرح المفصل: ٨٨/١ والمغني في النحو :٢/ ٢٨٧ ومغني اللبيب:١١٢/٢-١١٣ وشرح ابن عقيل:٢١١/١.

(4) ينظر: المنتخب : ٢٠٠والكلام المفيد:٣٥٨ .

(٥) ينظر: المفصل :٢٤ وشرح المفصل :٨٨/١.

جعفر الكرباسيّ:(في العربية نوعان من: الجمل اسمية وفعلية وزاد ابن هشام الجملة الظرفية ... وزاد الزمخشريّ وغيره الجملة الشرطية)[٦].

هذا التقسيم نسبه ابن يعيش ، وابن فلاح[٧] الى ابي على الفارسي ، قال ابن يعيش: (وهذه قسمة ابي علي)[٨] .

تناول الشيخ الكرباسيّ الجملة الظرفية تعريفًا وتفصيلاً وقد تابع ابن هشام في حدِّ الجملة الظرفية ، قال:(وهي المصدرة بظرف أو بجار ومجرور نحو أعندك خالدٌ وما في الدار احدٌ)[١] . والظاهر من التعريف أنَّهما يقيدان الجملة الظرفية بهذا النظم وهو أنْ يُعرب المرفوع بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما[٢]

ومن الجدير بالذكر أنَّ المرفوع بعد الظرف والمجرور إذا اعتمد فإنّ فيه خلافاً، أفاعل هو أم مبتدأ ، واختيار كونه فاعلا هو ما يقتضيه بناء الجملة الظرفية ، نسب ابن هشام اختيار كونه فاعل الى ابن مالك[٣] ، وتابعه في هذا الاختيار الشيخان محمد الأنطاكيّ ومحمد جعفر الكرباسيّ[٤] .

الذين اختاروا مذهبَ أنّه فاعل اختلفوا في عامله أهو الظرف والمجرور أنفسهما أم الفعل المحذوف الذي ناب عنه الظرف والمجرور[٥] ، واختيار كون العامل هما الظرف والمجرور هو ما يقتضيه بناء الجملة الظرفية ، اختار ابن هشام القول الأول: إنَّ الظرف والمجرور هما العامل[٦] ، وتابعه أيضا الشيخان الأنطاكيّ والكرباسيّ[٧].

وحجتهم في ذلك :

أولا: امتناع تقديم الحال في نحو (زيدٌ في الدار جالساً) ولو كان العامل الفعل لم يمتنع[٨] .

---

[٦] المنتخب:٢٠٠.

[٧] ينظر : المغني في النحو ٢٨٧/٢.

[٨] شرح المفصل :٨٨/١.

[١] مغني اللبيب:٧/٢ وينظر:المنخب:٢٠١ .

[٢] المصدران انفسهما.

[٣] ينظر: مغني اللبيب:١١٢/٢.

[٤] ينظر : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:٣٠٩/٣ والمنتخب :٢٠١-٢٠٢.

[٥] ينظر: مغني اللبيب:١١٢/٢.

[٦] ينظر : مغني اللبيب: ١١٢/٢.

[٧] ينظر : المحيط: ١١٢/٢والمنتخب :٢٠٢.

[٨] ينظر : المسائل العسكرية :٨٤ ومغني اللبيب :١١٢/٢.

ثانياً: دخول إنّ وأخواتها على الجار والمجرور في قولنا: (إنَّ في الدار زيداً) فلو كان المقدر المتعلق به فعلاً لم يجز دخول إنَّ وأخواتها على الفعل ؛ لأنّ "إنَّ" وأخواتها مشبهات بالأفعال وعاملات عمله[9].

ثالثاً: توكيد الضمير المستتر في الظرف في قول الشاعر[10]:

فإنْ يَكُ جثماني بأرضٍ سواكُمُ   فإنّ فؤادي عندك الدهرَ أجمعُ

والضمير لا يستتر إلا في عامله ولا يصحُّ أنْ يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار ؛ لأنَّ التوكيد والحذف متنافيان[1].

هذه حجج من اختار مذهب أنّ الظرف والمجرور هما العاملان في الفاعل وقد قاس الشيخ الأنطاكي هذه الجملة أي الظرفية على الجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ووجه القياس أنَّ كلتيهما مؤلّفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب[2].

وبطريقة أخرى أنَّ اسم الفعل عمِل عَمل الفعل ؛ لأنه نائب عن الفعل فرفع فاعلاً في قولنا:(هيهات السفر) ومعناه (بَعُد السفر) فكذلك الظرف ناب عن الفعل فَعمِل عمله فرفع فاعلاً.

الظاهر انَّ الأستاذ الأنطاكيّ من المؤمنين بالجملة الظرفية ، وتابعه في ذلك الشيخ الكرباسيّ فقد ذهبا الى أنَّ الظرف والمجرور لا محل لها من الإعراب حتى يستقيم إعراب الجملة الظرفية وتبقى قائمة بنفسها وأسندا رأيهما بقياس آخر ، قال الأنطاكي:(وأرى أنْ قولنا: أقرب الى الصواب وذلك ؛ لأنّ الأصل فيما ناب عن شيء أنْ يأخذ حكمه ألا ترى أننا نرفع اللص في قولنا: ضُرب اللصُ لنيابته عن الفاعل المرفوع مع أنَّه مفعول في المعنى أوَلا

---

[9] ينظر: المسائل العسكرية :٨٤.
[10] ينظر : خزانة الأدب٣٩٥/١ وشرح الاشموني ٩٣/١ وديوان جميل بثينة :١١١.
[1] ينظر :مغني اللبيب ١١٢/٢-١١٣.
[2] ينظر:المحيط: ٣/ ٣٠٩،و المنتخب:٢٠٢.

ترى كيف أننا نرفع الجلوس في قولنا: جلس الجلوسُ لنيابته عن الفاعل مع أنَّه مفعول مطلق ... فكيف لا نقول: عمّا ناب عن الفعل الذي لا محل له من الإعراب ؟)[3] .

خلاصة استقراء آراء القدماء والمعاصرين أنَّ الجملة الظرفية يستند بناؤها على المحاور الآتية:

١- أنْ يتقدّم الظرف أو الجار والمجرور.

٢- أنْ يعتمدا على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال.

٣- المرفوع بعدهما فاعل وليس مبتدأً .

٤- العامل في الفاعل هما الظرف أو المجرور.

٥- العاملان لا محل لهما من الإعراب .

للنحويين موقفان من هذه الجملة الغريبة البناء :

أحدهما: للجمهور فقد رفضوها وخير من مثلهم ابن يعيش ، وابن عقيل ، قال ابن يعيش في تقسيم الجمل:(وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأنَّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل)[1].

أمّا ابن عقيل فقد كان أكثر حزماً في رفضها وأوجز عبارةً ، قال:(والحق خلاف هذا المذهب)[2] .

والآخر: موقف لطائفة من النحويين قالوا به ولكنه موقف متذبذب ويشوبه التردد ، مثلهم ابو علي الفارسي ، وابن هشام ، قال ابو علي:(وذلك مذهب حسنٌ)[3].

أقول: إنَّ أبا علي استحسنه إلا أنه لم يفِ حقّه بالتوضيح والاستدلال بقدر استحسان مثل هذا القول الخطير بزيادة جملة جديدة الى اللغة العربية .

أمّا ابن هشام فقد اختار مذهب أنّ الظرف والمجرور هو العامل في الفاعل، وهو أحد المحاور الأساسية في بناء جملة الظرف إلا أنّه لم يفصّل القول في طبيعة هذه الجملة أيضا.

---

[3] المحيط:٣/ ٣١٠ وينظر:المنتخب : ٢٠٢.
[1] شرح المفصل : ٨٨/١ .
[2] شرح ابن عقيل : ٢١١/١ .
[3] المسائل العسكريات :٨٢ .

في كلِّ ما تقدم ذكره من موافقة واعتراض وتعديل واستدراك لا يعني أنَّه إقرار بوجود الجملة الظرفية ، إذ إنَّ العربية أنجبت لنا تؤمين لا ثالث لهما وهما الجملتان: الاسمية والفعلية القائمتان على الإسناد أي المسند والمسند اليه .

فالسؤال الذي يطرح نفسه هل هذه الجملة تتمتع بشرعية الإسناد ؟ يبدو لي أنّها لا شرعية لها من حيث الإسناد ، وعدم الإسناد كفيلٌ بهدم بناء الجملة الظرفية المزعومة ، فعلى وفق تصور أنّها قائمة بنفسها فلا بدَّ أنْ يكون الفاعل فيها هو المسند اليه ، والظرف والمجرور هما المسند وهما العامل في الفاعل على ما قرروه ، فوجه هدمها – إذا جارينا طريقتهم العقلية في التفكير النحوي –أنَّ الظرف والمجرور متعلقان ولا يُنكر تعلقهما ، والتعليق هو سبب من أسباب الضعف فيهما ، وما كانا متعلقين إلا لضعفهما ، والنتيجة أنهما عاملان ضعيفان لا يقويان على رفع الفاعل سواء أكانا نائبين عن الفعل أم لم ينوبا واعتمدا أو لم يعتمدا .

ويمكن أنْ نستقري وجه الضعف بما سيأتي:

١- الأصل في الظرف والجار والمجرور ألّا يعملا.

٢- أنَّهما متعلقان ، فهما بحاجة الى شيء يرتبطان به لضعفهما.

٣- القول: إنَّهما عاملان يقتضي أنْ نساوي بينهما وبين الفعل في العمل وهذا لا يجوز فلا بدَّ من انحطاط رتبة الفرع عن الأصل.

٤- يمكن أنْ يقاس ضعف النيابة في العمل على ضعف التشبيه في العمل ، ذهب الكوفيون الى أنَّ الأحرف المشبه بالفعل لا تعمل في الخبر لأنَّها ضعيفة ووجه الضعف أنَّها فرع على الفعل[١] .

٥- وممّا يدل على ضعف عملهما أيضا أنَّه اذا اعترضهما أدنى شيء بطل عملها كما في قوله تعالى: ((إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً))[٢] ، وقوله تعالى: ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً))[٣] .

---

[١] ينظر: الإنصاف :١٧٦/١ والتبيين:٣٣٣.
[٢] المزمل :١٢/٧٣ .
[٣] هود : ١٠٣/١١ .

وعليه فلا مفرذ من أنَّ العامل هو المتعلق فإنْ قدرناه فعلاً انصهرت الجملة الظرفية في قالب الفعلية ، وإنْ قدرناه اسماً ذابت في قالب الاسمية هذا من جانب.

أمّا من جانب آخر فيمكن لنا رفضها إذا ثبت أنَّ ابا بكر ابن السراج لم يقلْ بها البتة ، واعلم أنَّ أول من فتح بابها وتناقلها هو ابو علي الفارسيّ وأخذ النحويّون يرددونها من بعده ، ولا أريد أنْ أتعجل في الحكم بأنَّ قول ابن السراج لا أساس له إلا بعد أنْ أسوق أدلتي مقدماً الدليل الأهم على المهم وهي على النحو الآتي :

أولا: لا يوجد نص صريح ولا تلميح لابن السراج يقول بها ، وما قيل كلّه روايات عن طريق واحد هو ابو علي الفارسي ، والطريق الواحد في نقل الرواية ساقط وغير معتبر في علم الرجال.

ثانياً: يوجد نصان صريحان لابن السراج قسّم فيهما الجمل من حيث الإفادة أولا وأصول الكلام ثانياً ، ولم يتطرق الى الجملة الظرفية المنسوبة اليه مع أنَّ المقام اقتضاها لو كان يؤمن بها حقاً ، قال ابن السراج:(والجملُ المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر)[1] . إلا إذا كانت الجملة الظرفية غير مفيدة ، وإنْ كانت كذلك فلا حاجة لنا بها ، وقال أيضا:(اِعلم أنَّ أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل ومبتدأ وخبر)[2] . إلا إذا كانت الجملة الظرفية ليست من الأصول وحينئذٍ تنتفي ، ولو كان يؤمن بها فعلاً لوجب أنْ يذكرها في هذين الموضعين .

ثالثاً: يوجد نص لابن السراج قدّر فيه عاملاً للظرف وهو مذهب جمهور البصريين وهذا التقدير ينفي نفياً قاطعاً أنَّها جملة قائمة بنفسها عند ابن السراج ، قال:(والمحذوف معنى

---

(1) الأصول في النحو:١/ ٦٤. .

(2) المصدر نفسه : ٢/ ٢٧٦ .

. [3]الاستقرار والحلول وما أشبههما وكأنك قلت: زيدٌ مستقر خلفك وعمرو مستقر في الدار)

هذا النص يدل على أنَّ الظرف دخل في حيز المفرد ، وإذا احتكمنا الى العقل والمنطق بأنّ شخصاً نُسب اليه قول وقد صرّح نفسه بخلافه فالحكم سيكون أنّه لم يقله.

رابعاً: ابن السراج كان عالماً كبيراً تُشد اليه الرحال فقد تتلمذ له طائفة من العلماء الأعلام وكانوا زملاء ابي علي الفارسي ويُحتمل أنَّهم كانوا في حلقة دراسية واحدة – والله العالم– لم ينقل أحد منهم القول بالجملة الظرفية عن شيخهم ابن السراج ومن تلامذته ابو القاسم الزجاجيّ[4] ت(٣٦٨هـ) ، والأزهري [6]ت(٣٥٦هـ) ، وابو سعيد السيرافيّ[5] ، وابو علي القاليّ[4]الزجاجيّ ت(٣٧١هـ) وابو الحسن الرمانيّ[٩] ت(٣٨٤هـ) [8]ت(٣٧٠هـ) ، وابو القاسم الآمديّ[7]اللغويّ لم ينقل أحد من هؤلاء العلماء ما نقله زميلهم ابو علي الفارسي مع أنَّ طائفة منهم كانوا نحويين لديهم مؤلفات مشهورة ، إلا إذا كان ابن السراج يُدَرس ابا علي تدريساً خصوصياً ولم يسمعها غيره ، ولو صحَّ هذا الاحتمال لماذا لم يذكرها في مؤلفاته ؟ .

خامساً: العلماء الذين ذكروها عن طريق الفارسي ، ومنهم الزمخشري[١] ، وابن يعيش[٢] ، وابن فلاح[٣] ، وابن هشام[٤] ، والسيوطي[٥] ، لم يكفونا مؤنةً بتفصيل القول بها ، وطائفة منهم ذكروها عنواناً فقط وكأنهم يخشونها.

---

(3) المصدر نفسه:٦٣/١.

(4) يُنظر : معجم الأدباء : ١٩٦/١٨ ونزهة الألباء : ٣١٣ .

(5) ينظر : معجم الأدباء : ٢٧/٧ ووفيات الأعيان : ٧٤/١ .

(6) ينظر : معجم الأدباء : ١٤٥/٨ .

(7) ينظر : معجم الأدباء : ١٦٥/١٧ وبغية الوعاة : ١٩/٢ .

(8) ينظر : بغية الوعاة : ٢٠/١ .

(٩) ينظر : إشارة التعيين : ٣٤.

(١) ينظر : المفصل : ٦٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل:٨٨/١.

(٣) ينظر: المغني في النحو:٢٨٧/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب:٩٩/٢.

(٥) ينظر : الهمع :١٣٧/٣

سادساً: ابن هشام الأنصاري أفضل وأوسع مَن فصّل القول في الظرف وأشبعه بحثاً تركها عائمة.

سابعاً: رفضها جمهور العلماء من الفريقين وإجماعهم حجة على نفيها .

ثامناً: تحرّج أغلب الأساتذة والباحثين من الخوض في غمار المسألة لقلة الأدلة والمصادر كما تحّرج منها العلماء المتأخرون.

وبهذا جاز بثقة أنْ أنفي القول المنسوب الى السراج.

نوع المتعلق في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً *

* تنظر المسألة في الأصول في النحو :٦٣/١ والإنصاف :٢٤٥/١ والتبيين :٢٤٩ وشرح المفصل :٩٠/١ والمغني في النحو ٣١٨/٢ وشرح الكافية :٩٣/١ وائتلاف النصرة: ٣٦ وشرح التصريح : ١٦٦/١ والهمع :١٣٧/٣ والأشباه والنظائر :٢٢٧/٢ وبلغة النحاة في شرح الفائقة: ٢٥٥-٢٥٧ والمنتخب من كلام العرب :١٠٨ وهبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:١٦٤/١.

شبه الجملة بقسميها الظرف والجار والمجرور من المباحث النحوية التي وقع فيها الاختلاف بين النحاة ويمكن أنْ نقسم اختلافهم فيها على النحو الآتي:

أولا: الاختلاف في تعلقها وعدمه[١] .

ثانياً: الاختلاف في عملهما إذا اعتمدا على نفي أو استفهام[٢].

ثالثاً: الاختلاف في نوع المتعلق المقدّر الواقع خبراً[٣].

رابعاً: الاختلاف في حذف عامل النصب في الظرف وإظهاره[٤].

خامساً: الاختلاف في انتقال الضمير الى الظرف وعدمه[٥].

يتبين لنا ممّا تقدم أنّ الاختلاف في الظرف والجار والمجرور يقع في مسألتين رئيستين هما: التعلق والعمل وثلاث مسائل فرعية وهنّ نوع المتعلق ، وحذف عامل النصب ، واظهاره ، وانتقال الضمير الى الظرف ، ومن الجدير بالذكر أنَّ الاختلاف المذهبي بين الكوفة والبصرة وقع في المسألتين الرئيستين التعلق والعمل ، أما المسائل الثلاث الفرعية فقد وقع الاختلاف فيها بين البصريين أنفسهم ، وإنْ سئل لماذا اختلف البصريون فيما بينهم في هذه المسائل الثلاث الأخيرة ولم يشاركهم الكوفيون ؟ أقول: لأنَّ الكوفيين لا يرونَ أن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بشيء تقديره "استقر أو مستقر" وإنَّما هما الخبر من دون تعلق ، وأمّا البصريون فقد قدّروا الخبر وعلقوهما بمقدر محذوف وهذا المقدّر المحذوف جرّهم الى ثلاثة اختلافات أُخر .

تناول الشيخ هادي كاشف الغطاء الاختلاف الثالث المتقدم ذكره وهو نوع المتعلق الواقع خبراً أهو اسم أم فعل ، قال:(وعلى كلِّ حالٍ فإذا وقعا كذلك فتعلقهما إمَّا بمستقر ونحوه كـ"كائن" و"حاصل" ونحوهما أو بـ"استقر" كـ"كان" و "حصل" ونحوهما فالأول هو اختيار طائفة من الكوفيين والثاني هو اختيار طائفة من البصريين)[١] .

---

[١] ينظر الإنصاف :٢٤٥/١-٢٤٧ وشرح المفصل :٩٠/١ وشرح الكافية :٣٩/١ ومغني اللبيب:٩٩/٢

[٢] ينظر الإنصاف :٥١/١ وشرح الكافية :٨٣/١ ومغني اللبيب:١١٢/٢

[٣] ينظر الإنصاف ٤٢٦/١ والتبيين :٢٤٩ وائتلاف النصرة: ٣٦

[٤] ينظر اللمع في العربية ، ابن جني:٨٣-٨٤ وشرح المفصل :٩٠/١ والمغني في النحو :٣٢١/٢

[٥] ينظر المغني في النحو :٣٢٣/٢ وشرح الكافية :٩٣/١ والأشباه والنظائر :٢٢٨/٢

[١] بلغة النحاة :٢٥٥

نسب الشيخ هادي **القول الأول** الى الكوفيين خطأً ، وقد اتضح لنا أنَّ الكوفيين لم يختلفوا مع البصريين في المسائل القائمة على القول بالتعليق ، فالقولان هما للبصريين ، ونسبَ القول نفسه الى ابن مالك وابن هشام خطأً أيضا ، قال:(وعلى هذا جرى المحققون كابن مالك وابن هشام)[٢] . والتحقيق أنَّ ابن مالك لم يختر أياً من القولين[٣] أمّا ابن هشام فلم يختر أياً من القولين أيضاً ، قال:(والحق عندي أنَّه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى)[٤] . اختار القول ابن السراج[٥] ، وابن جني[٦] ونسبه ابن عقيل الى الاخفش ، قال:(فذهب الأخفش الى أنَّه من قبيل الخبر بالمفرد)[٧]. ووافقه بن يعيش ، واختاره ابن فلاح ، ورجّحه السيوطي[٨].

حجة أصحاب هذا المذهب من أوجه عدة :

الأول:(القياس على الصفة والحال ، فإنَّهما يُقدران بالمفرد ؛ لأنَّ أصل الصفة والحال المفرد)[٩] .

الثاني:(إنَّ الأصل في خبر المبتدأ المفرد ... فتقديره أولى)[١٠] .

الثالث:(لأنَّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأنَّ اسم الفاعل اسم يجوز أنْ يتعلق به حرف الجرِّ والاسم هو الأصل والفعل فرع فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع)[١١] .

الرابع: (أنَّه يقع فاصلاً بين "أما" وجوابها نحو قولك: أمّا خلفك فزيد ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد)[١٢] .

---

(٢) المصدر نفسه : ٢٥٥.
(٣) ينظر : شرح ابن عقيل :٢٠٩/١-٢١١.
(٤) مغني اللبيب :١١٨/٢.
(٥) ينظر : الأصول في النحو :٦٣/١.
(٦) ينظر : اللمع في العربية :٨٣.
(٧) شرح ابن عقيل :٢١١/١.
(٨) ينظر شرح المفصل :٩٠/١ والمغني في النحو :٣٢١/٢ والأشباه والنظائر :٢٢٨/٢.
(٩) المغني في النحو : ٣١٩/٢
(١٠) المغني في النحو : ٣١٩/٢ وينظر : التبيين : ٢٥٠ وشرح الكافية : ٩٣/١ .
(١١) المغني في النحو : ٣١٩/٢ .
(١٢) الإنصاف : ٢٤٦/١ وينظر: المغني في النحو : ٣١٩/٢ .

يبدو أنَّ مفهوم الأصالة في هذه الحجة يعني أصل الاشتقاق ؛ لأنَّ المختلفين في المسألة هم البصريون وقد اتفقوا على أنَّ الاسم هو الأصل في الاشتقاق فالذين قالوا : إنَّ المتعلق اسم احتجوا بأصل الاشتقاق والذين قالوا: إنَّ المتعلق فعل احتجوا بأصل العمل .

زاد الشيخ هادي كاشف الغطاء حجة سُبق اليها وهي اجتماع اسم الفاعل والظرف في قول الشاعر[١] :

لكَ العزُّ إنْ مولاكَ عزّ وإنْ يَهُنْ فأنتَ لدى بحبوحة الهون كائن .

لم يرد اجتماع الفعل والظرف ، فلو كان الظرف متعلقاً بـ" استقر" للزم اجتماعه مع الفعل ولم يرد في كلام يستشهد به[٢] . حجته هذه ضعيفة لضعف الشاهد فقد عدّه ابن عقيل شاذاً[٣] ، وعدّه ابن هشام ضرورة شعرية[٤] .

القول الثاني: قد نسبه الشيخ هادي كاشف الغطاء الى طائفة من البصريين[٥] . والتحقيق أنَّه مذهب سيبويه[٦] ، وتابعه الفارسيّ ، والزمخشريّ ، وابن الحاجب[٧] ، صحّحه ابو البركات الانباريّ ، قال:(والصحيح عندي)[٨] ، واختاره رضي الدين الاستراباذيّ ، قال:(والمتعلق فعل لا غير)[٩] .

أورد حجة جمهور البصريين ابو البركات الانباريّ ، وابو البقاء العكبريّ ، وابن فلاح ، ورضي الدين الاستراباذيّ ، وجلال الدين السيوطيّ ، والشيخ هادي كاشف الغطاء[١٠] من أوجه عده:

---

[١] الشاهد بلا نسبة في مغني اللبيب : ١١٦/٢ وشرح شواهد المغني : ٨٤٧/٢ .

[٢] ينظر: بلغة النحاة : ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١١.

[٤] ينظر : مغني اللبيب : ١١٦/٢ .

[٥] ينظر : بلغة النحاة : ٢٥٥ .

[٦] ينظر : الكتاب : ٦٥/١ .

[٧] ينظر : شرح المفصل : ٩٠/١ والإيضاح في شرح المفصل : ١٨٧/١ والهمع: ١٣٧/٣ .

[٨] الإنصاف : ٢٤٦/١ .

[٩] شرح الكافية : ٩٣/١ .

[١٠] ينظر :الإنصاف : ٢٤٦/١ والتبيين : ٢٤٩ والمغني في النحو : ٣١٨/٢ ـ ٣١٩ وشرح الكافية : ٩٣/١ والأشباه والنظائر : ٢٢٧/٢ وبلغة النحاة: ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

الأول: القياس على الصِّلة[1] ؛ لأنَّ الظرف يقع صلة للذي نحو (رأيت الذي أمامك) والصلة لا تكون إلا جملة .

الثاني:(إنَّ الفعل أصل في العمل والإخبار، بدليل خبر الفاعل ، فلا يقدّر إلا الأصل)[2] .

الثالث:(دخول الفاء في خبر النكرة إذا وصُفت بالفعل أو الظرف فلو لم يقدّر الظرف بالفعل لم يصح دخول الفاء نحو "كلّ رجل عندك فله درهم")[3] .

الرابع:(إنَّ اسم الفاعل إنَّما عمل لشبهه بالفعل فهو فرع)[4] .

في خلاصة الاختلاف نجد لنحاة الحوزة العلمية موقفين من المتعلق الواقع خبراً:

أحدهما: للشيخين هادي كاشف الغطاء ، ومحمد جعفر الكرباسيّ ، فقد حقّق الشيخ هادي القول الأول في الاختلاف ، قال:(وهو الحق)[5] . واختاره أيضا الشيخ الكرباسيّ ، قال:(ويكون العامل كونا عاماً إذا كان خبراً ، وهذا كثير ، تقول: أنت في البيت ، وأخوك في الجامعة ... فالتقدير في هذا كلِّه باسم فاعل: كائن أو اسم مفعول موجود ، أي أنت كائن في البيت أو موجود في البيت)[6] .

والآخر: للسيد محمد الصدر فيرى أنّه بالإمكان الاستغناء من التقدير في الخبر ، وأنَّ الجار والمجرور هو الخبر بنفسه من دون حاجة الى تقدير محذوف يكون خبراً[7]، وقوله هذا فيه موافقة للكوفيين الذين يرون أنَّ الجار والمجرور والظرف هما الخبر[8].

---

[1] ينظر المغني في النحو : ٣١٩/٢ .

[2] المغني في النحو: ٣١٩/٢ وينظر : التبيين : ٢٥٠ .

[3] شرح الكافية : ٩٣/١ .

[4] بلغة النحاة : ٢٥٧ .

[5] بلغة النحاة : ٢٥٥ .

[6] المنتخب : ١٠٨ وينظر هبة الحازم : ١٦٤/١ .

[7] ينظر : منة المنان : ٨٨/١ .

[8] ينظر : مغني اللبيب : ٩٩/٢

حجة السيد محمد الصدر أنَّ الكون والاستقرار مأخوذ بالدلالة الالتزامية من الجار والمجرور ، فـ "زيد" لا يكون في الدار إلا إذا كان كائناً أو مستقراً فيه[9] .

والحق أنَّ دلالة حروف الجرّ على الاستقرار قول سبقه اليه ابن هشام[10] .

يبدو لي أنَّ قول ابن هشام المتقدم ذكره أنَّ المقدّر لا اسم ولا فعل ، بل بحسب المعنى[1] هو الصواب عينه ، وهذا ما أميل اليه فأقول: إنَّ المقام هو الذي يُحدد نوع المقدر أهو اسم أم فعل ؟ بعيداً عن حجج العلماء وأصحاب الاختلاف وعللهم التي أثقلوا المسألة بها وتجاهلوا المعنى الواقع في نفس المتكلم ومقتضى الحال والسياق والظروف المحيطة به عندما يقول: "زيد في الدار" مثلاً ، إنَّ المقدّر إذا كان فعلاً فهو جملة وطبيعة الفعل هو التغيير وعدم الثبوت والاستقرار والاستمرار بحسب الزمن فالفعل يحتمل أنْ يكون استقر بالماضي أو يستقر بالحاضر أو سيستقر مستقبلاً فهو متغير بحسب زمنه ولا استقرار له .

أمّا إذا كان المقدر اسماً ، فصفة الاسم الثبوت والاستقرار والاستمرار ، فقولنا: " زيدٌ في الدار" إذا أردنا بوجود زيد في الدار وجوداً عارضاً كأن يكونَ ضيفاً على الدار ، فلا بدَّ من تقديره فعلاً ؛ لأنَّه غير مستقر ولا يطول استقراره في الدار ، أمّا إذا أردنا بوجود في الدار على الدوام كأن يكون زيد مالكاً للدار فيقدَّر اسماً بدليل ، قولنا: "المؤمن في الجنة" فلا يستطيع أحدٌ من النحاة أنْ يقول: "زيدٌ استقر في الجنة" ؛ لأنَّ الفعل لا يدوم على حال بخلاف مقتضى حال المؤمن الذي يُخلَّد في الجنة ؛ لأنّ الجنة مثوى المؤمنين ودارَ خلودهم لقوله تعالى: ((خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً)) [2] ، والتقدير والله العالم "ففي الجنة مستقرون" فالخلود والدوام يأتي من دلالة الاسم لا من دلالة الفعل.

---

[9] ينظر : منة المنان : ٨٨/١ .

[10] ينظر : مغني اللبيب : ١١١/٢ .

[1] ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ١١٨.

[2] الكهف: ١٠٨/١٨.

الآن وعلة بنائها*

اِختلف نحاة الكوفة والبصرة في علة بناء "الآن" واختلف البصريون فيما بينهم في علتها أيضا ، وذهب بعض النحاة الى أنَّها معربة وليست مبنية ، قال الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ:(اختلفوا في سبب بنائها فذهب قومٌ الى أنَّ سبب بنائها هو تضمنه معنى "ال" الحضورية ... وقال جماعةٌ يبنى "الآن" لتضمنه معنى الإشارة ... ومن النحاة من ذهب الى أنَّه معرب وأنَّه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها الى الجرِّ بمن...)[١]

الحقيقة أنَّ الاختلاف في المسألة بين البصريين والكوفيين من جهة وبين البصريين أنفسهم من جهة أخرى وقد اتفقت الأطراف المختلفة جميعها على بنائها ولم يذكر صاحب الإنصاف أنّ أحداً قال بإعرابها.

ذكر الشيخ الكرباسيّ ثلاثة أقوال: **قولان:** للبناء ولم ينسبهما الى أحد ، **والثالث** للإعراب ولم ينسبه أيضا[٢] ، وذكر من قبلُ ابو البركات الأنباريّ خمسة أقوال كلّها للبناء: **أولها:** للكوفيين ، و**الثاني:** للبصريين ، و**الثالث** لأبي العباس المبرِّد ، و**الرابع:** لأبي سعيد السيرافيّ ، و**الخامس:** لأبي علي الفارسيّ[٣] .

وذكر ابن يعيش الاختلاف على **أربعة أقوال:** كلّها للبناء ، و**الخامس** رأيه في علة بنائها إلا أنّه خلط قول المبرّد والسيرافيّ المتقدم ذكرهما وجعلهما قولاً واحداً ، نسبه الى المبرّد[٤].

---

* تنظر المسألة في الإنصاف :٥٢٣/٢ وشرح المفصل ١٠٣/٤-١٠٤ وهبة الحازم ١٤٦/١

(١) هبة الحازم :١٤٦/١

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١٤٦/١

(٣) ينظر: الإنصاف :٥٢٠/٢-٥٢٣

(٤) ينظر: شرح المفصل :١٠٣/٤

القول الأول: إنَّ سبب بنائه هو تضمنه معنى "ال" الحضورية ، فإذا قلت: الآن ، أي: الوقت الحاضر [٥].

القول الثاني: إنَّ سبب بنائه هو تضمنه معنى الإشارة ، فإنَّه بمعنى هذا الوقت [٦] .

يبدو أنَّ القولين علة واحدة وليسا علتين كما عرضهما الشيخ الكرباسيّ ؛ لأنَّ الإشارة الى الوقت لا يكون إلا حاضراً فعندما نقول: الآن يعني هذا الوقت الحاضر ، بدليل أنَّ ابا البركات الأنباري عندما ذكرهما لم يفصل بينهما ، قال:(ودخلت على معنى الإشارة الى الوقت الحاضر صار معنى قولك: "الآن" كقولك هذا الوقت فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبني ، فكذلك ما أشبهه)[١] . القولان رأي البصريين وافقهما ابو البركات الانباريّ[٢] ، ونسب ابن يعيش القول الثاني منهما الى ابي اسحاق وعدّه فاسداً[٣] ، وقد رفض الشيخ الكرباسيّ القول ببنائه ، قال:(لا توجد له علة صحيحة)[٤] .

القول الثالث : إنَّ "الآن" معربة منصوبة على الظرفية لم ينسبه الشيخ الكرباسيّ الى احدٍ ، وقد صوّب مذهب الإعراب ، قال:(والرأي يمكن أنْ يكون صواباً)[٥] . إلا أنَّه لم يذكر لنا حجة أو سبباً لترجيحه .

القول الرابع : نسبه ابو البركات الأنباريّ الى ابي العباس المبرِّد[٦] ، وحجته في بناء "الآن" (لأنَّه وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أنْ يكون منكوراً أولا ثم يُعرف بهما فلما خالف سائر اخواته من الاسماء وخرج الى غير بابه فبُني)[٧].

---

[٥] ينظر: هبة الحازم :١٤٦/١
[٦] ينظر: هبة الحازم :١٤٦/١
[١] الإنصاف : ٥٢٢/٢ .
[٢] ينظر : المصدر نفسه: ٥٢٣/٢ .
[٣] ينظر : شرح المفصل : ١٠١/٤ – ١٠٢ .
[٤] هبةالحازم : ١٤٦/١ .
[٥] هبة الحازم : ١٤٦/١ .
[٦] ينظر : الإنصاف : ٥٢٣/٢ .
[٧] الإنصاف : ٥٢٣/٢ .

القول الخامس: نسبه ابو البركات الأنباريّ الى ابي سعيد السيرافيّ[٨]، وحجته في بناء الآن (إنَّما بُني لأنَّه لمّا لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأنّ الحروف تلزم موضعها التي وضعت فيها في أوليتها ، والحروف مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها)[٩] .

القول السادس: نسبه ابو البركات الأنباريّ الى ابي علي الفارسيّ[١٠] ، وحجته في بناء "الآن" (إنَّما بُني ؛ لأنَّه حذف منه الألف واللام وضُمّن الاسم معناها وزيدت فيه ألف ولام أُخريان)[1].

ومما تجدر الإشارة اليه أنَّ الشيخ الكرباسيّ لم يذكر هذه الأقوال: الرابع والخامس والسادس ولم يعترض عليهن ابو البركات الأنباريّ وعدّهن ابن يعيش أقوالا فاسدة[2].

القول السابع : منسوب للكوفيين(إنَّ "الآن" مبني ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم "آن يَئين" أي: حان وبقي الفعل على فتحته)[3].

قول الكوفيين هذا لم يأتِ عليه الشيخ الكرباسيّ أيضا وعدّه ابو البركات الأنباريّ وابن يعيش فاسداً ، وردّا حجتهم[4].

القول الثامن: لابن يعيش ، يرى أنَّ علة بناء الآن (فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة)[5].

خلاصة الاختلاف أنَّ الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ اختار إعراب "الآن" من دون أنْ يذكر لنا أصحاب القول أو حجتهم ولم يقدم لنا سبباً لترجيحه .

---

[٨] ينظر : الانصاف : ٥٢٣/٢ .
[٩] الإنصاف : ٥٢٣/٢ .
[١٠] ينظر: الإنصاف : ٥٢٣/٢ .
[1] الإنصاف : ٥٢٣/٢ .
[2] ينظر : شرح المفصل : ١٠٣/٤ – ١٠٤ .
[3] الإنصاف : ٥٢٠/٢ .
[4] ينظر : الإنصاف : ٥٢٣/٢ وشرح المفصل: ١٠٣/٤ .
[5] شرح المفصل : ١٠٤/٤ .

الباب الثاني

الفصل الثاني

جهودهم النحوية في الأفعال

يتضمن:

١- أصالة البناء في الأفعال .

٢- دلالة الفعل على الزمن .

٣- دلالة المضارع الزمنية.

٤- رافع الفعل المضارع.

٥- الفعل الناقص.

٦- كان الشأنية .

٧- حذف كان وأحد معموليها .

٨- إعمال ظنّ إذا تقدمت.

٩- رأى الحسية والمعنوية .

أصالة البناء في الأفعال*

اِختلف النحويون في أصل البناء في الأفعال ، قال السيد رؤوف جمال الدين: (والبناء: أصل في الحروف –بالإجماع– وأصل في الأفعال "كلّ الأفعال" على مذهب البصريين ، وأمَّا الكوفيون فقد أنكروا هذا)[١] .

القول الأول: مذهب جمهور البصريين نقله عن الخليل ، وسيبويه ، ابو القاسم الزجاجي، قال:(قال الخليل وجميع البصريين المستحق للإعراب من الكلام الاسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فَبُنيت وتلك العلة مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعربت ، وتلك العلة مضارعة الاسماء وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ... وكلُّ فعلٍ رأيته مبنياً فهو على أصله وكلُّ فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله)[٢].

رجّح مذهب البصريين ابن عصفور[٣] ، ورضي الدين الاستراباذيّ[٤] ، وصحّحه ابن عقيل[٥] ، واختاره السيد رؤوف جمال الدين[٦] .

حجة البصريين من أوجه ، منها :

١- أنَّ الأفعال تدلّ على معانٍ مختلفة باختلاف صيغها فأغني اختلاف صيغها عن إعرابها[٧].

* تنظر المسألة في: الإيضاح في علل النحو:٧٧ وشرح جمل الزجاجي:٣٣٠/٢ – ٣٣١ والمغني في النحو: ١٤٣/١وشرح الكافية:١٦/١-١٧وأوضح المسالك :٢٦/١ وشرح ابن عقيل :٣٧/١ والهمع :١٥/١ والأشباه والنظائر :١٤٧/٢. لم يذكر أصحاب كتب الاختلاف هذه المسألة ما عدا السيوطي في الأشباه والنظائر

[١] المعجب :١١٠

[٢] الإيضاح في علل النحو :٧٧.

[٣] ينظر : شرح جمل الزجاجي :٣٣١/٢.

[٤] ينظر : شرح الكافية: ١٦/١.

[٥] ينظر :شرح ابن عقيل :٣٣١/١.

[٦] ينظر :المعجب :١١٠.

[٧] ينظر : المعجب في النحو : ٤٣/١ والمعجب : ١١١ وهبة الحازم : ٣٠ .

٢- الأفعـال أحـداث صـادرة عـن الاسـماء فهـي مفتقـرة اليهـا[٨] ، ويوضـحه الزجـاجي (إنَّ الأفعال عوامل في الاسماء بإجماع منّا ومن مخالفينا ، فلو وجب أنْ تكون معربة لوجب أنْ تكون لها عوامل تعربها)[٩].

القـول الثـاني: هـو مـذهب الكـوفيين أنَّ الإعـراب أصـل فـي الاسـماء والأفعـال ، فكـلّ شيء زال عن الإعراب من الاسماء والأفعال فلعلة أزالته عن الأصل[١] .

رفض هذا المذهب ابن عصفور وعدّه باطلاً[٢] ، وردّه السيد رؤوف جمال الدين قال:(وليس لهم دليل يعول عليه)[٣] .

والراجح مذهب البصريين لدلالة الأفعال على معانيها بالصيغ التي وُضعت لها فلا حاجة بها للإعراب.

---

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٣٠/٢ والمعجب : ١١٠.

(٩) الإيضاح في علل النحو : ٧٧ .

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٣١/٢ .

(٣) المعجب : ١١٠ .

دلالة الفعل على الزمن *

المشهور بين النحويين أنَّ في الفعل ثنائية الحدث والزمن فإنَّ في ذهب مثلاً معنى الذهاب المتحصل من مادة "ذهب" وزمن الذهاب المتحصل من صيغة "ذهب" ، فزمان الفعل يتحدد من الصيغ الصرفية القياسية المبوبة على ستة أبواب للفعل الثلاثي وصيغ قياسية لما زاد على الثلاثي فضلاً عن البناء للمعلوم ، والبناء للمجهول ، فهناك عدد من الخصائص أو المميزات التي يتحرك في إطارها زمن الفعل أو يتحدد بها أجمع عليها النحويون وهي على النحو الآتي:

أولا: الزمن أحد المقومات الأساسية للأفعال فدلالة الفعل على الزمن دلالة تضمنية ، قال ابن يعيش:(الزمان من مقومات الأفعال ، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه)[١] .

ثانياً: الزمن هو الفارق المميّز بين الفعل والاسم ، لذلك كان الزمن هو الفارق في حدِّ الفعل والاسم[2].

ثالثاً : الزمن هو الأساس في تقسيم الأفعال الى ماضٍ ومضارع ومستقبل .

---

* تنظر المسألة في : شرح المفصل : ٤/٧ وحاشية الصبان على شرح الأشمونيّ ، علي بن محمد الصبان:٧٣/٢ والمعجب في علم النحو : ٣٠ – ٣٤ والبحث النحوي عند الأصوليين : ١٤٥ .

ملاحظة : يقسّم المناطق الدلالة الوضعية اللفظية على ثلاث دلالات :

- الدلالة المطابقية : وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له .
- الدلالة التضمنية : وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وُضع له .
- الدلالة التلازمية : وهي دلالة اللفظ على معنى ملازم للمعنى الذي وُضع له . ينظر في ذلك : كتب المنطق من دون تحديد مصدر بعينه .

[١] شرح المفصل :٤/٧ .

[2] ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١.

رابعاً: الزمن الذي يقسّم الأفعال الثلاثة هو حركات الفلك[3].

هذه الخصائص التي يتمتع بها زمن الفعل اتفق عليها النحويون إلا أنَّ طائفة من الحوزيّين خرجوا علينا في مؤلفاتهم النحوية برأي يبدو غريباً على أهل التخصص في العربية فاعترضوا على الخصائص الأربع لزمن الفعل وسآتي بالتفصيل على اعتراضاتهم على مميزات زمن الفعل :

أولا: فيما يتعلق بتجريد الفعل عن زمنه ، قال السيد رؤوف جمال الدين:(أمّا دلالته على الزمان وإنْ ذكرها كثير من النحاة فليست من مقومات حقيقته ؛ لأنَّ دلالته عليه بالملازمة العرفية – إنْ صحت – لا العقلية)[1].

هذا القول يتقاطع تماماً مع إجماع النحاة ؛ لأنَّهم رأوا أنَّ الزمن من مقوماته الأساسية كما صرّح ابن يعيش في قوله المتقدم ذكره[2].

حجة المعترضين على أربعة محاور ، هي:

١- اختلاف العلماء في دلالة المضارع الزمنية حقيقة أو مجازاً بين الحال والاستقبال[3].

٢- لو كانت حقيقة الفعل مركبة من ثنائية (الحدث والزمن) لما صحَّ استعمال الماضي في معاني الحال والاستقبال نحو (زوجتُك وبعتُك) لحصول التناقض بين اللفظ والمعنى[4].

٣- أنّ المعنى الحدثي إذا افتقر الى الفاعل فهو المعنى الفعلي وإنْ لم يفتقر اليه وبقي مجرداً ملحوظا في حالتي الوضع والاستعمال حصل ذكر الفاعل أو لم يحصل فهو المعنى المصدري ، فالأصل في الفعل الافتقار ، والأصل في المعاني المصدرية التجرد[5] ، والسيد رؤوف جمال الدين يرى أنَّه انفرد بهذا الرأي وأنّ الله تعالى وفقه اليه ، قال:(ولعلَّ هذا مما وفقنا الله تعالى ، فاني لم أجده في كتاب... فتأمله فإنّه بحث جليل)[6] .

---

(3) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٤ .
(1) المعجب :٢٧ .
(2) ينظر: شرح المفصل:٤/٧.
(3) ينظر: المعجب:٣٤
(4) ينظر: الآراء الراقية: ٥٣-٥٤ وأساس النحو: ٥٣ والمعجب: ٣٤.
(5) ينظر :المعجب :٣١
(6) المصدر نفسه :٣٢

٤- أنَّهم متفقون على اقتران مثل اسم الفاعل واسم المفعول بالزمان كاقتران الفعل به غير أنَّ زمان الفعل معين فالزمان في اسم الفاعل ليس جزءاً منه فكذلك الزمان ليس جزءاً من معنى الفعل[7] .

يبدو لي – والله العالم – أنَّ السيد الجليل رؤوف جمال الدين لم يُوفق في هذا المذهب من جانبين :

أحدهما: أنَّ إنكار دلالة الفعل على الزمان أو دلالته عليه بطريقة التلازم لا التضمن ، رأي أُصولي وليس نحوياً[1] ، فضلاً عن أنَّ السيد رؤوف جمال الدين ليس أوّل من أنكر زمن الفعل فقد سبقه الأصوليون المتأخرون والمعاصرون ، قال الشيخ محمد كاظم الخراسانيّ:(قد اشتهر في ألسنة النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى أخذوا الاقتران بها في تعريفه وهو اشتباه)[2].

والآخر: فإنَّ لي رداً على حججهم التي ساقوها وهي بحسب تسلسلها على النحو الآتي:

١- فيما يتعلق باختلاف النحاة في دلالة المضارع الزمنية ، فالحق أنَّ الاختلاف في زمنه لا ينفي عنه الزمن ، فقد اتفقوا أنَّ له زمناً ، ولكنهم اختلفوا في تحديد الزمن هل هو للحال أو للاستقبال من حيث الحقيقة والمجاز ، ولم يقل أحد منهم أنَّه لا زمن له ، والاختلاف في الشيء لا ينفيه ، فضلاً عن أنَّ الرأي الأصوب في هذا الاختلاف قد حُسم في أكثر من دراسة فالمضارع حقيقة في الحال ما لم تدخل عليه قرينة تصرفه الى زمن آخر[3] .

---

(7) ينظر: أساس النحو: ٥٣ .

(1) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين : ١٥٢ .

(2) الكفاية بشرح الشيخ عبد الحسين الرشتيّ : ٥٩/١ ، نقلاً عن البحث النحوي عند الأصوليين / ١٥٢ .

(3) ينظر: الخلاف النحوي في المغني في النحو : ٩٢ – ٩٣ .

٢- أمّا رد دليلهم الثاني: فإنَّ هناك زمناً صرفياً يأتي من الصيغة وزمناً نحوياً يتأتى من التركيب ، فالزمن في الجملة العربية:(... على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أنَّ الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ومعنى أنَّ الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أنَّ الزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل)[4] . والمفارقة أنَّ الأصوليين الذين تابعهم السيد رؤوف جمال الدين هم أوّل من قال بالزمن النحوي المتأتي من السياق وسبقوا بذلك النحويين[5] ، فضلا عن أنَّ صيغة الفعل الماضي في العقود (بعتُك وزوجتُك) تدلّ على أنَّ الحدث وقع لحظة التكلم[6] ، فمجرد نطق الفعل أصبح ماضياً .

٣- فيما يتعلق بالدليل الثالث والرابع : أنَّ المعنى الحدثي لا يخلو من الزمن فلا بدَّ أنْ يكون الحدث في زمنٍ ما ولكن زمن الفعل جزء معناه واقتران اسم الفاعل بالزمن على نحو تحققه[1] ، أمّا المصدر فزمنه بالدلالة الالتزامية ، قال ابن يعيش في دلالة المصدر الزمانية:(وإنما الزمان من لوازمه وليس من مقوّماته... فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً)[2] .

أمّا الخصيصة الثانية لزمن الفعل التي خالفوها فهي الفارق بين الاسم والفعل ، فما الفارق بينهما إذا لم يدل الفعل على الزمن ؟ يرى السيد رؤوف أنَّ الفارق هو افتقار الفعل بالأصل الى الفاعل وليس الدلالة على الزمان – كما يُظن – وإنْ دلّ المصدر أو بعض المشتقات على الفاعل فدلالة عارضة وليست أصلية[3].

إحتج لمذهبه برأي الأصوليين وهو أنَّ النسبة بين المسند والمسند اليه في الجملة الفعلية نسبة تامة ، والنسبة في المصدر العامل نسبة ناقصة[4] .

---

(4) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤ .
(5) ينظر:البحث النحوي عند الأصوليين :٣٠٧.
(6) ينظر: الفعل زمانه وابنيته ، د. إبراهيم السامرائي : ٢٩ .
(1) ينظر: أساس النحو: ٥٣ .
(2) شرح المفصل :٢/٧.
(3) ينظر: المعجب : ٢٨.
(4) ينظر :المعجب:٢٨.

والحق أنَّ هذا الرأي أصولي نابعٌ من إعمال العقل لا علاقة له بطبيعة اللغة المستقراة من أفواه الأعراب الذين يتكلمون سجية.

أمّا الخصيصة الثالثة لزمن الفعل التي خالفوها فهي تقسيم الفعل الى الأقسام الثلاثة الماضي والمضارع والمستقبل.

ومما تجدر الإشارة اليه أنَّ هاتين المخالفتين: الثانية والثالثة نتجت بسبب إنكار زمن الفعل من صيغته ، فالسؤال المُشكل ، إذا لم يتضمن الفعل زمنه فكيف نقسم الأفعال الثلاثة ؟ تنبه السيد رؤوف لهذا الإشكال ليضع له تخريجاً يقوّم به ما ذهب اليه، قال:(لما كان الفعل حدثاً قام به الفاعل فأوجده .... فالزمانية متعلقة بالحدث المنسوب الى الفاعل لا الى الحدث الكلي فهو مجرد عن قيد الزمانية...)[5].

إذن فكيف نقسِّم الفعل زمنياً ؟ قال:(فالقسمة تعود في حقيقتها الى عمل الفاعل لا الى أصل الحدث)[1].

يبدو لي أنَّه لا بدَّ من توطئة موجزة لنتعرف بها ، ما الذي دفع السيد رؤوف جمال الدين وأقرانه الى أنَّ يقسموا الأفعال زمنياً الى الحدث المنسوب الى الفاعل ، كما هو معلوم للباحثين في العربية أنَّ النحويين قد اتفقوا على أنَّ الفعل يدلُّ بمادته على الحدث وبصيغته على الزمن إلاّ أنّ طائفة من النحاة المتأخرين أضافوا مدلولاً ثالثاً للفعل وهو (النسبة الى الفاعل)[2] ، فأصبح الفعل يدلّ على أشياء ثلاثة: "**الحدث والزمن والنسبة**" واختلفوا في هذه النسبة أمدلولٌ تضمني هي أم تلازم ؟ واختلفوا أيضاً في الفاعل أمعين هو أم فاعل ما ؟ واختلفوا أيضا في هذه النسبة أمتأتية هي من مفهوم الفعل أم من مفهوم الجملة[3] .

---

[5] المعجب :٣٤.

[1] المعجب:٣٤.

[2] ينظر: حاشية الصبان: ٧٣/٢ .

[3] ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٤٤ .

يرى السيد الدكتور مصطفى جمال الدين– واتفق معه – أنَّ هذا النزاع في دخول النسبة ، وفي تعيين الفاعل أمرٌ نشأ في الدراسة النحوية بتأثير أُصول الفقه[٤] .

والخصيصة الرابعة والأخيرة لزمن الفعل هي حركة الفلك ردها السيد رؤوف الى أنَّ حركة الفلك لا يدلّ عليه الفعل وليس مراداً للواضع حتماً ودلالته عليه تستلزم الدور والتسلسل الباطلين عقلاً[٥] .

والظاهر أنَّ رأيه هذا مردود من وجهين:

أحدهما: أنَّ الدور والتسلسل علتان عقليتان فلسفيتان لا تمتان الى طبيعة اللغة بصلة.

والآخر: قوله مردود بقول ابن يعيش:(إنَّ الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية فكانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر)[6] . وإنْ كان الدكتور إبراهيم السامرائيّ قد انتقد ابن يعيش في قوله هذا وعدّه خارج النظر العلمي ، قال: (وابن يعيش في هذا القول يذهب مذهباً بعيداً وهو لا ينهج نهجاً لغوياً فكأنه أراد أنْ يفلسف المسألة اللغوية وهي لا علاقة لها بهذا النظر العلمي)[1].

اِتفق السيد نعمة الله الجزائري ت(١١١٢هـ) مع النحويين المتأخرين على أنَّ الفعل يدلّ على الحدث والزمن والنسبة الى فاعل ما ، وردّ حجج من ينكر دلالة الفعل على الزمان ، وقد تتبعه السيدان: علي البهبهانيّ والدكتور مصطفى جمال الدين [2]وعدّها مغالطة واشتباه فردّا ردوده واعتراضاته على حجج منكري الزمن وعدّاها بعيدة وتوهماً[3].

يرى الدكتور مصطفى جمال الدين أنَّ الأصوليين في بحثهم عن المدلول الزمني في الجملة الفعلية لم ينكروه مطلقاً لكن الاختلاف بينهم وبين النحويين في تحديد ما يدل عليه ، فالنحويون يرون أنَّ الزمن من الصيغة فدلالته تضمن ، والأصوليون يرون أنَّ الزمن متأتٍ من سياق الجملة وقرائنها (فالزمن عندهم مرتبط بالمسألة النحوية لا بالمدلول الصرفي للصيغة فقد ربطوه بطريقة تأليف الجملة وسياقها ودلالتها بحسب موقع الخبر والإنشاء

---

[٤] ينظر :حاشية الصبان: ٧٣/٢.

[٥] ينظر: المعجب : ٣٠ .

[6] شرح المفصل : ٤/٧ .

[1] الفعل زمانه وأبنيته : ١٧.

[2] ينظر: حاشية الجزائري على الفوائد الضيائية ، السيد نعمة الله الجزائري: ٣٥ .

[3] ينظر: أساس النحو: ٥٥-٥٦ وكشف الأستار عن وجه الأسرار ،: ٢٨-٢٩ والبحث النحوي عند الأصوليين: ١٦٣-١٦٧.

وبحسب القرائن المقيدة لإطلاق الفعل سواء كانت قرائن مقامية ... أم قرائن لفظية مما يحيط بالفعل من أدوات النفي والشرط والتحقيق والتسويف والظروف المختلفة)[4] .

نحويو الحوزة العلمية بنزعتهم الأصولية بحثوا الزمن النحوي المتأتي من سياق التراكيب النحوية في وقت مبكر قياساً بالدراسات النحوية الحديثة وهذا مما يسجل لهم ، وإذا كان الدرس اللغوي الحديث قد سبق النحويّين الحوزيّين المعاصرين الى ذلك ، فأنا واثق أنَّهم لم يطّلعوا على الدراسات اللغوية الحديثة نظراً لانغلاقهم على الواقع التقليدي ، وما حققوه من إنجاز على صعيد الزمن النحوي المتحصل من سياق التركيب أو نحو الدلالة المتحصل من القرائن والعلاقات السياقية فهو من صميم أفكارهم وجهودهم وليس تبعاً .

الظاهر أنَّ إنكار الزمن من الصيغة مطلقاً رأي لا يتفق وطبيعة اللغة العربية الثابتة باستقراء تراكيبها وأساليبها المتنوعة ، فيمكن أنْ نخلص الى نتيجة لا أريد أنْ أقول إنَّها توافقية ؛ لأنَّ القواعد لا تأخذ بالتوافق وإنَّما بالاستقراء ، فالظاهر أنّ الزمن يأتي مرة من الصيغة وهي في التركيب النحوي ويأتي مرة أخرى من التركيب النحوي ولا علاقة للصيغة به ويأتي مرة ثالثة الأزمنة الثلاثة في تركيب نحوي واحد ، ولا علاقة للصيغة ولا يأتي مرة رابعة أي زمن في التركيب النحوي لا من الصيغة ، ولا من التركيب ، وإنَّما مجرد إثبات حدث لموصوف وهذه الأخيرة تحدث من الفعلين الماضي والمضارع.

أمّا الماضي ففي صيغ (فَعُل، فَعَلَ، وفَعِل) مثال ذلك: شَرُف زيد ، وحسن خلقه، وعوِر الرجل[1].

أمّا المضارع ففي التعبير عن حقائق ثابتة ، مثال ذلك: تدور الأرض حول الشمس ، ويصوم المسلمون في رمضان ، وتشرق الشمس.

أمّا دلالة الأزمنة الثلاثة في تركيب واحد والصيغة فيه فعل ماضٍ فمثال ذلك "سواء عليّ أقمت أم قعدت" ، وقولنا: "كلما درست فهمت الدرس جيداً" بشرط انعدام القرينة التي تحدده لزمن معين[2].

---

(4) البحث النحوي عند الأصوليين : ١٦٨

(1) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، د.علي جابر المنصوري : ٤٧ .

(2) المصدر نفسه: ١٢٩-١٣٠ .

وعليه نجد الفعل الماضي يتأرجح من حيث الزمن فيدلّ على:

١- الفعل الماضي من الصيغة وهو في التركيب النحوي نحو: (ذهب زيدٌ).

٢- الفعل الماضي يدلّ على زمن غير زمنه وهو في التركيب النحوي نحو "زوجتك وبعتك".

٣- الفعل الماضي يدلّ على الأزمنة الثلاثة وهو في التركيب النحوي نحو "سواء علي أقمت أم قعدت" من دون وجود قرينة تحدده .

٤- الفعل الماضي لا يدلّ على أي زمن لا صرفي ولا نحوي وهو في التركيب النحوي نحو "شرف زيد" و "عور الرجل" .

ونجد الفعل المضارع الدال على الحال بصيغته الصرفية يتأرجح من حيث الزمن فيدلّ على:

١- زمن المضارع الصرفي داخل التركيب النحوي نحو: (يذهب خالد).

٢- زمن نحوي غير ما وُضع له من الصيغة نحو: (لم يذهب ، لن يذهب).

٣- لا يدلّ المضارع على زمن صرفي ولا نحوي داخل التركيب النحوي نحو: (يصوم المسلمون في رمضان).

من هذا الاستقراء لا نستطيع أنْ ننكر دلالة الصيغة الصرفية على الزمن ونستأنس بما قدّمه الحوزيّون في الزمن النحوي وإنْ دلّ هذا التنوع في الأزمنة بحسب الاستعمال فإنَّما يدل على ثراء اللغة العربية من حيث التعبير والأساليب.

دلالة المضارع الزمنية*

تباينت آراء النحاة في دلالة الفعل المضارع على الزمن ، قال السيد رؤوف جمال الدين: (وفي دلالته على زمن الإخبار به خمسة أقوال: **أحدها:** أنَّه للحال فقط ... **الثاني:** أنَّه للاستقبال فقط ...**الثالث:** أنَّه حقيقة مشتركة بين الحال والاستقبال ... **والرابع:** أنَّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ... **والخامس:** عكسه)[1] .

القول الأول: إنّه للحال فقط ، اختاره ابن الطراوة ، وذكره السيوطي ، قال: (لأنَّ المستقبل غير متحقق الوجود ، فإذا قلت: زيدٌ يقوم غداً فمعناه ينوي أنْ يقومَ غداً)[2] . وتابعه في هذا التعليل السيد رؤوف جمال الدين [3].

القول الثاني: إنّه للاستقبال فقط ، ذكره السيوطيّ أيضا وعليه الزجاج وأنكر أنْ يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة ؛ لأنَّك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً[4]، وتابعه أيضا السيد رؤوف جمال الدين[5].

---

* تنظر المسألة في : المغني في النحو : ١/١٣٥ – ١٣٧ وشرح الكافية : ٢/٢٢٦ والهمع : ١/٧-٨ والمعجب في علم النحو : ٣٥.

[1] المعجب : ٣٥ .

[2] الهمع : ١/٧.

[3] ينظر: المعجب: ٣٥.

[4] ينظر : الهمع ١/٧ .

[5] ينظر: المعجب: ٣٥ .

القول الثالث: إنّه حقيقة مشتركة بين الحال والاستقبال ، نسبه السيد رؤوف الى سيبويه والجمهور[٦] أنّه إذا تجرد عن القرينة لم يُفهم أحد معنييه ، فتوقفه على القرينة أو الاستفسار لمن قال: زيدٌ يصلي هل يصلي الآن أو بعد الزوال ؟ دليل الاشتراك[٧].

ردَّ ابن فلاح هذه الحجة ، قال:(قلنا: لا نُسلِّم بل يُفهم منه الحال والذي يتوقف على القرينة هو المستقبل بدليل وضع الحروف)[٨] .

القول الرابع: إنّه حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال رجّح هذا القول ابن فلاح اليمنيّ[١] ، واختاره رضي الدين الاسترابادي ّ[٢] ، والسيوطيّ[٣] وعليه ابو علي الفارسي[٤] .

حجتهم على ثلاثة أوجه :

الأول:(إنَّ أصل الفعل أنْ يكون خبراً ، والأصل في الخبر الصِّدق وفعل الحال هو الذي يمكن الإشارة اليه ، فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ، وأمَّا إطلاق الخبر على المستقبل فمجاز؛ لأنّه يصير حاضراً)[٥].

الثاني: أنَّ المستقبل وضع له حروف ثبوتية تصرفه الى المستقبل وأما الحال فلم يوضع له حرف ثبوتي يصرفه الى الحال ، فدلَّ ذلك على وضع اللفظ له ، لعدم احتياجه الى حرفٍ يعيِّنه)[٦].

---

[٦] ينظر : المعجب : ٣٥ .
[٧] ينظر :المغني في النحو :١٣٦/١.
[٨] المغني في النحو: ١٣٧/١ .
[١] ينظر : المغني في النحو : ١٣٦/١ .
[٢] ينظر : شرح الكافية :٢٢٦/٢ .
[٣] ينظر : الهمع : ٧/١ .
[٤] ينظر : المغني في النحو : ١٣٦/١ .
[٥] المغني في النحو : ١٣٦/١ .
[٦] المغني في النحو: ١/ ١٣٦- ١٣٧ .

الثالث: (إنَّ الحال أقرب ، والعرب تُغلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الإضمار نحو: " أنا وأنت قمنا" و " أنت وزيدٌ قمنا ")[٧]

القول الخامس: إنّه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، حجتهم من وجهين:

أحدهما:(إنَّ الحال خفي ، لذلك وقع الخلاف فيه ، فوضع اللفظ على الجلي أولى من الخفي)[٨].

والآخر:(إنَّ أصل أحوال الفعل أنْ يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمستقبل هو أحق بالمثال)[٩] . ردّ السيوطيّ هذا الوجه بأنَّه لا يلزم من سبق المعنى أسبقية المثال[١٠].

وفي خلاصة هذا التباين في زمن المضارع ذكر السيد رؤوف جمال الدين الأقوال الخمسة ، وقد نسب القول الثالث الى الجمهور وسيبويه ، وترك بقية الأقوال من دون نسبة .

وقد اتضح في المسألة السابقة في نفي الزمن عن الفعل أنّه حقيقة غير مركبة من ثنائية "الزمن والحدث" وإنَّما هو حدث فقط ، اتخذ السيد رؤوف من هذا الاختلاف حجة على نفي زمن الفعل بأقسامه كلها وأكد في نهاية المسألة (بهذا يتضح لنا على – ما قدمنا – كون حقيقة الفعل بسيطة لا مركبة)[١] .

وقد كان لي رد في موضعه[٢] ، والصواب في زمن المضارع أنَّه حقيقة في الحال ما لم تدخل عليه قرينة تصرفه الى زمن آخر .

---

[٧] المغني في النحو: ١/ ١٣٧ .
[٨] المغني في النحو : ١٣٦/١ .
[٩] الهمع : ٧/١ .
[١٠] ينظر: الهمع : ٧/١
[١] المعجب : ٣٥ .
[٢] تنظر المسألة السابقة .

رافع الفعل المضارع*

تباينت آراء نحاة البصرة والكوفة في عامل الفعل المضارع واختلف الكوفيون فيما بينهم أيضا في رافعه ، قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(واختلف في رافعه فقيل: تجرده عن الناصب والجازم ... وقيل: حلوله محل الاسم ... وقيل: نفس المضارع أي المشابهة للاسم ... وقيل إنَّ رافعه حروف المضارعة).[1]

هذا الاختلاف ذكره ابو البركات الأنباري على ثلاثة أقوال [2] ، وابن يعيش على أربعة أقوال[3] ، وابن عقيل على قولين[4] ، والشيخ هادي كاشف الغطاء على أربعة أقوال أيضا[5] .

* تُنظر المسألة في : الإنصاف : ٥٥٠/٢ – ٥٥٤ وأسرار العربية : ٤٨ شرح المفصل : ١٢/٧ وشرح ابن عقيل : ٣٤١/٢ وبلغة النحاة : ٧٣ والمعجب في علم النحو : ١٠٩ .

(1) بلغة النحاة : ٧٣ .

(2) ينظر الإنصاف : ٥٥٠/٢ – ٥٥٤ وأسرار العربية : ٤٨ .

(3) ينظر : شرح المفصل : ١٢/٧ .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٤١/٢ .

(5) ينظر : بلغة النحاة : ٧٣ .

القول الأول: نسبه الشيخ هادي الى الفراء[6]، وهي نسبة صحيحة[7] ، ونسبه من قبلُ ابو البركات الأنباري الى الفراء في موضع[8] ، والى أكثر الكوفيين في موضع آخر[9] ، اختاره ابن مالك[10] ، والشيخ عباس كاشف الغطاء[11] ، ورفضه ابو البركات الأنباريّ فعدّه فاسداً[12] وضعيفاً ، وضعّفه ابن يعيش أيضا[13].

حجة أصحاب القول: إنَّ الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم فإذا دخلت عليه النواصب دخله النصب وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم فعلمنا أنَّ بدخولهما يكون الفعل منصوباً ومجزوماً وبسقوطهما عنه دخله الرفع[14].

حجتهم هذه مردودةٌ بأنَّ الرفع سيكون بعد النصب والجزم ولا خلاف بين النحويين أنّ الرفع قبل النصب والجزم ؛ لأنّ الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ، وكما أنّ رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول فكذلك يجب أنْ يكون الرفع قبل النصب والجزم[1].

القول الثاني: إنَّ رافعه حلوله محل الاسم ، وهو مذهب البصريين[2] .

حجتهم من وجهين:

أحدهما:(إنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه)[3] .

والآخر:(إنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أنْ يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم)[4].

---

(6) ينظر : بلغة النحاة : ٧٣ .
(7) ينظر : أسرار العربية : ٤٨ وشرح المفصل : ١٢/٧ .
(8) نظر : أسرار العربية : ٤٨.
(9) نظر : الإنصاف : ٥٥١/٢ .
(10) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٤١ .
(11) ينظر : الفائقة في النحو : ٤٨ .
(12) ينظر: الإنصاف : ٢/ ٥٥٣ وأسرار العربية : ٤٩ .
(13) ينظر : شرح المفصل : ٧/ ١٢ .
(14) ينظر :الإنصاف : ٥٥١/٢ .
(1) ينظر : الإنصاف : ٢/ ٥٥٣ .
(2) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥١/٢ وأسرار العربية :٤٨، والمعجب: ١٠٩ .
(3) الإنصاف : ٥٥٢/٢ وينظر : أسرار العربية :٤٨ .
(4) الإنصاف ٥٥٢/٢ ، وينظر : أسرار العربية: ٤٨ .

ردّ الكوفيون حجة البصريين بأن قالوا:(لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أنْ ينصب إذا كان الاسم منصوباً كقولك "كان زيدٌ يقوم" لأنَّه قد حلَّ محل الاسم إذا كان منصوباً وهو "قائماً " ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ؟ ولو كان كذلك لوجب أنْ يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض)[5] .

أجاب البصريون على اعتراض الكوفيين بأنّه (لم يكن منصوباً أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور ؛ لأنّ عوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال وهذا فعلٌ، فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه)[6] .

القول الثالث: إنَّ المضارعة أي المشابهة عامل رفعه ، نسبه الشيخ هادي كاشف الغطاء الى ابي العباس ثعلب[7] ، والظاهر أنّ هنالك خلطاً بين مشابهة الفعل للاسم ووقوع الفعل موقع الاسم ، فالمشابهة أوجبت إعراب الفعل المضارع والوقوع موقعه أوجب رفعه، قال ابن يعيش:(وقد توهم ابو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنَّ مذهب سيبويه ارتفاعه بمضارعة الاسم ... والصحيح من مذهبه أنَّ إعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم)[1] . والظاهر أنَّ السيد رؤوف جمال الدين تابع ثعلباً في توهمه ، قال:(فعلة الإعراب أحرى أنْ تكون علة رفعه أيضا)[2]. وعليه لا يدخل هذا القول في ضمن أقوال الاختلاف .

القول الرابع: إنَّ رافعه حروف المضارعة وهو مذهب الكسائي[3] ، ولم أجد – في حدود ما اطلعت عليه – من استحسنه ، وعدّه ابن يعيش قولاً[4] ، وعدّه ابو البركات الأنباريّ فاسداً واهياً[5] ، ويرى السيد رؤوف جمال الدين أنَّه بالإعراض أجدر[6].

حجة الكسائي: أنَّه كان قبل دخولها مبنياً وبعده صار مرفوعاً ولا حادث سواهما فأضيف العمل اليها[7] ، وحجته هذه مردودة من وجوه:

---

(5) الإنصاف ٥٥١/٢ .
(6) الإنصاف :٥٥٣/٢ . .
(7) ينظر : بلغة النحاة :٧٣ .
(1) شرح المفصل :١٢/٧ وينظر : بلغة النحاة :٧٣ .
(2) المعجب :١٠٩ .
(3) ينظر الإنصاف : ٥٥١/٢ وأسرار العربية : ٤٨ وشرح المفصل : ١٢/٧ وبلغة النحاة / ٧٣-٧٤ .
(4) ينظر : الإنصاف : ٥٥٣/٢ وأسرار العربية : ٤٨ .
(5) ينظر : شرح المفصل : ١٢/٧ .
(6) ينظر : المعجب : ١٠٩ .
(7) ينظر : شرح المفصل : ١٢/٧ وبلغة النحاة : ٧٤ .

الوجه الأول: أنَّها جزء من الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه[8].

الوجه الثاني:(إنَّ الناصب والجازم يزيلان رفعه مع بقائهما، فيلزم إمّا ابطال عمل العامل بعاملٍ قبله وهو خلاف الأصل ، وإمّا اجتماع عاملين على معمول واحد فكل واحد منها يقتضي خلاف عمل الآخر)[9].

الوجه الثالث:(إنَّه كان ينبغي أنْ لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل)[10]. وهنالك قول خامس ذكره ابن يعيش: وهو أنَّ العامل في الفعل المضارع هو تعريه عن العوامل اللفظية مطلقاً ؛ لأنّ التعري في قول الفراء الأول هو من الناصب والجازم خاصة نسبه الى جماعة من البصريين ولم يصرّح لمن منهم[١١] ، وعدّه ضعيفاً[١٢] .

خلاصة الاختلاف أنَّ لعلماء الحوزة العلمية موقفين منه:

أحدهما: لناظم الفائقة الشيخ عباس كاشف الغطاء[١] ، وشارحها الشيخ هادي كاشف الغطاء فقد رجّحا قول الفراء والكوفيين وهو أنَّ التجرد عن الناصب والجازم هو العامل في المضارع ، قال الشيخ هادي:(ولا يقدح ما قيل فيه إذ لا نسلّم أنَّ العدمي لا يعمل في الوجودي)[٢] .وردّ الأقوال الثلاثة الأُخر ، قال في مذهب البصريين:(وفيه ما فيه)[٣] . ورفض مذهب ثعلب ، قال:(وهو مردود)[٤] . واعترض على مذهب الكسائي ، قال:(وهو معارض)[٥] .

---

[8] ينظر : الإنصاف : ٥٥٤/٢ وشرح المفصل : ١٢/٧ وبلغة النحاة : ٧٤ .

[9] بلغة النحاة : ٧٤ .

[10] الإنصاف : ٥٥٣/٢ .

[١١] ينظر : شرح المفصل : ١٢/٧ .

[١٢] ينظر : شرح المفصل : ١٢/٧ .

[١] ينظر : الفائقة في النحو : ٢٨ .

[٢] بلغة النحاة : ٧٣ .

[٣] بلغة النحاة : ٧٣ .

[٤] بلغة النحاة : ٧٣ .

[٥] بلغة النحاة : ٧٣ .

ولم يعترض على قول الفراء فدلّ مع القول المتقدم ذكره أنَّه قد وافقه . **والموقف الآخر**: للسيد رؤوف جمال الدين فقد اختار مذهب البصريين ، قال:(والذي أراه مذهب البصريين)[٦] .

الفعل الناقص*

الفعل على قسمين: تام وناقص(فالتام ما ينبئ عن حركة المادة التي لا يفيدها الإعراب المتكفل للنسبة ، فمفادها دائماً لمعنى جديد غير ما أفادته الأحوال الإعرابية)[١] . والفعل الناقص هو(ما ينبئ عن حركة المادة التي تستفاد من الأحوال الإعرابية المتكفلة للنسبة فماده عين مفاد الإعراب لكن باللحاظ الاستقلالي)[٢] .

هكذا عرّف الشيخ محمد كاظم الملكيّ الفعل التام والناقص بطريقة وأفكار الأصوليين في البحث النحوي ، ويستطرد موضحاً كيف يدخل الفعل الناقص على الجملة الاسمية ولا

---

(٦) المعجب : ١٠٩ .

*تنظر المسألة في: الإنصاف ٢/ ٨٢١ وشرح المفصل: ٨٩/٧-٩٠ والمغني في النحو: ٣/ ٩، ٤٣ والآراء الراقية الحديثة: ٧٤- ٧٥ وأساس النحو: ١٤٦ .

(١) الآراء الراقية الحديثة: ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه: ٧٤ .

يفيد غير اتصاف الذات وقد تكفلت به العلامة الإعرابية ، قال: (فإذا قيل: زيد قائم ، فهناك أمور ثلاثة: الموضوع والمحمول والنسبة المدلول عليها بالحركات الإعرابية التي هي معنى حرفي آلي لملاحظة حال الطرفين ، وهي بهذا اللحاظ لا تصلح للحكم عليها أو بها ، ولكن قد تلاحظ تلك النسبة بلحاظ استقلالي فتقع مورداً للنفي والإثبات وتصير معنى مستقلاً صالحاً لأنْ يحكم به أو عليه كمعاني سائر الاسماء فيعبر عنها بالكون ونحوه مما يشتق منه الأفعال الناقصة)[٣].

يرى النحويون أنَّ النقص في هذه الأفعال من وجهين:

أحدهما: لعدم دلالتها على الحدث ، **والآخر:** لأنَّه لا يتم بها مع مرفوعها كلام بخلاف الأفعال المقتضية للمرفوع والمنصوب[٤].

أمّا الشيخ الملكيّ فيرى أنَّها(اتصفت بالنقص لأنَّها لا تفيد معنى جديداً غير إفادته الأحوال الإعرابية وهو ربط القيام بزيد في المثال المتقدم ... وهذا هو السر في اختصاص الأفعال الناقصة بالدخول على المبتدأ والخبر ... فليس معنى كان زيد كاتباً إلا أنَّ زيداً تحقق اتصافه بالكتابة)[٥] . أظنه يعني عدم إفادتها معنى جديداً ، عدم إفادتها الحدث.

اِختلف النحويون في خبر كان فالبصريون على أنَّ نصبه نصب المفعول، والكوفيون على أنَّه حال ، ولكلَّ فريق حججه.[1]

ذكر الشيخ محمد كاظم الملكي الرأي الأول وعدّه خطأًً ، قال:(وهو غير صحيح)[2] . واختار الرأي الثاني من دون أنْ ينسبه الى الكوفيين بعد أنْ عدَّ اسمها فاعلاً للفعل الناقص ، قال:(بل المرفوع بها لا يكون اسماً لها ، بل فاعلاً لها تحقيقاً لأنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل ولا يمكن وجود فعل من دون فاعل فالمنصوب بها ليس خبراً بل حالاً لازمة

---

[٣] المصدر نفسه: ٧٥ .
[٤] ينظر: المغني في النحو: ٣/ ٩ .
[٥] الآراء الراقية الحديثة: ٧٥ .
[1] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٨٢١ وشرح المفصل: ٧/ ٨٩ .
[2] الآراء الراقية الحديثة: ٧٥ .

. وقد تابعه السيد علي البهبهانيّ [3]للمرفوع في الفعل الناقص ؛ لأنَّه من الأفعال اللازمة)
.[4]بعد أنْ أخرج الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة من حقل النواسخ

فيما تقدم من تفصيلات تتعلق بالأفعال الناقصة تستدعي وقفة ؛ لأنَّ فيها نظراً .

أولاً: فيما يتعلق بعدم الإفادة من الفعل الناقص غير اتصاف الذات بالوصف ، والحق أنَّ الفعل الناقص يفيد تحديد زمن الجملة الاسمية الداخل عليها ، فبعد أنْ كان مجرد اتصاف "زيد قائم" أصبح اتصافاً في زمن معين ، أمّا عدد من الأفعال الناقصة من اخوات كان فقد تفيد معنى جديداً يضاف الى معنى الزمن نقول: صار زيد فقيهاً بعد أنْ كان نحوياً ، فقد ، واختلفت معهن في إثبات حكم الانتقال من [5]اشتركت "صار" مع اخواتها في إثبات الخبر الماضي عندما كان نحوياً الى زمن الحاضر بوصفه فقيهاً الآن ، فجديدها هو معنى الانتقال أولاً وزمن الوجود ثانياً.

ثانياً: اقتضاء الفعل الناقص للفاعل ، هذه القضية هي التي دفعت النحويين أنَّ يعدوها أفعالاً ناقصة ؛ لأنَّها لا يتم مع مرفوعهن كلام تام الى جانب نقصان الحدث ، فقد اتضح أنَّ الشيخ الملكي يعدّ "كان" فعلاً لازماً واسمه فاعلا تحقيقاً والحقيقة أنّ النحويين يصطلحون على ؛ لأنَّها لا تحتوي على حدث [6]الأفعال الناقصة أفعال العبارة أو الأفعال اللفظية غير الحقيقة أولاً ولا تتم الفائدة مع مرفوعها لوحده فكيف يكون اسمها فاعلاً تحقيقياً لفعل غير حقيقي ؟ .

يبدو لي أنَّ هذه القضية نابعة من وجهة نظر أصولية ؛ لأنَّ أكثر الأصوليين لا يشترطون الفائدة في الكلام ولا في الجملة ؛ لأنَّ الكلام عندهم ما يتكلم به سواء أكان كلمة مفردة أم جملة كلمات مفردة أو مركبة.[1]

أمّا الشيخ الملكيّ فيشترط الإفادة في الكلام ، ولكنه يتفق مع الأصوليين على أنَّ الإفادة تأتي من كلمة واحدة مثل "ضرب" ؛ لأنَّ الإفادة في اللفظ من النسبة التامة ، والنسبة التامة تتحصل من لفظ الفعل وحده من خلال الحدث.[2]

---

[3] الآراء الراقية الحديثة: ٧٥ .
[4] ينظر: أساس النحو: ١٤٦ .
[5] ينظر: المغني في النحو: ٣/ ٤٣ .
[6] ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٨٩ ـ ٩٠ .
[1] ينظر:البحث النحوي عند الأصوليين:٢٤٣.
[2] ينظر: الآراء الراقية:١٩.

الظاهر أنَّ هناك تناقضاً بين عدّ اسم كان فاعلاً لها وبين إفادة الكلام من لفظ الفعل وحده ؛ لأنَّ محور الإفادة من لفظ الفعل وهو النسبة التامة المتحصلة من الحدث والفعل الناقص لا حدث فيه إطلاقاً ، وعليه فلا يوجد حدث منسوب الى فاعل ما ، فضلاً عن أنَّ وجهة النظر الأصولية التي تبناها الشيخ الملكيّ تعدّ الفاعل خارجاً عن الفعل بل هو متعلق من متعلقات الفعل كسائر المفاعيل[3] ، هذا فيما يتعلق بالفعل التام المتأصل في الحدث . فكيف بالفعل الناقص الخالي من الحدث ؟ الظاهر أنَّ الشيخ الملكيّ لم يوفق في عدّ اسم كان فاعلا لها والله العالم.

كان الشأنية* .

وضع العلماء الأوائل قوانين العربية من استقرائهم للغة الفصحاء من مواردها المتعددة ، فأصبحت لدينا مجموعة من القواعد التي بين أيدينا اليوم إلا أنَّ بعض القواعد اصطدمت بطائفة من النصوص المقدسة التي لا يأتيها الشك ولا يمكن أنْ تُرفض أو يُسدد لها الطعن .

أمَّا النصوص المقدسة من آيات الكتاب الكريم التي جاءت مخالفة لما فننوه ، فقد جهد العلماء في تخريجها وتأويلها ؛ لكي تنسجم مع قواعدهم ؛ لأنَّهم لا يستطيعون أنْ يصفوا هذه

---

[3] ينظر :الآراء الراقية:١٩.

* تُنظر المسألة في : كتاب الحلل في إصلاح الخلل : ٧٤ والمغني في النحو : ٣٦/٣ ، ٣٩ والنحو الوافي : ٥٥/١ ، ٥٤٩ ومنة المنان في الدفاع عن القرآن : ٩٨/١ .

النصوص بالندور أو الشذوذ أو الخطأ أو اللهجة القبيحة كما فعلوا مع طائفة من النصوص الأخرى من شعر ونثر .

اِتفق النحاة على أنَّ " لعلّ "من الحروف المشبهة بالفعل تفيد الترجي والتوقع فكيف يتفق هذا المعنى مع قوله تعالى: ((لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ))[١] ، فهل يجوز أنْ نقول: إنَّ الله يترجى ويتوقع ؟ الجواب حاشا لله فإنّه عالم بالأشياء كلها وستأتي المسألة في موضعها.

اِنتفض النحويون إيماناً منهم بكمال الخالق عزَّ وجل بتخريج ما ورد من معانٍ نحوية لا تتفق ومعتقداتنا ولا سيما المسائل المتعلقة بصفات الخالق عزّ وجل .

ممّا اصطدموا به الفعل الماضي الناقص "كان" فقد اتفق النحاة على أنَّه يُفيد زمن الماضي وهو منقطع ، فكيف ينسجم مع قوله تعالى: ((وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً))[٢] ، وقوله تعالى:((إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً))[٣].

إذا جرى "كان" مجرى المعنى الموضوع لهُ سيكون المعنى ، كان الله غفوراً رحيماً فيما مضى من الزمان وفي الوقت الحاضر والمستقبل ويمكن أنْ يكون غفوراً أو عديم المغفرة وحاشا الله فإنَّ رحمته وسعت كلَّ شيء في الماضي والحاضر والى ما شاء سبحانه ، وكذلك الصلاة فإنَّها واجبة على منْ مضى والأحياء حتى يأتي أمرُ الله ، فقد خرجت "كان" عن زمنها الماضي في الآيات الكريمات فهي تفيد الاستمرار والدوام في الأزمنة كلّها.

تناول السيد محمد الصدر معنى "كان" في قوله تعالى:((إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً))[1] ، قال:(كان هنا للشأنية لا للماضوية)[2] . والشأنية مصطلحه الذي انفرد به يعني: شأنه تواباً على الدوام والاستمرار ، قال ابن السيد البطليوسي في معنى "كان":(تدلُّ على الأمر المشاهد في الحال

---

[١] البقرة : ١٨٩/٢ .
[٢] النساء: ٩٦/٤، ١٠٠، ١٥٦ والفرقان: ٧٠/٢٥ والأحزاب ٥/٣٣ ، ٥٠ ، ٥٩ والفتح: ١٤/٤٨ .
[٣] النساء : ١٠٣/٤ .
[1] النصر :٣/١١٠ .
[2] منة المنان :٩٨/١ وينظر:المشتق عند الأصوليين: ١٩٤.

. ولكن النحاة اشترطوا وجود [3]وقد كان على تلك الصفة فيما مضى من غير انقطاع)
قرينة تدلُّ على شمول الأزمنة الثلاثة من دون انقطاع[4].

أمَّا القرينة الدالة على شمول الأزمنة الثلاثة للفعل الناقص "كان" في قوله تعالى:
((إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً)) ، فإنَّها في أمرين:

أحدهما:(قرينة عامة وهو أنَّه سبحانه لا يحتمل تبدل شأنه من حالة الى أخرى فنعلم أنَّه ثابت في الماضي وفي المضارع وفي المستقبل يعني أنَّه توجد قرينة عقلية قطعية على استمرار صفاته أزلياً ، فلا يصدق في حقه "كان" إذا كان المراد منها الماضي)[5].

والآخر: السياق القرآني للآيات السابقة كفيل بتحديد معنى "كان" التي تدلُّ على الدوام والاستمرار(فإن قوله: إذا جاء وقوله: رأيت الناس وقوله: فسبّح كلها تدلّ على
. فضلا عن أنَّ إطاعة [6]الاستقبال ، فلا يمكن أنْ يكون قوله: إنَّه كان تواباً ، للماضي)
، ويرى السيد الصدر [7]الأمر لا يكون إلا في المستقبل ولا يكون في الحال أي حال الأمر
. يبدو لي [8]أنَّ سياق الاستقبال كفيل بمعنى كان الشأنية حتى لو تنزلنا عن القرينة العامة أنّ القرينة الأولى يمكن أنْ تصلح للفعل "كان" في الآيات الكريمات كلّها التي تأتي مع صفات الخالق الأزلية ، بل مع الألفاظ كلّها التي تدلُّ على هذا المعنى ، أمّا القرينة الثانية فهي مرتبطة بالسياق القرآني اللفظي ، والمقامي .

حذف "كان" وأحد معموليها * .

---

[3] كتاب الحلل: ٧٤ .
[4] ينظر : النحو الوافي :٥٥/١، ٥٤٨ .
[5] منة المنان : ٩٨/١.
[6] منة المنان : ٩٨/١ .
[7] ينظر : منة المنان :٩٨/١ .
[8] ينظر : منة المنان :٩٨/١ .
* تنظر المسألة في : شرح المفصل :٩٧/٢-٩٨ والمغني في النحو :٨٨/٣-٩١ وشرح ابن عقيل : ٢٩٣/١-٢٩٥ والنحو الوافي :٥٨٤/١- ٥٨٥ ودراسات في قواعد اللغة العربية : ٧٧/١-٧٨ وشرح العوامل :١١٨-١٢٠ وهبة الحازم:٢١٤/١-٢١٥ .

كان أم لبابها اختصت من بين اخواتها النواسخ بأنْ تُحذف وحدها وتحذف مع أحد معموليها وتحذف مع معموليها هكذا وردت عن العرب الفصحاء ، استقرى النحاة شواهد حذفها المتقدم فكان الحديث النبوي الشريف: ((الناس مجزّيون بإعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ)) ، من أشهر الشواهد النحوية على حذفها مع أحد معموليها .

قال السيد محمد عبد الحسين القزويني:(اِعلم أنّه يجوز في "خيراً فخيرٌ" وفي "شراً فشرٌ " أربعة أوجه من الإعراب) [١].

فصّل النحاة في الأوجه الإعرابية الأربعة: أنّ **الوجه الأول:** نصبهما "خيراً فخيراً " **والثاني:** رفعهما "خيرٌ فخيرٌ" ، **والثالث:** نصب الأول ورفع الثاني "خيراً فخيرٌ" **والرابع:** رفع الأول ونصب الثاني "خيرٌ فخيراً"[٢] .

الوجه الأول: نصبهما ، نصب الأول على أنَّه خبر لكان ونصب الثاني إمَّا خبراً لكان أو مفعولاً به ليجزى والتقدير: إنْ كان عمله خيراً كان جزاؤه خيراً أو فيجزى خيراً[٣] . ضعّف ابن فلاح اليمني نصب خيراً الثانية من وجهين :

أحدهما: (حذف فاء الجزاء الموجودة في اللفظ)[٤] .

والآخر:(أنّه حذفٌ للفعل على غير قياس ، وأمّا حذف المبتدأ بعد الفاء فعلى القياس)[٥].

أمّا **الوجه الآخر** من التقدير الثاني "فيجزى خيراً" فتقديره ضعيف أيضاً من وجهين:

أحدهما:(إنّ تقدير المبتدأ بعد الفاء على القياس وتقدير الفعل بعدهما على غير قياس)[٦].

والآخر:(إنّ الفعل المضارع إذا وقع جواب الشرط لم يحتج الى الفاء بل يكفي تأثير حرف الشرط فيه ، في إفادة الربط بين الجزاء والشرط)[٧].

---

[١] شرح العوامل :١١٩ .
[٢] ينظر : شرح المفصل :٩٧/٢ والمغني في النحو : ٨٨/٣-٩١ وشرح العوامل :١١٨-١٢٠ .
[٣] ينظر : المغني في النحو :٣/ ٩٠ وشرح العوامل :١١٩ .
[٤] المغني في النحو : ٩٠/٣ .
[٥] المغني في النحو : ٩٠/٣ .
[٦] المغني في النحو :٩٠/٣ .
[٧] المغني في النحو :٩١/٣ .

الوجه الثاني: رفعهما "خيرٌ فخيرٌ" يرفع خيرٌ الأول اسماً لكان وهي مع خبرها محذوفة ، ويرفع خيرٌ الثاني اسماً ليكون وهو مع خبره محذوف والتقدير :(إنْ كان خيرٌ عملهم فيكون خيرٌ جزاءهم)[١] . يرى ابن يعيش أنّ رفع خير الأول عربي فصيح[٢] ، ويراه ابن فلاح ضعيفاً[٣] (لأنَّه لا بدَّ من تقدير عامل فيها وإذا قدّرت كان رافعه الأول فلا يخلو ، إمَّا أنْ تكون تامة أو ناقصة)[٤].

أمَّا إذا قدّرنا كان التامة فالضعف من وجهين:

أحدهما: (إنَّها قليلة الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه وما كثر استعماله قوي حذفه)[٥].

والآخر: (إنَّ تقديرها يصيِّر الثاني كأنّه أجنبي من الأول والمعنى على تعلقه به ، وإنَّما يكون ذلك في الناقصة)[٦].

أمَّا إذا قدرنا كان الناقصة فالضعف من وجهين أيضاً:

أحدهما: (كثرة المحذوف)[٧] .

والآخر: (أنْ يكون مخصوصاً ، وليس المعنى على الخصوص ، بل على التعميم)[٨].

الوجه الثالث: يُقرأ "خيراً" الأول منصوب و "خيراً" الثاني مرفوع فكان مع اسمها محذوفة في قراءة النصب وهي مع خبرها محذوفة في قراءة الرفع والتقدير(إنْ كان عملهم خيراً فيكون خيرٌ جزاءهم)[٩].

هذا الوجه اختاره الزمخشريّ ، وابن يعيش[١١] ، وابن فلاح[١٢] وتابعهم الأستاذ عباس حسن[١٣] ، ومن فضلاء الحوزة العلمية السيد محمد عبد الحسين القزوينيّ

---

(١) ينظر : شرح العوامل :١١٩ ،وهبة الحازم :٢١٤/١ .
(٢) ينظر : شرح المفصل : ٩٧/٢ .
(٣) ينظر : المغني في النحو : ٣/ ٨٩ .
(٤) المغني في النحو: ٣ /٨٩ .
(٥) المغني في النحو: ٨٩/٣ .
(٦) المغني في النحو: ٩٠/٣ .
(٧) المغني في النحو : ٩٠/٣ .
(٨) المغني في النحو: ٩٠/٣ .
(٩) ينظر: شرح العوامل : ١١٩ .
(١١) ينظر: شرح المفصل : ٩٧/٢ .
(١٢) ينظر: شرح المفصل : ٩٧/٢ .

والشيخ محمد جعفر الكرباسي[1] ، قال السيد القزويني:(إعلم أنَّ الوجه الثالث أقوى من بقية الأوجه ؛ وذلك لأنَّ حذف "كان" مع اسمها وابقاء خبرها بعد "إنْ" الشرطية كثير وكذلك كثير حذف "كان" وخبرها بعد الجزاء)[2] .

الوجه الرابع: يُقرا "خير" الاول مرفوع بناءً على أنَّه اسم كان وهي مع خبرها محذوفة ويُقرأ "خيرا" الثاني منصوب بناءاً على أنَّه خبر يكون أو مفعول يجزون[3] .

هذا الوجه الإعرابي عدّه ابن فلاح أضعف الأوجه[4] ، وتابعه المحدثون الجامعيّون والحوزيّون[5] ، ومما تجدر الإشارة اليه هو أنَّ النحويين المتأخرين والمحدثين قد اتفقوا على أنَّ الوجه الثالث هو أقوى الأوجه والرابع منهما أضعف الأوجه ، والوجهان: الأول والثاني متوسطان[6] .

فالذي أودّ الوقوف عنده هو حكمهم بأنَّ القولين: الأول والثاني متوسطان فأقول: إنّ حكمهم يمكن أنْ نسلّم به من جانب ونلتمس لهم عذراً ونرفضه من جانب آخر ؛ لانَّه لا يتفق وطبيعة اللغة .

أمَّا وجه التسليم به فاذا فهمنا أنَّ قولهم متوسطان هو التوسط في الأداء اللغوي فالعرب في عصور الاحتجاج النحوي واللغوي كانوا يتكلمون بلغة متباينة من حيث الأداء اللغوي ، فاللغة عندهم إمّا فصيحة راقية البلاغة أو لغة متوسطة الأداء أدبية أو لغة عامية لا يحتج بها مهملة ، فاذا قصدوا بقول التوسط المستوى الثاني من الأداء اللغوي فقولهم مقبول.

أمّا وجه الرفض ، فإنّ العربية لغة دقيقة وحكيمة تحكمها ضوابط وقواعد لا يمكن أنْ يقال في قواعدها: إنّها توفيقية أو متوسطة بين أمرين ؛ لأنّ القواعد ثوابت لا تأخذ بالتوافق

---

[13] ينظر: النحو الوافي : ٥٨٣/١ .
[1] ينظر : هبة الحازم : ٢١٤/١ .
[2] شرح العوامل : ١٢٠ .
[3] ينظر : شرح العوامل : ١٢٠ .
[4] ينظر : المغني في النحو : ٨٩/٣ .
[5] ينظر : النحو الوافي : ٥٨٤/١ وشرح العوامل : ١٢٠ وهبة الحازم : ٢١٤/١ .
[6] ينظر : المغني في النحو : ٩١/٣ والنحو الوافي : ٥٨٤/١ وشرح العوامل : ١٢٠ وهبة الحازم : ٢١٤/١ .

وهذه الثوابت أحكام ونتيجة حققتها منهجية الاستقراء النابع من منطق اللغة لا من منطق العقل .

بعد استقراء آراء النحويين في الأوجه الإعرابية الأربعة فيما يتعلق بالحديث النبوي الشريف (الناس مجزيون بإعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ).

فالذي أودُّ أنْ أوكده أنَّ الحديث النبوي لم يقرأ بأربعة أوجه وإنَّما افترض النحاة أنَّه يمكن قراءته بأوجه أربعة فقرأوه على النحو الآتي: الناس مجزيون بإعمالهم

١- إنْ خيراً فخيراً وإنْ شراً فشراً .

٢- إنْ خيرٌ فخيرٌ وإنْ شرٌ فشرٌ .

٣- إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ .

٤- إنْ خيرٌ فخيراً وإنْ شرٌ فشراً .

الوجه الثالث اتفق النحاة على أنّه أقوى الأوجه وهو الوجه المروي عن النبي (ص) بإجماع النحاة الذين اتخذوه شاهداً على حذف "كان" فأقول: إذا كان الحديث مروياً عن النبي بهذا الوجه الثالث وهو أقوى وأفصح الأوجه فلماذا كلفونا عناءً وافتراضاً وتقديراً لأوجه لا مسوغ لها أصلاً.

وكذلك فعلوا الشي نفسه مع الشاهد الشعري في قول النعمان بن المنذر[2] :

قَدْ قِيلَ ذلكَ إنْ حقاً وإنْ كذباً فما اعْتذَارُكَ مِنْ شيءٍ إذا قيلا

روت كتب النحو الشاهد "إنْ حقاً وإنْ كذباً " بالنصب إلا أنَّهم فعلوا مع هذا الشاهد ما فعلوه مع الحديث الشريف تكلفاً وتعسفاً.

أمّا إذا اردت التنزل عند تكلفهم هذا بقراءة الحديث الشريف بأوجه مختلفة وأنْ نلتمس لهم عذراً ، فالظاهر أنَّ الأوجه المختلفة تمرين رياضي لعقلية طلبة علم النحو المبتدئين .

يمكن أنْ نطرح سؤالاً ، ما النتيجة التي استخلصها النحويون من الأوجه الإعرابية المتعددة ؟ الجواب أنّ القول الثالث هو أقوى الأوجه والقول الرابع أضعف الأوجه والقولين: الأول والثاني متوسطان .

---

(2) ينظر: شرح المفصل : ٩٧/٢ والمغني في النحو : ٩١/٣.

بعد أنْ تعرفنا هذا الحكم هنالك سؤال آخر يفرض نفسه ، ما الذي جعل الأوجه متفاوتة من حيث القوة والضعف والتوسط بينهما ؟ الجواب هو تقدير الفعل الناقص "كان" وهو فعلٌ دخيل على سياق الحديث النبوي الشريف بتقديره أنتج لنا نتائج متباينة أبعد الأوجه الإعرابية عن قياس لغة العرب ، مما جعل النحاة يوجهون للأوجه نقاط ضعف ؛ لأنَّها اصطدمت ببعض القواعد الأساسية ، يبدو أنَّ الإصرار على تقدير الفعل الناقص "كان" إصرارٌ لا مسوغ له ، وكأن العربية ضاقت بهم ولم يجدوا فعلا آخر يقدرونه غير كان الناقصة ، والمستقري لتقديرهم هذا يظن أنَّ هذا الحذف من نوع المستلزم لتقدير معين في حين أنَّ الحديث النبوي لا يحتمل هذا الفعل الناقص ، لأنَّه غريب عن سياقه .

طرح الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ سؤالاً ، لماذا سوغوا حذف كان واسمها بعد إنْ ولو الشرطيتين ؟ أجاب عن ذلك بأنَّ حذفهما للتخفيف ولا يحق مع غيرهما ؛ لأنَّ كلاً منهما أُم لبابها فيسوغ فيهما)[1] .

هذا السبب الذي ذكره الشيخ الكرباسيّ فيه نظر وقابل للمناقشة ، ومناقشة المسألة ستكون بطرح السؤال الآتي ، هل حذف "كان" هنا حذف واجب أم جائز فإنْ كان واجباً ،فالظاهر أنَّه لا مسوغ لتقديرها ؛ لأنّه لا داعي لها أصلاً ؛ لأنّ قضية الحذف الواجب هو افتراض محض من النحويين ، والمحذوف الواجب لم تنطق به العرب أصلاً فلماذا نتكلف تقدير شيء لم تنطقه العرب وليس من سجيتها وعليه ماذا فعل النحويون ؟ لقد افترضوا شيئاً غير موجود ثم حذفوه بحجة التخفيف وهذا لا يتفق وطبيعة اللغة المطبوعة أولاً والعقل السليم ثانياً.

أمّا اذا كان الحذف جائزاً ، فالحذف الجائز كما عرّفوه أنَّه ما دلّ عليه دليل مقالي أو مقامي ، فهل تقدير "كان" الناقصة في الحديث النبوي دلّ عليها شيء ، الحقيقة أنَّه لم يدلّ عليها دليل إطلاقاً.

فالذي أراه أنَّ هنالك حلاً آخر كان الأولى أنْ يُتبع ويُترك الفعل الناقص ، ولا يختل فيه المعنى ، بل على العكس سيتسق معنى الحديث بناءً على سياقه ، فما المقترح

---

[1] هبة الحازم :١/٢١٥ .

إذن ؟ الحل أنْ نترك الفعل "كان" ونقدر فعلاً أو أفعالاً نابعة من سياق الحديث النبوي مع الاختزال في التقدير ويمكن أنْ نوضح المقترح على النحو الآتي:

الحديث النبوي: "الناس مجزيون بإعمالهم" أو بالرواية الأخرى " المرءُ مجزيٌّ بعمله"

١- إنْ عَمل خيراً	فهو يُجزى خيراً
٢- إنْ عُمِل خيرٌ	فجزاؤه خيرٌ
٣- إنْ عَمل خيراً	فالجزاء خيرٌ
٤- إنْ عُمِل خيرٌ	فهو يُجزى خيراً

هذا التقدير المقترح ما الذي أنتجه لنا ؟ الجواب فوائده من أوجه عدة :

أولاً: الأوجه الإعرابية الأربعة موافقة لقياس لغة العرب وأنسب والقواعد النحوية .

ثانياً: فيها اختزال للألفاظ المقدّرة ، والنحاة يؤكدون أنَّ قلة التقدير أولى من كثرته[1] ، فتقدير فعل تام أولى من تقدير فعل ناقص يحتاج الى اسم وخبر .

ثالثاً: لا يمكن أنْ توجه للأوجه المقترحة نقاط ضعف كما وجهت للأوجه الإعرابية الموروثة ، إنَّ الأوجه المقترحة متساوية في القوة ولا ضعف فيها في ضوء فكرة العامل التي غالباً ما يحتكمون اليها.

رابعاً: الألفاظ المقدّرة مشتقة من سياق ألفاظ الحديث النبوي ، وهذا يتفق ومطلب النحويين أنَّ(شرط الدليل اللفظي أنْ يكون طبق المحذوف)[2].

خامساً: إفادة المعنى المراد منه من دون تعقيد .

---

[1] ينظر : مغني اللبيب : ٣٧٨/٢ .

[2] المصدر نفسه : ٣٦٤/٢ .

إعمال ظنَّ إذا تقدمت *

أُختلف في إعمال ظنّ واخواتها اذا تقدمت ، قال الشيخ هادي كاشف الغطاء: (اذا تقدمت هذه الأفعال لا يجوز إلغاؤها ، وبه قال البصريون ، والمنقول عن الأخفش والكوفيين جواز ذلك)[1]. وأكد هذا الاختلاف الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، قال: (لم يجز إلغاؤه وهو مذهب البصريين إلاّ الأخفش وذهب الكوفيون الى جوازه)[2].

القول الأول: نسبه الشيخان الحوزيّان كاشف الغطاء والكرباسيّ الى البصريين.

القول الثاني: نسبه الى الكوفيين والأخفش ، وهي نسبة صحيحة ، قال ابن هشام: (ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً لم يجز الإهمال ، لا تقول: ظننت زيد قائم بالرفع خلافاً للكوفيين)[3].

وافق مذهب البصريين ابن فلاح اليمني[4] ، واختاره ابن الناظم[5] ، وصحّحه عبد اللطيف الشرجي[6] ، ورجّحه الشيخان هادي كاشف الغطاء[7] ، ومحمد جعفر الكرباسيّ[8].

ذكر العلماء حجة البصريين من وجهين :

---

* تنظر المسألة في : أسرار العربية : ١٥٣ وشرح جمل الزجاجي: ٣١٤/١ والمغني في النحو : ٣١٨/٣ وشرح الكافية : ٢٧٩/٢ وشرح قطر الندى : ١٧٣ وشرح ابن عقيل : ٤٤/١ – ٤٨ وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٣٤ والهمع : ١٥٣/١ وبلغة النحاة : ٣٣٥ وهبة الحازم : ٣٢٥/١ .

(1) بلغة النحاة : ٣٥٥ .

(2) هبة الحازم :١/ ٣٢٥ .

(3) شرح قطر الندى : ١٧٦ وينظر شرح ابن عقيل : ٤٧/١ .

(4) ينظر : المغني في النحو : ٣١٨/٣.

(5) ينظر : هبة الحازم :١ / ٣٢٥ .

(6) ينظر : ائتلاف النصرة : ١٣٤ .

(7) ينظر : بلغة النحاة : ٣٥٥ .

(8) ينظر : هبة الحازم :١ / ٣٢٥ .

أحدهما: أنَّ "ظنَّ" متقدمة ، والتقدّم يدلّ على قوة العناية بها ، وإلغاؤها يدلّ على اطراحها فتنافيا[9]
.

والآخر: أنَّ المتقدّم يقع في أعلى مراتبه فقوي بذلك بدليل امتناع "ضربتُ لزيدٌ" وجواز "لزيدٌ ضربتُ" [10] .

حجة الكوفيين السماع والقياس :

أمَّا السماع فقول كعب بن زهير :

أرجُو وَآملُ أنْ تَدنُو مَودتُهَا وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيـلُ .

وقول الآخر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلقِي أَنّي وَجَدتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ .

أمّا القياس فعلى التوسط والتأخر ، أي توسط "ظنّ وأخواتها" وتأخرها عن المبتدأ والخبر ؛ لأنَّها تفيد معناها في الجملة عملت أو أُلغيت ، ولا فرق في إفادة المعنى بين التقدّم والتأخر والإعمال والإلغاء[١].

رُدّت حجتهم بالسماع بأنّه على حذف ضمير الشأن للضرورة[٢] ، والتقدير في الشاهد الأول "**وما إخاله لدينا منك تنويل**" فالهاء هو ضمير الشأن وهو المفعول الأول و"**لدينا منك تنويل**" جملة في موضع نصب المفعول الثاني[٣]. وتقدير الشاهد الثاني "**اني وجدتُ ملاك الشيمة الأدب**" فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء[٤].

يتضح ممّا تقدم أنّ علماء الحوزة العلمية يرجّحون إعمال "ظنّ وأخواتها" إذا تقدّمت وهو مذهب البصريين ومثلهم الشيخان هادي كاشف الغطاء ومحمد جعفر الكرباسيّ ، قالا: (الإعمال أرجح)[٥].

---

[9] ينظر : أسرار العربية : ١٥٣ والمغني في النحو : ٣١٨/٣ .
[10] ينظر : أسرار العربية : ١٥٣ والمغني في النحو : ٣١٨/٣ .
[١] ينظر : المغني في النحو :٣٢٠/٣ .
[٢] ينظر: المصدر نفسه :٣٢٠/٣ .
[٣] ينظر: شرح ابن عقيل :٤٨/١ .
[٤] ينظر : شرح ابن عقيل :٤٨/١ وائتلاف النصرة :١٣٤ .
[٥] بلغة النحاة :٣٥٥ وهبة الحازم :٣٢٥/١ .

يبدو لي أنَّ هنالك حججاً أُخراً تقوي ما ذهب اليه البصريون على وفق طريقتهم في البحث النحوي ، وهي:

١- أنّ "ظن وأخواتها" أفعال تامة تحمل زمناً وحدثاً وإنْ كانت ناسخة للابتداء فالأصل في الأفعال العمل .

٢- أنّها أفعالٌ متصرفة فيأتي من "ظنّ" المضارع "يظنُّ" واسم الفاعل "ظآن" واسم المفعول "مظنون" .

٣- ظنّ إذا تقدمت فلا بدَّ من إعمالها في المبتدأ والخبر ؛ لأنَّها عامل لفظي واللفظي أقوى العوامل .

وبهذا يترجح إعمال "ظنّ وأخواتها" إذا تقدمت .

رأى الحسية والمعنوية

يمكن للانسان أنْ يرى بحاسة البصر ، ويرى بإدراك البصيرة ، ويرى في المنام حلماً ، قسّم العلماء الفعل رأى على هذه الأقسام الثلاثة: البَصَرية والقلبية والحلمية ، ومنهم من يصطلح على البصرية بالحسية أو المادية ويصطلحون على القلبية بالمعنوية والروحية[١] ،

تتعدى الأولى الى مفعولٍ واحدٍ والثانية والثالثة الى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر[٢].

تناول السيد محمد الصدر الوجوه الإعرابية لقوله تعالى: ((وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً))[٣] من توجيه ابي البقاء العكبري للآية ، قال:(يدخلون حال من الناس وافواجاً حال من الفاعل في يدخلون)[٤] . بهذا التوجيه يكون المعنى ورأيت الناس حال كونهم يدخلون حال كونهم افواجاً[٥].

اقترح السيد محمد الصدر وجهاً إعرابياً لمحل جملة "يدخلون" بعد أنْ ذكّر أنَّ الفعل رأى ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، قال:(فلو حذفت "رأيت" كان الناسُ مبتدأ ويدخلون خبرهُ ، فلماذا لا تُعرب الآن على أنَّها في محل نصب مفعولاً ثانياً ؟)[٦].

---

[١] ينظر: منه المنان :١٠٠/١، ٣٤٨ .
[٢] ينظر: أسرار العربية :١٥٠-١٥١ وشرح المفصل :٨١/٧ .
[٣] النصر:٢/١١٠ .
[٤] إملاء ما منّ به الرحمن :٢٩٦/٢ .
[٥] ينظر: منة المنان :١٠٠/١ .
[٦] منة المنان: ١٠٠/١ .

يمكن أنْ يعترض على هذا الوجه الإعرابي بأنْ نصب المفعولين مختص بـ"رأى" القلبية لا البصرية ، لم يترك السيد الصدر هذا الاعتراض ،بل ذكره للاجابة عنه، قال: (نعم ، هذا الإشكال وارد إذا كان المراد بالدخول ، الدخول الحسي ولكن من خطل القول اعتبار دخولهم في دين الله مادياً أو حسياً ، إنْ كانت رؤيتهم كذلك ... وتكون رأيت للرؤية القلبية ، ومن ثم يتعين أنْ تنصب مفعولين فتكون جملة "يدخلون" مفعولها الثاني)[٧].

يبدو – والله العالم – أنّ هنالك خلطاً بين مادية فعل الرؤية ومعنويته ومادية فعل الدخول ومعنويته ، فمحور الحديث هو عن الفعل "رأى" إنْ كان ممّا يُبصر بالحاسة فينصب مفعولاً واحداً أو ممّا يدرك بالقلب فينصب مفعولين ، ربط السيد الصدر الدخول المعنوي في الإسلام برؤية الدخول فعدَّ الرؤية معنوية لمعنوية اعتناق الإسلام فنصب مفعولين ، والحقيقة أنّه لا علاقة بين الرؤية والدخول ، صحيح أنّ الرؤية متعلقة بالدخول ؛ لأنَّ الدخول حال الرؤية ولكن الرؤية لا تعدم الدخول لأنّ الدخول حاصل سواء أكانت هنالك رؤية أم لم تكن ، فتبقى الرؤية مادية أي بصرية وإن كان الدخول معنوياً لماذا ؟ لأنّ آلية أو كيفية الدخول في الإسلام تبصر بالحاسة ، يثبت لنا ذلك من المقام لو تتبعنا سبب النزول .

وردَ أنَّ سبب نزول هذه السورة الكريمة عندما أسلم أهل اليمن بشكل جماعات وحضروا الى مكة فدخولهم اليها أفواجاً يعني دخولهم في الإسلام ، والدخول الى مكة ممّا يبصر بالعين المجردة فالرؤية بصرية ، قال الزمخشريّ:(وقيل: أراد بالناس أهل اليمن قال ابو هريرة: لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم : الله أكبر ، جاء نصرٌ الله والفتح ، وجاء أهل اليمن قوم رقيقة قلوبهم الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية)[١].

وبهذا يمكن للنبي الأكرم وللمسلمين أنْ يبصروا بالحاسة دخول أهل اليمن الى مكة لدخولهم في الدين الإسلامي ؛ لأنّ مكة آنذاك موطن البعثة والرسالة الشريفة ، هذا من

---

[٧] منة المنان: ١/١٠٠ .

[١] الكشاف :١٢٢٦ .

جانب ، ومن جانب آخر يمكن أنْ نبصر الدخول بالإسلام من رؤية أهل اليمن يشهدون الشهادتين أفواجاً ؛ لأنَّ الكيفية الأولى للدخول في الإسلام وتطهير النفس هو النطق بالشهادتين ، فاذا قال أحدهم: أشهد أنْ لا الـه الا الله وأنَّ محمداً رسول الله ، يقولون فيه دخل في الإسلام.

وعليه يترجح أن تبقى الرؤية بصريةً ومحل "يدخلون" حالاً ، ويرى ابن خالويه من قبلُ أنَّها بصرية ، قال:(وهذا من رؤية العين يتعدى الى مفعول واحدٍ)[٢] .

. وأضاف أنّ محل "يدخلون [1]ويرى الزمخشريّ أنَّ(رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت) .[2]" مفعول ثانٍ على أنّ "رأيت" بمعنى علمت

وفي خلاصة المسألة يرى السيد محمد الصدر أنَّ جملة "يدخلون" مفعولٌ ثانٍ على وفق مقتضى القاعدة ، ومقتضى المعنى يدلّ على أنَّها حالٌ ، فسأل السيد محمد الصدر ، ماذا نقدم مقتضى القاعدة أم مقتضى ظهور المعنى ؟.

أجاب:(إنْ كنا متمسكين بالقاعدة النحوية فتقديم المفعولية أولى وإلا فظهور معنى الآية .[3]أولى فيتعين أنْ يكون حالاً)

الظاهر –والله العالم– أنّ مقتضى القاعدة وظهور المعنى في الآية الكريمة واحدٌ وهو النصب على الحال ، والفعل "رأى" في الآية الكريمة ليس له مفعول ثانٍ لأنه بمعنى "أبصر" وما ذهب اليه السيد الصدر من أنَّه فعلٌ قلبي لم يثبت بما تقدم ذكره من عرض وفي موضع آخر من كتابه وفي شواهد قرآنية حاول السيد الصدر أنْ يثبت عكس رأيه المتقدم وهو أنَّ

---

(٢) كتاب إعراب ثلاثين سورة :٢٣٤ .

(1) الكشاف :١٢٢٦ .

(2) ينظر: المصدر نفسه : ١٢٢٦ .

(3) منة المنان :١٠١/١ .

الفعل "رأى" بصريّ وليس قلبياً تناول المسألة في قوله تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذي يَنْهَى عَبْداً إِذَا صَلَّى أَرَأَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدَى أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى)) [4] .

ذهب الزمخشريّ وتابعه السيد الطباطبائيّ الى أنَّ الفعل "رأى" في الآيات الكريمات من رؤية القلب [5]، وذهب السيد محمد الصدر الى أنَّها من رؤية الحاسة واستند في رأيه على السياق اللفظي ؛ لأنّ الفعل "رأى" تكرر (ثلاث مرات ، ومادة الرؤية متكررة خمس مرات في السورة ويمكن أنْ نستنتج... أنَّ المراد منها الرؤية البصرية التي تحتاج الى مفعولٍ واحدٍ ولا حاجة لجعلها قلبية لكي نبحث لها عن مفعول ثانٍ ووحدة سياق تدل على ذلك).[6]

فعل الرؤية بحاجة الى مفعولين ، فقد عدَّ الزمخشريّ الاسم الموصول مع الجملة الشرطية في موضع المفعولين [1]، وعدَّ السيد الطباطبائيّ قوله تعالى: ((أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى)) [2]. مفعولاً ثانياً للأفعال الثلاثة المتكررة في الآيات الكريمات.

وخلاصة المسألة أنني اتفق مع السيد الصدر على أنَّ الفعل "رأى" هو من رؤية البصر ولا حاجة الى مفعول ثانٍ للأدلة التي ذكرها ، وأن جملة "أرأيت" المتكررة للتوكيد كما ذهب الزمخشريّ [3].

---

[4] سورة العلق : ٩/٩٦-١٤ .

[5] ينظر: الكشاف :١٢١٣ والميزان في تفسير القرآن :٢٠ /٣٢٦ .

[6] منة المنان :٣٤٧/١ .

[1] ينظر : الكشاف : ١٢١٣ .

[2] سورة العلق :١٤/٩٦ .

[3] ينظر : الكشاف :١٢١٣

الباب الثاني

الفصل الثالث

جهودهم النحوية في الأدوات والحروف .

يتضمن :

١- لعلَّ القرآنية .

٢- لكنَّ بين الإفراد والتركيب .

٣- كأنَّ حقيقتها ومعانيها .

٤- الكاف ومعانيه .

٥- الباء ومعانيه .

٦- على ، بين المصاحبة والإضراب .

٧- في ، بين الظّرفية والزيادة .

٨- أي ، أحرفُ عطف هو أم تفسير .

٩- أو ، النوعية .

١٠- الفاء الفصيحة .

لعلَّ القرآنية*

لعلَّ ، معناها الرجاء والتوقع ، وردت في القرآن الكريم وهي بهذا المعنى إلا أنَّ الله سبحانه وتعالى لا يمكن أنْ يقال في حقه أنَّه يترجى أو يتوقع حصول الأشياء ؛ لأنَّه عالم بالأشياء كلّها ، قال ابن فلاح اليمني:(واعلم أنَّ التوقع والرجاء من الباري جلت عظمته مستحيل ؛ لأنَّه عبارة عمّا جهلت عاقبته ، وإنَّما يتصوّر ممن يجهل عاقبة الأمور ، وأمَّا الباري فإنَّه عالم بالمعلومات كلّها ، فلا يتصوّر في حقه الرجاء والتوقع)[١] .

اِنتفض طائفة من العلماء لتأويل معنى لعل القرآنية ؛ لأنّ معناها الذي تدلّ عليه عند النحاة لا يتفق وصفات الخالق عزّ وجل ، فاختلفوا في تأويلها على ثلاثة أقوال[٢]:

القول الأول: لسيبويه إنَّ الرجاء والتوقع يعود الى المخاطبين من الله سبحانه[٣] ، ووافقه الزجاج[٤] ، وتابعه الزمخشريّ[٥] ، وحققه رضي الدين الاستراباديّ[٦] ، ونسبه الشيخ هادي كاشف الغطاء الى جمهور النحاة[٧]0

القول الثاني: إنَّها لتحقيق ما تعلقت به ، ذكر هذا القول المتأخرون إلاّ أنَّهم لم ينسبوه الى أحد[٨] ،رُدّ هذا التأويل بأنَّه لم يتحقق ما بعدها في قوله تعالى:((لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى))[٩] فانه لم يتذكر ولم يخش ، فانَّه قيل: فقد تذكر في قوله:((آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي

* تنظر المسألة في : الكتاب : ٣١١/٢ والمقتضب : ١٠٨/٤- ١١٤ والأصول في النحو : ٢٧٨/١ والأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهرويّ : ٢٢٧وشرح المفصل : ٨٥/٨- ٨٦ والمغني في النحو : ١٣٧/٣- ١٣٨ وشرح الكافية : ٣٤٦/٢ وجواهر الأدب ، علاء الدين الأربلي: ٢٣٥ والجنى الداني : ٥٨٠ ومغني اللبيب : ٥٥١/١ وبلغة النحاة : ٣٠٣ والحروف العاملة في القرآن الكريم ، د. هادي عطية مطر: ١٦٨ .

(١) المغني في النحو : ١٣٧/٣ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٧/٣ وشرح الكافية : ٣٤٦/٢ وجواهر الأدب : ٢٣٥.

(٣) ينظر : المغني في النحو : ١٣٧/٣ وجواهر الأدب : ٢٣٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٢/٢ ، ٢٨٦ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٨٥/٨ .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ٣٤٦/٢ .

(٧) ينظر : بلغة النحاة : ٣٠٣ .

(٨) ينظر : المغني في النحو : ١٣٨/٣ وشرح الكافية ٣٤٦/٢ و جواهر الأدب : ٢٣٥.

(٩) طه : ٢٠ / ٤٤.

آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ))[١٠] قيل: بأنَّها توبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقياً لقبل منه[١١].

فلم يتحقق ما بعدها[1] .

الثالث: أنَّها للتعليل كاللام على رأي جماعة منهم الكسائيّ ، والأخفش[2] ، في قوله تعالى: ((لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)) يقول الشيخ هادي كاشف الغطاء:(أي قولوا له كذلك من أجل تذكره)[3] . هذا القول مذهب قطرب وابي علي الفارسيّ[4] ، ورجّحه الهرويّ وابن يعيش بمعنى "كي"[5].

وقيل: إنَّها للاستفهام أثبته الكوفيون[٦] ، واستشهد ابن هشام لهذا المعنى بقوله تعالى:((لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً))[٧] ، وقوله تعالى:((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ))[٨] ، أي اذا سألت الناس متى تقوم استهزاءً أو امتحاناً[٩] ، ويرى الدكتور هادي عطية مطر أنَّه يمكن أنْ يلمح معنى الاستفهام من الأثنين[١٠] .

وقيل: إنَّها تأتي للتشبيه ، ومنه قوله تعالى:((وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ))[١١] ، أي كأنكم تخلدون[١٢] ، وعدّها الزركشيّ من البلاغيين غريباً[١٣] ، وقيل: هي للشك بمنزلة عسى عند الهرويّ في قوله تعالى:((لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ))[١٤] ، أي عسى أبلغ[١٥] ، وقيل: إنَّ لعلّ تأتي

---

[١٠] يونس:١٠ /٩٠.
[١١] ينظر: شرح الكافية:٢ /٣٤٦.
[1] ينظر : المغني في النحو:٣/ ١٣٨.
[2] ينظر : مغني اللبيب:١/ ٥٥١ وبلغة النحاة:٣٠٣.
[3] بلغة النحاة : ٣٠٣ .
[4] ينظر: المغني في النحو : ١٣٨/٣ وجواهر الأدب : ٢٣٥.
[5] ينظر: الأزهية : ٢٢٧ وشرح المفصل : ٨٦/٨ .
[٦] ينظر: الأزهية : ٢٢٧ ومغني اللبيب : ٥٥١/١ .
[٧] الطلاق : ١/٦٥ .
[٨] الأحزاب : ٦٣/٣٣ .
[٩] ينظر :الحروف العاملة في القرآن : ٨٤ .
[١٠] الحروف العامة في القران : ٨٥ .
[١١] الشعراء : ٢٦ / ١٢٩ .
[١٢] ينظر : البرهان ، الزركشي : ١١٠/١ ومعترك الأقران ، السيوطي : ٢٩١/٢ .
[١٣] ينظر : البرهان : ٣٩٤/٤ .
[١٤] غافر : ٣٦/٤٠ .
[١٥] ينظر : الأزهية : ٢٢٦ .

بمعنى ليت للتمني وهو مذهب السيوطيّ[١٦] من النحويين ، والقزويني[١٧] من البلاغيين وعدّه الشيخ الحوزيّ هادي كاشف الغطاء معنى غريباً[١٨] .

خلاصة المسألة أنَّ في لعل القرآنية سبع دلالات ، **الأولى:** أنَّ الترجي يعود الى المخاطبين ، و**الثانية:** لتحقيق مضمون الجملة ، و**الثالثة:** للتعليل ، و**الرابعة:** للاستفهام و**الخامسة:** للتشبيه ، و**السادسة:** للشك ، و**السابعة:** للتمني ، والظاهر أنَّ الدلالات الثلاث الأُول للمتقدمين سيبويه وطبقته والدلالات الأربع والأُخر للمتأخرين من النحويين والبلاغيين .

يبدو لي – والله العالم – أنَّ تأويل سيبويه تأويل مقبول لا تعسف فيه ولا بعد ، وإنَّما أبعد الترجي والتوقع عن الخالق عزّ وجل وألحقه بالمخاطبين الذين تتعلق بهم الحادثة ، وكذلك يبدو أنَّ دلالة التعليل بمعنى "كي" دلالة حسنة ومستساغة يدلُّ عليها السياق القرآني في طائفة من آيات الكتاب الكريم ، قال تعالى:((اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ))[١] ، أي كي تتقوا[٢] ، وقوله تعالى: ((لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ))[٣] معناه كي تفلحوا[٤].

وعليه يمكن أنْ نخرج بنتيجةٍ وهي أنّ معنى لعلَّ الواردة في القرآن الكريم يتعلق بالمخاطبين أو يحدده السياق الوارد فيه .

هذه الآراء والمذاهب المتقدمة هي آراء النحويين والبلاغيين ، أمَّا المفسرون فيرون أنَّها واجبة من الله سبحانه وتعالى[٥].

ويرى الدكتور هادي عطية أنَّ المفسرين والبلاغيين والنحويين قد اختلفوا في معنى لعلَّ القرآنية والسبب يعود الى اختلافهم النحوي لا غير[٦] ، وأُضيف بأنّ الدافع عقائدي لا غير.

---

[١٦] ينظر: معترك الأقران : ٤٤٥/١ .
[١٧] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ، القزويني :١ / ١٣١ .
[١٨] ينظر: بلغة النحاة : ٣٠٣
[١] البقرة : ٢١/٢ .
[٢] ينظر : شرح المفصل : ٨٦/٨ .
[٣] المؤمنون: ٣١/٢٣ .
[٤] ينظر: الأزهية :٢٢٧ ، وشرح المفصل :٨٦/٨ .
[٥] ينظر: تفسير القرآن الكريم ، السيد عبد الله شبّر : ٢١ ،٤٣ .
[٦] ينظر:الحروف العامة في القرآن الكريم :٩٢ .

وممّا يؤخذ على فضلاء الحوزة النحويين أنّهم لم يولوا هذه المسألة عنايتهم واهتمامهم في مؤلفاتهم النحوية وتحديداً في جزئية "لعلَّ" واستثني منهم قليلاً الشيخ هادي كاشف الغطاء فقد ذكر معنى التعليل فقط ، وأهمل المعاني الأُخر والتأويلات وكان الأجدر بهم أنْ يهتموا بهذا المعنى النحوي الذي يتعارض مع صفات الخالق الأزلية ؛ لأنّ نحويّي الحوزة العلمية هم فقهاء ومتفقهون وأصحاب مذهب عقائدي مستقل فلا بُّد أنْ تكون لهم وقفة عند هذا المعنى في مؤلفاتهم النحوية ولا سيما أنَّ الرجاء والتوقع إذا نُسب الى الخالق عزَّ وجل تعدّ مسألة عقائدية خطرة جداً ، فضلاً عن أنّ الفرقاء العقائديين قد تصدوا للمسألة وأبعدوا هذا المعنى غير اللائق به سبحانه ، فكان للمعتزلة موقف وهو أنَّ لعلّ القرآنية تعني إرادة الله سبحانه وتعالى ؛ لأنَّهم يعتقدون أنَّ الله لا يصدر عنه إلا الخير وكذلك تصدى الفرقاء العقائديون من أهل السنة ففسروها بالطلب ؛ لأنَّ الترجي طلب ، فهم يرون أنّ قوله تعالى: ((لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)) و((لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) كونوا متقين وكونوا مفلحين[1].

ويرى الدكتور هادي عطية مطر أنَّ رأي أهل السنة أقرب الى الصواب[2] ، وربّ معترض يقول المسألة العقائدية لا تذكر في كتب النحو وإنّما في كتب العقيدة الإسلامية ، فيردّ قول المعترض: بأننا لا نريد تفصيلاً بحيث يخرج الكتاب النحوي عن مساره ، وإنَّما إشارة موجزة عند معنى لعلَّ النحوي لأسباب عدة:

١- أصل اختلاف النحويين في تأويلها نابعٌ من إيمان عقائدي بصفات الخالق ، وهذا مسوغ مقبول لمناقشتها في موردها النحوي .

٢- فصّل بها القول النحويون المتأخرون في مؤلفاتهم أمثال شرح المفصل والمغني في النحو وهي ليست من كتب العقيدة .

٣- المؤلّفون النحويّون في الحوزة العلمية هم فقهاء ومتفقهون والمتشرِّعة أقرب الى معرفة الله من غيرهم .

---

[1] ينظر :البرهان ٨٩/٢ والحروف العاملة في القرآن الكريم :٨٩ .

[2] ينظر : الحروف العاملة : ٨٩ .

٤- الأغلبية الساحقة من المؤلفات النحوية الحوزيّة أُلفت من أجل تعليم طلبة الفقه في الحوزة العلمية فالأولى أنْ يعتنوا بها في مؤلفاتهم .

"لكنّ"
بين الإفراد والتركيب * .

تباينت آراء النحاة في إفراد وتركيب "لكنّ" ، فمنهم من ذهب الى أنَّها مفردة ومنهم قال بتركيبها ، والذين اتفقوا على تركيبها تباينت آراؤهم فيما تركبت منه ؟ سأل الشيخ هادي كاشف الغطاء(هل هي بسيطة أم مركبة[كذا])[١].

المذهب الأول: قول البصريين ، قال ابن هشام:(والبصريون على أنَّها بسيطة)[٢]. حجتهم(ضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً)[٣]. اختاره من فضلاء الحوزة العلمية الشيخ هادي كاشف الغطاء [٤] ، والشيخ عبد المهدي مطر ، قال:(هي بسيطة غير مركبة)[٥].

المذهب الثاني: للكوفيين ، ولكنهم اختلفوا في تركيبها على ثلاثة أقوال :

---

* تنظر المسألة في : معاني القرآن ، الفراء :٤٦٥/١ ، وشرح المفصل :٧٩/٨ والمغني في النحو :١٢٥/٣-١٢٦ وشرح الكافية ٣٦٠/٢ والجني الداني :٥٥٦ ومغني اللبيب :٥٥٩/١ والهمع :١٣٣/١وشرح الأشموني ٥٤٠/١ وبلغة النحاة : ٣٠٠ ودراسات في قواعد اللغة العربية :٨٩/١ .

[١] بلغة النحاة :٣٠٠ . والصواب أمفردة هي أم مركبة .

[٢] مغني اللبيب :١/ ٥٥٩ .

[٣] شرح المفصل :٨٠/٨ .

[٤] ينظر : بلغة النحاة :٣٠٠ .

[٥] دراسات في قواعد اللغة العربية :٨٩/١ .

القول الأول: لجمهور الكوفيين(إنَّها مركبةٌ من "لا" وإنَّ والكاف زائدة والهمزة محذوفة)[٦] .
حجتهم: أنَّ في "لكن" معنى النفي والتأكيد ، فإذا قلنا: "قام زيدٌ لكنَّ جعفراً منطلقٌ " حصل معنى النفي والتأكيد[٧] ، استحسن قولهم وحجتهم ابن يعيش ، قال: (وهو قولٌ حسن)[٨].

أمّا معنى النفي في حجتهم فقد أنكره ابن فلاح وعدّه باطلاً ، قال:(قلنا: هذا باطل ؛ لأنّ ما بعدها هنا مثبت لا نفي ، ولو كان كما زعموا لكان منفياً ؛ لأنَّ "لا" النافية لا يبطل نفيها بدخول "إنَّ" على ما بعدها كقولك:" قام زيدٌ لا إنَّ جعفراً قائمٌ " فهو كقولك: "لا جعفرٌ قائمٌ في المعنى")[٩] . والظاهر أنّ معنى النفي في "لكنَّ" باطلٌ من وجه آخر: وهو أنّه لم يقلْ به أحدٌ من العلماء ، فقد اختلفوا في معناها ، فمنهم منْ قال: إنّها للاستدراك ، ومنهم من قال: ترد تارةً للاستدراك ، وتارةً للتوكيد ، ومنهم من قال: إنّها للتوكيد دائماً[1] . ولم يرد نصٌ على أنَّها للنفي .

القول الثاني: نسبه ابن هشام الى الفراء ، إنَّ أصلها لكنْ الساكنة و"أنّ" المشددة المفتوحة ، قال ابن هشام:(قال الفراء : أصلها "لكنْ أنّ " فطرحت الهمزة للتخفيف ونون "لكنْ" للساكنين)[2] . إلا أنَّ في معاني القرآن قولاً آخراً ، قال الفراء:(وإنما نصبت العرب بها اذا شددت نونها ؛ لأنَّ أصلها "إنَّ عبد الله قائم" فزيدت على "أنَّ" لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً)[3] . فالظاهر من قوله هو أنَّ "لكن" مركبة من "أنَّ" زيدت عليها لام وكاف.

القول الثالث: لبعض الكوفيين إنَّها مركبة من "لا" و "كأنّ" ذكره ابو حيان الأندلسيّ والسيوطيّ ونسباه للسهيليّ[4].

القول الأخير: خلطه رضي الدين الاستراباذيّ بالقول الأول للكوفيين وعدّه تكلفاً[5] .

---

[٦] المغني في النحو : ١٢٥/٣.
[٧] ينظر : المغني في النحو : ١٢٥/٣ .
[٨] شرح المفصل : ٧٩/٨ .
[٩] المغني في النحو : ١٢٥/٣ .
[1] ينظر: مغني اللبيب :٥٥٨/١ـ٥٥٩ .
[2] مغني اللبيب :٥٥٩/١ .
[3] معاني القرآن : ٤٦٥/١ .
[4] ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨/٢ والهمع : ١٣٣/١ .
[5] ينظر: شرح الكافية : ٣٦/٢ .

يرى الدكتور محمد حسين آل ياسين أنَّ الذي دفع الكوفيين الى البحث فيها أنَّهم وجدوها تلفظ بما لا ترسم به فلامها في اللفظ "لا"[6].

أمّا الدراسات المقارنة الحديثة فقد أيدت قول الكوفيين: على أنَّها مركبة ، قال المستشرق الألماني برجشتراسر :(لكن مركبة من "لا" وكن المقابلة لـken العبرية و ken الآرامية التي معناها هكذا فمعنى "لاكن" ليس كذا)[7].

يقول الدكتور فاضل السامرائيّ:(هذا الكلام في "لكنْ" الساكنة كما هو واضح فإذا كانت "لكنْ" مركبة فـ "لكنّ" مثلها ولا تختلف عنها إلا بتثقيل النون وهما بمعنى واحد)[8].

خلاصة الاختلاف أنَّ فيه قولين: أحدهما الإفراد وهو مذهب البصريين ووافقهما من الحوزة العلمية الشيخان هادي كاشف الغطاء وعبد المهدي مطر ، والآخر: للكوفيين وهو مذهب التركيب والراجح – والله العالم – قول التركيب ، لما بين اللغات العربية والعربية والآرامية صلات جعلت اللفظ متشابهاً في التركيب ؛ ولأنَّ الدراسات المقارنة بين اللغات التي تنتمي الى أسرة لغوية واحدة كشفت الكثير من الحقائق الغامضة .

---

(6) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثاني ، د. محمد حسين آل ياسين : ٤٠٤ .

(7) التطور النحوي ، برجشتراسر: ١١٩ .

(8) معاني في النحو ، د. فاضل السامرائي : ٣٣٣/١ .

"كأنَّ"

حقيقتها ومعانيها * .

كأنّ أداة من أدوات التعبير إن ارتأينا تشبيهاً ، تباينت آراء النحاة في حقيقتها من حيث الإفراد والتركيب أولاً ومعانيها ثانياً .

أمّا حقيقتها فأكثرية النحاة على أنَّها مركبة ، وذهب طائفة منهم الى أنَّها مفردة .

القول بالتركيب ، مذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وابن جني ، والزمخشريّ ، وابن يعيش ، وجمهور البصريين ، والفراء من الكوفيين[1] ، ومن الحوزيّين الشيخان هادي كاشف الغطاء ، وعبد المهدي مطر[2].

---

* تنظر المسألة في : الكتاب : ١٥١/٣ والخصائص: ٣١٧/١ وشرح المفصل: ٨١/٨ والمغني في النحو: ١٢٤/٣ ، ١٣٦ وشرح الكافية: ٣٦٠/٢ وجواهر الأدب: ٢٣٤ والنحو الوافي: ٦٣٢/١ – ٦٣٤ وبلغة النحاة: ٣٠٦ – ٣٠٧ .

[1] ينظر: الكتاب : ١٥١/٣ والخصائص : ٣١٧/١ وشرح المفصل : ١٨/٨ وشرح جمل الزجاجي : ٤٩٩/١.

[2] ينظر: بلغة النحاة: ٣٠٦ ودراسات في قواعد اللغة العربية : ٨٩/١ .

حجة من قال بالتركيب: إنَّ أصل "كاف" التشبيه أنْ تكون داخلة على الخبر في قولنا: "إنَّ زيداً كأسد" ، قُدمت الكاف للعناية والاهتمام بالتشبيه وفُتحت الهمزة للتركيب[٣] ، فصارت كأنَّ زيداً أسدٌ ، ويرى الشيخ هادي أنَّ معناها التشبيه المؤكد ، قال:(ويظهر لك من قولنا هي للتشبيه المؤكد القول بالتركيب)[٤] .

أمّا من قال بإفرادها فابن فلاح اليمني ، وابن هشام[٥] ، وحجتهم في ذلك: أنَّ الإفراد أصل وأنَّها لو كانت مركبة لكانت "الكاف" حرف جر فيلزم أنْ تتعلق[٦].

أمّا معانيها فقد ذكر لها ابن هشام أربعة معان وهي: التشبيه ، والشك والظن ، والتحقيق ، والتقريب[٧] .

المعنى الأول: التشبيه وهو الأصل أجمع عليه جمهور العلماء إلا أنَّ هذا المعنى مقيد عند طائفة منهم بأنْ يكون خبرها اسماً جامداً وإنْ لم يكن كذلك فتفيد "كأن" معنى الظن[٨] ، وعللوا ذلك بأنَّ خبرها اذا كان وصفاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنَّه يستلزم أنْ يكون المشبه به هو المشبه ألا ترى أنَّ قولنا: " إنَّ زيداً قائم " أنَّ قائماً هو زيدٌ نفسه

في المعنى وكذلك الجار والمجرور والظرف المتعلقان بمستقر وكلاهما زيد نفسه[1] .

اِستحسن هذا القول صاحب جواهر الأدب[2] ، ورفضه الشيخ هادي كاشف الغطاء ، إذ يرى أنَّها للتشبيه المؤكد في الحالتين(سواء كان خبرها جامداً أم مشتقاً)[3] . ورفض أيضاً تعليلها بأنَّ المشبه به هو المشبه اذا كان مشتقاً أو ظرفاً أو مجروراً وعدّه ليس بشيء موافقا رضي الدين الاسترباديّ ، قال:(وليس بشيء لما قاله الشيخ

---

[٣] ينظر: المغني في النحو: ١٢٤/٣ ومغني اللبيب ٣٨٠/١ .
[٤] بلغة النحاة: ٣٠٦ .
[٥] ينظر: المغني في النحو : ١٢٥/٣ ومغني اللبيب : ٣٨٠/١ .
[٦] ينظر: بلغة النحاة: ٣٠٦ – ٣٠٧ .
[٧] ينظر: مغني اللبيب : ٣٨٠/١ – ٣٨١ .
[٨] ينظر: المغني في النحو : ١٣٦/٣ وجواهر الأدب: ٢٣٤ ومغني اللبيب : ٣٨٠/١ .
[1] ينظر:جواهر الأدب : ٢٣٤ وبلغة النحاة : ٣٠٦ .
[2] ينظر: جواهر الأدب: ٢٣٤ .
[3] بلغة النحاة : ٣٠٦ .

الرضي"قدس سره" من أنَّ الأولى أنْ يقال: هي للتشبيه أيضاً ، والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصبح تشبيه أحدهما بالآخر)[4] .

ويرى الأُستاذ عباس حسن أنَّ(الخلاف شكلي ، ولكن الأخذ بهذا الرأي أحسن عند عدم القرينة إبعاداً للخلاف ، واختصاراً نافعاً في القواعد ، أمَّا مع القرينة فلا)[5] .

أمَّا المعاني الثلاثة الأخر :(الظن والشك ، والتحقيق ، والتقريب) فقد رفضها الشيخ هادي كاشف الغطاء ، قال في معنى ظن:(والصحيح أنَّها لا تكون إلاّ للتشبيه ولا تكون للتحقيق بل ولا للتقريب ، وما أوهم خلاف التشبيه فهو مؤول بالتشبيه)[٦] . وقد سبقه ابن فلاح من قبلُ في ردِّ معنى التقريب ، قال:(والأجود أنْ تكون للتشبيه)[٧].

خلاصة المسألة أنَّ عالمينِ حوزيّينِ اختارا قول التركيب ، أمّا ما يتعلق بمعانيها فقد اختار هادي كاشف الغطاء أنَّها للتشبيه المؤكد ورفض المعاني الثلاثة التي ذكرها ابن هشام .

والذي أميل اليه ما يراه الأستاذ عباس حسن من أنّها للتشبيه ، وقد تخرج الى معنى التحقيق والتقريب اذا دلتْ عليهما القرينة فمثال التحقيق قوله تعالى: ((وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ))[1] (فالمعنى هنا محقق قطعاً ولا مجال فيه للتشبيه)[2] . ومثال

---

[4] بلغة النحاة : ٣٠٦ .

[5] النحو الوافي : ٦٣٣/١ .

[٦] بلغة النحاة :٣٠٧ .

[٧] المغني في النحو :١٣٦/٣ .

[1] القصص : ٨٢/٢٨ .

[2] النحو الوافي : ٦٣٤/١ .

التقريب قول العرب:" كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرح آتٍ "[3] . فالمعنى تقريب بدليل القرينة والظروف المحيطة بالمتكلم حيث نطق بها .

الكاف ومعانيه *

[3] ينظر : مغني اللبيب :٣٨١/١-٣٨٢ .

* تنظر المسألة في : جواهر الأدب :٦٧ ومغني اللبيب :٣٥٧/١-٣٥٩ والنحو الوافي :٥١٦/٢ ونهج الصواب في حلِّ مشكلات الإعراب :٥٨-٥٩ والمعجب في علم النحو :١٧٥ والمنتخب :٨٣ .

الكاف حرفٌ يكون عاملاً جاراً ، ومهملاً غير عامل ، ويكون حرفاً واسماً ، وهذا الحرف الجار له معانٍ اتفقوا على طائفة منها واختلفوا في بعضها الآخر ، أمّا المعاني المختلَف فيها ، فهي:

أولاً: المبادرة وذلك إذا اتصلت به "ما" في نحو "سلِّم كما تدخل" و "صلِّ كما يدخل الوقت"[1].

هذا المعنى ذكره ابن هشام وعدّه غريباً[2] ، وتابعه السيد رؤوف جمال الدين[3] والشيخ عبد المهدي مطر[4] ، ويرى الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ أنّه قليل ولم يستعمله النحاة ولا يعدّ شيئاً ، قال:(وليس بشيء)[5].

ثانياً: الاستعلاء ، هو من المعاني غير المشهورة "للكاف" نقل ابن هشام أنّ الأخفش والكوفيين ذكروه[6] ، قال الشيخ الكرباسيّ:(زعم فريق من النحويين أنّ الكاف تأتي للاستعلاء بمعنى على)[7] . وذكر ابن هشام أنَّ بعضهم قيل له: كيف أصبحت ؟ فقال: كخير أيْ على خير ، وقيل: بخير[8] .

ذهب ابن هشام الأنصاريّ الى أنَّ الكاف لا تأتي بمعنى الباء[9] ، وتابعه الشيخ الكرباسيّ ، ووصفه بأنّه نادرٌ ، قال:(وهذا نادرٌ والقواعد تبنى على الكثير لا على القليل)[10].

أمّا السيد رؤوف جمال الدّين فقد صحّح معنى الاستعلاء على أنّه مؤول أو محذوف منه المضاف[1] . والحقيقة أنَّ القول بحذف المضاف ذكره ابن هشام ولم ينسبه الى أحدٍ على

---

(1) ينظر مغني اللبيب :٣٥٩/١ .
(2) ينظر: المصدر نفسه : ٣٥٩/١ .
(3) ينظر : المعجب :١٧٥ .
(4) ينظر : دراسات في قواعد اللغة العربية :١٠٢/٢ .
(5) المنتخب :٨٣ .
(6) ينظر : مغني اللبيب :٣٥٧/١ .
(7) المنتخب : ٨٣ .
(8) ينظر : مغني اللبيب : ٣٥٧/١ والمنتخب:٨٣.
(9) ينظر : مغني اللبيب :٣٥٧/١ والمنتخب :٨٣ .
(10) المنتخب:٨٣ .

أنّ معناها التشبيه ، قال:(وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف ، أي: كصاحب خير)[2] . وقد رفض الشيخ الكرباسيّ تأويل معنى الاستعلاء[3] .

من الأمثلة التي ورد فيها الكاف بمعنى الاستعلاء ، قولنا: "كن كما أنت" ، قال ابن هشام:(وقيل: ... إنّ المعنى على ما أنت عليه ، وللنحويين في هذا المثال أعاريبٌ) . وتابعه الأُستاذ عباس حسن وعدّه قليلاً ولكنه قياسي[4].

أما فضلاء الحوزة العلميّة فلهم موقفان من هذا المثال:

أحدهما: للشيخ محمّد ابراهيم الطرفيّ ، والشيخ عبد المهدي مطر ، فقد وافقا ابن هشام على أنَّه بمعنى على[5].

والآخر: للشيخ علي كاشف الغطاء فقد عدَّ الكاف في المثال المذكور تشبيهاً وليس استعلاءً والمعنى عنده "كن مثلماً أنت عليه أو كن مثلماً أنت كائن"[6] ، ورفض أعاريب النحاة التي أشار اليها ابن هشام ، قال:(وللنحويين في المقام أعاريب لا تستحق الذكر)[7].

ومما تجدر الإشارة اليه أنّ صاحب جواهر الأدب ذكر قولاً للخليل أنّ الكاف إذا لحقتها "ما" الكافة عن العمل صارتْ بمعنى لعلَّ ، وقال في قولهم: " انتظرني كما آتيك" أيْ لعلي آتيك[٨] .

يبدو لي أنَّ جواب الأعرابي "كخير" لهجةٌ تحفظ ولا تقاس عليها ، وربمّا تركيب عامي شغلنا أنفسنا بهِ .

---

[1] ينظر: المعجب:١٧٥ .
[2] مغني اللبيب : ٣٥٧/١.
[3] ينظر: المنتخب : ٨٣
[4] ينظر: النحو الوافي :٥١٦/٢ .
[5] ينظر: التحف الطرفية :٣٨ ودراسات في قواعد اللغة العربية :١٠٢/٢ .
[6] ينظر: نهج الصواب : ٥٨-٥٩ .
[7] نهج الصواب :٥٩ .
[٨] ينظر: جواهر الأدب : ٦٧ .

أمّا قولنا: "كن كما أنت" فالذي يحدد معنى الكاف هو المقام الذي تقال فيه ، فإذا كان المقام في موضع الإصرار على الرأي أو الفكرة غير المقبولة فيكون المعنى "**كن على ما أنت عليه من فكرةٍ غير مقنعة**" من باب التوبيخ أو الاستخفاف ، أمّا إذا كان المقامُ مقامَ الثبات على موقف يقتضي الشجاعة فتقول: "**كن مثلماً انت عليه من الشجاعة**" .

الباء ومعانيه*

ذكر سيبويه للباء معنى الإلزاق[1] ، وذكر زيادتها في موضع آخر[2] ، وذكر المبرّد ، وابن السراج معنيين[3] ، وذكر ابن جني ثلاثة معانٍ[4] ، وذكر الهرويّ ستة معان[5] ، وذكر صاحب جواهر الأدب ثمانية معان ولكنه يرى أنَّ الإلصاق ملاحظ فيها[6]، وذكر المراديّ ثلاثة عشر معنى[7] ، وذكر ابن هشام أربعة عشر معنى[8] ، وتابعه من الجامعيين الأستاذ عباس حسن[9] ، ومن الحوزيّين الشيخ عبد المهدي مطر والسيد رؤوف جمال الدين[10] ، واستقصى الدكتور هادي عطية لهذه الحروف سبعة عشر معنى[11] .

أمَّا معانيها بحسب تسلسل ابن هشام فهي: الإلصاق ، والتعدية ، والاستعانة ، والسببية ، والمصاحبة ، والظرفيّة ، والبدل ، والمقابلة ، والمجاوزة ، والاستعلاء ، والتبيعض ، والقسم ، والغاية ، والتوكيد وهي الزائدة[12] .

ومما تجدر الإشارة اليه أنَّ بعضهم ذكر معنى التجريد[13] ، وذكر بعضهم الآخر معنى التفدية في نحو "بابي أنت وامي" أي فداك ابي وامي[14].

تناول السيد محمد الصدر معنى الباء في طائفة من آيات الكتاب الكريم:

---

* تنظر المسألة في : الكتاب : ٣٠٤/٢ والمقتضب: ٣٩/١ ، ١٤٢/٤ والأصول في النحو: ٥٠٣/١ وسر صناعة الإعراب ، ابن جني: ١٣٥/١ – ١٣٨ والأزهية : ٢٩٤ وجواهر الأدب : ١٦ – ٢٣ والجني الداني : ١٠٢ – ١٠٨ ومغني اللبيب : ١٩٧/١ – ٢٠٧ والنحو الوافي : ٤٩٠/٢ – ٤٩٥ ودراسات في قواعد اللغة العربية : ١١٣/٢ – ١١٦ والمعجب : ١٦٩ وكتاب إيضاح العوامل:١٧- ٢٠ وشرح العوامل: ٢١ والحروف العاملة في القران الكريم: ٣٨٧ – ٤٠٧ .

[1] ينظر: الكتاب : ٣٠٤/٢ .

[2] المصدر نفسه: ١٧/١ ، ٣٤ .

[3] ينظر: المقتضب : ٣٩/١ ، ١٤٢/٤ والأصول في النحو : ٥٠٣/١ .

[4] ينظر: سر صناعة الإعراب : ١٣٥/١ – ١٣٨ .

[5] ينظر : الأزهية : ٢٩٤ .

[6] ينظر: جواهر الأدب: ١٦ – ٢٣ .

[7] ينظر: الجني الواني : ١٠٢ – ١٠٨ .

[8] ينظر: مغني اللبيب : ١٩٧/١ – ٢٠٧ .

[9] ينظر: النحو الوافي : ٤٩٠/٢ – ٤٩٥ .

[10] ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية :٢/ ١١٣- ١١٦ والمعجب:١٦٩.

[11] ينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم : ٣٨٧ – ٤٠٨.

[12] ينظر: مغني اللبيب : ١٩٧/١ – ٢٠٧ .

[13] ينظر: جواهر الأدب /١٩ .

[14] ينظر:كشف الأستار:١٤١و شرح العوامل : ٢١وكتاب إيضاح العوامل:١٩ .

أولاً: يرى السيد الصدر أنَّ "باء البسملة" تحتمل أربعة معانٍ من معانيها المتقدمة الذكر:

المعنى الأول: السببية (وهي العلية والتسبب ... فيكون المعنى في البسملة ، أعمل أو أبدأ بسبب اسم الله تعالى وبركته)[1] .

المعنى الثاني: الإلصاق (فيكون المعنى في البسملة: أنّ عملي مقترن وملتصق مجازا ببسم الله الرحمن الرحيم)[2].

الثالث: الظرفية (فيكون المعنى في البسملة أنْ نتصور أنّ العمل مظروف واسم الله ظرف ، وأنّ العمل مظروف –مجازاً– لاسم الله تعالى لكي تزيد البركة)[3].

الرابع: الاستعلاء (فيكون المعنى في البسملة إفادة التوكل على الله بمعنى: أبدأ على اسم الله أو توكلت على الله والعامة تقول: توكلت بالله)[4].

ومن الجدير بالذكر أنَّ السّيد الصدر لم يكن له موقف من أحد المعاني الأربعة ويرى أنّ:(كلَّ تلك المعاني ممكنة وصحيحة وقد تكون كلّها مرادة ولا يتعين واحد منها ولا يوجد ظهور في أحدها)[5].

وكان ابن خالويه يرى أنّ باء البسملة زائدة[6] ، ويرى صاحب جواهر الأدب أنّ معناها الإلصاق[7] ، ويرى ابن هشام أنَّ معناها الاستعانة (لأنّ الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها)[8].

أمّا الحوزيّون محمّد علي المدرس ، ومحمّد عبد الحسين القزوينيّ ، وعبد الأعلى السبزواريّ ، والشيخ عبد الله الموحديّ ، فذهبوا الى أنَّها للاستعانة[9] ، وذهب السيد علي البهبهانيّ الى أنَّها للإلصاق[10] إلا أنَّه له موقف من تقسيم النحاة للإلصاق على نوعين: حقيقيّ ومجازيّ ، فقد عدّ الإلصاق المجازيّ من الأغلاط القبيحة ، قال:(إنّ تقسيم الإلصاق

---

(1) منة المنان : ٢٨/١ .
(2) المصدر نفسه :٢٨/١ .
(3) المصدر نفسه : ٢٨/١ .
(4) المصدر نفسه : ٢٨/١ .
(5) المصدر نفسه : ٢٨/١ .
(6) ينظر : كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٢٠ .
(7) ينظر : جواهر الأدب :١٧ .
(8) مغني اللبيب :٢٠١/٢ .
(9) ينظر : مكررات المدرس :٥/١، ٢٢١/٢ ، وشرح العوامل : ٢١ ومواهب الرحمن :٩/١ .
(10) ينظر: كشف الأستار:١٤٢.

الى الحقيقيّ والمجازيّ والتمثيل للأول بقوله: به داء وللثاني بقوله مررت بزيد ، يزعم أنَّ المرور لم يلتصق بزيد بل بمكان يقرب منه زيد من أقبح

لا الغرض من الإلصاق مجرد الإيصال والربط ومن المعلوم أنَّ ارتباط كل شيء بحسبه فلصوق الداء بالشخص وارتباطه به لا يتحقق إلا بظهوره في جسده ، كما أنَّ لصوق المرور بالشخص ووصوله به إنَّما يتحقق بالمرور بحذائه فالإيصال ثابت في الموردين تحقيقاً وليس الغرض من الإلصاق اللصوص الحسي حتى يتوهم أنَّه على قسمين مع أنَّ اللصوق الحسي مفهوم مستقل اسمي لا يعقل أنْ يكون معنى للباء وغيرها من الحروف)[1].

يبدو لي – والله العالم بكلامه – أنَّ معنى الاستعانة أرجح ؛ لأنَّها شروع بقراءة كلام الله فيكون المعنى أستعين ببسم الله .

ثانياً: فيما يتعلق بالباء في قوله تعالى: ((وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ))[2] ، يرى السيد محمد الصدر أنَّ الباء للسببية فيكون معنى الآية: أنَّ التواصي بعلية الحق وتسبيبه ، وهو الله سبحانه[3] ، وكان ابن خالويه من قبل يرى أنَّ الباء في الآية الكريمة زائدة[4] .

أمَّا الشيخ عبد المهدي مطر فقد كان له موقف من الباء في قوله تعالى:((ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ))[5] ، تابع فيه ابن هشام[6] ، يرى الشيخ عبد المهدي أنَّ الباء معناها التعويض[7] ، وقد يصطلح عليها "باء" المقابلة[8] ، ومنهم من يصطلح عليها "باء" العوض[9] ، وهذه الباء هي الداخلة على الأعواض نحو بعته بألف وكافأته بإحسانه وهذا بذاك[10] .

---

(1) كشف الأستار:١٤٢.

(2) العصر : ٣/١٠٣ .

(3) ينظر: منة المنان : ١٩/١ .

(4) ينظر: كتاب إعراب ثلاثين سورة : ٩٠ .

(5) النحل : ٣٢/١٦ .

(6) ينظر: مغني اللبيب : ٢٠٣/١ .

(7) ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية : ١١٤/٢ .

(8) ينظر: مغني اللبيب : ٢٠٣/١ .

(9) ينظر: جواهر الأدب : ١٩ .

(10) ينظر: جواهر الأدب : ١٩ ومغني اللبيب : ٢٠٧/١ ودراسات في قواعد اللغة العربية : ١١٤/٢ .

وكان قد ذهب المعتزلة من قبلُ الى أنَّ الباء في الآية المتقدمة للسببية لا التعويض وهي كالباء في الحديث النبوي الشريف:(إنْ يدخل أحدكم الجنة بعمله)[1] . فالمعتزلة يرون أنَّها في الحديث للسببية فاعترض الشيخ عبد المهدي مطر أنَّ بين الحديث والآية فراقاً (إذ لا معاوضة في الحديث ، بل نفي الدخول للجنة وسببه العمل السيء ، وأمَّا الآية فالمذكور فيما الأمر بالدخول والمعاوضة فيها محتملة)[2] .

---

[1] ينظر: دراسات في قواعد اللغة العربية : ١١٤/٢ .
[2] دراسات في قواعد اللغة العربية : ١١٤/٢ .

"على"

بين المصاحبة والإضراب * .

إجتمعت أقسام الكلام الثلاثة في "على" ، فقد تكون فعلاً من علا يعلو ، وقد تكون اسماً اذا سبقها حرف الجر "من" ، وتكون حرفاً من حروف الجر ، مدار البحث سيكون في القسم الأخير وهو حرف الجر .

لم يثبت لها أكثر البصريين غير معنى الاستعلاء ، وتأولوا ما أوهم خلافه(١) والكوفيون يرون أنَّ معانيها متعددة(٢) ، ذكر لها الهرويّ خمسة معانٍ(٣) ، والغريب أنَّه لم يأتِ على معناها الأصلي ، وذكر صاحب جواهر الأدب تسعة معانٍ إلا أنَّه أهمل معنى الاستدراك والإضراب وأضاف معنى "الى"(٤) ، وذكر لها المراديّ ثمانية معانٍ(٥) ، وذكر ابن هشام تسعة معانٍ(٦) .

أمَّا المفسرون فقد ذكروا لها أحد عشر معنى(٧) ، واستقصى الدكتور هادي عطية مطر لـ "على" أحد عشر معنى نحوياً(٨) .

---

* تنظر: المسألة في : الأزهية : ٣٨٥ ـ ٣٨٨ وجواهر الأدب : ٢٢٢ ـ ٢٢٣ والجنى الداني : ٤٤٤ ومغني اللبيب : ٢٨٣/١ ـ ٢٨٨ ونهج الصواب : ١٤٩ ـ ١٥٠ والنحو الوافي ٥١١/٢ ـ ٥١٢ ٥١٢ والحروف العاملة في القرآن الكريم: ٥٤١ ـ ٥٤٩ .

(١) ينظر: الجنى الداني : ٤٤٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٤٤ .

(٣) ينظر: الأزهية : ٣٨٥ ـ ٣٨٨ .

(٤) ينظر: جواهر الأدب : ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

(٥) ينظر: الجنى الداني : ٤٤٤ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٣/١ ـ ٢٨٨ .

(٧) ينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم: ٣٢٨ ـ ٣٣٥ .

(٨) ينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم: ٥٤١ ـ ٥٤٩ .

أمَّا معانيها فهي بحسب تسلسل ابن هشام: الاستعلاء ، والمصاحبة كـ"مع" ، والمجاوزة كـ" عن" ، والتعليل كـ"اللام" ، والظرفية كـ" في " ، وموافقة "من" ، وموافقة "الباء" ، وزائدة للتعويض أو غيره ، وأخيراً الاستدراك والإضراب[٩] .

ذكر الشيخ علي كاشف الغطاء "على" عندما نأتي بها بعد (كلام يكون دفعاً للشبهة أزْيد مما قبلها ويسمونه "علاوة")[١٠] . ومثّل لها بعد كلام متقدم يُراد به دفع الشبهة عنه في معرض قولهم: "على أنّا نقول كذا"[١١].

تناول الشيخ علي كاشف الغطاء البحث في "على" من جانبين: **أحدهما** المعنى ، **والآخر** التعلق.

أمَّا معناها: فيرى أنَّها للمصاحبة كـ "مع" ، ويرى أيضاً أنَّه انفرد بهذا الرأي ولم يسبق اليه ، قال:(ولم يذكر أحدٌ هذا المعنى لـ "على" هنا مع أنَّه أصح ما يحتمل في معناها)[١].

والحقيقة أنَّ ما يشبه هذا التمثيل ذكره ابن هشام من قبلُ في معنى الاستدراك والإضراب(فلانٌ لا يدخل الجنة لسُوء صنيعه على أنّه لا ييأس من رحمة الله تعالى)[٢] . فيرى ابن هشام أنَّ "على" للاستدراك والإضراب ، وعدّ الشيخ علي معنى الاستدراك فاسداً ، قال:(وزعم بعضهم أنَّ معناها هنا الاستدراك والإضراب وهو فاسد ؛ لأنَّ المتكلم بهذا الكلام ليس قصده دفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه حتى تكون "على" للاستدراك وكذا ليس قصد المتكلم الإضراب عن الكلام الأول حتى تكون للإضراب)[٣] .

وذكر أيضاً من بعدُ الأستاذ عباس حسن معنى الاستدراك في المثال المتقدم ، فيرى أنَّها للاستدراك المستفاد من كلمة "لكن" (ومن أمثلته قولهم: هفا الصديق فاحتملت هفوته على أنَّ احتمالها مرٌ اليم ، فقد بين المتكلم أنَّه احتمل الهفوة ، وقد يوحي هذا الى النفس أنَّ

---

(٩) ينظر: مغني اللبيب : ٢٨٣/١ ــ ٢٨٨ .
(١٠) نهج الصواب :١٤٩ .
(١١) نهج الصواب : ١٤٩ .
(١) نهج الصواب : ١٤٩ .
(٢) مغني اللبيب : ٢٨٨/١ .
(٣) نهج الصواب : ١٤٩ ــ ١٥٠ .

احتمالها سهل وأنَّه راضٍ لهذا الاحتمال فأزال هذا الاحتمال بما ذكره من أنَّ احتمالها مرٌّ اليم)[٥] .

أمّا تعلق حرف الجر "على" فيرى ابن هشام أنَّه متعلق بما قبله عند من قال به قياساً على "حاشا" المتعلقة بما قبلها عند من قال به (لأنَّها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج أو هي مبتدأ لخبر محذوف ، أي والتحقيق على كذا)[٦] . وتابعه الشيخ علي كاشف الغطاء ، قال:(وأما متعلقها فالفعل المتقدم عليها أو شبهه)[٧] .

أمّا الأستاذ عباس حسن فله موقف آخر فيما يتعلق بتعلق "على" ، قال:(والأحسن في كلمة "على" الجارة الأصلية اذا كانت للإضراب والابطال عدم تعلقها هي ومجرورها بشيء ؛ لأنَّها في الاستعمال بمنزلة: "لكن" التي تفيد الاستدراك مع اعتبارها كحرف ابتداء لوقوعها في أوّل الجملة ، وعلى هذا تكون "على" التي للإضراب حرف جر واستدراك معاً)[1] . ويرى أنَّه لا داعي للأخذ بالرأي الذي ذكره ابن هشام على أنَّهما متعلقان بمحذوف[2].

يبدو أنَّ معنى الإضراب والاستدراك أوضح فيما تقدّم من معنى المصاحبة.

---

[٥] النحو الوافي : ٥١١/٢ .
[٦] مغني اللبيب:١/ ٢٩٠ .
[٧] نهج الصواب :١٥٠ .
[1] النحو الوافي : ٥١٢/٢ .
[2] ينظر: المصدر نفسه :٥١٢/٢.

" في "

بين الظرفية والزيادة * .

في ، حرف جرٍ له تسعة معانٍ عند صاحب جواهر الأدب[١] ، وعشرة معانٍ عند ابن هشام[٢] ، وهي على النحو الآتي: الظرفية ، والمصاحبة ، والتعليل ، والاستعلاء ، ومرادفة الباء ، ومرادفة الى ، ومرادفة من ، والمقايسة ، والتعويض ، والتوكيد لغير تعويض[٣] ، ومن عدّها تسعة أخرج معنى التعويض ، وأنكر الزمخشريّ ، وابن يعيش معنى الاستعلاء [٤].

أصل وضعها للظرفية حقيقة أو مجازاً[5] ، ويرى السيد رؤوف جمال الدين أنَّ كثيراً من المعاني المذكورة يمكن أنْ تُرد الى المجاز[٦].

---

* تنظر المسألة : شرح المفصل:٨/ ٢٠ وجواهر الأدب:١٣٠- ١٣٢ والمعجب:١٦٩ والنحو الوافي: ٢/ ٥٠٧- ٥٠٨ ومنة المنان : ١٨٧/١.

[١] ينظر: جواهر الأدب :١٣٠-١٣٢ .

[٢] ينظر :مغني اللبيب :٣٣٨/١-٣٤٢ .

[٣] ينظر :مغني اللبيب :٣٣٨/١-٣٤٢ .

[٤] ينظر:وشرح المفصل :٢٠/٨ .

[5] ينظر :جواهر الأدب :١٣٠ والنحو الوافي :٥٠٧/٢ .

[٦] ينظر : المعجب :١٦٩ .

ومن الجدير بالذكر أنّ الشاهد القرآني يحظى بالنصيب الأكبر من بين الشواهد النحوية فيما يتعلق ببيان معاني الحروف.

تناول السيد محمد الصدر معنى "في" في قوله تعالى:((وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ))[٧]، قال:(إنّ الإنسان لفي خسر ، ولم يقل: على خسرٍ أو لخسرٍ مثلاً ، ولماذا لم يقل: إنَّ الإنسان خاسرٌ ؟)[٨].

هذا الطرح يعني ما الفائدة من وجود "في" في هذا الموضع وما المعنى الذي أفاده؟.

أجاب السيد الصدر أنَّ "في" هنا أبلغ وذلك ؛ لأنّ الإنسان وقد وقع في باطن الخسر ، وأنّ الخسر قد سيطر عليه وليس مجرد أنّه خاسرٌ ، وإنّما هو في الخسر حقيقة أو مجازاً حتى تكون له الهمة من أنْ يخرج ممّا وقع فيه[٩] ، قال الزمخشريّ: (فوقعوا في الخسارة والشقاوة)[١٠].

يبدو لي – والله العالم – أنّها الظرفية المجازية جاءت على الأصل ؛ لأنّ الخسر ليس شيئاً مادياً يقع فيه الإنسان حتى تكون "في خسر" ظرفية على وجه الحقيقة.

أمّا الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ فقد تناول "في" الزائدة للتوكيد في قوله تعالى: ((وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا))[١] ، وهذه التوكيدية الزائدة تدخل على مفعول فعلٍ متعدٍ قادرٍ على أنْ يصل مفعوله بنفسه ، ويرى أنَّها ليست زائدة وإنَّما هي على الأصل ظرفية ، وأنَّ الفعل لم يحتج الى مفعوله لعدم تعلق الغرض به[٢] ، واتفق مع الشيخ أنَّها ظرفية ؛ لأنّ نبي الله نوح –ع– أمرهم بالركوب في السفينة[٣] ، والسفينة ظرف مكانٍ على وجه الحقيقة .

---

[٧] العصر: ١/١٠٣ – ٢ .
[٨] منة المنان :١٨٧/١ .
[٩] ينظر : منة المنان : ١٨٧/١ .
[١٠] الكشاف : ١٢٢٠ .
[١] هود : ٤١/١١ .
[٢] ينظر: المنتخب :١٧٢ .
[٣] ينظر: الكشاف :٤٨٤ .

أما صاحب جواهر الأدب فيرى أنّه يمكن ردّ بعض معانيها الى أصل الظرفية ولكن بتكلف وتعسف ، ولا تعسف في حمل بعض حروف الجر على بعض[٤].

ويرى الأستاذ عباس حسن أنَّ زيادة "في" غير قياسية فيقتصر فيها على المسموع[٥].

"أي"

أحرف عطف هو أم تفسير ؟ * .

أي ، حرف له معنيان:

أحدهما: حرف نداء ، **والآخر:** حرف تفسير عند جمهور النحاة ، وزاد بعضهم لـ "أي" معنى **ثالثاً:** وهو أنْ يكون حرف عطف عندما يقع بين شيئين مشتركين في الإعراب[١] . هذا المذهب الأخير هو للكوفيين[٢] ، ونُسب الى صاحبي المستوفي والمفتاح[٣].

قال الشيخ هادي كاشف الغطاء:(وقيل: إنّ صاحب المستوفي ذهب الى أنَّ "أي" حرف عطف نحو: مررت بغضنفر ، أيْ أسدٍ)[٤] . ضعّف هذا المذهب صاحب جواهر

---

[٤] ينظر: جواهر الأدب :١٣٢ .

[٥] ينظر: النحو الوافي :٥٠٨/٢ .

* تنظر المسألة في : شرح المفصل :١٤٠/٨ وجواهر الأدب :١٢٥ والجنى الداني :٢٥٠-٢٥١ ومغني اللبيب :١٥٩/١-١٦٠ وبلغة النحاة :٤٠٧ .

[١] ينظر : الجنى الداني : ٢١٥ .

[٢] ينظر : جواهر الأدب : ١٢٥ والجنى الداني : ٢٥١ ومغني اللبيب :١٦٠/١ .

[٣] ينظر : الجنى الداني :٢٥١ ومغني اللبيب : ١٦٠/١ وبلغة النحاة :٤٠٧ .

[٤] بلغة النحاة : ٤٠٧ .

الأدب[٥] ، ورفضه المراديّ[٦] ، وعدّه الشيخ هادي فاسداً ، قال:(والصحيح أنَّها حرف تفسير وما يليها يوافق ما قبلها في التعريف والتنكير ويظهر لك فساد ما ذهب اليه من وجهين)[٧].

أما الوجهان في رفض المذهب الأخير:

فأحدهما:(إنّ القاعدة المعلومة أنَّ المعطوف غير المعطوف عليه وما بعد "أي" في المثال ليس مبايناً لما قبلها)[8] .

والآخر:(إنّ من حقّه إذا لم يعطف به غير صفة أنْ لا يطّرد حذفه "أيْ" بخلاف ذلك فلك أنْ تقول: مررت بغضنفر ، أي أسد ، فستغنى عنها استغناءً مطرداً)[9] . ذلك كلّه ممّا لم يعهد مثله في الأحرف العاطفة[10] .

وذكرتْ من قبل حجج أخر لرفض مذهب العطف في "أيْ":

١- (لم نرَ عاطفاً يصلُح للسقوط دائماً)[1].

٢- لا يوجد حرف عطف ملازماً لعطف الشيء على مرادفه[2].

لعلّه من نافلة القول أنْ نذكر مسألتين فيما يتعلق بـ "أيْ" التفسيرية:

أحداهما: أنّ "أيْ" (أعم من "أنْ المفسرة ؛ لأنَّ "أيْ" تدخل على الجملة والمفرد وتقع بعد القول وغيره)[3] .

وذهب ابن يعيش الى أنَّ "أي" لا تدخل أو تفسر إلاّ الجمل[4] ، والحق أنَّها تدخل على الجمل والمفردات وبعد القول ، وعدّ صاحب جواهر الأدب من ذهب الى أنَّها تفسر الجمل فقط سهواً ، قال:(بل تفسيرها غيرها أكثر)[5] .

---

[٥] ينظر : جواهر الأدب :١٢٥ .
[٦] ينظر : الجنى الداني :٢٥١ .
[٧] بلغة النحاة :٤٠٧ .
[8] بلغة النحاة :٤٠٧ .
[9] بلغة النحاة :٤٠٧ .
[10] ينظر : جواهر الأدب :١٢٥ .
[1] مغني اللبيب :١/١٦٠ .
[2] ينظر : مغني اللبيب :١/١٦٠ .
[3] الجنى الداني :٢٥٠ .
[4] ينظر : شرح المفصل : ٨/ ١٤٠ .

والأخــرى: أنَّ قومــاً ذهبــوا الــى أنَّ "أي" التفــسيرية اســم فعــل معنــاه: **عُـوا** وفهمــوا[6]. اعترض ابن يعيش على من ذهب الى هذا المذهب ، قال:(وليس الأمر على ما ظنّ هؤلاء... لأنَّها لا يُفهم لها معنى حتى تضاف الى ما بعدها)[7] .

وخلاصة المسألة أنَّ الشيخ الحوزيّ هادي كاشف الغطاء صحّح القول بتفسيرية "أيْ" ورفض عطفها ، وهو الحق لما تقدم ذكره من حجج أنسب وقواعد العربية تؤيد رفضها .

"أو" النّوعية* .

أو ، حرف عطف يستعمل في الاستفهام والخبر والأمر ، أحصى له ابن هشام اثني عشر معنى من أقوال المتأخرين وهو: الشك ، والإبهام ، والتخيير، والإباحة ، والجمع المطلق ، والإضراب ، والتقسيم ، وأنْ تكون بمعنى "إلاّ" ، وبمعنى "الى" ، والتقريب ، والشرطية ، والتبعيض[١].

---

[5] جواهر الأدب :١٢٥ .
[6] ينظر : الجنى الداني :٢٥٠ وشرح المفصل : ١٤٠/٨ .
[7] شرح المفصل :١٤٠/٨ .
* تنظر المسألة: في شرح المفصل: ٩٩/٨- ١٠٠ وجواهر الأدب: ١٢١ ومغني اللبيب: ١٣١/١ – ١٤٣ والمعجب في علم النحو:١٨٦ .
[١] ينظر: مغني اللبيب : ١٣١/١ – ١٤٣ .

تابع ابن هشام قول المتقدمين في أنّها موضوعة لأحدِ الشيئين أو الأشياء ، وحقّق من معانيها الكثيرة معنيين ، قال:(وقد تخرج الى معنى " بل " والى معنى الواو ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها)[٢] . وأبدى رفضه لطائفة من المعاني المذكورة[٣] .

أما السيد رؤوف جمال الدين فقد خرّج " أو" لمعنى لم يذكره ابن هشام ويرى أنَّه مذهب المبَّرد ، قال:(بل تخرج الى عدة معانٍ منها "النوعية" أي تعيين النوع أو الجنس و"التقريبية" نحو: "الى مائة ألف أو يزيدون" فهي هنا لبيان نوع العدد لا تحديده ... وقد ذهب المبَّرد الى هذا القول)[٤] .

هذا المعنى ذكره ابن جني وابن يعيش لكن في ضمن معنى الإباحة في قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين ، فالمعنى أنَّك مباح في مجالسة هذا الضرب من الناس[٥].

والذي يؤيد ذكرهم للمعنى المشار اليه أنَّ الأستاذ حامد المؤمن محقق كتاب اللمع في العربية أشار الى أنَّ في نسخة من نسخ المخطوطة (هذا النوع من الناس)[٦] .

أمَّا فيما يتعلق بمعنى "أو" في الشاهد القرآني (الى مائة ألف أو يزيدون)[٧] ، ففيه اختلاف بين العلماء ، يرى السيد رؤوف جمال الدين أنَّها لبيان نوع العدد ،

ويرى من قبلُ ابن يعيش وصاحب جواهر الأدب أنَّها للإبهام[1] ، وهذا الإبهام اقتضته المصلحة الإلهية[2] ، ونسب ابن هشام الى الفراء بأنَّها للإضراب بل يزيدون[3] ، ونسب أيضاً الى ابن جني أنَّها للشك[4] .

---

[٢] المصدر نفسه : ١٤٣/١ .
[٣] المصدر نفسه : ١٤٣/١ .
[٤] المعجب: ١٨٦ .
[٥] ينظر: اللمع في العربية : ١٧٥ وشرح المفصل : ١٠٠/٨ .
[٦] ينظر: هامش اللمع في العربية : ١٧٥ .
[٧] الصافات: ٣٧ / ١٤٧ .
[1] ينظر: شرح المفصل : ٩٩/٨ وجواهر الأدب : ١٢١ .
[2] ينظر: جواهر الأدب : ١٢١.
[3] ينظر: مغني اللبيب : ١٣٨/١ .
[4] ينظر: مغني اللبيب : ١٣٨/١ .

وخلاصة قولي ما يراه الأستاذ عباس حسن:(إنَّ هذه المعاني المتعددة القياسية خاضعة في إدراكها للسياق والقرائن خضوعاً تاماً كي يتميّز ويتحدد كل نوع منها)[5].

الفـاء الفصيحـة * .

[5] النحو الوافي : ٦٠٩/٣ .

* تنظر المسألة في :الأزهية : ٢٥٠-٢٥٥ وشرح المفصل : ٩٥/٨ وجواهر الأدب: ٢٧-٣٠ والجنى الداني: ١٢١- ١٣١ ومغني اللبيب : ٣٢٤/١ – ٣٣٧ والنحو الوافي: ٥٧٣/٣-٥٧٨ والمنتخب من كلام العرب: ٢٤٩-٢٥١ وشرح الصمدية:٢٣١-٢٣٢ والكلام المفيد: ٤٢٣- ٤٢٤.

الفاء حرف مهمل عند جماعة من النحويين وعامل عند غيرهم(١) ، ذكر لها الهرويّ عشرة مواضع(٢) ، وذكر لها ابن يعيش ثلاثة أضرب: متّبعة عاطفة ، ومتّبعة مجردة من معنى العطف ، وزائدة ، وعدّ الضرب الثاني هو المعنى الذي تختص به وتنسبه اليه وماعدا ذلك فعارض(٣) ، وذكر لها المراديّ ثلاثة أقسام أصول هي: عاطفة ، وجوابية ، وزائدة(٤) ، ويرى أنَّ المواضع الأخر – المتقدم ذكرها – ترجع عند التحقيق الى الأقسام الأصول الثلاثة(٥) ، وأضاف أنَّها بمعنى حتى عند بعض النحاة وردّ هذا المعنى الى العطف(٦) ، وتابع المرادي ابن هشام(٧) ، وسبقه صاحب جواهر الأدب(٨) .

ذكر الحوزيّون: الشيخ محمد البهائيّ ، والسيد الطباطبائيّ ، والشيخ محمد علي المدرس الأفغانيّ ، والسيد صادق الشيرازيّ ، والشيخ ومحمد جعفر الكرباسيّ وظيفة للفاء يُصطلح عليها "الفصيحة"(٩) ، وذكرها أيضاً الأستاذ عباس حسن(١٠) ، وسبب التسمية نابع من الوظيفة التي تقوم بها هذه الفاء فهي قد أفصحت أي بينت عن المحذوف ودلت عليه ولأنَّها أيضاً قد تُفصح عن جواب الشرط المقدّر(١١) .

وظفها الشيخ الكرباسيّ لا في الكشف أو الإفصاح عن المحذوف فحسب وإنَّما أفصحت وحددت خبر المبتدأ الذي قد يشكل معرفته في طائفة من التراكيب لولا وجودها في السياق ومنها (اذا كان المبتدأ نكرة عامة أو نكرة موصوفة أو اسماً مبهماً فكثيراً ما تدخل على الخبر حينئذ فاء تسمى الفاء الفصيحة وهي كذلك اذا جاءت في محلها)[1] .

---

(١) ينظر: جواهر الأدب: ٢٧-٢٨ والجنى الداني: ١٢١ ومغني اللبيب : ٣٢٤/١ .
(٢) ينظر: الأزهية : ٢٥٠ ـ ٢٥٥ .
(٣) ينظر: شرح المفصل : ٩٥/٨ .
(٤) ينظر: الجنى الداني : ١٢١ .
(٥) ينظر: الجنى الداني : ١٢٨ .
(٦) ينظر: الجنى الداني : ١٣١ .
(٧) ينظر: مغني اللبيب : ٣٢٤/١ ـ ٣٣٧ .
(٨) ينظر: جواهر الأدب : ٢٨ ـ ٣٠ .
(٩) ينظر: الميزان : ١٥٢/١٧ والكلام المفيد :٤٢٣ وشرح الصمدية:٢٣١ والمنتخب: ٢٤٩ .
(١٠) ينظر: النحو الوافي : ٥٧٦/٣ ، ٦٣٦ .
(١١) ينظر: النحو الوافي : ٦٣٦/٣ والمنتخب: ١٠١ .
(1) المنتخب : ٢٤٩ .

يرى الشيخ الكرباسيّ أنَّ معرفة الموقع المناسب لهذه الفاء يتوقف على حسن الذوق أكثر من معرفة القواعد النحوية[2] إلا أنَّه حدد عدداً من الضوابط اصطلح عليها ملحوظات تقرب على طلاب العربية معرفة الموقع اللائق لهذه الفاء[3] .

الملحوظة الأولى:(اذا كان الخبر جاراً أو صفة يتبادر فيها الى الذهن أنَّهما قيد للمبتدأ او لشيء من متعلقاته لا خبر عنه ، جاز دخول هذه الفاء عليه)[4] . واستشهد لهذا الاستقراء بقوله تعالى: ((وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّه))[5] ، فما بعد الفاء خبر للمبتدأ قبله ولولا الفاء لتبادر الى الذهن أنَّه من قيود المبتدأ أو من قيود ما يتعلق به[6] .

الملحوظة الثانية:(اذا كان الخبر جملة تترتب على المبتدأ في المعنى مسببة عنه أو كانت مما يتوهم فيها أنَّها أجنبية عنه جاز دخول هذه الفاء عليه)[7] . واستشهد لهذه الملحوظة بقوله تعالى:((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا))[8] ، لولا الفاء في "فاقطعوا" لتوهم أنَّها ليست الخبر .

الملحوظة الثالثة:(اذا كان الخبر جملة يجوز أنْ يتبادر فيها الى الذهن أنَّها من قيود المبتدأ أو من قيود شيء من متعلقاته جاز دخول هذه الفاء عليه أيضاً)[9] . وجعل منه قولنا: كل عالم زاهد في الدنيا فما لحساده سبيل الى الوقيعة به[10] .

الملحوظة الرابعة:(كثيراً ما تدخل "إنّ" و "أنَّ" و "لكنَّ" على المبتدأ وحده أو على الخبر وحده أو على المبتدأ والخبر معاً وحينئذ يكون لدخول هذه الفاء في الغالب مسحة بلاغية هي غير ما لو عرى احدهما او كلاهما عنها)[1] . وجعل قوله تعالى: ((وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ))[2] ، وقوله تعالى: ((إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ))[3] .

---

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٩ ــ ٢٥٠ .
(3) ينظر:المصدر نفسه : ٢٤٩ ــ ٢٥٠ .
(4) المصدر نفسه: ٢٤٩ ــ ٢٥٠ .
(5) آل عمران :٣/ ١٦٦ .
(6) ينظر: المنتخب : ٢٥٠ .
(7) المنتخب : ٢٥٠ .
(8) المائدة : ٥/ ٣٨ .
(9) المنتخب: ٢٥٠ ــ ٢٥١ .
(10) ينظر: المنتخب : ٢٥١ .
(1) المنتخب : ٢٥١ .
(2) الأنفال :٨/ ٤١.
(3) الجمعة :٦٢/ ٨.

استدرك الشيخ الكرباسيّ بعد ذلك بفائدتين:

إحداهما:(أنَّه يجوز في الفاء في بعض الأمثلة المارة أنْ تحسب رابطة لجواب الشرط كما يجوز أنْ تحسب فصيحة والذي يظهر أنَّ بين الفاءين عموماً وخصوصاً فالفصيحة أعم والرابطة أخص**)**[4] .

والأخرى:(أنَّ "إنّ" الداخلة على الخبر في قوله تعالى: ((إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ)) يجوز أنْ تكون من قبيل التوكيد لأنَّ المتقدمة عليها **)**[5] .

الذي أودّ الوقوف عنده – مما تقدم – جملة ملحوظات :

الأولى: فيما يتعلق بالمصطلح" الفاء الفصيحة" يبدو لي أنَّ الأصح أنْ نصطلح عليها (الفاء المفصحة) وليست الفصيحة لسببين:

أحدهما: أنَّ الفاء مع تركيبها الواقعة فيه فصيحة ، أي بليغة سواء أصرّحنا به أم لم نصرح ، ومن جانب آخر اذا قيدنا الفاء بالفصيحة ربما يفهم أنّ حروف المعاني الأخرى مع تراكيبها التي تنسج معها غير فصيحة ، والحقيقة أنَّ مواد اللغة العربية كلها الواقعة في ضمن الاستقراء فصيحة ، والفصاحة هي رأس مال اللغة وقد حدد العلماء المفردات غير الفصيحة والدخيلة والقبيحة من اللهجات والتراكيب التي على غير قياس .

والآخر: مصطلح الفصيحة نابع من وظيفة هذه الفاء الداخلة على الجملة ، فإنَّها قد أفصحت ، أي كشفت عن المحذوف وحددت وبينت خبر المبتدأ ، الذي هو محط الفائدة ولولا دخولها لتوهم أنَّه ليس الخبر ، لذلك قامت بوظيفة الإفصاح عن المحذوف أولاً وأمن اللبس ثانياً فهي في ذلك أشبه ما تكون بضمير الفصل الذي فصل بين الخبر والصفة فالمصطلح متأت من الوظيفة ، فإذا كانت وظيفة هذه الفاء الإفصاح ، فالإفصاح مصدر أفصح يفصح إفصاحاً ، أمّا الفصيحة والفصاحة فهما من فَصُح يفصح فصاحة ، فالفاء قد أفصحت فهي مفصحة وليست فصيحة.

---

[4] المنتخب : ٢٥١ .

[5] المنتخب : ٢٥١ .

الثانيـة: الظـاهر أنَّ الـشيخ الكرباسـيّ خلـط بـين مفهـوم الفصاحة بلاغيـاً وبـين وظيفـة الفـاء المفصحة نحوياً ، يتضح ذلك مما تقدم أنَّ هذه الفاء كشفت وبينت وآمنت لبس شيء بآخر فهي واجبة الدخول في هذه المواضع التي تغمض من دونها ، أي أنَّ وجودها صنعة نحوية يختل المعنى المقصود من دونها ، أمّا فصاحة هذه الفاء أو غيرها من أدوات التعبير المنسجمة في تراكيب فهو مطلب بلاغي يقتضيه الأسلوب الراقي في التعبير فهناك فرق بين بحثين:

أحدهما: التركيب الصحيح نحوياً ، **والآخر:** الأسلوب الفصيح بلاغياً ، لا يستطيع أحد أنْ ينكر أنّ صحة التراكيب وحسن سبكها تؤدي الى بلاغتها ، ولكنّ الكرباسيّ خلط بين البحثين ، ولعلّ السبب في ذلك هو مصطلح "الفصيحة " الذي كان قاسماً مشتركاً بين الوظيفة النحوية والمطلب البلاغي ، ولا ينكر ما للنحو والبلاغة من علاقة وشيجة ولعلّ أوضح ما يؤكد العلاقة بينهما هو ما قيل: إنّ أهل المعاني هم النحاة الحقيقيون ، وهو الحق ، ولا ينكر أيضاً أنَّ الفصل بينهما وبين علوم العربية إنَّما هو صنعة التخصص لا غير ، ولكنّ هذا الفصل التخصصي ، الظاهر أنَّه لا بدّ منه ؛ لأنَّ لكلّ علم من علوم العربية قواعده وأصوله ومنهجه الذي يسير عليه والفصل التخصصي هذا ليس حديثاً فقد عُرف قديماً ومُيّز بين اللغويين ، والنحويين ، والبلاغيين ، وقد أكد كثيراً الدكتور مهدي المخزوميّ العلاقة بينهما وهذه الأخيرة من سمات الدرس النحوي الحديث ويرى المخزوميّ أنّ (الجملة الصحيحة لغوياً ونحوياً هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني ... فإذا كانت الجملة مؤلّفة من كلمات صحيحة مستوفية لكلّ ما يتطلبه الصرف وإذا كانت الكلمات مؤلّفة من أصوات مؤتلفة خلو من كلّ ما يسيء الى فصاحتها من تنافر بين الأصوات ... ولن تكون الجملة صحيحة إذا لم يراع ذلك فيها ، فالدراسة إذن واحدة ، والموضوع واحد)[1].

يرى المخزوميّ أنَّ الجملة الصحيحة عند أهل المعاني هي الفصيحة ولكن هذا الكلام فيه نظر ؛ لأنَّ اللغويين والنحويين لديهم معايير لصحة المفردات والتراكيب ولا يقدح عدم فصاحتها بصحتها دائماً ويمكن أنْ نأتي بطائفة من الشواهد والأمثلة على ذلك :

١- صحة المفردة وفصاحتها:

---

[1] في النحو العربي ، نقد وتوجيه :٢٢٦.

قال امرؤ القيس واصفاً:

غدائرهُ مُستَشزِراتٌ الى العُلا   تَضلُ العقاصَ في مُثنى ومُرسَلِ[1] .

فلفظة "مستشزرات" بمعنى مرتفعات يأباها الذوق السليم ؛ لأنَّ فيها تنافر الحروف ، والتنافر من عيوب الفصاحة ، ولكنّ اللسان المعياري لا يعبأ بها ولا يخطؤها اللغوي.

وقال المتنبي :

وأحمقُ ممن يلعقُ الماءَ قال لي   دَع الخمرَ واشربْ من نُقاخٍ مبرّدِ .

فلفظة "النقاخ" بمعنى الماء العذب ولكنها لفظة وحشية غليظة تمجها الأسماع وتأنفها الطباع[٢] ، وهذه الصفات ممّا يقدح بصفاحتها ولكن اللغوي لا يستطيع أنْ يوجه سهامه اليها ؛ لأنّ النقاخ: الماء البارد العذب الذي ينقخ الفؤاد لبرودته[٣]، والأمثلة كثيرة يمكن أن نكتفي بما تقدم .

٢- صحة التركيب وفصاحته :

أنشد الجاحظ :

وقبرُ حربٍ بمكان قفرُ   وليس قربَ قبرِ حربٍ قبرُ

فالملاحظ أنَّ تنافر الكلمات مجتمعة بهذه الطريقة يقدح بفصاحة التركيب إلا أنّ الشاهد سار على وفق الضوابط النحوية .

قال العباس بن الأحنف :

سأطلبُ بُعدَ الدار عنكم لِتَقربُوا   وتَسكبُ عَيْنَاي الدموعَ لِتَجمُدا

الملاحظ على قول الشاعر أنَّه خرج على معنى اعتادت عليه العرب لأنهم يعبرون بجمود العين عن عدم البكاء عند الحزن والحاجة اليه ولم يعبروا به عن الفرح[1] ، فهذا

---

[1] يصف امرؤ القيس شَعر ابنة عمه ، والغدائر : الضفائر ، وتضل : تغيب ، والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة من الشعر ، والمثنى : الشعر المفتول ، والمرسل :ضده ، ينظر: القطوف الدواني في علم المعاني ، د. عبد الرزاق السعدي :٥

[٢] ينظر : القطوف الدواني :٥.

[٣] كتاب العين :١٨٢٨/٣ .

[1] ينظر: القطوف الدواني : ١١ .

التعقيد المعنوي أخل بركن من أركان عمود الشعر العربي في وضوح المعنى وبفصاحة التركيب مع أنَّه صحيح نحوياً .

ويمكن أنْ نكتفي بالأمثلة المتقدمة مع كثرتها .

يظهر لنا جلياً مما تقدم أنَّ الجملة الصحيحة نحوياً ليست بالضرورة أنْ تكون فصيحة ، نعم ضعف التركيب ، أي مخالفة النحو من قوادح الفصاحة كما أنَّ مخالفة القياس الصرفي من قوادح فصاحة اللفظة أيضاً إلا أنَّ عيوب الفصاحة الأخرى لا تضر بصحتها لغوياً ونحوياً .

مرجع الحديث فيما خلطه الشيخ الكرباسيّ في البحثين النحوي والبلاغي فقد ذكر في حديثه عن الفاء المفصحة عن الخبر أنَّها فصيحة ، أي بليغة في أكثر من موردين:
قال:(إنَّ معرفة الموقع المناسب لهذه الفاء يتوقف على حسن الذوق)[2] .
وقال أيضاً:(وحينئذٍ يكون لدخول هذه الفاء في الغالب مسحة بلاغية)[3] .

وأكد أيضاً: فلا تتوهم أنَّ الاختلاف فيه – أي فيما تؤديه من معانٍ أخرى – قادح بفصاحة هذه الفاء[4] .

والحق أنَّ هنالك فرقاً بين إفصاحها بوصفها وظيفة نحوية وفصاحتها بوصفه أسلوباً بليغاً في التعبير .

الثالثة: فيما يتعلق بحقيقتها أمعنى نحوي هي أم وظيفة ؟ الظاهر من استقرائها في الشواهد المتقدمة أنَّها قرينة لفظية لتحديد مكان المحذوف الى جوار القرينة اللفظية التي تحدد نوع المحذوف والذي يصطلح عليه دليل الحذف ، فوجود الفاء دلالة على مكان المحذوف أو للدلالة على تمام المعنى في تعيين الخبر ، ويمكن أنْ تقاس وظيفتها على الفاء الربطة لجواب الشرط التي جاءت لوظيفة الربط بين الشرط وجزائه .

---

[2] المنتخب : ٢٤٩ – ٢٥٠ .
[3] المنتخب : ٢٥١ .
[4] ينظر: المنتخب : ٢٥١ .

ولعل أوضح ما يدلّ على أنَّها جاءت لهذه الوظيفة فقط من دون معنى تؤديه أنَّها جاءت عاطفة معناها السببية في قوله تعالى:((وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً))[1] ، الأصل فضرب فانبجست[2] .

فلا يمكن أنْ نقول في الفاء أنَّها عاطفة سببية فصيحة ؛ لأنَّ السبب معنى من معانيها فلا يجتمع مع معنى آخر في آنٍ واحد ، فدلّ ذلك على أنَّها ليست معنى جديداً للفاء كما توهم أحد الباحثين[3] حين ادّعى أنَّ السيد محمد حسين الطباطبائيّ انفرد بذكر هذا المعنى ، وكذلك ما أوحى به – من قبلُ – كلام الأستاذ عباس حسن[4].

الرابعة: فيما يتعلق بالمصطلح بدأتُ به من حيث الوظيفة وأنتهي به من حيث التأصيل، ذكره الحوزيّان: محمد حسين الطباطبائيّ ومحمد جعفر الكرباسيّ ومعاصرهما الجامعيّ الأستاذ عباس حسن ، وسبقهم اليه ابن كمال باشا[٥] ت(٩٤٠هـ) ولكن لا أستطيع أنْ أطمئن الى أنَّه من إبداع أحدهم ؛ لأنّهم جميعاً يذكرونه بطريقة توحي أنَّه معروف قبلهم ، بدليل اقتران الفعل "تُسمى" مع الفاء الفصيحة ، ولم أهتد اليه عند من سبقهم .

والظاهر –والله العالم– أنَّ المصطلح ظهر في القرن التاسع الهجري ؛ لأنَّي لم أجده عند ابن هشام المتوفى(٧٦١هـ) ، وذكره ابن كمال باشا المتوفى (٩٤٠هـ) بطريقة تدل أنَّه موجود قبله .

---

(1) الأعراف : ١٦٠ .

(2) ينظر: النحو الوافي: ٦٣٥/٣ والجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٨١ .

(3) ينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان : ٢٩ .

(4) ينظر: النحو الوافي : ٥٧٦/٣ .

(٥) ينظر: أسرار النحو ، ابن كمال باشا:٢٨٩.

نتائج الدراسة

١- التعريف بجامعة علمية عريقة بلغ عمرها نحو ألف عام متواصلة في العطاء والانجازات ، تُصدّر الى العالم الفقهاء والمثقفين ، قَلتْ الدراسات عنها وبخس حقها الباحثون الجامعيون قصوراً أو تقصيراً .

٢- فتحت هذه الدراسة الباب أمام الباحثين الجامعيين أنْ يتناولوا هذه الجامعة العلمية العتيقة الجديدة دراسة وبحثاً في مختلف التخصصات التي قدمت فيها الحوزة العلمية إنجازات معرفية ، هذا السبب دفع الباحث الى أنْ يضع الفصل الأول من الدراسة "الحوزة العلمية، تعريفاً ، تأريخاً ، تطوراً" وأظن أنَّها سجلت فضل السبق في الدراسات الجامعية فيما تناولته نظراً لحظر الدراسات التي تناولت هكذا مؤسسات أو شخصيات لأسباب سياسية .

٣- كشفت الدراسة عن شخصيات علمية ونحوية ، الكثير منها غائب أو مغيّب عن الأوساط الثقافية الرسمية ، والمعروف منهم ربما عُرف فقهياً لا نحوياً ، بلغ عددهم أكثر من ثلاثين شخصية نحوية .

٤- كشفت الدراسة عن مؤلفات نحوية كثيرة جداً بلغت أكثر من أربعين مؤلفاً خلال مئة عام ، وها هي تضاف بشكل رسمي الى المكتبة اللغوية الأكاديمية .

٥- كشفت الدراسة أنَّ كلية الفقه في النجف الأشرف وهي إحدى مدارس الحوزة العلميّة الحديثة قدّمت لنا كوكبة خيرة من علماء وأساتذة اللغة والنحو وهم الشيخ الأستاذ عبد المهدي مطر ، والسيد الدكتور مصطفى جمال الدين ، والسيد الأستاذ محمد محمد صادق الصدر ، والشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ ، والأستاذ الدكتور صالح الظالميّ ، والشيخ الأستاذ محمد جعفر الكرباسيّ .

٦- كشفت الدراسة عن شخصيات حوزيّة متخصصة في اللغة والنحو أكثر من كونهم رجال فقه وأصول ربما بلغ عدد آثارهم اللغوية والنحوية عشرة مؤلفات ، وخير من مثّلهم الشيخ محمد علي المدرس الأفغانيّ ، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، ونرى عند بعضهم الآخر

تعادل أو تساوي في نتاجهم النحوي ونتاجهم الفقهي والأصولي وخير من مثلهم الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ .

٧- اتضح من الدراسة أنَّ العلماء الذين جمعوا بين الثقافتين: الحوزيّة والجامعيّة هم أكثر منهجية ورصانة قياساً بإقرانهم الذين اقتصروا على الدراسة الحوزيّة ليس في آثارهم النحوية فحسب وإنَّما في نتاجهم الأصولي والمنطقي والكلامي والتربية الدينية وخير من مثلهم الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ الذي أُقرت أكثر مؤلفاته مناهج دراسية في أكثر من حوزة وجامعة ، وهذه الخصيصة إنْ لم تتضح في الدراسة على نحو عام فقد اتضحت للباحث على نحو خاص.

٨- من النتائج التي أراها مهمة جداً ميل أكثر الحوزيّين الذين ألفوا متوناً وشروحاً وحواشي وتعليقات إلى الفكر البصري في البحث النحوي كثيراً والى الكوفيين قليلاً ، وميل أكثر الحوزيّين الذين طغت عليهم النزعة الأصولية في التأليف النحويّ أسلوباً وأفكاراً ومصطلحاً إلى الفكر الكوفيّ في البحث النحويّ والى البصريين قليلاً.

٩- تبنت الدراسة دعوة إعادة النظر في منهجية الدراسات النحويّة الجامعيّة التي تعنى بالكشف عن مذهب النحويّين المعاصريّن من خلال الآليات الثلاث: الموقف من الأصول ، والموقف من الاختلاف ، والموقف من المصطلح ، فبدا للباحث أنَّ الآليات الثلاث المتقدمة لا تستطيع أنْ تكشف عن مذهب النحويين المعاصرين ؛ لأنَّها مقاييس غير موضوعية ، بل لا يوجد نحوي كوفيّ أو بصريّ معاصر لعدم مصداقية المعايير المتقدمة على المعاصرين.

١٠- أنكر طائفة من النحويين الحوزيّين زمن الفعل الصرفي المتحصل من الصيغة وعدّوه زمناً نحوياً متحصلاً من السياق والقرائن .

١١- تفعيل نظرية السياق النحوي في النص القرآني والتي تؤدي الى قراءات ودلالات جديدة يضفيها السياق من ترابط العلاقات ، وهذا مراد وموضوع اهتمام الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة ، وخير من مثلهم في ذلك السيد محمد حسين الطباطبائيّ ، والسيد محمد الصدر .

١٢- تأكيد أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى النحوي وخير من مثلهم السيد محمد الصدر في وقت رفض بعضهم القراءات من استناده إلى إجراءات علوم أخرى.

١٣- قدّموا لنا دراسات نقدية لطائفة من القواعد النحوية نتجت عنها ردود علمية على النحاة المتقدمين والمتأخرين دلت بوضوح على عقليات نحوية متميزة ، يمكن أنْ يضافوا إلى قائمة نقاد النحو العربي ، وخير من مثلهم الشيخ الأستاذ محمد كاظم الملكيّ ، والسيد علي البهبهانيّ ، والسيد محمد الصدر .

١٤- كشفت الدراسة عن آراء نحوية متأثرة بأفكار أصولية نتجت عنها آراء قريبة الى الطبيعة اللغوية والتي حاكت ما يدعو إليه الدرس النحوي الحديث ، منها:

أ- رفض العاملين: المعنوي واللفظي في المبتدأ والخبر.

ب- رفض مبحث النائب عن الفاعل وإرجاعه إلى مبحث الفاعل .

خير من مثلهم الشيخ الأستاذ محمد كاظم الملكيّ ، والسيد علي البهبهانيّ .

١٥- إنفرد طائفة من الحوزيّين بطائفة من المصطلحات النحوية ذات الدلالات الوظيفية الجديدة وخير من مثلهم الشيخ الأستاذ محمد كاظم الملكيّ ، والسيد محمد حسين الطباطبائيّ ، وبطائفة من الاصطلاحات النحوية الجديدة الزائدة عن الحاجة ومثلهم في ذلك السيد الأستاذ محمد الصدر .

١٦- كشفت الدراسة عن نظرات وصفية ثاقبة تعالج في ضوئها طائفة من قواعد النحو العربي بما ينسجم والدراسات الحديثة وخير من مثلهم الشيخ الأستاذ محمد كاظم الملكيّ ، والسيد عبد الأعلى السبزواريّ .

١٧- كشفت الدراسة عن اهتمام بالغ من فضلاء الحوزة العلمية بالإعراب التطبيقي من خلال كتب إعراب القرآن وإعراب الشواهد النحوية ويمكن أنْ نعدّ هذا الاهتمام جانباً تيسيرياً ، خير من مثلهم الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

١٨- كشفت الدراسة عن رفض بعض الحوزيّين لنظرية التيسير النحوي رفضاً حازماً يشوبه في بعض الأحيان الطعن والتحامل ومثلهم في ذلك الشيخ محمد الجواد الجزائريّ ، والسيد رؤوف جمال الدين ، والشيخ محمد جعفر الكرباسيّ .

١٩- المشاركة في تيسير النحو العربي في أربعة جوانب :

أ- المشاركة الفعلية في تيسير الكتاب النحوي التعليمي وخير من مثلهم الشيخ علي كاشف الغطاء ، والسيد محمد تقي الجلاليّ .

ب- المشاركة في تيسير النحو العربي فيما يتعلق بالمنهج النحوي دعوةً وتأليفاً ، مثلهم في ذلك الشيخ يوسف كركوش الحليّ .

ت- تقديم كتب نحوية ميسرة لطلاب علم الأصول تعينهم على دراسة مباحث الألفاظ ، وخير من مثلهم الشيخ الأستاذ محمد كاظم الملكيّ ، والسيد علي البهبهانيّ .

ث- نقد محاولات التيسير والتي رأى فيها المنتقدون قبول بعض الآراء التيسيرية ، ومثلهم في ذلك الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء ، والشيخ علي كاشف الغطاء والشيخ الدكتور عبد الهادي الفضليّ .

٢٠- اتضح من الدراسة أنَّ فضلاء الحوزة العلمية يعنون بما بين أيديهم من مؤلفات نحوية مقررة للدراسة فيعمدون اليها شرحاً وتوضيحاً وإعراباً لشواهدها ، مثال ذلك كتاب الفوائد الصمدية للشيخ محمد البهائي فقد شُرح هذا الكتاب التعليمي المبسط أكثر من خمسة وعشرين شرحاً ، والشراح كلّهم من الوسط الحوزيّ وباللغتين: العربية والفارسية ، وكذلك كتاب البهجة المرضية على شرح الألفية للسيوطيّ له أكثر من خمسة شروح حوزيّة ، وكتاب العوامل لملا محسن الفيض الكاشانيّ له أكثر من ثلاثة شروح حوزيّة متقاربة زمنياً وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك له أكثر من شرحين حوزيّين لشواهده وشرح ابن الناظم له أكثر من شرحين حوزيّين.

٢١- كشفت الدراسة أولاً والمعايشة الميدانية للباحث ثانياً في الحوزة العلمية أنَّ الدراسة النحوية في الحوزة العلمية بحاجة الى إعادة نظر من حيث طريقة التأليف وطريقة التدريس وإعادة النظر فيمن يتولى التدريس والكتب الدراسية المقررة ، وتأكيد الاهتمام بعلم الصرف الذي كاد أنْ ينقرض من الدراسة الحوزيّة وعلم الدلالة وما توصلت اليه

الدراسات الحديثة وكل ما من شأنه أنْ يقوي ويعضد أدوات الفقيه للتمكن من غايتهم المنشودة وهي القدرة على الاستنباط * .

* هناك جملة مقترحات ضمنتها في الملحق .

المصادر والمراجع المطبوعة

القرآن الكريم .

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف الشرجيّ الزبيديّ ت(٨٠٢هـ) ، تحقيق ، د. طارق عبد عون الجنابيّ ، بيروت١٩٨٧م .
- آراء وأحاديث في اللغة والأدب ، ساطع الحصريّ ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٥٨م.
- ابن جني النحوي ، د. فاضل السامرائي ، مطابع دار النذير ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ابو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو ، د. محمد إبراهيم البنا ، دار ابي سلامة للطباعة والنشر ، تونس ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الشيخ أحمد بن محمد البنا ، تحقيق ، د. شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، د. محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- إحياء النحو ، الأستاذ إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ١٩٥٩م .
- الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها ، الشيخ محمد كاظم الملكيّ ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ابو حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ) ، تحقيق ، د. مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى الشاويّ المغربيّ الجزائريّ ت(١٠٩٦هـ) ، تحقيق ، د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- إرشاد الإغفال في إصلاح الخط للضوال ، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهرويّ ت(٤١٥هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحيّ ، مطبعة الترقي ، دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- أساس النحو ، السيد علي بن محمد الموسوي البهبهانيّ ، مكتبة الصدوق ، طهران ١٣٨٥هـ .
- أسرار العربية ، ابو البركات الأنباري ت(٥٧٧هـ) ، تحقيق ، د. فخر صالح قدارة ، دار الجليل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- أسرار النحو ، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ت(٩٤٠هـ) ، تحقيق ، أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر ، عمان (د.ت).
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطيّ ت(٩١١هـ) ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- الأصول في النحو ، ابو بكر ابن السراج ت(٣١٦هـ) ، تحقيق ، د. عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل ، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، دار الآداب ، النجف الأشرف ١٩٩٩م .
- إعراب القرآن الموسوم بملحة الإعراب في نخبة من سور الكتاب ، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٩م .
- الأعلام ، خير الدين الزركليّ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- أعلام العراق الحديث ، قاموس تراجم ، ١٨٦٩ - ١٩٦٩، باقر أمين الورد .
- أعيان الشيعة ، السيد محسن الأمين العامليّ ، بيروت ١٣٧٠هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطيّ ، دار المعارف ، سوريا .
- الأمالي ، الشيخ الصدوق ، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية ، مؤسسة البعثة ، قم المقدسة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .
- إملاء ما منَّ به الرحمن ، ابو البقاء العكبريّ ت(٦١٦هـ) ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ .

- الأنوار الساطعة من سير علماء العصر ، رشيد القسام ، ومثنى الشرع ، إعداد صادق الطريحي ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، النجف الأشرف ، الطبعة الثانية.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابو البركات الأنباريّ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١٩٨٢م .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاريّ ت(٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٠م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب النحويّ ت(٦٤٦هـ) ، تحقيق ، د. موسى بناي العليليّ ، مطبعة العانيّ ، بغداد ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو ، ابو القاسم الزجاجيّ ت(٣٤٠هـ) ، تحقيق ، د. مازن المبارك ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، المعاني والبيان والبديع ، جلال الدين ابو عبد الله القزوينيّ ت(٧٣٩هـ) ، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة اللغة العربية بالجامع الأزهر ، مطبعة السنة المحمديّة .
- بحار الأنوار ، محمد باقر المجلسيّ ، مطبعة مؤسسة الوفاء ، بيروت ، الطبعة الثانية المصححة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- البحث النحوي عند الأصوليين ، د.مصطفى جمال الدين ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ١٩٨٠م .
- البداءة في علمي الصرف والنحو ، السيد محمد التقي الجلاليّ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- بداية المعرفة منهجية حديثة في علم الكلام ، الشيخ حسن مكي العامليّ ، الدار الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدين الزركشيّ ت(٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، البابي الحلبي وشركاؤه بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطيّ ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة البابي الحلبيّ ١٩٦٥م .

- بلغة النحاة في شرح الفائقة ، الشيخ هادي كاشف الغطاء ، مؤسسة كاشف الغطاء ، النجف الأشرف .
- البيان في تفسير القرآن ، السيد ابو القاسم الخوئيّ ، مطبعة العمال المركزية ، بغداد ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- تأريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعيّ ، مطبعة الاستقامة ، الطبعة الثانية ١٩٤٠م .
- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدينوريّ ت(٢٧٦هـ) ، تحقيق السيد احمد صقر ، مطبعة الحلبي ، مصر ١٩٤٥م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ابو البقاء العكبريّ ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- التحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرومية ، الشيخ محمد ابراهيم الطرفي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م .
- تحفة الحضر الأعراب في علم النحو والإعراب ، السيد هادي حمد كمال الدين ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.
- ترتيب كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيديّ ت(١٧٥هـ) ، تحقيق ، د. مهدي المخزوميّ ، د. ابراهيم السامرائيّ ، انتشارات أسوه ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابو عبد الله جمال الدين ابن مالك ، تحقيق د.محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- تشذيب منهج النحو ، الأستاذ شاكر الجودي .
- التطور النحوي للغة العربية ، المستشرق الألماني برجستراسر ، أخرجه د.رمضان عبد التواب ، مطبعة المجد ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
- التعريفات ، ابو الحسن الجرجاني ت(٨١٦هـ) ، مطابع دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٦.
- تفسير القرآن الكريم ، السيد عبد الله شبر ، المكتبة العلمية ، بغداد .

- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشريّ ت(٥٣٨هـ) ، اعتنى به وخرّج احاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحان دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- تقويم الفكر النحوي ، د.علي ابو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م .
- تهذيب اللغة ، ابو منصور الأزهريّ ت(٣٧٠هـ) ، تحقيق ، د.عبد الحليم النجار، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .
- توضيح الآجرومية ، الشيخ صباح الدين الشمري الكربلائيّ ، إعداد الشيخ محمد كاظم الكربلائيّ ، مطبوع على الحاسبة الالكترونية (د.ت).
- التيسير في القراءات السبع ، ابو عمرو الدانيّ ت(٤٤٤هـ) ، تصحيح اوتويرتزل ، مطبعة الدولة ، استانبول ١٩٣٠م.
- جامعة الصدر الدينية الهوية والإنجازات ، منشورات جامعة الصدر الدينية (د.ت) .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- جمهرة الأمثال ، ابو هلال العسكري ت(٣٩٥هـ) ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، لبنان ، بيروت ، الطبعة الثانية (د.ت).
- جمهرة اللغة ، ابو بكر ابن دريد ت(٣٢١هـ) ، صححه المستشرق الألماني فريتس كرنكو ، دار صادر ، بيروت (د.ت).
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم الMراديّ (٧٤٩هـ) ، تحقيق ، د. طه محسن ، جامعة الموصل ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- جواهر الأدب في المبنى والمعرب ، السيد محمد التقي الجلاليّ ، مطبعة الأمة ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، علاء الدين الأربليّ ت(٦٩٢هـ) ، قدّم له السيد مهدي الخرسان ، المطبعة الحيدريّة ، النجف ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م .

- جواهر الكلام ، الشيخ محمد حسن النجفيّ ، تحقيق الشيخ عباس القوجانيّ ، دار الكتب الإسلامية ، مطبعة خورشيد ، قم المقدسة ، الطبعة الثانية ١٣٦٥هـ .
- حاشية الجزائريّ على الفؤائد الضيائية ، السيد نعمة الله الجزائريّ ت(١١١٢هـ) ، تبريز ١٢٨٠هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ ، محمد بن علي الصبان ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ ، مصر .
- الحال في النحو العربي ، الشيخ صالح الجصانيّ ، مطبوع على الحاسبة الالكترونية (د.ت).
- الحجة في القراءات السبع ، ابو عبد الله الحسين بن خالويه ت(٣٧٠هـ) ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١م .
- الحدود ، ابو الحسن الرمانيّ ت(٣٨٤هـ) ، تحقيق مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني في ضمن رسائل في اللغة والنحو ، وزارة الإعلام العراقية .
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، د.محمد ضاري حمادي ، الجمهورية العراقية ، اللجنة الوطنية اللاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين ، د.هادي عطية مطر الهلالي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الحوزة العلمية في الأقطار الإسلامية ، الباحث عبد الحسين الصالحيّ ، بيت العلم للنابهين ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- الحياة الفكرية في النجف الأشرف من عام ١٩٢١م-١٩٤٥م ، د.محمد باقر أحمد البهادليّ ، مطبعة ستاره ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- الخصائص ، ابو الفتح ابن جني ت(٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية بغداد ، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م .
- الخصال ، الشيخ الصدوق ، تحقيق علي أكبر الغفاريّ ، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ، قم المقدسة .

- دائرة المعارف الإسلامية الشيعية ، السيد حسن الأمين ، دار التعارف ، بيروت ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.
- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والإملاء ورد على رؤوف جمال الدين ، د. مصطفى جواد، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٦٨م.
- دراسات في قواعد اللغة العربية ، الشيخ عبد المهدي مطر ، مطبعة الآداب النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .
- الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث الهجري ، د.محمد حسين آل ياسين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.
- الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين ، د.عبد الجبار جعفر القزاز ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨١م
- الدرة النقية في المبادئ النحوية ، الشيخ صالح المياحي ، صورة .
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، د. علي جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
- دليل مخطوطات مكتبة كاشف الغطاء العامة ، مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف .
- دور الكلمة في اللغة ، استيفن اولمان ، ترجمة كمال بشر، الطبعة الأولى.
- ديوان جميل بثينة ، تحقيق ، د.حسين نصار ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
- الذريعة الى تصانيف الشيعة ، الشيخ آغا برزك الطهراني ، النجف ١٣٥٥هـ.
- رأي في الإعراب ، الشيخ يوسف كركوش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م .
- رجال النجاشيّ ، ابو العباس النجاشيّ ت(٤٥٠هـ) ، تحقيق السيد موسى الشبيريّ الزنجانيّ ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، قم المقدسة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.

- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبيّ ت(٥٩٢هـ) ، تحقيق ، د. شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
- السبعة في القراءات ، ابو بكر ابن مجاهد ت(٣٢٤هـ) ، تحقيق ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية .
- الستمائة المهدية في الحذف والتقدير في الدروس النحوية والصرفية ، السيد مهدي محمد السويج الخطيب ، مطبعة القضاء ، النجف الأشرف ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م .
- سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، مكتبة النهضة ، مصر ، الفجالة ، ١٩٥٥ م
- سيد النخيل المقفى ، مصطفى جمال الدين ، المكتبة الأدبية المختصة في ذكراه السنوية الأولى ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل بهاء الدين العقيليّ ت(٧٦٩هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة السادسة عشرة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ، نور الدين الأشموني ت(٩٢٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ت(٩٠٥هـ) ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٤٧م.
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الاشبيليّ ت(٦٦٩هـ) ، تحقيق ، د. صاحب ابو جناح ، دار الكتب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
- شرح الشافية ، رضي الدين الاستراباذيّ ت(٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- شرح الصمدية ، السيد صادق الحسيني الشيرازيّ ، انتشارات مصطفوي ، قم المقدسة (د.ت).

- شرح العوامل ، السيد محمد عبد الحسين القزوينيّ ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق د.هادي نهر ، مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٧م .
- شرح الشواهد المنتخبة لكتاب السيوطيّ ، الشيخ محمد علي المدرس الأفغانيّ ، منشورات دار الحكمة ، قم المقدسة ١٣٧٢هـ.
- شواهد القطر، الخطيب الشربينيّ ، المطبعة الحيدريّة ، النجف الأشرف (د.ت).
- الشيخ الطوسي ابو جعفر محمد بن الحسن ، د. حسن عيسى الحكيم ، ساعدت جامعة بغداد على طبعه ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الصاحبي في فقة اللغة وسنن العربية في كلامها ، أحمد بن فارس ت(٣٩٥هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، القاهرة ١٩٧٧م.
- الضرورة الشعرية ، دراسة لغوية نقدية ، د.عبد الوهاب العدوانيّ ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- طبقات أعلام الشيعة ، نقباء البشر في القرن الرابع عشر ، الشيخ آغا برزك الطهراني ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ١٣٧٤هـ .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحيّ ت(٣٢١هـ) ، قراه وشرحه ، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
- عصور الأدب العربي ، السيد كاظم الكفائي ، منشورات جامعة الشيخ علي كاشف الغطاء ، النجف الأشرف ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٩٦٨م .
- عقائد الإمامية ، الشيخ محمد رضا المظفر ، مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر ، قم المقدسة ، الطبعة التاسعة ٢٠٠٥م .

- علل النحو ، ابن الوراق ، تحقيق ، د. محمود جاسم درويش ، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ٢٠٠١م.
- علم الدلالة ، د. احمد مختار عمر ، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- عيون أخبار الرضا ، الشيخ الصدوق ، تحقيق حسين الأعلمي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الغدير ، عبد الحسين الأمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٣٧٩هـ.
- الفائقة في النحو ، الشيخ عباس كاشف الغطاء (د.ت) (د.ط).
- الفعل زمانه وابنيته ، د. ابراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجاميّ ت(٨٩٨هـ) ، تحقيق ، د.اسامة طه الرافعي ، مطبعة وزارة الأوقاف ، العراق ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- في التحليل اللغوي ، د. خليل عمايرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ، د.نعمة رحيم العزاويّ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٥م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، د.مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٩٦٦م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزوميّ ، منشورات المكتبة المصرية، صيدا ، بيروت ١٩٦٤م.
- القاموس المحيط ، مجد الدين الفيروزآبادي ت(٨١٧هـ) المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت (د.ت).
- القراءات القرآنية ، تأريخ وتعريف ، د. عبد الهادي الفضليّ ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د. عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٥م .

- القرطين ، ابن مطراف الكنانيّ أو كتابي مشكل القرآن وغريبة لابن قتيبة ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان ، بيروت (د.ت).
- القطوف الدواني في علم المعاني ، د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- القواعد العربية ، الشيخ منصور المرهون القطيفيّ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، دار الحداثة ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م .
- الكافي ، الشيخ محمد بن يعقوب الكلينيّ ت(٣٢٩هـ) ، تحقيق علي أكبر الغفاريّ ، مطبعة حيدري ، الطبعة الثالثة ١٣٦٧هـ .
- الكتاب ، سيبويه ت(١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- كتاب إيضاح العوامل ، الشيخ عبد الله الموحديّ ، مطبعة النعمان النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م .
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابو عبد الله الحسين بن خالويه ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ، مطبعة منير (د.ت) .
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسيّ ت(٥٢١هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.
- الكلام المفيد للمدرس والمستفيد في شرح الصمدية ، الشيخ محمد علي المدرس الأفغانيّ ، قم المقدسة ١٤٠٣هـ.
- كمال الدين وتمام النعمة ، الشيخ الصدوق ، تحقيق علي أكبر الغفاريّ ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، قم المقدسة ١٤٠٥هـ.
- لسان العرب ، جمال الدين بن منظور ت(٧١١هـ) ، دار صادر، بيروت .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيأة المصرية للكتاب ١٩٧٣م.
- ماضي النجف وحاضرها ، الشيخ جعفر آل محبوبة ، النجف الأشرف ، ١٣٧٧هـ.

- ما وراء الفقه ، السيد محمد الصدر ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م .
- متن الآجرومية ودروس في النحو ، أحمد حبيب قصير العامليّ ، منشورات دار ومكتبة الهلاليّ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ ت(٤٥٨هـ) ، تحقيق ، لجنة من العلماء والاختصاص ، مؤسسة الأعلميّ ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح اسماعيل ، القاهرة ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ، ابن خالويه ، عنى بنشره ، ج برجشتراسر ، دار الهجرة.
- مختصر في النحو ، الشيخ عبد الهادي الفضليّ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ-١٩٧١م .
- مدخل الى علم اللغة ، د. محمد حسن عبد العزيز ، القاهرة ، دار النمر للطباعة ١٩٨٣م .
- المرتجل ، ابو محمد عبد الله بن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطيّ ، شرحه وضبطه وصححه محمد احمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (د.ت) .
- مسائل خلافية في النحو ، ابو البقاء العكبريّ ، تحقيق ، د. محمد خير الحلواني ، مكتبة الشهباء ، حلب (د.ت).

- المسائل العسكريات في النحو ، ابو علي الفارسيّ ت(٣٧٧هـ) ، تحقيق ، د. علي جابر المنصوريّ ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م
- مشروع المدرسة المهدية لمرحلة المقدمات ، مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف ٢٠٠٥م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أوآخر القرن الثالث الهجريّ ، عوض حمد القوزيّ ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ١٩٨١م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين السيوطيّ ، تحقيق ، د. نبهان ياسين ، دار الرسالة بغداد ١٩٧٧م .
- معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء ، محمد حرز الدين ، تعليق محمد حسين حرز الدين ، مطبعة الآداب ، النجف ١٩٦٤م.
- المعالم المستقبلية للحوزة العلميّة الشريفة ، الشيخ محمد اليعقوبيّ ، (د.ت) (د.ط).
- معاني القرآن ، ابو زكريا الفراء ت(٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م .
- معاني القرآن وإعرابه ، ابو اسحاق الزجاج ت(٣١١هـ) ، تحقيق وشرح عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- معاني النحو ، د. فاضل السامرائيّ ، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، الجزء١-٢، ١٩٨٩م ، مطابع دار الحكمة بغداد ، الجزء ٣-٤، ١٩٩١م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، جلال الدين السيوطيّ ، ضبطه وصححه أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٨م .
- معتقدات الشيعة ، عرض موضوعي ميسر، السيد علي السيد حسين يوسف مكي ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، النجف الأشرف (د.ت).
- المعجب في شرح ذيل المغرب في علم النحو ، السيد رؤوف جمال الدين ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ت(٦٢٦هـ) ، مطبعة دار المأمون ، عيسى البابي الحلبي مصر ١٩٣٦م .

- معجم الاسماء المبنية وعلة بنائها ، السيد محمد التقي الجلاليّ ، مطبعة الغري الحديثة ، النجف الأشرف ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة ، ابو القاسم الخوئيّ ، تحقيق لجنة التحقيق ، الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ.
- معجم رجال الفكر والأدب في النجف الأشرف خلال ألف عام ، السيد محمد هادي الأمينيّ ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، د.أحمد مختار عمر ، د.عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معجم المؤلفين والكتاب العراقيين ١٨٠٠م – ١٩٦٩ ، كوركيس عواد ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٩٦٩م.
- معجم المؤلفين والكتاب العراقيين ١٩٧٠م-٢٠٠٠م ، د. صباح نوري المرزوك.
- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمنيّ ت(٦٨٠هـ) ، تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق ، حسن حمد ، أشرف عليه وراجعه ، د. اميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- مفتاح الوصول الى الأصول ، د.أحمد البهادليّ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت الطبعة الثانية ٢٠٠٢م
- المفصل في علم العربية ، جار الله الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية (د.ت).
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانيّ ت(٤٧١هـ) ، تحقيق ، د.كاظم بحر مرجان ، دار الرشيد للنشر ، المطبعة الوطنية ، عمان الأردن ١٩٨٢م.
- المقتضب ، ابو العباس المبرّد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت.

- مكررات المدّرس شرح السيوطيّ ، الشيخ محمد علي المدرس الأفغانيّ ، مطبعة النعمان النجف الأشرف ، الطبعة الثانية ،١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
- مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد ، السيد رؤوف جمال الدين ، مطبعة النجف ، النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د.نعمة رحيم العزاويّ ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
- المنتخب من أعلام اللغة والأدب ، كاظم عبود الفتلاويّ ، مؤسسة المواهب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- المنتخب من كلام العرب ، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، مطبعة الآداب النجف الأشرف ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- المنصورية في النحو والصرف ، السيد محمد الحسيني الشيرازيّ ، مركز الرسول الأعظم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
- منة المنان في الدفاع عن القرآن ، السيد محمد الصدر ، دار النجوى ، بيروت ، الطبعة الأولى (د.ت).
- منية المريد في آداب المفيد والمستفيد ، الشيخ زين الدين العاملي ت(٩١١هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم المقدسة ١٤٢٥هـ (د.ط)
- المنهاج في القواعد والإعراب ، محمد الأنطاكي (د.ت) (د.ط) .
- منهج الصالحين ، السيد محمد الصدر ، شركة آب للطباعة ، بغداد (د.ت).
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ، د.محمد كاظم البكاء.
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر ، محمد محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م.
- مواقع حالات الإعراب ، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، مطبعة الجاحظ ، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن ، السيد عبد الأعلى السبزواريّ ، مطبعة الآداب النجف الأشرف ١٩٨٩م.

- الميزان في تفسير القرآن ، السيد محمد حسين الطباطبائيّ ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م .
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م .
- النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. محمود جاسم الدرويش ، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره.
- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، د. عبده الراجحيّ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م.
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف المصرية ، الطبعة الرابعة ١٩٧٣م .
- نحوي مجهول في القرن العشرين ، الشيخ يوسف كركوش وكتابه(رأي في الإعراب) ، د. سعيد جاسم الزبيديّ ، دار اسامة للنشر ، الأردن، عمان ٢٠٠٣م .
- نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، ابو البركات الأنباري ، تحقيق ، د. ابراهيم السامرائيّ ، مكتبة الأندلس ، بغداد ١٩٧٠م.
- النشر في القراءات العشر ، ابو الخير بن الجزري ت(٨٣٣هـ) ، أشرف عليه الأستاذ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د.ت).
- نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية ، الشيخ أحمد الجواد الجزائريّ ، مطبعة دار النشر والتأليف ، النجف الأشرف ١٣٧٠هـ-١٩٥١م .
- نقد الاقتراحات المصرية ، الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء وولده الشيخ علي كاشف الغطاء ، الذخائر ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى ، مطبوع بهامش شرح قطر الندى ، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، دار الاعتصام للطباعة والنشر ، مطبعة البقيع ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- نهج الصواب في حل مشكلات الإعراب ، الشيخ علي كاشف الغطاء ، مؤسسة كاشف الغطاء ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

- هبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ، مطبعة الصفاء للتنضيد والطباعة ، النجف الأشرف .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد بدر الدين النعسانيّ ، دار المؤمن ، بيروت (د.ت).
- وسائل الشيعة ، الحر العامليّ ت(٩١١هـ) ، تحقيق الشيخ محمد الرازيّ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان ت(٦٨١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨م .

المخطوطات :

- كتاب خلاصة النحو ، السيد حسن الصدر ، في مكتبة حفيده السيد علي الصدر.
- كتاب نظم الزهر من نثر القطر ، الشيخ هادي كاشف الغطاء ، في مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف .
- المصابيح النحوية في شرح الألفية ، الشيخ قاسم حسن محيي الدين ، في مكتبة الحكيم العامة ، النجف الأشرف .
- الكواكب الدرية في الأحكام النحوية ، الشيخ علي كاشف الغطاء ، في مؤسسة كاشف الغطاء العامة ، النجف الأشرف .

المجلات والدوريات :

- مجلة حراس الوطن ، العدد/٥٤ ، ١/نيسان ١٩٩٠م.
- مجلة النجف ، تصدر عن كلية الفقه ، النجف الأشرف ، العدد الثاني السنة الثالثة ، ذي الحجة ١٣٨٧هـ- آذار ١٩٦٨م .
- مجلة المعلم الجديد ، ج٥ تشرين الأول ١٩٥٨م .
- مجلة المعلم الجديد ، ج٣ نيسان ١٩٥٩م.
- مجلة المورد ، العدد الثالث ١٩٩٩م .
- جريدة الجمهورية ، العدد(٩٠١١) حزيران ١٩٩٥م

الرسائل الجامعية :

- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، الباحث حسن منديل حسن ، دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصريّة ١٩٩٥م.
- الخلاف النحوي في المغني في النحو ، لابن فلاح اليمني ت(٦٨٠)هـ، ماجستير ، الباحث صالح كاظم عجيل الجبوريّ ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٣م.
- الدراسات النحوية في العراق من ١٩٠١ – ١٩٦٨م ، الباحث محمد جاسم علي ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٩٠م .
- الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم ، للسيد عبد الله شبر ، الباحث أمين عبيد جيجان ، ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصريّة ٢٠٠٥م.
- الدرس النحوي في تفسير مواهب الرحمن في تفسير القرآن ، السيد عبد الأعلى السبزواريّ ، الباحث بلال نجم عبد الخالق ، ماجستير، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦م.
- الدرس النحوي في تفسير الميزان ، السيد محمد حسين الطباطبائيّ ، الباحث رحيم كريم الشريفي ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ٢٠٠١م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، الباحث نوزاد حسن أحمد ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٩١م.
- المنهج الوصفي في النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، الباحث حقي اسماعيل ابراهيم ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة المستنصريّة ١٩٩٧م.

المواقع على شبكة المعلومات الدولية:

- موقع الشيخ عبد الهادي الفضليّ ، شبكة العراق الثقافية ، الواحات الثقافية ، واحة الكتب والبحوث info@alfadiy.org .